مجلة الدراسات الفلسطينية

90

ملامح من الحياة الثقافية والتعليمية للأسرى الفلسطينيين
عوني فارس

صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين
ماجد كيالي

عارف العارف، النكبة والفردوس المفقود
وليد الخالدي

الملف

التجربة الشبابية في فلسطين
(إعداد: خليل شاهين)
أنس البرغوثي، زيد الشعيبي، باسل الأعرج،
مراد جاد الله، نزار بنات، سامر رحمة، فادي قرعان

"روابي": أول مدينة فلسطينية مخطّطة" تستوطن الضفة الغربية
لين جبري

الأماكن والأجساد في فنون الثورات العربية
ثانيا الخوري

ربيع 2012

في هذا العدد

أصوات فلسطينية جديدة

أين تقع فلسطين في خريطة التغيير العربي الذي بدأ مع فجر الثورات التي أطاحت بعض الأنظمة، والتي لا تزال ملامحها ترتسم بالدم والمعاناة؟

لا يزال واقع التغيير العربي ملتبسَاً، وسيبقى كذلك فترة قد تطول، فالعالم العربي لا يعيش انقلابات عسكرية تُحدث تغييراً من فوق، بل يعيش مخاضاً تاريخياً صعباً ومعقداً، سيتبلور من خلال توازنات سياسية واجتماعية وثقافية جديدة.

هل صحيح أن فلسطين غائبة عن التحركات الشعبية التي تعصف بالعالم العربي؟

إن قراءة أولى للشعارات السياسية التي ارتفعت في شوارع العالم العربي تقول إن إسقاط الاستبداد واستعادة كرامة المواطن والوطن، طغت على ما اصطلحنا أن نطلق عليه في أدبياتنا السياسية اسم الهمّ القومي. وبدا أن هدف الثورات العربية هو بناء أطر وطنية جديدة أساسها الديمقراطية ونزع قدسية الاستبداد وبناء مجتمع تعددي.

هذه القراءة ليست خطأ، لكنها تتجاهل أن الديمقراطية هي الشكل الوحيد الذي يسمح للعالم العربي بالخروج من مستنقع الانحطاط الذي صنعته الديكتاتورية. وإذا كانت أولى علائم الانحطاط هي الاستسلام المعلن أو المستتر أمام الاحتلال الإسرائيلي، فإن الخروج منه، سيعيد تشكيل وعي عربي جديد تحتل فيه فلسطين مركز البوصلة، لأنها كانت، وستبقى، التحدي التاريخي الأكبر الذي يواجهه العالم العربي في تاريخه المعاصر.

لم تشهد القضية الفلسطينة عزلة كتلك التي فرضها الاستبداد. فالأنظمة الاستبدادية والرجعية العربية رأت في فلسطين ورقة مساومة، وحين وصل الأمر إلى القرار الأميركي ـ الإسرائيلي بسحق الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية، تخلى الجميع عن فلسطين، من دون التخلي عن خطاب استغلالي يزايد على الدم الفلسطيني.

الخطر الذي واجهته فلسطين منذ اجتياح الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٢، هو تحوّلها من قضية إلى ساحة خلفية للصراعات الإقليمية والدولية. وكان هذا التحول الذي بلغ ذروته في الانقسام الفلسطيني، هو أسوأ لحظة في تاريخ فلسطين المعاصر، منذ أن نجحت الثورة الفلسطينية في بلورة الهوية الفلسطينية بعد النكبة الكبرى في سنة ١٩٤٨.

ويمكن القول إن تحويل فلسطين إلى ما يشبه الساحة كان ثمرة جهود مضنية بذلتها أنظمة الاستبداد من أجل وأد الحركة الوطنية الفلسطينية، كي تكون فلسطين ورقة مساومة وابتزاز.

مساومة مع القوى الدولية من أجل بقاء الأنظمة واستمرارها.

وابتزاز للشعوب العربية، كي تبقى خاضعة ومستكينة باسم مواجهة الاحتلال.

سؤال فلسطين الكبير هو كيف الخروج من مأزق الساحة الذي يضعها فيه عجز النخبة السياسية الفلسطينية عن بناء سدّ وطني متماسك في مواجهة غطرسة الاحتلال واستيطانه الزاحف وقراره

بالاستمرار في حرب النكبات المتواصلة التي يتعرض لها الفلسطينيون.

والسؤال موجّه أولاً إلى المجتمع المدني الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، وإلى الجيل الذي تفتّح وعيه على وعود الانتفاضة الأولى، ليجد نفسه في خيبات هزيمة الانتفاضة الثانية والتفكك والانقسام والضياع السياسي الذي أعقبها.

هل يبقى المجتمع المدني الفلسطيني خارج وعود التغيير في العالم العربي، وما معنى التغيير في ظل مواجهة شعبية يومية للاحتلال تفتقد أداتها السياسية ووعاءها التنظيمي؟

عن هذه الأسئلة أعد الزميل خليل شاهين ملفاً لهذا العدد أعطى فيه الكلمة الأولى والأخيرة لجيل جديد من الناشطين الفلسطينيين؛ جيل لا يزال في الأطوار الأولى من تلمّس طريقه نحو التغيير. ونحن في "مجلة الدراسات الفلسطينية"، نرحب بأصوات أنس البرغوثي وباسل الأعرج وزيد الشعيبي ومراد جاد الله ونزار نبات وسامر أبو رحمة وفادي قرعان، وندعو جميع الأصوات الشبابية الجديدة إلى احتلال موقعها في الساحتين الثقافية والسياسية، وإنضاج رؤيتها وبلورتها.

تاريخ فلسطين حلقات متصلة من الصراع والمعاناة، لذا جاءت الدراسة المتميزة التي قدم بها وليد الخالدي لأعمال عارف العارف كي تلقي أضواء كاشفة على شخصية المؤرخ الكبير وعمله الذي يُعدّ رائداً في قدرته على توثيق المأساة الكبرى التي تعرض لها الشعب الفلسطيني. هكذا يكون التواصل بين أجيال كبار المؤرخين الفلسطينيين مدخلاً لبناء سردية النكبة والمقاومة، ويكون التاريخ مدرسة نتعلم فيها مواجهة مشكلات الحاضر بعقل نقدي.

في إطار قراءة الحاضر يقدم ماجد كيالي قراءته لصعود وأفول الهوية الوطنية الفلسطينية، ويكتب داود تلحمي عن تصورات الحركة الوطنية الفلسطينية للعلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، ويكتب عوني فارس عن الحياة التعليمية والثقافية للأسرى الفلسطينيين، ويقرأ زياد ماجد الواقع الفلسطيني بعد ٤٦ عاماً من النكبة.

لين جبري تقدم في دراستها عن مدينة روابي في الضفة الغربية، مقترباً جديداً لقراءة علاقة التخطيط المدني والعمارة بالسياسة وواقع الاحتلال، بينما يأخذنا موشيه ماخوفر إلى تجربة اليسار الإسرائيلي الجديد، ونتابع مع تحقيق تانيا الخوري ملف الثورات العربية عبر دراسة الأماكن والأجساد في الفنون التي تنتجها هذه الثورات.

وفي النهاية نستعيد مع الفنان التشكيلي يوسف عبدلكي ذكرى محيي الدين اللبّاد، الذي كان علامة كبرى في فن الكاريكاتير والغرافيك، ونتوقف مع صادق الشافعي أمام ذكرى المناضل شريف الحسيني، ونستمع إلى ملاحظات الصديقة والمؤرخة بيان نويهض الحوت.

ونظراً إلى ظروف خارجة عن إرادة هيئة التحرير، تأجل إدراج باب الوثائق في هذا العدد، ليضاف إلى باب الوثائق في العدد المقبل. ■

الياس خوري

ماجد كيالي*

صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين

تتناول المقالة صعود الهوية الوطنية الفلسطينية، المتأخر عن الوطنيات العربية الأُخرى، ثم تفككها. ويناقش الكاتب الروافع السياسية للوطنية الفلسطينية منذ ستينيات القرن الماضي، في ظل أوضاع موضوعية تقف في وجه صعود هذه الهوية الوطنية، ثم ينتقل إلى البحث في تفكك هذه الوطنية منذ التركيز على مشروع الدولة على أراضي ١٩٦٧. كما يعالج الكاتب علاقة هذه الوطنية ببعدها العربي وإشكاليات ذلك سياسياً، لينتهي إلى مناقشة تفكك الوطنية الفلسطينية مؤخراً، وما يستدعي إعادة بنائها.

ظل الفلسطينيون حتى الثلث الأول من القرن العشرين يعتبرون أنفسهم جزءاً من النسيج المجتمعي والسياسي لإقليم بلاد الشام، بحكم الثقافة والتاريخ والروابط المجتمعية / الأسرية، والمصالح وعلاقات الجوار، أمّا على الصعيد العام فكانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من رابطة إسلامية أوسع. ومع صعود النوازع القومية، باتوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمة العربية. وفي جميع الحالات لم تكن الهوية، أو الكيانية الفلسطينية، تشغلان بال معظم الفلسطينيين ونخبهم السياسية والثقافية، على الأقل في الحقبة ما قبل الانتداب البريطاني.

ومع ذلك، فإن الوطنية الفلسطينية، بمعناها الرمزي/ الهوياتي، أو بمعناها السياسي/ الكياني، لم تكن في تلك المرحلة التاريخية الصعبة، على تلك الدرجة الملائمة من النضج، التي تجعلها قادرة على الصمود، بالشكل الملائم، في مواجهتها لتجليات المشروع الاستيطاني الصهيوني (قبل سنة ١٩٤٨)، أو التي تجعلها قادرة على فرض ذاتها في المعادلات السياسية العربية آنذاك، بدليل اختفاء "حكومة عموم فلسطين"، بعد أشهر قليلة من إعلانها، وبدليل عدم تمكّن الفلسطينيين من إدارة الأراضي التي لم تغتصبها إسرائيل، إذ جرى ضمّ الضفة الغربية إلى الكيان الأردني، بينما أخضع قطاع غزة للإدارة المصرية.

وفي جميع الأحوال، فقد شكّلت النكبة (١٩٤٨) والتداعيات الناجمة عنها انكساراً في محاولات الفلسطينيين تأسيس هوية وطنية وكيانية سياسية لهم، لأنها أدت إلى تمزيق مجتمعهم، واغتصاب معظم أرضهم، وانهيار مؤسساتهم

* كاتب فلسطيني.

السياسية الجمعية.

وبعد ذلك، أي بعد النكبة، لم يعد للهوية ولا للكيانية أي تعبيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين (باستثناء الحياة الثقافية)، إذ تعرّض "فلسطينيو ٤٨"، مثلاً، لمحاولات "الأسرلة"، الأمر الذي اضطرهم إلى التحايل على الواقع الناشئ، وعلى الانهيار المفاجئ في عالمهم، بحمل الهوية الإسرائيلية، للبقاء في أرضهم، مع ما يتطلبه ذلك من كبت نوازع الهوية الفلسطينية الناشئة، مع إبراز تمسكهم بالهوية العربية. أمّا فلسطينيو الضفة الغربية والأردن (وهم الأغلبية) فباتوا مواطنين ضمن المملكة الأردنية، مع كل ما في ذلك من تبعات واستحقاقات.

وقد نتج من ذلك كله، اختزال الفلسطينيين في اللاجئين الذين باتوا يقطنون بلاد اللجوء والشتات، تماماً كما اختُصرت قضية فلسطين في قضية اللاجئين. والمشكلة أن هؤلاء اللاجئين لم يتح لهم في تلك البلاد، التعبير عن هويتهم، بشكل قانوني وحقوقي، ولا بشكل تمثيلي / مؤسساتي، كما لم يتح لهم التعبير عن قضيتهم بشكل سياسي، وهو ما تم التعويض عنه بانخراط هؤلاء في إطار الحركات السياسية فوق الوطنية، أي القومية والإسلامية والشيوعية.

ويستنتج من ذلك كله أن الهوية الوطنية والكيانية السياسية عند الفلسطينيين برزت وتبلورت في أوضاع صعبة جداً، وقسرية ومعقدة، وفي إطار من القيودات والتشوهات، في أواسط الستينيات. وهذا يعني أنها، أيضاً، لم تنشأ بشكل طبيعي، ولم تولد نتيجة تطور اجتماعي وسياسي وثقافي في المجتمعات الفلسطينية المتشظية، والتي تخضع لمحددات وقيودات ووصايات متباينة، وبالتالي لم تنضج، وسط أوضاع ذاتية سليمة، وإنما وُلدت بفعل عوامل خارجية، كما قدمنا، ونضجت بفعل ولادة الحركات الوطنية السياسية، ولاسيما حركة "فتح" التي يمكن اعتبارها حاملة لواء الوطنية والكيانية الفلسطينية.

المساهمة الفتحاوية

بالمحصلة، فقد انتظر الفلسطينيون ما يقارب عقدين من الزمن، بعد النكبة، كي يلتقطوا أنفاسهم، ويخرجوا من هول المفاجأة جرّاء ما أحاق بهم، ومن حال المعاناة والضياع والتشظي، التي ألمّت بهم، وكي يبحثوا في خضم التقلبات والاختلالات والتباينات السياسية العربية عن طريقهم الخاص والمستقل.

وهذا يفيد بأن الوطنية الفلسطينية، بمعناها الهوياتي والسياسي والكياني، إنما تدين أساساً (بين عوامل أُخرى) ببروزها وتبلورها إلى حركة "فتح" التي أطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة، فهي صعدت أساساً مع صعود هذه الحركة التي صاغت وكرست الأفكار والرموز التأسيسية لهذه الوطنية.

وفي الواقع فإن تلك الحركة، وبسبب من نمط تفكيرها الشعبوي ومبادرتها إلى إطلاق الكفاح المسلح، استطاعت أن تضطلع بدور رئيسي في بلورة هوية الفلسطينيين الوطنية، بمعناها الهوياتي والمؤسساتي، وهي التي ناضلت من أجل مشروع الوطنية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، هي التي صكّت مقولات من نوع "التحرير طريق الوحدة"، و"لا وصاية ولا تبعية ولا احتواء"، مطالبة باستعادة زمام القضية من الأنظمة العربية، وباستقلالية القرار الفلسطيني. وهي، أيضاً، التي نافحت من أجل أولوية البعد الوطني (في الصراع ضد إسرائيل) على البعد "القومي"، كردّ على محاولات إسرائيل تغييب الفلسطينيين وإزاحتهم من المكان والزمان، أو من الجغرافيا والديموغرافيا والتاريخ. وفي سبيل ذلك كله، فإن هذه الحركة (ومعها الجبهتان الشعبية والديمقراطية) انخرطت في احتكاكات كلّفتها كثيراً في الإطار العربي، الأمر الذي نتج منه اعتبار منظمة التحرير (التي باتت تقودها "فتح") ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني (١٩٧٤)، وبعدها أدى إلى فك الأردن ارتباطه مع الضفة الغربية (١٩٨٨)، من دون أن نغفل عن مسؤولية هذه

الحركة (أي "فتح")، بطريقة عملها وسياساتها، عن التداعيات السلبية التي نجمت عن ذلك كله.

ولعل "فتح" كانت تتوخى من طرحها لمشروع الكيانية السياسية ـ المعنوية التعويض عن غياب الإقليم / الأرض لترميم التشظي الجاري في واقع المجتمع الفلسطيني تمهيداً ربما لفرض وجوده على الخريطة السياسية، ولاحقاً الخريطة الجغرافية.

وفي ذلك كله، فإن "فتح"، منذ انطلاقها (١٩٦٥)، بدت كأكثر حركة تشبه شعبها، بين الحركات القومية واليسارية والإسلامية، الناشطة آنذاك، الأمر الذي جعلها نقطة استقطاب وإجماع بين الفلسطينيين، في أماكن وجودهم كافة. وقد ساهم في ذلك أن هذه الحركة لم تطرح نفسها حزباً، ولا ممثلاً لطبقة مجتمعية بعينها، وأنها لم تدّع تبنّيها أي ادعاءات أيديولوجية بعينها، معتبره نفسها حركة وطنية للشعب بجميع طبقاته وفئاته وتوجهاته السياسية وتياراته العقائدية.

وليس من قبيل المصادفة أن هذه الحركة ضمّت الفئات الأكثر فقراً وكدحاً في المجتمعات الفلسطينية (من اللاجئين والمعدمين ومن العمال والفلاحين والحرفيين) أكثر كثيراً من أي تنظيم يساري، وأنها في الوقت نفسه ضمت، أيضاً، شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، فضلاً عن أن البورجوازية الفلسطينية (والعائلات التقليدية) محضت هذه الحركة دعمها، أكثر من أي حركة سياسية أُخرى. كذلك فإن هذه الحركة ضمت في صفوفها ناشطين سابقين في الأحزاب القومية والإسلامية، ومثقفين يساريين (ولا نبالغ إذا قلنا إن حجم اليسار في "فتح" كان في بعض الأوقات أكبر من بعض التنظيمات اليسارية)، الذين توحدوا كلهم حول مشروع "فتح"، أي على مشروع الوطنية الفلسطينية.

التأزم الهوياتي والكياني

المعضلة أن المشروع الوطني، كما حاولته "فتح"، نشأ مأزوماً، من الناحيتين الموضوعية والذاتية، ليس فقط بسبب تأخره (بثلاثة عقود) عن مشاريع الوطنيات العربية المتمثلة في الدولة العربية بشكلها الراهن، وليس بحكم عدم التكافؤ في صراع موازين القوى بينه وبين المشروع الصهيوني فحسب، بل بسبب افتقاد هذا المشروع إقليمه (الجغرافي) الخاص، وحيّزه الاجتماعي المتعين أيضاً، وهما ليسا تفصيلين زائدين، وإنما عمودان أساسيان في إنتاج أي وطنية، ولا سيما إذا تعلق الأمر بترسيخها واستمرارها وتطورها.

ويتبع ما تقدم ذكره أن الهوية، وكذلك الكيانية، الفلسطينية المعاصرة، تأسستا وتبلورتا، أصلاً، على جمهور اللاجئين في المخيمات، بدفع من مسارين اثنين: أولهما، التمحور حول حدث النكبة المتمثل في إقامة إسرائيل التي تأسست باعتبارها دولة يهودية على أكثر من ثلثي أرض فلسطين، وتشريد نحو مليون من الفلسطينيين من أرضهم وأملاكهم، فباتوا من دون هوية وطنية، ولا وحدة مجتمعية. وثانيهما، تركّز الفلسطينيين حول تعريفهم كآخر، أو كلاجئين، في بلاد اللجوء (العربية)، مع ما تضمن ذلك من انتقاص في حقوقهم، وفي المعاملات التمييزية إزاءهم، والمتمثلة في طمس وجودهم وتهميشهم سياسياً واجتماعياً، وعدم تمكينهم من إقامة كيان لهم في باقي أراضيهم (الضفة والقطاع)، وإحلالهم في مكانة المقيم الموقت، فلا هم في مكانة مواطن، ولا هم في مكانة مقيم ذي تابعية معينة. وبديهي أن أي وطنية، أو هوية، تفتقران إلى مجالهما الاجتماعي والجغرافي، وتخضعان لسيادات متنوعة، لا بد من أن تكونا عرضة لاهتزازات وتفككات، ولا سيما إذا ضعف، أو ارتهن، حاملهما السياسي.

وفضلاً عن ذلك، فإنه يمكن أيضاً، ملاحظة أن الهوية والكيانية عند الفلسطينيين لم تكونا متلازمتين، أو متطابقتين، وإنما الافتراق بينهما هو الثابت الذي يشكّل أحد أهم عوامل الأزمة الهوياتية والكيانية لديهم. ففلسطينيو ٤٨، ولأسباب متنوعة، حُرموا شمولهم في إطار الهوية

والكيانية الفلسطينية اللتين تمثلتا في منظمة التحرير، وبعد إقامة السلطة في الضفة والقطاع بدا كأن هذه الكيانية لا تشمل الفلسطينيين اللاجئين خارج الأراضي المحتلة، أمّا مكانة الفلسطينيين في الأردن فباتت مقيدة بمكانتهم كمواطنين.

علاوة على ما تقدم، يمكن القول إن أزمة الهوية والكيانية عند الفلسطينيين لم تنشأ بمعزل عن التأزم الهوياتي والكياني الذي تكابد منه مجتمعات ودول المنطقة أيضاً، على الرغم من حصول هذه على استقلالها، على خلاف الفلسطينيين الذين حُرموا ذلك.

وفي الواقع فإن الاستقلال في دولة، أو في إقليم معين، في بلاد المنطقة، لم يحل دون التنازع بين الهويات أو العصبيات الأولية (المذهبية والطائفية والإثنية والعشائرية)، ولا بين تلك وبين مسارات تشكّل الهويات الوطنية الجامعة، ذلك بأن الكيانات السياسية في تلك البلاد لم تتشكّل، أو لم تنضج، على شكل دولة، بمعنى الكلمة، أي دولة مؤسسات وقانون ومواطنين.

وقد شهدنا أن هذه الكيانات السياسية لم تشتغل بالشكل الملائم من أجل تحقيق الاندماجات الوطنية، ولخلق المجال الوطني العام، كما أنها لم ترسّخ ذاتها باعتبارها كياناً سياسياً جامعاً لمواطنيها، بقدر ما اشتغلت على ترسيخ وضعها باعتبارها سلطة أكثر، ودولة أقل، في مقابل "الرعية".

وإذا كان الحال هو على هذا النحو بالنسبة إلى مواطني هذه الدول، فالأحرى أنه سيكون أكثر تمييزاً إزاء الفلسطينيين الذين، وللمفارقة، كان يجري التمييز ضدهم بدعوى الحفاظ على قضيتهم، كأن الحفاظ على هذه القضية يتطلب تأبيد معاناة الفلسطينيين وعزلهم، بدلاً من التخفيف من ذلك! والمعنى من ذلك أن حال الفلسطينيين الذين تفرّق شملهم وحُرموا كياناً خاصاً بهم، ليس أكثر بؤساً، بكثير، من حال أشقائهم من المواطنين في البلاد العربية الأُخرى، في مجالَي الهوية والكيانية.

وحتى بالنسبة إلى إسرائيل التي باتت تتكشف عن كونها دولة شرق أوسطية "قديمة"، فإن ثمة منازعات فيها بين الهويتين الشرقية والغربية، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين كونها دولة يهودية (لكل اليهود) أو كونها دولة إسرائيلية (لليهود فيها)، وبين حدودها في سنة ١٩٤٨، أو في سنة ١٩٦٧، وكذلك بين كونها دولة يهودية، أو كونها دولة لمواطنيها وضمنهم العرب.

وتأسيساً على هذا النشوء الملتبس، أو المعقّد، فقد ظهر عاملان آخران أديا دوراً مقرراً في هذا الاهتزاز، أو التأزم الهوياتي والمؤسساتي. فالوطنية الفلسطينية لم تتعمد في مسار الصراع مع إسرائيل فحسب، بل أيضاً، في مسار الاحتكاك السلبي (الحامي وأحياناً الدامي)، ببعض "الوطنيات"، أو السلطات العربية، لأسباب متفاوتة. ومن جهة أُخرى، فإن الوطنية الفلسطينية وجدت نفسها في تنازع مع البعد العربي، من الناحية السياسية (الوظيفية)، وليس الهوياتية، إذ لا خلاف في هذا الشأن على عروبة شعب فلسطين، بقدر عدم وجود تعارض بين الهويتين الوطنية والعربية. وعليه، فإن هذين العاملين السلبيين، الاحتكاك والتنازع، ساهما، أيضاً، في تعثر الوطنية الفلسطينية وتشوّهها، ولا سيما في زمن التوظيفات والانحيازات السياسية والسلطوية المتضاربة.

ويلفت الانتباه هنا أن وجهات النظر "القومية"، التي تدّعي عدم مشروعية الوطنية الفلسطينية، والتي تخطّئ، أو تناوئ، استقلالية القرار الفلسطيني، غالباً ما تغفل خصوصيات الوضع الفلسطيني، عن قصد أو من دونه، وضمن ذلك أن الواقع العربي، على صعيدَي الحكومات والمجتمعات، لا يعيش في الزمن "القومي" (أو القوم ـ الأمة)، ولا يتجه نحوه، وإنما في زمن الوطنيات، وحتى ما قبل الوطنيات. فالمجتمعات لم تصل بعد إلى مرحلة الاندماج الوطني، بدليل حال الانشطار والتشظي الظاهرة والكامنة فيها، على صعيد البلد الواحد، أمّا الحكومات فكل يغنّي على ليلاه أو سلطته.

وعليه، فإن القول بتبلور "وطنية فلسطينية"، كالوطنيات المصرية والسورية والعراقية والجزائرية، إلخ، لا يعني فصل الشعب الفلسطيني عن انتمائه العربي، كما أن الحديث عن هوية فلسطينية لا يتناقض مع الهوية العربية، ولا يحلّ محلها، وإنما يدخل في عوامل تكوّنها وتميّزها وتبلورها، وذلك في نقيض للنظرة القومية الجامدة والشمولية والمطلقة للهويات، ولتشكّل الأمم. وهكذا، فإن ثمة هويات كبرى وصغرى، وأساسية وفرعية، ويمكن للمرء أن يكون فلسطينياً وعربياً، وكذلك بدوياً ومسلماً، أو مسيحياً وفلسطينياً وعربياً في آن.

عدا ذلك، فإن "الوطنية الفلسطينية" لا تعني إبعاد "الأمة"، بمجتمعاتها ودولها، عن مواجهة تحدي إسرائيل في هذه المنطقة، فالفلسطينيون أضعف من أن يقوموا بذلك حتى لو أرادوا. أمّا التذرع باعتبار قضية فلسطين بمثابة "القضية المركزية" للأمة العربية، فظل، على الأغلب، مجرد كلام دعائي ونظري، من دون تمثلات واقعية مستديمة.

وفي هذا الإطار ربما ثمة أهمية للتمييز بين مسألة استقلالية القرار الفلسطيني، وهي شأن يتعلق بإدارة الوضع الداخلي، وتقرير التوجهات السياسية، وبين كيفية إدارة القيادة لهذه المسألة، وهي إدارة تستحق النقد، كغيرها من المسائل. وكما هو معروف فإن هذه الاستقلالية لم تمسّ السياسات العربية المتعلقة بالصراع والتسوية مع إسرائيل، فضلاً عن أن التجربة بيّنت أن القرار الفلسطيني حافظ على استقلالية محدودة، بحكم تماثله في المحصلة مع السياسات التي انتهجها النظام العربي.

ومن ناحية أُخرى، فلعل ما يلفت الانتباه، أن دعاة "القومية العربية" يعتبرون قضية فلسطين قومية، وأن القرار الفلسطيني يجب أن يكون قومياً، بينما لا يتم التعامل مع الشعب على هذا الأساس، مع ابتداع هوية لاجئ (كيف يكون الإنسان لاجئاً في وطنه العربي!؟)، بدعوى رفض "التوطين"، وهي هوية بين بين، لا عربية ولا فلسطينية، هذا إذا تجاوزنا السؤال عمّن يمتلك مشروعية حصر التحدث باسم "القومية".

ويُستنتج من كل ما تقدم أن الزمن لم يعمل تماماً لمصلحة الوطنية الفلسطينية التي نشأت في أوضاع غير متكافئة في معمعان الصراع ضد المشروع الصهيوني الاستيطاني والعنصري، وفي زمن صعود الدولة الأمنية، وخصوصاً أن هذه الوطنية قامت أيضاً، خارج حيّزها الجغرافي والاجتماعي الخاص، وتأسست على الاعتماد على الموارد الخارجية، أكثر من اعتمادها على موارد شعبها، في أوضاع اختلال موازين القوى والمعطيات الدولية والإقليمية لمصلحة عدوّها.

أفول الوطنية والكيانية

بعد مرور زمن، وإزاء هذا الواقع الصعب والمعقّد في مسار التجربة، وجدت القيادة الفلسطينية (وهي هنا قيادة المنظمة و"فتح") نفسها مضطرة إلى طيّ شعاراتها الخاصة وطموحاتها الوطنية لمصلحة التماثل السياسي مع النظام الرسمي العربي، ومع مقررات الشرعية الدولية بشأن قضية فلسطين.

وبديهي أن هذا التماثل تطلّب من هذه القيادة إجراء مراجعة للأفكار المؤسسة للوطنية الفلسطينية، ولا سيما ما يتعلق منها بوحدة الأرض والشعب، الأمر الذي تم عبر إقرار البرنامج المرحلي (١٩٧٤) القاضي بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع (مع حلّ قضية اللاجئين وفق منظور القرار ١٩٤)، وهذه الأفكار هي المسارات التي أفضت، فيما بعد، إلى عملية التسوية في مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وبعده "اتفاق أوسلو" (١٩٩٣).

وعلى الرغم من ذلك، فإن القيادة السائدة استطاعت تغطية هذا التحول (التماثل والمراجعة)، بحكم مكانتها النضالية الرمزية، وادعائها مواصلة المشروع الوطني، والمقاومة، وبحكم

السياسات الإسرائيلية المعادية على طول الخط للحقوق الفلسطينية حتى لو تمثلت في مستويات الحد الأدنى، بدليل عدم التزامها اتفاق أوسلو (سنة ١٩٩٣)، مع أنه اتفاق مهين ومجحف وناقص بالنسبة إلى حقوق الشعب الفلسطيني.

ومع أن كثيرين ربما جادلوا (آنذاك وحتى الآن) أن هذا المسار الجديد إنما هو تعبير عن التحول من "الراديكالية" نحو العقلانية والواقعية والموضوعية في الحركة الوطنية الفلسطينية، إلاّ إن ما يُضعف صدقية تفسير كهذا، هو أن ذلك كله لم يَسْرِ على مناحٍ أُخرى في عمل القيادة الفلسطينية، إن بمواقفها السياسية، أو بطريقة إدارتها لصراعها مع عدوها، وكذلك فيما يتعلق بإدارتها لأوضاعها.

والمغزى من ذلك كله، هو أن هذا التحول كان بمثابة الثمن، أو الطريق الذي لا بد منه لتعويم الوضع الفلسطيني في نوع من المساومة التي لجأت إليها تلك القيادة للحفاظ على وضعها (كأي سلطة مهيمنة)، ولو بثمن مراجعة الأفكار التأسيسية، والتضحية بالمنجزات الوطنية، والنكوص عن المشروع الأصلي، وهو ما اتضح في مجمل التحولات اللاحقة، وما يمكن تمييزه في مجمل سلوكيات القيادة الفلسطينية، من مؤتمر مدريد (الالتفاف على وفد فلسطينيي الداخل)، إلى عقد اتفاق "أوسلو" (حيث ضُيّعت المنظمة وتماهت "فتح" مع السلطة)، حتى اللحظة الراهنة (لا خيار إلاّ المفاوضات!).

والأنكى من ذلك كله، أن الحديث عن العقلانية والموضوعية والواقعية تجاهل (عن قصد أو من دونه)، واقع أن التحولات السياسية والبنيوية في جسم الحركة الفلسطينية إنما تغذّي مشروعاً سياسياً آخر، يختلف عن المشروع الوطني الأصلي، كما أسسته "فتح"، والذي انبنى على وحدة الشعب والأرض، الأمر الذي سيكون له نتائج خطرة على قضية فلسطين وشعبها وحركته الوطنية.

ويمكن تبيّن بعض مظاهر ذلك، في هذه المرحلة، في إعلاء شأن السلطة (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، على حساب المشروع الوطني، وفي غياب المؤسسات الوطنية الجامعة لجميع الفلسطينيين في مقابل نمو البنى المؤسساتية التي تمثل أو تخدم فلسطينيي الأرض المحتلة حصراً. كما يمكن تمثل ذلك في حال الضياع والتوهان والتمايز في المرجعيات والسرديات والرؤى، بين فلسطينيي الأرض المحتلة، والفلسطينيين اللاجئين، وفلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي الأردن. ولذا، فإن الأزمة الفلسطينية ليست أزمة السلطة، أو أزمة "فتح" و"حماس" فقط، بل هي أكبر وأعقد وأخطر من ذلك كله أيضاً.

ويُستخلص من هذا أن تأزم "الوطنية الفلسطينية" الراهن هو تحصيل حاصل لحال التشتت المجتمعي، ولغياب هدف وطني جامع للفلسطينيين، وإخفاق حركتهم الوطنية في مهماتها، سواء بالتسوية والمفاوضة، أو بالانتفاضة والمقاومة المسلحة، وهو أيضاً نتاج التأزم في تبلور الوطنية الدولتية والمجتمعية، في المنطقة العربية، وتأزم عملية مواجهة المشروع الصهيوني، بما هو عليه كمشروع استعماري استيطاني وإحلالي وعنصري، وبحكم تمتّع إسرائيل بعناصر الغلبة في موازين القوى والمعطيات العربية والدولية.

فلسطينيون كثر!

هكذا، فمنذ زمن طويل بات ثمة خشية من تحوّل الفلسطينيين إلى فلسطينيين كثر، على طريقة فلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي الأراضي المحتلة (في الضفة والقطاع)، والفلسطينيين في القدس (حملة البطاقة الخضراء)، والفلسطينيين اللاجئين، ويوجد بين هؤلاء وضع خاص باللاجئين في الأردن الذين باتوا في مكانة مواطنين، وفوقهم الفلسطينيون في مناطق الشتات الأُخرى.

والأنكى أنه مع تهميش منظمة التحرير التي كانت بمثابة كيان سياسي معنوي للفلسطينيين، في جميع أماكن وجودهم (وهذا لم يشمل الفلسطينيين في إسرائيل)، ومع اختزال مشروعهم

الوطني بمشروع جغرافي (في الضفة والقطاع)، من دون صلة بمضامين هذا المشروع من النواحي السياسية والثقافية، ومن دون صلة بأي رؤية مستقبلية للتطورات في هذه المنطقة، بات لكل تجمّع فلسطيني رؤيته، أو أجندته، أو أولوياته الخاصة.

وهكذا، مثلاً، ذهب فلسطينيو ٤٨ نحو الكفاح ضد العنصرية، ومن أجل حقهم في المساواة في إسرائيل وفي التعبير عن ذاتهم وعن هويتهم، كجماعة قومية في دولة مواطنين، إلى جانب دفاعهم عن حق شعبهم في الحرية والاستقلال. وبالمثل، فإن الفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين بذلوا كثيراً من التضحيات من أجل دحر الاحتلال من أرضهم، ولنيل حقهم في "الحرية والاستقلال" في دولة مستقلة، بالثمن المبذول في انتفاضتين كبيرتين. أمّا الفلسطينيون اللاجئون الذين تحمّلوا عبء النهوض الفلسطيني (١٩٦٥ ـ ١٩٨٢)، والذين يخضعون لسلطات عربية متعددة ومتباينة، والذين باتوا يشعرون بالتهميش جرّاء تغييب منظمة التحرير، وبسبب تقديم هدف إقامة الدولة المستقلة على حقهم في العودة، فباتوا يشعرون بأنهم باتوا على هامش المشروع الوطني، ولا سيما أنه ليس ثمة صلة أو توسطات أو إطارات تربطهم بالسلطة، وهؤلاء باتوا يضعون حقهم في العودة في مقابل الحق في إقامة دولة في الأراضي المحتلة (سنة ١٩٦٧).

وعليه، فإن ثمة معضلة هنا، إذ ليس هناك تطابق بين الكلام المرسل عن الشعب (من الناحية النظرية) وبين حدود المشروع الوطني المطروح الذي يختزل هذا الشعب، في الممارسة السياسية، بالضفة والقطاع المحتلين.

والآن، ومن دون التقليل من أهمية الجهود الرامية إلى انتزاع الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم، ولو في الضفة والقطاع المحتلين (سنة ١٩٦٧)، باعتبار ذلك تحجيماً لإسرائيل، من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وباعتباره خطوة في اتجاه انتزاع باقي الحقوق، فإنه يجب أيضاً ملاحظة التداعيات التي يمكن أن تنجم عن ذلك، على مفهومَي هوية الفلسطينيين وكيانيتهم.

فعلى سبيل المثال، فإن هذا الاعتراف سيطرح التساؤلات عن مفهوم، أو معايير، المواطنة في هذه الدولة: فماذا بالنسبة إلى مواطني الضفة والقطاع المقيمين في الخارج منذ زمن؟ وماذا بالنسبة إلى الفلسطينيين اللاجئين في سورية ولبنان ومصر والعراق؟ وماذا بشأن الفلسطينيين اللاجئين في الأردن من مواطني المملكة؟ وماذا بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل؟

بمعنى آخر، وبفرض أن هذه الدولة ستمنح اللاجئين في لبنان وسورية ومصر والعراق جنسيتها، وجواز سفرها، فماذا بالنسبة إلى حقوقهم المستلَبة كلاجئين، وماذا بالنسبة إلى حقهم في العودة؟ ثم ماذا بشأن الفلسطينيين من حملة الجنسية الأردنية؟ وماذا بشأن الفلسطينيين في إسرائيل؟ فهل سيكفّ هؤلاء، بعد إقامة الدولة، عن كونهم فلسطينيين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو المشروع الوطني بالنسبة إلى الفلسطينيين حقاً؟ هذا هو السؤال الذي يجب الاشتغال للإجابة عنه.

هذا يؤكد أن الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين تتعرضان في هذه المرحلة لتحدٍّ كبير، ولامتحان تاريخي، بتعرضهما لنوع من التأكل والضمور والتشظي، فضلاً عن نوع من التحول، بسبب غياب هدف وطني جامع للفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم، وبواقع ضمور، وحتى غياب، المؤسسات الموحدة لهم، والمؤسسة لهويتهم، من منظمة التحرير إلى الفصائل (ولاسيما حركة "فتح" / لاحظ تجربة الانتخابات التشريعية الثانية)، إلى المؤسسات المركزية والمنظمات الشعبية الأُخرى. أمّا الكيان السياسي / السلطة، فهو ليس أحسن حالاً، إذ إنه يفتقد مقومات الحياة، ويعتمد في بقائه على عوامل السيطرة والسلطة، المتمثلة في القوى الأمنية والمساعدات الخارجية والموقف الإسرائيلي

منه، الأمر الذي يُضعف صدقيته الوطنية.

وعليه، فإنه، وبقدر ما يصح كلامنا على إحالة صعود الهوية والكيانية الفلسطينية إلى حركة "فتح"، ربما يصح القول أيضاً، إن تفكك، أو انحطاط "فتح" (بالمعنى السياسي)، أديا، بين متغيرات أُخرى، إلى تفكك تلك الوطنية، بمعناها الهوياتي والكياني والسياسي أيضاً.

نحو تطابق الهوية والكيانية

الآن، هل يمكن العمل على تجاوز ذلك واستنهاض "الوطنية" الفلسطينية بمعناها الهوياتي والكياني المكتمل؟ نعم من الممكن ذلك، لكن هذا الأمر يتطلب إدراك الواقع القائم، والعمل على تجاوزه، بإعادة تجديد بنى المشروع الوطني الفلسطيني، وبتوليد رؤية وطنية فلسطينية جديدة، تطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، من دون أن تغفل في ذلك المداخلات الجديدة في الصراع بينها وبين الإسرائيليين.

وهذا يتطلّب تحديداً، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية في كامل أرض فلسطين التاريخية، من دون أن يُعتبر ذلك بديلاً، أو منافساً لمشروع الدولة في الضفة والقطاع، وإنما باعتباره حلاً مستقبلياً يجب أن تصبّ جميع الحلول الموقتة في مجراه، لأن مشروع الدولة الواحدة هو الذي يكفل حلّ مظاهر الصراع كلها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مثلما يكفل إعادة التطابق بين مفهوم أرض فلسطين وشعب فلسطين. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

فلسطين

دروس الماضي وتحديات الحاضر

واستراتيجيات المستقبل

١ـ فلسطين والفلسطينيون

تحرير

جميل هلال

١٧٧ صفحة ١٢ دولاراً

داود تلحمي*

تصورات الحركة الوطنية الفلسطينية للعلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل بعد سنة ١٩٨٨**

تطرح هذه المقالة عدداً من الأسئلة في شأن العلاقة بين فلسطينيي ٤٨ والحركة الوطنية الفلسطينية: أين موقع فلسطينيي ٤٨ من النضال الوطني؟ هل هم مجرد احتياط لدعم خيارات المركز السياسي الفلسطيني، وهل يقتصر نضالهم على العمل من أجل المساواة، أم إنهم جزء لا يتجزأ من نضال الحركة الوطنية الفلسطينية؟

كيف صاغت الحركة الوطنية الفلسطينية علاقتها بفلسطينيي ٤٨، منذ أن تبلور مشروع حلّ الدولتين؟ وما هي آفاق المرحلة الجديدة التي تكشف ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيا الفلسطينية؟

كانت سنة ١٩٨٨ سنة مهمة في مسيرة الشعب الفلسطيني التحررية المعاصرة: فهي السنة التي شهدت صعود الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى الأولى في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبلوغها ذروتها وذروة اتساع صداها العالمي... وهي السنة التي شهدت خطوة متقدمة على طريق بلورة أهداف النضال الفلسطيني المعاصر من خلال إقرار وثيقة إعلان الاستقلال، التي أنضجتها هذه الانتفاضة، وتحددت فيها أهداف هذه المرحلة التاريخية بصيغة أوضح من أي وثيقة سابقة.

وتتلخص هذه الأهداف في العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتُلّت في سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة مستقلة عليها، مع الحرص على تحقيق حل ملائم لقضية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومعالجتها على أرضية قرارات الشرعية الدولية، باعتبارها قضية أساسية ودافعاً رئيسياً وراء انطلاقة حركة التحرر الفلسطينية المعاصرة في حقبة الستينيات، إذ كانت الانطلاقة بشكل خاص في أوساط هؤلاء اللاجئين الذين كانوا، وما زالوا، يشكلون بمجملهم أغلبية الشعب الفلسطيني، سواء داخل وطنهم المحتل أو خارجه. وهذه الصيغة للهدف المرحلي للنضال الفلسطيني المعاصر كان قد بُدىء بطرحها رسمياً بشكل أولي منذ أواسط سنة ١٩٧٤ في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ثم اكتسبت في الدورات المتتالية اللاحقة مزيداً من

* كاتب فلسطيني.

** أُلقيت هذه الورقة أصلاً في مؤتمر "الحركة الوطنية الفلسطينية والفلسطينيون في إسرائيل"، في جامعة بير زيت في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذي نظمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل / المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

الوضوح، وصولاً إلى صيغة سنة ١٩٨٨ المشار إليها.

وأراضي الدولة العتيدة المستهدفة لترجمة مشروع الاستقلال الفلسطيني هي، تحديداً، تلك الأراضي التي كانت مسرح الانتفاضة الشعبية، والتي أراد شعبها التخلص من الاحتلال. وكانت الهيئات الدولية الرئيسية، فضلاً عن الأغلبية الساحقة من دول العالم، تعتبر احتلالها غير مشروع، وترى في المطلب الفلسطيني مطلباً محقاً، الأمر الذي يفسر الاعترافات العالمية الواسعة التي تلت صدور إعلان الاستقلال.

وكان مفهوماً للذين عملوا على إصدار هذا الإعلان أن موازين القوى الراهنة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتلك المتوقعة في المستقبل المرئي، بما في ذلك على أرضية ما راكمته الانتفاضة الشعبية من تعاطف عالمي واسع، بعد جملة من المراكمات خلال مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية المعاصرة طوال عقدين ونيف قبل ذلك، يصعب أن تعطي أكثر من ذلك، أي أكثر من دولة مستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وصيغة ما لمعالجة قضية اللاجئين. هذا مع العلم بأن موضوع مدى نضوج شروط تغيير الموازين بما يسمح بقيام الدولة المنشودة كان موضوعاً خلافياً وجدلياً في الساحة الفلسطينية، وهو ما اتضح بصورة خاصة في أثناء نقاشات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والتي عُقدت في العاصمة الجزائرية بعد أشهر قليلة من توجيه ضربة عسكرية قوية إلى العراق وجيشه، وتعزيز الحضور العسكري الأميركي المباشر في منطقة الخليج، كما في مرحلة تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي، أبرز القوى العالمية الداعمة للمطالب والحقوق الفلسطينية والعربية في تلك الحقبة التاريخية.

وأكثر من ذلك، فإنه كان واضحاً لمَن بلوروا إعلان الاستقلال أن المعطيات الراهنة ومحصلة النضال وموازين القوى الإقليمية والدولية إذا ما سمحت بقيام هذه الدولة، فإنها على الأغلب ليست كافية للسماح بعودة لاجئي ٤٨ إلى ديارهم مع أجيالهم اللاحقة التي وُلدت ونشأت خارج الوطن، نظراً إلى عدم اعتراف إسرائيل وعدم استعدادها لتقبّل هذا الحق في العودة، على الرغم من كونه معترفاً به دولياً، بحجة أن عودة اللاجئين تُحدث اختلالاً في ميزان القوى الديموغرافي في إسرائيل بحدودها المعترف بها دولياً، أي حدود ما قبل حرب ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بما يغيّر من الوضع الأغلبي لليهود في الدولة الإسرائيلية، وبالتالي من الطابع "اليهودي" الذي تفترضه المرجعية الصهيونية للدولة.

ومع أنه كان هناك بعض التوقعات الفلسطينية بالنسبة إلى إمكان عودة نازحي ١٩٦٧ ونسبة ما من لاجئي ٤٨، إلاّ إن التوقعات الأكثر إدراكاً لموازين القوى كانت ترى أن الوضع التاريخي الراهن لا يتيح، في أحسن الأحوال، سوى عودة عدد محدود من لاجئي ٤٨ إلى ديارهم الأصلية، وعودة معظمهم، أو مَن يشاء منهم، إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، مع إمكان أن يحمل كل لاجئ، حتى مَن يبقى خارج وطنه، جنسية الدولة الجديدة. ولاحقاً، طبعاً، تبين أن هذه التوقعات كلها ، بما فيها تلك الأكثر تواضعاً، لم تأخذ بعين الاعتبار درجة رفض القوى الصهيونية المقررة في إسرائيل لمبدأ عودة اللاجئين، بما في ذلك وفق الصيغة المتواضعة التي أقرتها قمة بيروت العربية في مطلع سنة ٢٠٠٢ (التي أطلقت "مبادرة السلام العربية")، فضلاً عن الرفض الإسرائيلي التخلي عن القدس الشرقية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وحتى معظم مساحة الضفة الغربية، وبالتالي رفضها الفعلي إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة فعلاً، بمعزل عن التصريحات العلنية لهذا المسؤول الإسرائيلي أو ذاك.

أمّا موضوع فلسطينيي ٤٨، كما نسميهم، أو الفلسطينيين العرب في إسرائيل، فلم يكن مدرجاً في جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية كموضوع أساسي ملحّ يتطلب التعامل القريب الأمد، إلاّ من زاوية التضامن والدعم المتبادل وتعزيز علاقات التكافل والانتماء المشترك إلى

هوية واحدة، بما يعني أن قضايا فلسطينيي ٤٨ هي شأن تقرره القوى والتيارات التي تمثلهم بشكل مباشر، وذلك حتى إشعار آخر. فالملحّ كان، بالنسبة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٨، وحتى منذ سنة ١٩٧٤ أو قبلها بقليل، هو تجسيد الكيانية الفلسطينية في دولة مستقلة، والتعامل بشكل ملائم مع قضية اللاجئين وحقوقهم.

ففي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر في أواخر سنة ١٩٨٨، لم يرد أي تخصيص واضح لهذا القطاع من الشعب الفلسطيني، أي فلسطينيي ٤٨، في إعلان الاستقلال، أو في البيان السياسي، الصادرين عن هذه الدورة، وهو ما كانت عليه الحال أيضاً في الدورة الحادية والعشرين للمجلس التي عُقدت في غزة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أي بعد عودة الجسم القيادي المركزي إلى الأراضي الفلسطينية. أمّا في الدورة العشرين التي عُقدت في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي قبل زهاء الشهر من عقد مؤتمر مدريد، فقد وردت عبارة في البيان السياسي الصادر عن الدورة تتناول هذا القطاع من الشعب الفلسطيني تقول:

> يتوجه المجلس الوطني بالتحية النضالية لجماهير شعبنا الصامد في الجليل والمثلث والنقب والساحل، ويؤكد تقديره لنضالها دفاعاً عن حقوقها ضد سياسات الاضطهاد والتمييز وإسنادها الفاعل للانتفاضة الباسلة.

وفي البند الخامس من استخلاصات الدورة، استناداً إلى تقرير "لجنة الوطن المحتل والانتفاضة" في المجلس، ورد التالي:

> يوجه المجلس الوطني التحية والتقدير إلى أبناء فلسطين في الجليل والمثلث والنقب وكل قرية ومدينة في مناطق ١٩٤٨ (فلسطين المحتلة)، ويثمّن الدور النضالي الذي يقومون به دعماً للانتفاضة والوقوف إلى جانبها وحفاظاً على هويتهم الوطنية في وجه كل محاولات الطمس والتذويب.

ومن الواضح في هاتين العبارتين أن هناك تركيزاً على دور الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ في دعم الانتفاضة ونضال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل التخلص من الاحتلال، علاوة على دور الدفاع عن هويتهم الوطنية. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس أوضح بدوره هذا الأمر في رده على سؤال بهذا الصدد في أثناء مقابلة مع تلفزيون "معاً" أُجريت بعد إلقائه خطابه الأخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأيام، أي قبل أقل من شهرين، حين قال إن المطلوب من الفلسطينيين في هذه المنطقة هو التجاوب مع الشعار الذي يرفعه أحد مكونات الحركة الوطنية هناك، وهو "السلام والمساواة".

أمّا في دورات المجلس المركزي العديدة التي عُقدت منذ ما بعد دورة المجلس الوطني في سنة ١٩٨٨، وحتى اجتماعه الأخير في تموز/يوليو ٢٠١١، فلم ترد إشارات خاصة لافتة للانتباه إلى هذا القطاع من الشعب الفلسطيني.

وما ينطبق على قرارات المجلسَين الوطني والمركزي ينطبق على الوثائق الرسمية للتنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير التي قلّما أشارت وثائقها إلى هذا القطاع من الشعب الفلسطيني، حتى لو كان للقوى الرئيسية لحركة التحرر الفلسطينية، إلى جانب العلاقات الشاملة مع مختلف مكونات مناطق ٤٨، علاقات خاصة بواحدة أو أكثر من القوى السياسية هناك، انطلاقاً من التلاقي السياسي أو الفكري الخاص، الأمر الذي ينطبق أيضاً على حركة "حماس".

ويمكن أن يفسَّر ذلك انطلاقاً من اعتبار هذه القوى أن المهمة المطروحة في الأمد المباشر والقريب تتعلق بتسوية مع إسرائيل في ظل استمرار اختلال موازين القوى العامة لمصلحتها إقليمياً ودولياً، وليس بتسوية تُفرض على إسرائيل، كما قد يكون عليه الوضع لو كانت الموازين مختلة في الاتجاه الآخر، أو بتسوية متوازنة على قاعدة التكافؤ غير المتوفر حتى الآن.

وفي واقع الحال، وعلى الرغم من الكسب المعنوي والسياسي الذي حققته الانتفاضة الشعبية الكبرى لقضية الشعب الفلسطيني، تتويجاً لأكثر من

عقدين من النضال الفلسطيني المتواصل والمتعدد الأشكال، فإن الأوضاع الإقليمية والدولية لم تكن إيجابية بالدرجة نفسها ، إن لم تكن بدأت تزداد اختلالاً منذ سنة ١٩٨٨، وخصوصاً مع تواصل تراجع قوة وفاعلية دور الاتحاد السوفياتي، السند الدولي الأبرز للنضال الفلسطيني، ومع استمرار التزام مصر، دولة الطوق العربية الأكبر، بقيود اتفاقيات كامب ديفيد التي تستبعدها من الانخراط في مواجهة، حتى غير عسكرية، مع الاحتلال، ومع عجز دول الجبهة الشرقية العربية عن تحقيق قدر من التوازن البديل، أو حتى تأمين الحد الأدنى من التنسيق والتوافق فيما بينها في التعامل مع إسرائيل، ومع أي تسوية تجري لاستعادة الأراضي العربية المحتلة من جانبها، كما ظهر بجلاء في إبان مؤتمر مدريد والمفاوضات المنبثقة عنه في واشنطن، وعواصم ومدن عالمية أُخرى. وهذه معطيات إقليمية ودولية ستتفاقم في الأشهر والأعوام القليلة التالية، مع الانهيار النهائي للاتحاد السوفياتي، والحرب على العراق وضرب قوته العسكرية في إثر اجتياحه الكويت، ومع الانقسام الواسع في الصفوف العربية الرسمية، والذي أحدثته هذه الأزمة، والتبعات السياسية والمالية السلبية التي تعرضت لها منظمة التحرير في سياقها، علاوة على الثمن الكبير الذي دفعه فلسطينيو الكويت وبعض فلسطينيي دول الخليج الأُخرى بفعل هذه الأزمة وتردّي علاقات المنظمة بتلك الدول، ومع استمرار أوضاع الفلسطينيين الصعبة في لبنان بعد عقد من المجازر في إثر غزو إسرائيل في سنة ١٩٨٢، ثم حروب المخيمات والأوضاع المعيشية القاسية المفروضة عليهم في القوانين اللبنانية.

وفي مناخ هذه التطورات الإقليمية والعالمية، والهموم المباشرة التي تتعلق بقطاعات معينة من الشعب الفلسطيني في الوطن وفي أقطار اللجوء، جرى التعامل مع الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ من زاوية طاقته على دعم الأهداف المباشرة والقريبة الأمد للحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المواقع، وفي الوقت ذاته التشديد على التضامن مع نضاله داخل الدولة الإسرائيلية من أجل تأمين الحقوق المدنية والسياسية التي تعبّر عنها القوى الوطنية العربية الفلسطينية الناشطة في هذا القطاع.

وفي هذا السياق، كان التركيز من جانب القوى الفلسطينية العاملة في إطار منظمة التحرير، وخصوصاً الطرف المركزي المقرر، على تأمين ما يمكن من أشكال الدعم للانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة، وتأمين الدعم السياسي للجهود الفلسطينية الجارية لتثمير هذه الانتفاضة ومجمل النضال الفلسطيني، من جهة أُخرى. وطبعاً، كانت المواقف الفلسطينية متباينة بشأن سبل تحقيق هذا التثمير وإمكان ترجمته على الأرض، وكذلك بشأن الرهانات على المسارات التفاوضية المطروحة آنذاك، والتي بدأت بمسار مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من مفاوضات في واشنطن ومواقع أُخرى، وانتهت إلى مسار أوسلو في سنة ١٩٩٣.

ويمكن القول إن التيار "المركزي" المقرر في منظمة التحرير كان يهمه، في تلك الآونة، أن يكون للقوى الفلسطينية في مناطق ٤٨ دور مؤثر، بما هو متاح، في الوضع الداخلي الإسرائيلي لدعم خيارات هذا التيار في العملية التفاوضية، الأمر الذي برز بشكل واضح في الأسابيع التي سبقت انتخابات الكنيست الثالث عشر التي جرت في تموز/يوليو ١٩٩٢، حين قررت الاجتماعات القيادية في تونس إجراء اتصالات غير معلنة بالقوى العربية المشاركة في هذه الانتخابات لدعم التيارات الإسرائيلية الأقل تعنتاً، وتحديداً آنذاك حزب العمل وحزب ميرتس، علاوة على دعم وزن القوائم "العربية" نفسها (وتعبير "العربية" هنا يشمل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي هي في الواقع قائمة مشتركة عربية ـ يهودية). وقد جرت لقاءات في هذا السياق في القاهرة بين وفد قيادي من تونس وممثلي التيارات "العربية" في إسرائيل، واعتُبر انتخاب يتسحاق رابين وغلبة تيار العمل ـ ميرتس، مدعوماً من الأصوات الخمسة للكتل العربية، في الكنيست الجديد، على حساب الأحزاب الصهيونية الأكثر تشدداً ويمينية،

وخصوصاً حزب الليكود، إنجازاً في هذا السياق.

لكن سرعان ما تبين، في جولات التفاوض التي جرت في واشنطن في النصف الثاني من سنة ١٩٩٢ بعد تشكل حكومة يتسحاق رابين، أن هذه الحكومة لم تغيّر جوهرياً الموقف التفاوضي للحكومة السابقة، بل حتى لم تغيّر رئيس الوفد التفاوضي مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، إلياكيم روبنشتاين، بينما تغير رئيس الوفد التفاوضي مع سورية، الأمر الذي حدا بالاجتماعات القيادية التي جرت في تونس بعد الجولة الثامنة لمفاوضات واشنطن، إلى مطالبة الأحزاب "العربية" وقائمة ميرتس في الكنيست بالضغط على حكومة رابين لتغيير موقفها، وفق ما أورده القيادي الفلسطيني الراحل ممدوح نوفل في كتابه "الانفجار". وهذا الإحباط الناجم عن عدم حدوث التغيير المنشود، كما عن فشل إدارة جورج بوش الأب في انتخابات الرئاسة لمصلحة مرشح الحزب الديمقراطي المعتبر آنذاك أكثر قرباً من إسرائيل، كان وراء الاندفاع اللاحق لدى مركز القرار الفلسطيني لدعم القناة السرية في العاصمة النرويجية، والتوصل إلى الاتفاق الذي بلورته في العام التالي.

وتكررت محاولات التأثير في الناخبين العرب الفلسطينيين في إسرائيل عشية انتخابات الكنيست الرابع عشر في أيار/مايو ١٩٩٦، بعد أن كانت القيادة الفلسطينية المقررة قد انتقلت إلى الأراضي الفلسطينية بعد إبرام اتفاقَي أوسلو والقاهرة. لكن نتيجة الانتخابات كانت هذه المرة مختلفة: إذ عاد اليمين الصهيوني المتشدد إلى واجهة الحكم في إسرائيل، ودخلت عملية أوسلو والتسوية المنبثقة عنها في أزمة عميقة بعد ذلك، استمرت بلا انقطاع، حتى خلال الفترة القصيرة من عودة حزب العمل إلى السلطة بين سنتَي ١٩٩٩ و٢٠٠١ بقيادة إيهود بَراك.

وجاء فشل لقاءات كامب ديفيد في صيف سنة ٢٠٠٠ بإشراف الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، ثم الانتفاضة التي انطلقت في خريف السنة ذاتها، ليضعا علامات استفهام حتى في أوساط القيادة المقررة في منظمة التحرير بشأن آفاق العملية السياسية الجارية، مع وجود اجتهادات عدة بين أطرافها، وبينها وبين تلك القوى التي كانت معارضة أساساً لاتفاق أوسلو، أو للرهان على العملية التي بدأها مؤتمر مدريد.

وشهدت الأعوام التالية تطورات عززت وجهة النظر الأكثر تشاؤماً بالنسبة إلى هذه العملية السياسية، مع هجمة أريئيل شارون لإعادة السيطرة الأمنية على مناطق "أ" في الضفة الغربية، ومواصلة تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية ومجمل الضفة الغربية، الأمر الذي زاد في الشكوك في وجود أي احتمال، في ظل موازين القوى الراهنة، لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وبالتالي قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها، وفي قطاع غزة الذي أخلاه شارون من المستوطنين والوجود العسكري الإسرائيلي، كي يُحكِم الحصار الشامل عليه، من جهة، وليعزز، من جهة أخرى، السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، كما أوضح ذلك مستشاره الشهير دوف فايسغلاس في مقابلته المثيرة المنشورة في صحيفة "هآرتس" في ٢٠٠٤/١٠/٧.

وهذا الأمر هو استخلاص تعزز في أوساط المركز المقرر في السلطة الفلسطينية مؤخراً مع الامتناع من مواصلة التفاوض قبل وقف التوسع الاستيطاني في القدس والضفة الغربية المحتلتين، والاعتراف الإسرائيلي بالحق الفلسطيني في الدولة المستقلة على حدود ١٩٦٧.

وبات من الواضح الآن، سواء بالنسبة إلى الذين، في الحركة الوطنية الفلسطينية، كانوا يعتبرون الدولة المستقلة ومجمل الصيغة المقرة في سنة ١٩٨٨ حلاً نهائياً للمسألة الفلسطينية وللصراع مع الهجمة الإسرائيلية، أو الذين كانوا يرونها حلاً مرحلياً، لأعوام قد تطول، حتى تتوفر شروط حل كامل وناجز للصراع في المنطقة وللقضية الوطنية الفلسطينية، أن موازين القوى الراهنة تحتاج إلى تغيير كي يتحقق أي هدف من أهداف النضال الفلسطيني. وبالتالي، لا مناص من

إعادة النظر في الاستراتيجيا السياسية المعتمدة حتى الآن لتحقيق هذه الأهداف.

إن أولئك الذين يرون الدولة المستقلة حلاً مرحلياً، وبعضهم ينتمي إلى اليسار، كما هي حال الجبهتَين الشعبية والديمقراطية، وبعضهم الآخر ينتمي إلى حركة "فتح"، وكذلك يمكن اعتبار أن محصلة موقف حركة "حماس" ممّا تسميه "هدنة" طويلة الأمد في مقابل إنهاء احتلال الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، هي ضمن هذه الرؤية المرحلية، جميع أصحاب هذه الرؤية المرحلية ينظرون إلى وضع الفلسطينيين في مناطق ٤٨ باعتباره مؤجلاً في مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى حين إنجاز المرحلة التالية، أي مرحلة النضال لتحقيق الحل الاستراتيجي للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والذي من المبكر تصور كيفية شق الطريق نحوه، باعتبار أن قيام الدولة المستقلة، إذا تحقق، يمكن أن يُحدِث أوضاعاً وديناميات جديدة تطرح الوضع بشكل مختلف، أمّا إذا لم يتحقق، فستُخلَق ديناميات أخرى لمواجهة نظام التمييز العنصري الذي يسود، بأشكال مختلفة، تجمّعي الشعب الفلسطيني، في مناطق ٤٨ وفي مناطق ٦٧. وهذه الحسابات والتصورات الفلسطينية ليست غائبة، طبعاً، عن ذهن القيادات الصهيونية التي ما زالت، في الواقع، ترفض فكرة الدولة المستقلة، فضلاً عن مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وحتى، في ظل الموازين الراهنة، عودتهم إلى الأراضي التي احتُلت في سنة ١٩٦٧، وتعتبر أن العامل الفلسطيني هو عامل يهدد، في تجلياته الكيانية، وحتى في بروز هويته الخاصة، مجمل المشروع الصهيوني.

وليس هنا مجال الخوض في مناقشة الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجيا المنشودة، فهذا خارج الموضوع المطروح، لكن من الجلي أن هناك دوراً لكل تجمّع من تجمعات الشعب الفلسطيني في نضال المرحلة الراهنة والمراحل اللاحقة، وأن تحديد هذا الدور لا يمكن أن يكون إلاّ محصلة نقاش بين مكونات هذه التجمعات كافة ، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨.

وهكذا، فعلاوة على الموقف المبدئي العام المتعلق بضرورة تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بمجمله، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة وحق الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ في التمتع بكامل حقوقه كجزء من الشعب الفلسطيني، وكمواطنين أصيلين وليسوا ضيوفاً في بلدهم، فإن هناك مهمات عملية تتعلق بالزمن الراهن والقصير الأمد، والتي لا بد من اتخاذها بالتفاعل والتدارس داخل هذه المكونات كلها، وفيما بينها، بما يؤمن صمود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، حيثما يُوجَد، والحؤول دون تنفيذ شكل من أشكال "الترانسفير" المتدرج والصامت، وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم للفلسطينيين جميعاً، حيثما يُوجَدوا، بحيث يصب كل تطوير جزئي وقطاعي في المهمة الأكبر والأبعد مدى؛ مهمة تحقيق الحل الناجز للصراع. ■

يوسف عبدلكي*

اللبّاد: صباح الخير يا أُسطى

هذه المقالة ليست تحية إلى محيي الدين اللبّاد أو رثاء له، وإنما هي محاولة لرصد تجربته الفنية خلال خمسين عاماً أمضاها متنقلاً بين مهارات ثلاث: الرسم؛ التصميم، ولا سيما تصميم المجلات وأغلفة الكتب؛ الكتابة وخصوصاً للأطفال. ويلاحظ الكاتب أن اللبّاد أدار ظهره للموروث الأوروبي في صوغ رسوماته، على الرغم من شيوعه وعالميته، واتجه إلى الموروث المحلي، كرسوم الفلاحين على جدران منازلهم، ورسوم الفلاحات على الثياب (التطريز)، لأنه يعبّر عن روح الجماعة. وهذه المقالة نزهة في تجليات هذه العناصر كلها في إبداعات محيي الدين اللبّاد.

I

ليس اللبّاد اسماً لفنان كبير من فنانينا المعاصرين، وإنما هو عنوان لطريقة في التفكير. فهذا الغرافيكي الاستثنائي عرف كيف يجعل من رؤيته الفكرية وإنجازاته الفنية وحدة واحدة. فعلاوة على رسومه البديعة لكتب الأطفال، وتصاميمه الغرافيكية للمجلات والكتب، ورسومه السياسية التي قليلاً ما حظيت باهتمام الوسط الثقافي، ترك لنا مكتبة مدهشة ملأى بملاحظاته الثاقبة في شأن كثير مما يدور حولنا، من لوحات الشوارع، إلى رسوم الأطفال، إلى الفنانين الذين تجهلهم ثقافتنا ومثقفينا، إلى تصاميم الـ "تي ـ شرت"، إلى إعادة اكتشاف رسّامي الكاريكاتور العرب، إلى تصاميم الحروف والعلامات التجارية، إلى التعريف بتظاهرات كتب الأطفال في العالم ... إلخ. فعل اللبّاد ذلك كله بطريقة بديعة في الكتابة، تجمع بين عمق الفكرة، وسلاسة النص، وخفة الظل!

II

تعرفت إلى محيي الدين اللبّاد في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وكنت تعرفت إلى رسومه وكتاباته قبل ذلك بخمسة عشر عاماً. كنا جالسين في بيتي في باريس مع مجموعة من الأصدقاء، فأخذ معلّم الكاريكاتور بهجت عثمان يقلّب رسومي بفرح كأنه يكتشف صديقاً جديداً يضمه إلى "رفاق سلاحه"! وبهجت لمَن عرفه كان يعتبر الكاريكاتور العربي بيته الشخصي، ومثلما كان يهلل لتعرّفه إلى رسام جديد، كان يحزن ويغضب عندما يغادر رسام ما ـ على ندرة ذلك ـ المواقع النقدية للديكتاتوريات العربية، أو يتصالح ـ ولو من بعيد ـ مع مشاريع الإمبرياليات وحروبها في المنطقة.

* فنان تشكيلي سوري.

وفي مقابل فرح بهجت كان اللبّاد متحفظاً يقلّب الرسوم بتأنٍ، فلفته رسم يتناول البابا يحمل العلم الأميركي. ولا يحتاج المرء إلى التفكير كي يعرف أن ما أحبه اللبّاد في الرسم ـ ربما على عكس بهجت ـ لم تكن الفكرة السياسية، وإنما المفارقة الغرافيكية. بعد تلك الأمسية، التقيته عشرات المرات في باريس والقاهرة، وقامت بيننا صداقة جميلة وألفة شخصية، وأمضينا سهرات لا نترك فيها فناناً أو سياسياً أو ظاهرة من سهام نقدنا، لكن صورة اللبّاد بقيت في ذهني هي هي منذ تلك السهرة الأولى؛ شخص لا يؤخذ على حين غرّة، وذهن يقظ، وحس ساخر، ومعاينة نفّاذة للمحيط الذي انخرط فيه بقدر ما انتقده.

III

ارتكز عمل اللبّاد خلال خمسين عاماً على ثلاثة محاور: الرسم والتصميم والكتابة. واللافت أنه ـ وعلى خلاف عشرات التجارب ـ لم يكن مجلياً في مجال، وعادياً في مجال آخر، وإنما كان عمله في كل حقل على حدة علامة من علامات التميز، كما كان على قدر مدهش من التماسك، بل الانسجام العالي بين الحقول كافة. وربما تكون قناعات اللبّاد الفكرية ـ السياسية هي التي شكلت بطانة ذلك التميز، وذلك الانسجام. فما هي تلك القناعات؟

تفتّح وعي محيي الدين اللبّاد في الخمسينيات من القرن العشرين، عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين: اشتراكي ورأسمالي؛ عصر انحازت فيه أغلبية مثقفي العرب والعالم الثالث إلى المعسكر الأول، معسكر الاستقلال، والتحرر، والتنمية المستقلة، ومحاربة الاستغلال، وتعميم التعليم، وتوفير الصحة، ونهضة الزراعة والصناعة، ودخول الطبقة الوسطى، بل الفلاحين، إلى حقل العمل السياسي... إلخ. هذه العناوين الكبرى صنعت وعي اللبّاد وانحيازاته الفكرية والسياسية والمجتمعية، وكان لصحبته الصاخبة مع عشرات المثقفين الشباب اليساريين آنذاك مثل طارق البشري و عادل حسين و يحيى الطاهر عبد الله وصبري حافظ وعبد الرحمن الأبنودي وسيد خميس ونذير نبعة ونبيل تاج وغيرهم، تأثير في رؤيته الماركسية إلى السياسة والثقافة، وقد عمل خلال عقود على نقل تلك القناعات إلى حيّز العمل الإبداعي، وهو أمر ليس ممكناً ولا بسيطاً إلّا للمبدعين الحقيقيين. ومن هنا يمكن أن نلاحظ في كتاباته أن الهاجس الأول فيها هو مسألة القطع مع الموروث الأوروبي في صوغ الرسم والتصميم، وهو أمر شديد الصعوبة، لأن هذا الموروث أصبح مكوناً أساسياً فاعلاً منذ قرن ونصف قرن في أركان المعمورة كافة. وينطلق اللبّاد من أن لكل بلد من بلاد العالم موروثه الخاص والغني، والذي ربما يبدو بسيطاً، بل ساذجاً مقارنة بتقدم الرؤى والتقنية الأوروبية، غير أنه يعبّر عن روح الجماعة أو الأمة. ولذا، فالأولى أن ينهل فنانو ذاك الموروث من هذا المنهل، أي أن موقفه ليس رفضاً للإنجازات الأوروبية المتقدمة ـ التي أصبحت حقيقة معممة لا يمكن تقريباً تجاوزها ـ وإنما هو جزء من نزعة الاستقلال والاعتزاز بالخصوصية الوطنية والمحلية في مواجهة الغزو الفكري والثقافي لبلادنا الموازي لاحتلال الجيوش ونهبها ثروات العالم الثالث.

من هنا نرى اهتمام اللبّاد بالرسوم الشعبية على جدران بيوت الفلاحين، والرسوم الشعبية على الزجاج (أبو صبحي التيناوي مثلاً) كما نراها في العديد من بلاد البحر الأبيض المتوسط، والتطريزات الشعبية للثياب والأقمشة لدى الفلاحات، وصور الأبطال الشعبيين في خيال الظل مثل كراكوز وعيواظ... إلخ، فضلاً عن اهتمامه برسّامي الكاريكاتور ورسّامي كتب الأطفال أصحاب الخصوصية الخارجين عن الوصفات "الستاندرد" الأوروبية في الرسم، ومن هنا أيضاً نقده اللاذع لتعميم صورة البطل الأوروبي أو الأميركي أو الياباني كما نراها في الأشرطة المصورة أو أفلام الرسوم المتحركة مثل سوبرمان وغراندايزر وباتمان وطرزان وميكي ...وغيرها،

لما تحمله هذه الأشرطة والرسوم من محو للذاكرة المحلية وإحلال ذاكرة غريبة معولمة محلها، حاضّة على العنف وفاقدة سلّم القيم البصرية والأخلاقية في الفنون المحلية.

من ذلك كله يتبين الدور التنويري الذي كان يقوم به اللبّاد في كتاباته، كما يتبين لنا ـ من خلال الفنانين، والقضايا التي تناولها ـ البعد العربي في اهتماماته واعتبار العرب والأراضي العربية "عمقه الاستراتيجي" وأنهم شركاء تاريخ ومصير "شاء مَن شاء وأبى مَن أبى."

IV

سيتذكر الفنانون والمتذوقون والأطفال العرب دائماً، كتب الأطفال التي أنجزها اللبّاد لجمالها وقوة اللون فيها وعفوية خطوطها التي تذكّر بعفوية الفنان الشعبي في بلادنا من دون أن يكون عمله تقليداً لها.. وقد عمل اللباد منذ نهاية الخمسينيات، في مجال رسوم الأطفال، ومن رسومه الأولى نلحظ رغبته في الخروج عن الطرق المألوفة في رسوم الأطفال المنشورة في مجلات الأطفال، وفي رسمه الخط السلكي بعيداً عن حذلقة ثخانة ريشة الحبر الصيني، وفي ألوانه المسطحة البعيدة عن تدرجات ومهارات الفرشاة، وأهم من ذلك أشكاله وشخصياته المغايرة للمألوف في رسم الشخصيات: الرشاقة؛ تعبيرات الوجه المألوفة؛ الحركات الاستعراضية. وكانت رسومه بسيطة وأليفة كأنها خارجة من ذاكرة صبي غادر طفولته للتو، فهو يرسم بواقعية، لكنه لا يزال مسكوناً بخيال الطفل.

في السبعينيات تأسست "دار الفتى العربي" التي شكلت نقلة مهمة للغاية في رسوم الكتب العربية، وقد قاد اللبّاد الجانب الفني في هذا المشروع الرائد، فصمّم الكتيبات بحسب توجه كل منها الى فئة عمرية محددة، وثبّت تصوراته لطريقة توزيع الكتابة بين الرسوم والصفحات، واختار نخبة مبدعة من الفنانين العرب للعمل، وهكذا اغتنت المكتبة العربية بأهم سلاسل كتب الأطفال إلى يومنا هذا مع رسوم نبيل تاج ونذير نبعة وعدلي رزق الله وبهجت عثمان وحجازي... وغيرهم، ونصوص زكريا تامر وصنع الله إبراهيم وسليم بركات وليانة بدر... إلخ.

رسم اللبّاد للدار مجموعة كتيبات بديعة ظهر فيها نضوج أفكاره وتجربته، فأضحت رسومه ذات حضور بصري طاغ، ومارست تأثيراً كبيراً في عمل عشرات الرسامين الشباب في مختلف البلاد العربية، بسبب موهبة رسامها وتحرر ريشته التي تنهل، لا من محفوظات الكتب الغربية أو العربية، وإنما من خياله وخيال الفنان الشعبي البكر، اللذين يطلقان خيال الرسام ولا يحبسانه في قمقم القوالب الحرفية المكررة. في هذه الرسوم تحرراللبّاد لا من القوالب المألوفة فحسب، بل من اللبّاد نفسه، من خطه وألوانه السابقة كي يصبح عمله ابن حرية الخط واللون والصيغة، أي لم تعد أفكاره تشكل قفصاً لرسومه، وإنما أصبحت جزءاً من تدفق الأداء وعذوبته.

وليس مبالغة القول إن رسوم اللبّاد لا تزال حية، طازجة، تشع بالهواء والضوء بعد خمسة وثلاثين عاماً، وقد شكلت مع رسوم كوكبة الرسامين العرب الآخرين التأسيس الثاني لرسوم كتب الأطفال العربية، فنقلتها من سويتها السابقة التوضيحية إلى كونها حيزاً للجمال والخيال.

V

تابع اللبّاد عمله في مجال الكاريكاتور السياسي على خطين، الأول في الرسم: خط حر بسيط متقشف تصنع ثخانته الفرشاة المشبعة بالحبر الأسود من دون عرض مهارات، كأنه فنان تلقائي يرسم على الجدار، بعفوية وصدق، ترحيبه بجاره العائد من الحج، وهو هنا يخرج من دون ريب عن الأساليب "المتقنة والمألوفة" في

رسم الكاريكاتور مثلما رأيناها في الغرب أو لدى رسّامي الصحف العربية من جيل الرواد: رخا؛ صاروخان؛ زهدي؛ طوغان...

أمّا الخط الثاني، فاستمرار عزفه على أفكاره وقناعاته السياسية في مواجهة الهيمنة الغربية، وفي مناصرة الشعب الفلسطيني ونقد الاستبداد العربي، ولم يكن يغيظه شيء قدر غيظه من هزيمة الأنظمة العربية وخسّتها أمام "الجبروت" الأميركي أو الإسرائيلي.

غير أن رسوم اللبّاد السياسية المنشورة في "صباح الخير" أو في كتبه أو في كتابه المعنون "١٠٠ رسم وأكثر"، لم تحظَ بالإجماع نفسه لرسومه الموجهة إلى الأطفال، على الرغم من قوة أفكار تلك الرسوم، وقوة المفارقات الذهنية أوالغرافيكية فيها، فبقيت تحظى باهتمام أقل لدى القراء أو النخب الثقافية، كأن الصرامة الفكرية لديه ظلت حاجزاً أمام سلاسة السخرية وانطلاقها... وربما يعود السبب في جانب منه إلى الأسلوب البسيط والخطوط الثخينة الجلفة التي لم يألفهما القارئ.

VI

أمّا في مجال تصميم الكتب والمجلات، وهو الحقل الثاني الأثير لديه، فكان يحلو للبّاد أن يقول عن نفسه أنه "صانع كتب"، ولم يكن عمله في أي يوم في هذا الحقل عملاً سهلاً أو بسيطاً، إذ لم يعمل على "توضيب" مواد المجلات أو الكتب، ولم يكن ينجز عمله بسهولة، وإنما على العكس، كان يطرح عشرات الأسئلة على القائمين على المطبوعة كي يفهم هو ـ وأحياناً أصحاب المشروع أنفسهم ـ أبعاده، والغاية منه، وإلى مَن يتوجه... إلخ، ثم بعد تلك الأسئلة يبدأ العمل "على نور". وكان أحياناً يمارس ذلك بنوع محبب من السادية، وأذكر أنه حدثني عن صحيفة لبنانية طلبت منه "ماكيتاً"، فبقي شهراً وهو يسألهم في كل يوم السؤال نفسه: "طيب حنقول إيه؟" وهم يحارون في إجابته عن الجديد في رؤية الصحيفة، والذي يستوجب تصميماً جديداً لها! ولسان حاله يقول: ما الضرورة لتصميم جديد لصحيفة قديمة؟

كان اللبّاد مفتوناً بتصميم الكتب العربية القديمة، وتحدث في كتبه بإسهاب عن ذلك: ترتيب الصفحة؛ تعشيق الكتابة بالرسم؛ صفحة البداية؛ صفحة النهاية؛ استخدام الزخرفة والتنقيط والهوامش العريضة... إلخ. وهذا كله ينسجم من دون ريب مع رؤيته إلى إعلاء شأن الفنون المحلية ما قبل الرأسمالية ـ إذا جاز القول ـ في مواجهة الغزو الثقافي الأوروبي ـ الأميركي في مختلف مجالات الثقافة والإعلام، وهيمنته المتزايدة على ذاكرة الأجيال الجديدة. ومما لا شك فيه أنه استخدم تلك المفاهيم كي يصوغ تصميمات تنهل من موروثنا الشعبي، وموروثنا العربي الإسلامي، وموروث المنطقة عامة، وقدّم في هذا الحقل تصميمات بديعة لصحف ودور نشر وكتب وأغلفة... وسوى ذلك، غير أن العديد من تصميمات اللبّاد كان يصطدم بالضرورات التقنية الخاصة لبعض المطبوعات، فتصميم غلاف أو روزنامة أو كتاب مثلاً يحتمل في بنيته أو زخارفه العناصر الشعبية أو التراثية، لكن تصميم صحيفة يومية هو أمر آخر إذ إن كمّ الضرورات العملية اليومية يجعل اللجوء إلى تلك الزخارف والتوشيحات أمراً معوقاً، وهنا نلحظ أن اللبّاد لم يكن ليتردد أمام هذا المفترق: الخيار بين ضرورات المطبوعة الحديثة، أو الإصرار على تعشيق تصميمه بنكهة محلية ـ تراثية؛ كان أمام هذا الأمر لا يتردد في اختيار ضرورات التصميم الحديث، وهو هنا يكشف لنا عن مرونته الذهنية البعيدة عن التزمت التأصيلي إن جاز القول.

VII

هناك في كل جيل كتاب أو اثنان يذكرهما هذا الجيل طويلاً وربما على مدى عمره، ومن ذلك كتاب اللبّاد "كشكول الرسام" الذي حظي باهتمام كبير منذ صدوره، ونال جوائز عربية وعالمية عدة ومهمة. فهذا الكتاب هو كتاب آخر، ليس كالكتب، كتاب يختلط فيه الرسم بالصور الفوتوغرافية، والكتابة بقوة التصميم، والملاحظات الذكية بخفة الدم، والأفكار القوية بسلاسة الأداء، والطفولة بالنضج. ولذا، فإنه من الصعب القول إلى مَن يتوجه هذا الكتاب، إذ ربما يكون إلى الأطفال، وعلى الأغلب إلى الفتيان، وهو قطعاً ممتع للكبار... "كشكول الرسام" في جوهره بوح جميل وعميق وحساس لفنان وإنسان مهموم بمحيطه.

غير أن اللبّاد لم يقتصر على ذلك، بل قدم لنا خلال عقدين أربعة كتب بعنوان موحد: "نظر". فكانت "نظر"، و"نظر٢"، و"نظر٣"، و"نظر ٤"، والكتب الثلاثة الأولى كانت تجميعاً لمقالاته في "صباح الخير"، والتي كان يصرّ على تصميمها بنفسه وهو أمر نادر طبعاً في أي صحيفة، كما أنه نشر كتاباً عن الـ "تي – شرت"، وآخر عن الملاحظات الغرافيكية الموجهة إلى الفتيان، وفي هذه الكتب كمّ كبير جداً من الرسوم والتصاميم واللوحات والصور الفوتوغرافية، الأمر الذي يشي بسعة اطلاعه، وكبر مكتبته الفنية، وضخامة أرشيفه، وتنظيمه لذلك الأرشيف. وفي هذه الكتب جميعاً محاور عدة يتحرك فيها اللبّاد ببساطة مَن يتنقّل في بيته من غرفة إلى غرفة، فمن جهة يقدم ملاحظاته الثاقبة العامة، من اعتراضه على لوحات الطرق الضخمة واعتدائها البصري على المارة، إلى سذاجة تصميم العلامات التجارية والسياسية (Logos)، إلى أفلام الكرتون الأميركية واليابانية، إلى معارض رسوم كتب الأطفال في العالم. كما يقدم على التعريف بفنانين من العالم، أوروبيين ومن العالم الثالث، مثل: المكسيكي بوسادا؛ الفرنسي سينه؛ التشيكية كيفيتا باتوفسكا؛ الروماني الأميركي ستينبرغ؛ فضلاً عن أنه يعيد اكتشاف كثير من الغرافيكيين العرب المعروفين، غير أنه يعيد قراءتهم وقراءة أعمالهم ودورهم في بيئتهم، مثل: صاروخان؛ عبد السميع؛ محمود مختار؛ نبيل تاج؛ مؤيد نعمة؛ قاسي؛ كركوتلي؛ جاهين؛ الزواوي؛ سليم؛ ناجي العلي؛ السلمي. ولا ينسى الاهتمام بطراز التعبير الفني الخارج من الهيمنة البصرية الأوروبية مثل الرسوم الشعبية لبيوت العائدين من الحج، إلى تقاليد الصناعة العربية للكتاب، إلى الحرف العربي وجمالياته البعيدة عن تصميم الحرف الهندسي اللاتيني، إلى الرسوم الشعبية على الزجاج، والتي تتناول أبطال السير الشعبية ...إلخ.

ومن معاينة موضوعات اللبّاد نكتشف أنه كان يُعنى بموضوعات وفنانين ذوي مواصفات محددة، كأن يكون الفنان أو العمل الفني خارج الأنساق المألوفة، والأوروبية بصورة خاصة (رسوم الاطفال؛ الرسوم الشعبية؛ سجاد الحرانية؛ رسوم المنمنمات؛ فؤاد الفتيح؛ بهجوري... إلخ)، أو أن يكون ذا إبداع استثنائي وحرفة عالية، وإن ضمن النسق الأوروبي (ستينبرغ؛ ترنكا؛ باتوفسكا؛ توبور؛ إريس... إلخ)، أو أن يكون ذا دور وتأثير في المحيط (بوسادا؛ سينه؛ عبد السميع؛ كركوتلي؛ سليم؛ جاهين... إلخ).

كل ما تقدم يؤشر، ومن دون لبس، إلى أن مقالات اللبّاد ونصوص كتبه لم تكن بأي حال من الأحوال عفوية تلحق المتاح في الحياة والفن، وإنما كان اللبّاد ذا منهج صارم في خياراته وقضاياه. ولذا، فإن جميع كتبه الموجهة إلى الكبار والصغار أو الفتيان تشكل وحدة واحدة يمكن أخذها جميعاً – على تنوع موضوعاتها – باعتبارها فصولاً من كتاب واحد.

وهنا، تجب الإشارة إلى لغة اللبّاد، فالمنطق يقول إن رجلاً بهذه الصرامة، وهذه الخيارات الفكرية والسياسية والجمالية الحادة، لابد من أن يكتب تلك الصرامة كلها بلغة شبيهة بها، غير أن لغة اللبّاد – ويا للمفارقة الجميلة – لم تكن كذلك، فنصوصه

مصوغة من التدفق السلس، والبساطة، والمفردات السهلة. لغة جميلة، مرتاحة، أبعد ما تكون عن لغة النقاد المحترفين المعجونة بالمصطلحات والتراكيب "المجعلكة". كتاباته أشبه ما تكون بدردشة مع صديق ودود، وهما يشربان فنجان قهوة في مقهى من المقاهي المطلة على النيل. هذه اللغة الصديقة جعلت قرّاء اللبّاد أكثر مئات المرات من قرّاء النقاد عامة، ولا أحسب إلّا إن محيي الدين فكر في هذا الأمر طويلاً، واختاره عن سابق تصور وتصميم، فشخص مثله ما كان له أن يترك قضية بهذه الأهمية عفو الخاطر، وإنما لا بد من أنه قال كأي ماركسي مخضرم: هذه هي اللغة التي سأصل بها إلى أكبر شريحة من القراء... إذ ما فائدة الكتابة - أي كتابة - إن لم تصل إلى الناس؟

VIII

على الفنانين والنقاد العرب أن يكتبوا كثيراً كثيراً كي يرسموا صورة شبه موضوعية عن إنجازات هذا الأستاذ، فخطّه يستحق وقفة نقدية متأملة، ولونه كذلك، كما أن أفكاره الفنية تستوجب قراءة جديدة، ورسومه السياسية لم يُلتفت إليها كما يجب، فضلاً عن رسومه المبهجة للأطفال. وطبعاً لا يمكن المرور على كتبه من دون التفكير في إعادة تفكيك نواظمه ومحدداته، علاوة على لغته "البلدية" الرائعة. وهكذا، علينا أن نتوقف ملياً عند كل حقل خاضه كي نستجلي جماله وأبعاده، فهذا كله هو ما صنع الرجل. ولا ننسى شخصيته التي كانت تجمع عناصر متناقضة بين شكله العملاق والطفل الحي في أعماقه، بين جديته وصرامته من جهة وعبثه وسخريته المحببة من جهة أُخرى، بين كرهه للغثاثة والسماجة والأجهزة والمؤسسات الرسمية ومحبته العميقة والطويلة لكوكبة من الفنانين الأصدقاء (منها ما استمر خمسين عاماً) كأنه كان يحدس منذ وقت مبكر بأن الصداقة، أي العلاقة مع الآخر، هي قيمة عليا في الحياة، وهي أجمل ما ينجزه البشر سواء عبر الصلات المباشرة أو بواسطة العمل الفني.

إن الآلاف من المثقفين والفنانين العرب، مع تقديرهم الكبير للبّاد، لن يسامحوه أبداً، لأنه خلخل بلهنية العادة، واستقرار الأفكار لديهم بآرائه النقدية، وأسئلته الجوهرية، وإنجازاته الغرافيكية البهيجة.

IX

محيي الدين اللبّاد أرجو أن تعتبر هذه الأسطر جزءاً من محبتي وإعجابي بك؛ محبة وإعجاب مستمرين منذ خمسة وثلاثين عاماً، قلّما صرّحتُ بهما، وكنتَ تعرفهما جيداً.

صباح الخير يا أسطى. ■

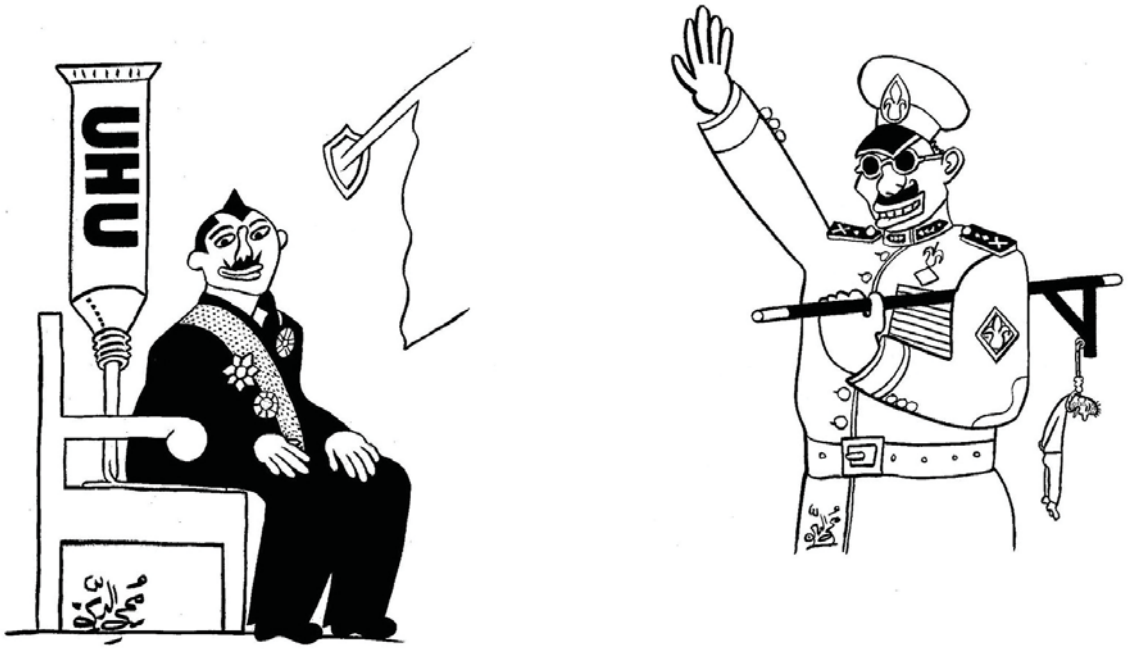

ثلاثة رسوم سياسية للبّاد

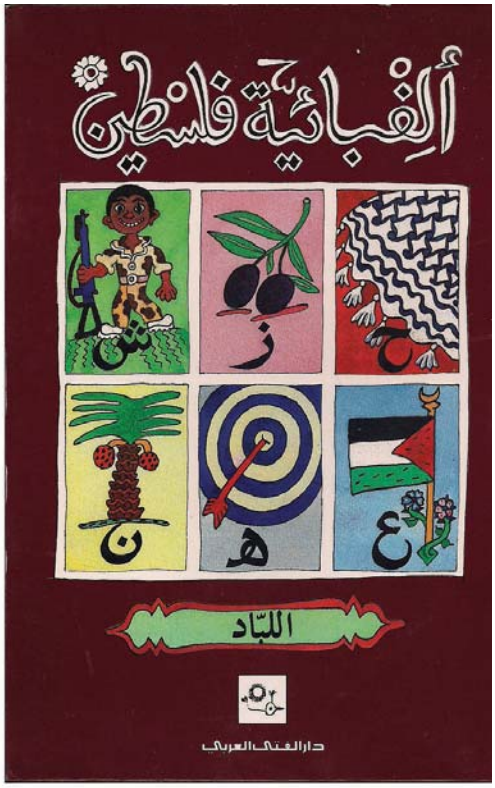

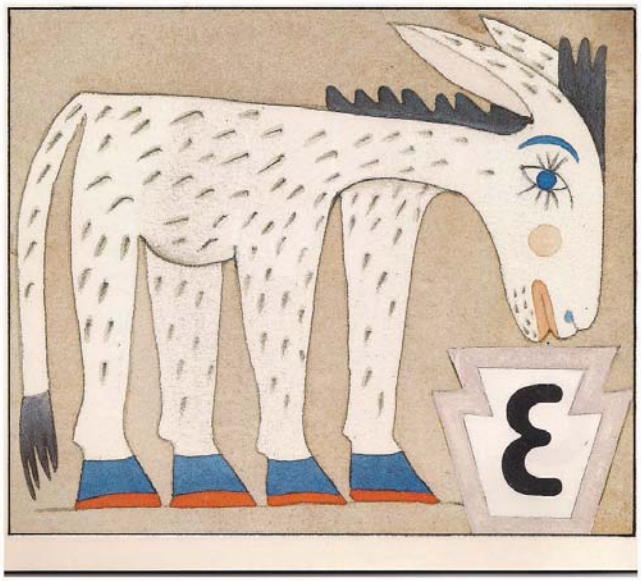

من رسوم اللبّاد لكتب الأطفال

صفحتان من كتاب "تي ـ شرت"

صفحتان مزدوجتان من كتاب "كشكول الرسام"

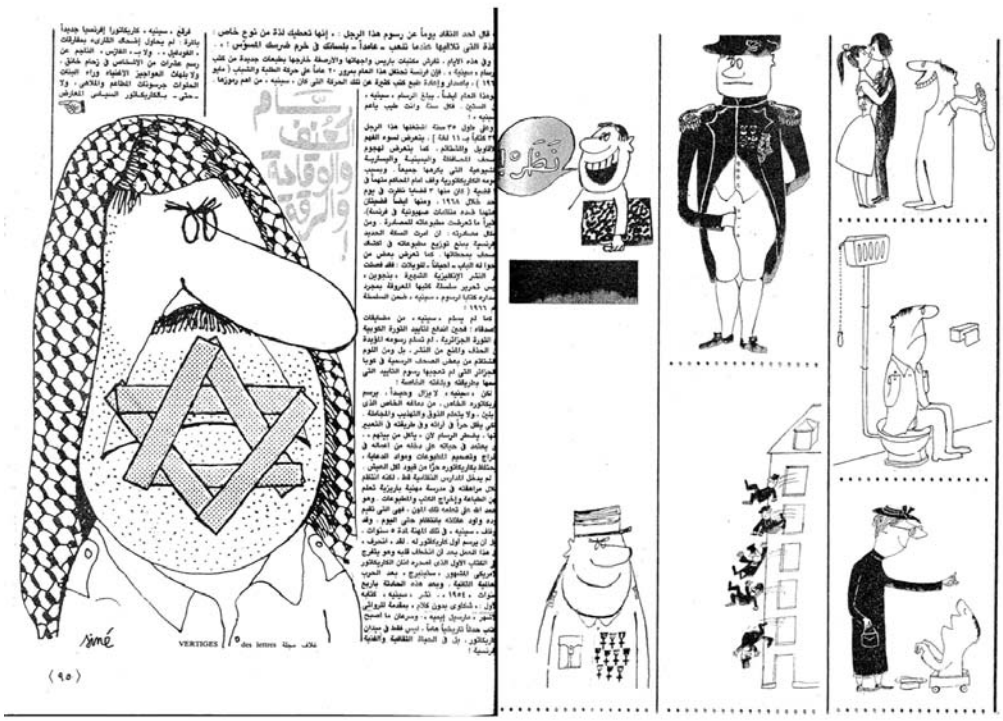

صفحتان مزدوجتان من "نظر"

عوني فارس*

ملامح من الحياة الثقافية والتعليمية للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال في العقد الأخير

تناقش هذه المقالة التي كُتبت قبل إضراب الأسرى الأخير ملامح من المشهدين الثقافي والتعليمي داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي في الفترة ما بين سنتَي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، مع خلفية تاريخية تبيّن نضالات الأسرى، كما تشير إلى أن قمع الثقافة كان واحداً من سياسات إدارات سجون الاحتلال، ذلك بأن الحالة الثقافية تشكل أداة أساسية لمقاومة الأسير. وفي المقابل، تُظهر المقالة كيف حافظ الأسرى الفلسطينيون على المعالم الرئيسية لحياة ثقافية وتعليمية داخل الأسر، وكيف أنتجوا وسائلهم الخاصة لإبقاء سجون الاحتلال ملأى بالحياة الثقافية، فتُعدد أشكال النشاطات الثقافية والتعليمية اليومية والجماعية والفردية. ويناقش الكاتب ما حملته الألفية الجديدة من تغيرات سياسية وتكنولوجية أثّرت في المشهدين الثقافي والتعليمي داخل السجون مدّاً وجزراً.

النضال الثقافي في سجون الاحتلال الإسرائيلي: مقدمة تاريخية

يُعتبر المشهد الثقافي داخل سجون الاحتلال من أهم معالم الحياة الاعتقالية التي صاغتها الحركة الأسيرة منذ نشأتها قبل عدة عقود حتى يومنا هذا. وقد برزت حاجة الأسرى إلى بلورة أشكال خاصة بالممارسة الثقافية اليومية منذ بدايات نشوء الحركة الأسيرة، فسارعوا إلى تشكيل النواة الأولى لحراك ثقافي واسع شمل مختلف عناصر الأطر والفصائل، وتطور بالتوازي مع الإنجازات الحياتية الأُخرى التي حققها الأسرى بفعل نضالهم المتواصل.

وأدت عدة عوامل دوراً مركزياً في دفع روَّاد الحركة الأسيرة الأوائل إلى إحداث إطار ثقافي يعبّر عن ثقافة الأسرى وانتماءاتهم الفكرية والسياسية،[1] ويأتي في مقدم تلك العوامل رفض الأسرى خطة الاحتلال القائمة على تجهيلهم ثقافياً وزعزعة انتماءاتهم الفكرية والثقافية والعمل على إحباطهم، فضلاً عن حاجة الأسرى إلى ملء الفراغ الناجم عن اعتقالهم والاستفادة من الوقت، واهتمامهم بنشر الوعي التنظيمي

* كاتب وصحافي فلسطيني.

والتعبئة الفكرية، وخصوصاً مع ارتفاع وتيرة النقاشات الفكرية والسياسية بين مختلف التيارات الفلسطينية داخل السجون.[٢]

البدايات

تُعتبر مرحلة سبعينيات القرن الماضي من أهم المراحل التي مرت بها التجربة الاعتقالية على مر عقود،[٣] لأنها شهدت ميلاد مؤسسة الأسرى وإتمام بناء الوضع الداخلي للحركة الأسيرة؛ وقد بقي تأثير هذا البناء في الحياة الاعتقالية، بما فيها الحياة الثقافية، حتى يومنا هذا.[٤]

وعمدت إدارات سجون الاحتلال منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى منع مختلف أشكال النشاطات الثقافية، وحرمت الأسرى امتلاك ما يمكّنهم من مزاولة الحد الأدنى منها، فكانوا ممنوعين من امتلاك الأقلام والأوراق والكتب، وكان مجرد اكتشاف برية قلم رصاص كفيلة بإنزال أشد العقوبات ضدهم.[٥]

وفي المقابل، شرع الأسرى في تنفيذ خطوات نضالية ضد سياسات التجهيل التي اعتمدتها إدارات السجون، فتمكنوا من "تهريب" بعض أقلام الرصاص، وبدأوا بمزاولة أولى نشاطاتهم الثقافية. ويروي الأسير المحرر عبد الرحيم أمين جابر، مستذكراً تلك المرحلة، فيقول: "كنت أقوم بتهريب قطع الأوراق التي كنت أكتب عليها جزءاً من يومياتي. كنت أهرّبها مع الأهل خلال الزيارة الشهرية. أمّا قطع الورق التي كنت أستعملها فهي عبارة عن أوراق أغلفة اللبن والزبدة التي كانت تُصرف لنا في وجبات الطعام، كنت أقوم بغسلها وتنشيفها بالهواء واستخدامها للكتابة، وأدوّن عليها الأحداث اليومية داخل المعتقل [....] كنت أكتب هذه الأحداث للتسلية والاحتفاظ بها كمذكرات. لكن بعد إلحاح الأصدقاء والرفاق وافقتُ على نشرها في كتاب أسميته أبطال العودة."[٦]

لقد حقق الأسرى عدة إنجازات بعد سلسلة من الخطوات النضالية على رأسها الإضراب عن الطعام. فإضراب سجن عسقلان في ١٩٧٠/٧/٥، يُعتبر أول نقطة تحول رئيسية في الحياة الثقافية داخل السجون، إذ تم في إثره إدخال الكتب التعليمية المدرسية، فضلاً عن عدد محدود من الكتب الثقافية الأخرى، وسُمح بتداول كتاب واحد للغرفة الواحدة التي تحتوي على أكثر من عشرين شخصاً، لأسبوعين فقط. وكانت إدارة السجن تتحكم في نوعية الكتب. ويذكر حاتم الشنّار، وهو أسير محرر من مدينة نابلس، أن "الأسرى تناوبوا بحماس ورغبة على تلك الكتب، وتناوبوا بالدور على قراءتها حتى ساعات الليل على الضوء الضئيل المتسلل من ممرات الأقسام."[٧]

كما خاض الأسرى في الفترة نفسها العديد من التجارب الثقافية والتعليمية، نذكر منها على سبيل المثال:[٨]

١ـ إذاعة "صوت العاصفة" في سجن بئر السبع، التي كانت عبارة عن إذاعة يبثها الأسرى داخل غرفهم يومياً عبر بوق كرتوني، وتبدأ بالقرآن الكريم. فالمقدم يتلو الآيات الأولى من سورة الفتح، ثم النشيد الوطني "بلادي"، ثم عزف موسيقي، ثم نشرة الأخبار، فالتحليل السياسي، تليه أناشيد وقصائد شعرية، ثم بعض البرامج الثقافية والعروض المسرحية.[٩]

٢ـ المدرسة التعليمية في سجن نابلس، والتي أشرف عليها تيسير قبعة وعادل سمارة وآخرون، وكان هدفها إعطاء دروس في محو الأمية وصفوف دراسية متنوعة بما فيها الثانوية العامة (التوجيهي)، وقد تمكنت نضالات الأسرى السابقة من انتزاع حق التقدم إلى امتحان التوجيهي.

٣ـ إعداد مجلات ونشرات تعبّر عن الرؤية السياسية والفكرية لمختلف التنظيمات الفلسطينية، منها مجلات "الثورة" و"العاصفة" و"الشرارة" و"الطريق" و"الهدف"، إلخ. وكانت توزَّع باليد وبشكل سري.

٤ـ افتتاح مكتبة عامة في كل سجن.

٥ـ تقديم امتحانات التوجيهي، وقد بدأ العمل بذلك في بعض السجون منذ سنة ١٩٧١.[١٠]

وفي ثمانينيات القرن الماضي، تابع الأسرى نضالهم لتطوير واقعهم الثقافي،[١١] فسُمح بإدخال

بعض الصحف الفلسطينية، بعد أن كانت توزَّع على الأسرى صحيفة "الأنباء" فقط، الناطقة بلسان إدارات السجون. وأخذ الأسرى على عاتقهم إدخال الكتب عبر الأهل وبالتعاون مع الصليب الأحمر، حتى احتوت مكتبة سجن جنيد العامة، في نابلس، على سبيل المثال على ٦٠٠٠ كتاب في أواخر الثمانينيات، فضلاً عن المكتبات الخاصة والمكتبات الفصائلية.[١٢] كما أُدخل بعض التحسينات في إثر إضراب جنيد الشهير في سنة ١٩٨٤، والتي أثَّرت بإيجابية في الواقع الثقافي، كالسماح بمذياع ترانزستور، وبالتنقل بين الأقسام.[١٣] ومع حلول أواسط الثمانينيات، كانت سجون الاحتلال قد خرَّجت العديد من الكوادر في مختلف المجالات الفكرية والثقافية،[١٤] وما إن شارف عقد الثمانينيات على الانتهاء حتى دخل الأسرى الفلسطينيون في تجارب اعتقالية جديدة عقب افتتاح الاحتلال الإسرائيلي لعددٍ من المعتقلات ومراكز التوقيف غير المركزية علىً خلفية اندلاع الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧، والتي كانت تختلف في كثير من النواحي عن السجون المركزية،[١٥] الأمر الذي كان يعني ابتكار الأسرى وسائل جديدة في الصمود والتصدي، ومنها النشاطات الثقافية.[١٦]

أمّا في تسعينيات القرن الماضي، فإن الحياة الاعتقالية دخلت مرحلة جديدة، وخصوصاً بعد أن اعتقل الاحتلال الإسرائيلي آلاف الفلسطينيين بحجة المشاركة في فاعليات الانتفاضة الأولى. وكان بين هؤلاء المعتقلين عدد كبير من المثقفين من أساتذة الجامعات والمعاهد الفلسطينية وخريجيها وطلابها، الأمر الذي أثَّر بشكل كبير في الحياة الاعتقالية، وعلى رأسها التجربة الثقافية. كما أن دخول أعداد متزايدة من كوادر الفصائل الفلسطينية الإسلامية ساهم في تنويع النشاطات الثقافية، ووفر زخماً للنقاشات الفكرية بين التيارات المتعددة.

وأدى السماح للأسرى بالانتساب إلى الجامعة المفتوحة في تل أبيب، وذلك في إثر إضراب سنة ١٩٩٢، إلى مدّ الواقع الثقافي داخل السجون ببعد إضافي، إذ استثمر الأسرى فعلاً هذا الإنجاز، وبدأوا بالالتحاق بالجامعة. وكان بين أوائل مَن انتسبوا إلى الجامعة المفتوحة في تل أبيب الأسير محمد الجبريني من مخيم عايدة قرب بيت لحم، ومن الذين أنهوا البكالوريوس في تسعينيات القرن الماضي الأسير زهير زيد من قرية بيتللو قرب رام الله.[١٧] كما ميَّز هذه المرحلة ازدياد عدد الأسرى الذين يكتبون في الصحف والمجلات المحلية.[١٨]

وتعرّض هذا "الانتعاش الثقافي" لمرحلة جزر بفعل عدة عوامل يأتي في مقدمها عاملان مهمان، أولهما محاولات انقضاض إدارات السجون على مكتسبات الأسرى من خلال فرض مزيد من العقوبات والقوانين التي تحدّ من حركة الأسرى وفاعلياتهم داخل السجون، بينما تمثل العامل الثاني في اتفاق أوسلو الذي أدى توقيعه إلى شعور الأسرى بأن حريتهم باتت في متناول اليد، ولذا، فإنهم اعتقدوا أن لا داعي إلى الالتزام بالبرنامج الجماعي اليومي، بما فيه من نشاطات ثقافية وغيرها. وقد أثَّر ذلك سلباً في الحياة الاعتقالية، وخصوصاً لدى مَن تأملوا بـ "عملية السلام" وما يُنتظر منها كالإفراج عن المعتقلين.[١٩] ومع توالي الإفراجات وخروج عدد من الكوادر التنظيمية والثقافية،[٢٠] وشعور باقي الأسرى بالإحباط كون الإفراجات لم تشملهم، فضلاً عن إقدام إدارات السجون على إعادة توزيع الأسرى من جديد على السجون المركزية، وحالة عدم الاستقرار التي أوجدتها الأوضاع الجديدة، فإن الحياة الثقافية تأثرت سلباً وبدرجة عالية.[٢١]

المشهد الثقافي في سجون الاحتلال الإسرائيلي خلال العقد الأخير[٢٢]

شهد العقد الأخير أحداثاً كبرى أثّرت في واقع الحركة الأسيرة، فقد دخل الفلسطينيون الألفية الثالثة بانتفاضة الأقصى التي اندلعت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بعد انسداد مسار "عملية السلام". وكانت ردة فعل الاحتلال عليها عنيفة، إذ زَجّ بالآلاف من الفلسطينيين في سجونه التي زادت

على ثلاثين سجناً ومركز توقيف، كما شهدت تلك الفترة أحداثاً أُخرى على مستوى كبير من الأهمية انعكست بشكل أو بآخر على واقع الحركة الأسيرة، مثل الانتخابات البلدية والتشريعية، والانقسام الفلسطيني والحرب على غزة.

وحمل المشهد الثقافي داخل سجون الاحتلال في العقد الأخير صورتين متناقضتين، وإن تقاطعتا في بعض العوامل التي ساهمت في بروزهما، إذ شهدت الأعوام القليلة الماضية تراجعاً عاماً في القيم النضالية التي حكمت الحياة الاعتقالية طول العقود الماضية، الأمر الذي أثّر سلباً في مختلف نواحي الحياة الاعتقالية ومنها الناحية الثقافية. وفي المقابل، فإن الأوضاع الجديدة دفعت بعض أجزاء الجسم الاعتقالي إلى البحث عن أشكال مبتكرة للتفاعل الثقافي تستوعب التطورات وتحاول توظيف ما توفّر من إمكانات لخلق مساحات للإبداع.

وازداد في الصورة الأولى حضور كل من الأنشطة الترفيهية والشخصية في وقت تراجعت الأنشطة الفكرية والجماعية، بينما تميزت الصورة الأُخرى ـ وهي منتشرة أيضاً بين قطاعات واسعة من الأسرى ـ بالاستماتة في الحفاظ على البرنامج الثقافي، فكان ملاحظاً حضور الإبداعي والجماعي، على حساب الترفيهي.

وكي نوضح الصورة بشكل أكبر، ونعكس تنوعها، مع ما حملته الألفية الجديدة من تغيرات سياسية ودخول الإنترنت والهواتف النقالة والفضائيات، فإننا نقول إنها تتسم بالتنوع والتناقض أحياناً. ويمكن أن نرصد عدة عوامل ساهمت بشكل كبير في هذا التغيّر في المحتوى الثقافي في سجون الاحتلال، نذكر منها:

١ـ استمرار حالة الإحباط واليأس التي خلفتها مرحلة التسعينيات، وترسّخ قيم جديدة بعيداً عن الفاعلية والجماعية والجدية التي كانت تميز الجسم الاعتقالي لعقود خلت، الأمر الذي أدى إلى توقف النشاط الثقافي الجماعي، وتحديداً في أوساط مَن أملوا بمشروع "عملية السلام".

٢ـ كان لانبعاث الأمل بقرب تحرير الأسرى بين الفينة والأُخرى أكان ذلك عبر المفاوضات، أم مبادرات "حسن النية" الإسرائيلية، أم عبر التبادل، أثر كبير في تعثر سير الحياة الثقافية، إذ كلما تجدد الأمل بإمكان التحرير توقف النشاط إلى حين. فعلى سبيل المثال، كاد الإفراج عن بعض الأسرى من سجن النقب ضمن مبادرات "حسن النية" الإسرائيلية يدفع في اتجاه تعطيل النشاطات الثقافية فترة من الزمن إلى حين استعادة الأسرى حيويتهم.

٣ـ أدى امتلاك الأسرى الهواتف النقالة وما ترتب على ذلك من تبعات إدارية وفنية وأمنية كالعمل المتواصل على توفير خدمة الاتصال وتوزيع أوقات الاتصال، وتوفير أماكن آمنة لإخفاء الهواتف، ومواجهة بعض المشاكل التقنية المتعلقة بسلامة عمل الهواتف، إلخ، دوراً في استنزاف طاقات الأسرى وإبداعاتهم بعيداً عن البرنامج الثقافي اليومي،[٢٣] فضلاً عن ردة فعل السجانين وما يترتب عليها من استفزازات متكررة للأسرى وتعكير سير برامجهم اليومية، إذ دأبت إدارات السجون على اتخاذ إجراءات قمعية للحدّ من هذه الظاهرة عبر التفتيش المستمر للزنزانات، ومعاقبة مَن يُضبط معه وسائل اتصال، إلخ. لكن إدخال الأجهزة الخلوية إلى السجون قدّم، من جهة أخرى، مساهمة إضافية نوعية إلى الحالة الثقافية والتعليمية، إذ سمح لكثير من الأسرى بالتواصل مع الجامعات الفلسطينية والاستعانة بشبكة الإنترنت سواء لمعرفة ما استجدّ في الساحتين الفكرية والثقافية، أو لنقل إبداعات الأسرى إلى الخارج تمهيداً لنشرها.

٤ـ علاوة على ذلك، أدت الفضائيات هي الأُخرى دوراً متنوعا في التأثير في العمل الثقافي، إذ كان كثيرون من الأسرى يفضلون قضاء ليلهم في السهر على ما تبثه هذه الفضائيات من برامج متعددة بما فيها الترفيهية، بينما يقضون نهارهم في النوم، الأمر الذي أثّر في مستوى النشاطات الثقافية. كما كان لدخول الفضائيات منذ سنة ٢٠٠٠، دور في تحفيز الحالة الثقافية عند بعض

مكونات الجسم الاعتقالي، وخصوصاً تلك التي تبث برامج ثقافية وفكرية وسياسية.

٥ـ الممارسات القمعية الممنهجة لإدارات السجون بحق الأسرى، والتي عطلت الحياة الثقافية، مثل سياسات العزل الانفرادي، والنقل التعسفي، والمصادرة المستمرة لإنجازات الأسرى الثقافية، ومنع النشاطات الثقافية بشكل كلي أو جزئي، والتفتيش المتكرر، وتوتير الأجواء الاعتقالية بشكل متعمد، وغيرها.

٦ـ اعتقال عدد كبير من المناضلين على خلفية مشاركتهم في الانتفاضة الثانية، وكان بينهم مجموعة كبيرة من أساتذة الجامعات وخريجيها وطلابها، وهؤلاء رفدوا الحياة الثقافية بعناصر فاعلة جديدة، وسنفصل مساهماتهم لاحقاً.

٧ـ تمكن الأسرى بفعل نضالهم اليومي من إدخال بعض التحسينات على أوضاعهم الاعتقالية التي كان لها الأثر الكبير في إنعاش الوضع الثقافي، مثل إدخال كميات كبيرة من الكتب. فعلى سبيل المثال، كان حظ سجن النقب كبيراً، إذ أُدخلت في أكثر من مناسبة خلال العقد الأخير، عبر الصليب الأحمر أو بعد اتفاق قادة الأسرى مع إدارة السجن، كميات كبيرة من الكتب، فضلاً عن قيام الأسرى بشكل فردي بإدخال مجموعة من الكتب خلال الزيارات.

٨ـ تصاعدت الأحداث بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وبروز الأشكال النضالية الجديدة، وحملت التطورات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية تأثيراتها، وخصوصاً بعد استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات وإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية وتعثّر المفاوضات، والحرب على لبنان، والحرب على غزة. وإحدى أهم نتائج هذه التطورات هو ما خلّفته من نقاش فكري وسياسي جدي ومعمق، داخل الأطر الفصائلية، أو بين الفصائل نفسها، أو بين الأفراد.

٩ـ أدى العامل الديني دوراً مهماً في مدّ الحراك الثقافي بالجدل داخل السجون، كما أنه كان عاملاً لدى قطاع كبير من الأسرى في إقبال لافت على الفكر الإسلامي والدراسات الإسلامية. وتتحفظ هذه الفئة بصورة عامة، على ما تبثّه القنوات الفضائية من برامج فنية وترفيهية.

أشكال النشاطات الثقافية والفكرية والتعليمية

بداية، لا بد من التشديد على أربع نقاط أساسية قبل تناول أشكال النشاطات الثقافية للأسرى خلال العقد الأخير، وهذه النقاط هي:

تكمن الأولى في أننا لا يمكن أن نعمم مشهداً ثقافياً واحداً داخل سجون الاحتلال، إذ إن بعض مكونات الجسم الاعتقالي يخلو من أي نشاطات ثقافية إلاّ على المستوى الفردي، بينما تشهد مكونات أخرى حيويةً ملحوظة في المشهد الثقافي.

تتمثل النقطة الثانية في عدم التركيز على تجربة ثقافية واحدة لفصيل فلسطيني واحد، وإنما الحديث هنا هو عن الكل الاعتقالي.

أمَّا النقطة الثالثة فهي أن العقد الأخير شهد تطوراً كبيراً في مناخ عام كسر الحواجز بين مختلف مكونات الجسم الاعتقالي، فقد غابت الضوابط التنظيمية التي كانت تحدّ من التواصل الثقافي والنقاش الفكري المعمق بين الأسرى من مختلف الفصائل.

رابعا وأخيراً، لا بد من التشديد على أن النشاطات الثقافية داخل السجون ليست اعتباطية عادة، وإنما تسير في الأغلب وفق خطة منهجية. وقد اعتادت الفصائل الفلسطينية المكونة للجسم الاعتقالي رسم خطة فصلية تتضمن الفاعليات الثقافية المنوي تنفيذها.

يمكن إجمال الفاعليات الثقافية خلال العقد الأخير بالآتي:

١ـ إقامة المحاضرات المتنوعة في مختلف العناوين السياسية والفكرية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يُشرف عليها محاضرون مختصون من داخل الجسم الاعتقالي. وقد أدى امتلاك الأسرى لوسائل اتصال في سجنَي النقب وعوفر، على الرغم من أن إدارة السجنين منعت

ذلك، إلى قيام الأسرى بعقد عشرات الندوات الفكرية والسياسية والدينية التي شارك فيها عبر الهاتف مفكرون وسياسيون من فلسطين وخارجها.[٢٤]

٢ـ عقد الدورات المتعددة مثل دورات اللغات، وتحديداً الإنجليزية والعبرية، ودورات التفكير الإبداعي وتطوير المهارات وإعداد الكادر، ودورات الخط العربي، ودورات محو الأمية، والدورات ذات الطابع الديني، مثل تجويد القرآن وعلم القراءات والتفسير والفقه والحديث وغيرها.[٢٥]

٣ـ برامج القراءة الذاتية الملزمة، إذ يتم تحديد ساعات معينة في اليوم للقراءة الفردية للجميع، يتوفر فيها أجواء الهدوء داخل الغرف أو الخيام، ولا يُسمح فيها بأي نشاطات أخرى.

٤ـ إقامة نوادي قرَّاء يعرض فيها الأسير قراءاته النقدية للكتاب أمام جميع الأسرى، ثم يُفتح الباب للنقاش.

٥ـ إعداد مجلات أو نشرات توزع باليد، أو تُعلَّق على الحائط، وتشمل مساهمات ثقافية للأسرى، أو ما يتم اقتباسه من شبكة الإنترنت، أو من الكتب، أو ترجمات من الصحف العبرية. ومن الملائم هنا الإشارة إلى أن هذا الشكل من النشاط الثقافي ساهم ـ ولا يزال ـ في إيجاد نخب من الكتّاب والمترجمين يعمل كثيرون منهم ممّن تحرروا في مراكز أبحاث وصحف فلسطينية وعربية.

٦ـ الالتزام بمشاهدة البرامج الثقافية التي يبثها بعض الفضائيات، وغالباً ما يكون هذا النشاط طوعياً، وبعد انتهاء النشاط الثقافي اليومي الإلزامي.

٧ـ تمثيل المسرحيات التي تُعرض في الغرف أو في ساحات الفورة (خارج الزنزانات).

٨ـ تنظيم مسابقات ثقافية متنوعة مثل مسابقات في المقالة السياسية، أو إعداد الأبحاث في بعض الموضوعات الفكرية أو السياسية. وتُرصد لهذه نشاطات جوائز رمزية توزَّع في أجواء احتفالية.

٩ـ تقديم امتحانات التوجيهي سنوياً، ما لم تمنع إدارات السجون ذلك.

١٠ـ تنظيم مسابقات حفظ القران والحديث النبوي. وقد أولى الأسرى هذا النوع من المسابقات اهتماماً خاصاً، إذ أفرزوا لجنة خاصة من الأسرى لها ممثلون في كل السجون، وتقوم بالإشراف على المسابقات والتواصل مع وزارة الأوقاف الفلسطينية لإصدار شهادات تقدير رسمية للحفظة.

* * *

أمَّا فيما يتعلق بالفاعليات الثقافية ذات البعد الفردي، فيمكن رصد الآتي:

١ـ القراءة الفردية، أكان ذلك من مكتبات الأقسام العامة، أم المكتبات الخاصة، أم المكتبات الفصائلية، أم شبكة الإنترنت.[٢٦]

٢ـ الكتابة والتأليف: شهد العقد الأخير ازدياداً في ظاهرة الكتابة والتأليف، وتعددت أشكالها من خاطرة وشعر، إلى قصة قصيرة ورواية، إلى مقالات سياسية وفكرية. وعلى الرغم من الصعوبة التي يواجهها الأسرى في الاحتفاظ بأملاكهم الفكرية وإبداعاتهم المتنوعة، فإن عملية النشر توسعت بشكل كبير، وخصوصاً في النصف الثاني من العقد الأخير، إذ ظهر العديد من الأقلام الجديدة. وأود هنا الإشارة إلى عدة عوامل ساهمت في تنشيط حركة التأليف والنشر، منها: النقلة النوعية التي حدثت لدى النخب المثقفة داخل السجون، سواء عبر رفدها بطاقات جديدة من الخارج بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، أو عبر تراكم الخبرات الثقافية نتيجة جهد فكري ونشاط ثقافي استمرا أعواماً طويلة، كما أن دخول شبكة الإنترنت إلى بعض السجون ساهم بشكل كبير في زيادة ثقافة الأسرى وتسهيل مهمة نقل إبداعاتهم الثقافية ونشرها عبر المواقع الإلكترونية. وكان لبعض الصحف والمجلات دور السبق في احتضان هذه الإبداعات، مثل صحيفة "القدس" التي تُعتبر، ومنذ أعوام، رائدة في نشر مساهمات الأسرى الإبداعية سواء في مجال المقالات السياسية والفكرية والدينية أو القطع الأدبية، وهناك بعض المراكز البحثية والمؤسسات الثقافية الفلسطينية التي بدأت،

ومنذ فترة وجيزة، بنشاط واضح يستهدف نشر ما يصلها من إبداعات الأسرى، نذكر منها على سبيل المثال: مؤسسة فلسطين للثقافة؛ مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة التابع لجامعة القدس؛ مركز بيت المقدس للأدب؛ نادي الأسير الفلسطيني وغيرها. أمَّا على الصعيد الرسمي فقد أظهرت وزارة الثقافة الفلسطينية اهتماماً بنشر بعض إبداعات الأسرى، لكن هذا الاهتمام اتسم بالموسمية والمحدودية، كما أن معظم ما نشرته الوزارة، على محدوديته، هو لأسرى محررين وليس لأسرى ما زالوا معتقلين.

ومن الأمثلة على الإبداعات الفكرية والأدبية للأسرى في العقد الأخير، الروائي الأسير المحرر، وليد الهودلي، الذي يُعدّ من أكثر الأسرى إنتاجاً أدبياً، إذ كتب ـ خلال العقد الأخير ـ أكثر من ثلاثة عشر عملاً إبداعياً منشوراً، تضمنت أربع روايات وأربع مجموعات قصصية وثلاث دراسات ومئات المقالات الصحافية . وذكر الناقد الأدبي عادل الأسطة، في محاضرة له في ٢٠١١/٦/١٤، على هامش احتفالية وزارتَي الأسرى والثقافة الفلسطينيتين بإطلاق سلسلة جديدة من أدب السجون، أن الروائيَّين وليد الهودلي الذي اعتُقل عدة مرات وأمضى في الأسر أكثر من خمسة عشر عاماً وأفرج عنه آخر مرة في سنة ٢٠٠٩، وعائشة عودة التي أمضت في الأسر عشر سنوات خلال الفترة ١٩٦٩ـ ١٩٧٩، هما الوحيدان بين عشرات الكتّاب والمؤلفين الأسرى اللذان تمكّنا من امتلاك عناصر الرواية في أعمالهما الإبداعية. وذكر الروائي وليد الهودلي أنه كتب جل أعماله وهو في الأسر، وقد بيع من روايته الشهيرة "ستائر العتمة" أكثر من ٤٠,٠٠٠ نسخة في فلسطين.

وصدر للأسير باسم الخندقجي أيضاً، ثلاثة دواوين من الشعر، وللأسير حسن فطافطة روايتان، بينما صدر للأسير النائب مروان البرغوثي كتابان أحدهما بالاشتراك مع كاتب آخر. وصدر للأسير محمد ناجي صبحة كتابان، وغيرهما من كتب صدرت عن الأسرى.

أمّا فيما يتعلق بالدراسات الجامعية، فعلى الرغم من أن الأسرى لم يتمكنوا حتى الآن من انتزاع حقهم الكامل في التعليم، وهو حق يضمنه القانون الإنساني الدولي، فإن ظاهرة الالتحاق بالجامعة المفتوحة في تل أبيب في العقد الأخير، والذي انتزعه إضراب أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، اتسعت، لكن إسرائيل حصرته في الجامعة المفتوحة من دون حق الانتساب إلى الجامعات العربية، فتحايل بعض الأسرى على ذلك بطرق متنوعة مع تعاون بعض الجامعات الفلسطينية. وبحسب صحيفة "هآرتس" الصادرة في ٢٠١١/٦/٢٧، فإن عدد الأسرى الفلسطينيين المسجلين في الجامعة المفتوحة وصل إلى ٢١٠ أسرى، التحق قسم منهم ببرامج البكالوريوس والماجستير المسموح بها مثل "مقدمة لتاريخ الشرق الأوسط في العصر الحديث"، و"الإبادة الجماعية"، و"التصور الأساسي للعلاقات الدولية"، و"المجتمع العربي الإسرائيلي"، و"الإسلام: مقدمة لتاريخ الأديان".[٢٧] وتمكّن عدد من الأسرى من نيل شهادة البكالوريوس، بينما نال آخرون شهادة الماجستير.[٢٨] وتكمن الإضافة الجديدة في مجال الدراسة الجامعية في تمكّن الأسرى الفلسطينيين من التواصل مع بعض الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي سمح لبعضهم باستكمال دراساتهم العليا. فعلى سبيل المثال، شهد سجن عوفر في سنة ٢٠٠٣، مناقشة رسالة للماجستير عبر الهاتف النقال للطالب الأسير رشيد نضال صبري من رام الله بالتعاون مع جامعة بير زيت.

وأخيراً أود الإشارة إلى تمكّن أربعة من الأسرى من حيازة شهادات الدكتوراه من داخل الأسر، وهم ثلاثة من النواب وأحد رؤساء المجالس المحلية، إذ كان الأسير النائب ناصر عبد الجواد أول أسير فلسطيني يحوز شهادة الدكتوراه في أثناء أسره في سجن مجدو، وكانت رسالته بعنوان "نظرية التسامح الإسلامي مع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي" وذلك في سنة ٢٠٠٥.[٢٩]

من أجل واقع ثقافي وتعليمي أفضل للأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي

أعتقد أن النخب الثقافية داخل سجون الاحتلال هي الأقدر على وضع استراتيجيات ملائمة للنهوض بالواقع الثقافي، لكن جزءاً من المسؤولية يقع على مَن هم في الخارج، أكان ذلك مؤسسات رسمية، أم أهلية، أم ناشطين.

ومن الضروري الالتفات إلى قضية الأسرى في أبعادها الفلسطينية والعربية والدولية، ذلك بأنها لا بد من أن تأخذ بعدها الدولي في الجامعات والمؤسسات الثقافية والحقوقية من جهة عبر الإضاءة على ما يعانيه الأسرى جرّاء إجراءات عقابية ضد حقوقهم الثقافية والتعليمية بشكل يتنافى مع القانون الإنساني الدولي، وعبر دعم هذه المؤسسات ثقافياً وتعليمياً لهم، أو أن يكونوا رافداً في حملة المقاطعة الدولية الثقافية لإسرائيل من جهة أُخرى. وعلى المستوى الفلسطيني، يمكن العمل على عدة مستويات والقيام بجملة من الخطوات الهادفة إلى احتضان نتاجات ما يكتبه وينتجه الأسرى، وهذه أفكار يجب مناقشتها، إذ من الضروري تعزيز العمل على نشر نتاج الأسرى الثقافي وتوثيقهم لتجاربهم وأعمالهم البحثية، فثمة ضرورة لتفعيل نشر هذا النتاج عبر المؤسسات الثقافية والفكرية ودور النشر، ومن خلال تكامل بينها وبين وزارتَي الأسرى والثقافة من جهة، وبعض المؤسسات المعنية بالأسرى من جهة أُخرى. ومن الأفكار الأُخرى الممكنة تأسيس مجلة تهتم بنتاج الأسرى، وتخصيص جائزة سنوية لكتابات الأسرى، وتضمين المناهج الدراسية نصوصاً مما كتبه الأسرى عن تجاربهم أو نتاجهم الثقافي، واعتماد مواد داخل الجامعات الفلسطينية تناقش التجربة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين، وإنشاء موقع إنترنت يهتم بنتاج الأسرى.

أمَّا فيما يتعلق بجهود وزارة التربية والتعليم العالي، فإنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وإنما على العكس، ماطلت في موضوع معادلة شهادة الأسير الصادرة عن الجامعة المفتوحة في تل أبيب حتى سنة ٢٠١١، بحجج متنوعة، كما أنها تأخرت في تسهيل دراسة الأسرى في الجامعات الفلسطينية.[٣٠]

ومن المهم عدم اقتصار إدخال الكتب على الصليب الأحمر أو أهل الأسرى وبعض المؤسسات، بل من الضروري تنسيق الجهود بين جميع المعنيين في هذا الأمر.

الخاتمة

لقد واجه الأسرى منذ أول أيام الاحتلال، ولا يزالون، سياسة قمعية تستهدف النيل من إرادتهم، وتحطيم معنوياتهم، في محاولة نقلهم من حالة المقاومة إلى حالة الهزيمة والاستسلام، بينما كانت برامج الأسرى الثقافية، في المقابل، أحد التعبيرات الفعلية لمقاومتهم الرافضة للسجان وسياساته. فالأسرى تمكنوا من فرض مشهدهم الثقافي بفعل نضالهم الطويل والمتواصل على مدى عقود من الزمن، وقدموا من أجل ذلك ٢٠٢ شهيد منذ احتلال سنة ١٩٦٧،[٣١] بل إنهم حققوا إنجازات جعلت من سجون الاحتلال مدارس وجامعات تخرِّج أسرى بارزين ثقافياً وسياسياً. ولا يحتاج الإنسان إلى جهد كبير كي يعدد قائمة طويلة من هذه النخب السياسية التي تشارك الآن في صوغ حاضر الشعب الفلسطيني ومستقبله.

لكن مرحلة جديدة شهدها الحراك الثقافي داخل سجون الاحتلال في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، اتسمت بالتعثر في الحالة الثقافية والتدهور في القيم، وذلك بفعل عدة عوامل يأتي في مقدمها "اتفاق أوسلو". وفي المقابل تمسكت القوى الفاعلة داخل الأسر، من جميع الاتجاهات، بالإرث الثقافي للحركة الأسيرة، وحاولت رفده بكل ما هو جديد وخلاق، الأمر الذي أوجد صورتين متناقضتين داخل التجربة الاعتقالية تحكمتا في

المشهد الثقافي حتى وقتنا هذا.

أعتقد أن قضية الأسرى تحتل مكانة كبيرة في قلوب الفلسطينيين وعقولهم، ولا يستطيع المرء أن ينكر وجود تصاعد في وتيرة الاهتمام بقضية الأسرى خلال الأعوام القليلة الماضية، لكن هذه المحبة وهذا الاهتمام لم يترجما بالشكل المطلوب في أجندات الفلسطينيين السياسية، وفاعلياتهم الوطنية، ونشاطاتهم الثقافية والفكرية. ونحن في انتظار حدوث النقلة النوعية التي تعبّر بصدق عما يكنّه الشعب الفلسطين لأبطاله القابضين على الجمر في سجون الاحتلال. ■

المصادر

١ امتلك بعض رواد الحركة الأسيرة في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته تجارب ثقافية سابقة داخل سجون الانتداب البريطاني والسجون العربية، الأمر الذي أفاد لاحقاً في سرعة إنجاز الملامح الأساسية للحياة الثقافية داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

٢ محمد لطفي ياسين خليل، "التجربة الاعتقالية في السجون الإسرائيلية" (عمّان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ١٠٢.

٣ بدأ الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية باستهداف الفلسطينيين عبر الاعتقال بعد النكبة مباشرة، إذ جرى اعتقال العديد من الناشطين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، واللاجئين الفلسطينيين الذين حاولوا الوصول إلى بيوتهم، أو بعض مَن بدأوا بالتحضير للعمل الفدائي، لكن التجربة اتسمت بالمحدودية من ناحية أعداد المعتقلين وطول فترة الاعتقال مقارنة بالتجربة الاعتقالية بعد سنة ١٩٦٧. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التجربة تعاني قلة التوثيق والتأريخ.

٤ بشأن أوضاع سجون الاحتلال خلال سبعينيات القرن الماضي، انظر: حاتم إسماعيل الشنار، "خمس نجوم تحت الصفر: خلاصات في مقاومة الأسر، عسقلان ١٩٦٩-١٩٨٥" (رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠١٠)؛ عيسى قراقع، "الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣- ١٩٩٩" (بير زيت: جامعة بيرزيت، معهد الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٢٧- ٢٨.

٥ مقابلة مع الأسير المحرر عباس الحاج صالح، برنامج "يوميات أسير فلسطيني"، قناة تلفزيون "القدس التربوي"، ٢٠٠٨/٤/١٥.

٦ عبد الرحيم أمين جابر، "مواجهة الاعتقال: أسطورة النضال الفلسطيني" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص١٠٥.

٧ الشنّار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

٨ يتناول كتاب حاتم الشنار، مصدر سبق ذكره، في الفصلين العاشر والحادي عشر، تطور الحياة الثقافية داخل سجن عسقلان بما فيها النواحي التعليمية والمطالعة والكتابة الصحافية.

٩ حلمي إبراهيم محمد عنقاوي، "المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان" (رام الله: مطبعة الغد، ١٩٩٥)، ص ٣١٧.

١٠ خليل، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

١١ كان لظهور الجماعة الإسلامية داخل السجون، وخصوصاً بعد الازدياد الطفيف في أعداد منتسبيها في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، أثر كبير في إثراء التجربة الثقافية للمعتقلين، إذ بدأت الجماعة في تلك الفترة بإعداد منهجها الخاص في التثقيف والتعليم. ولمزيد من المعلومات بشأن التثقيف عند الجماعة الإسلامية داخل السجون، انظر: طاهر عدوان، "الشهيد الدكتور إبراهيم المقادمة القائد .. والداعية المجاهد" (غزة: مركز أبحاث المستقبل، ٢٠٠٤)، ص ٣٧ - ٤٠.

١٢ مقابلة مع قدورة فارس رئيس نادي الأسير الفلسطيني، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٨.

١٣ خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

١٤ يورد الكاتب حسن عبد الله في مقالته "إبداعات أشعلت النور في الغياهب المظلمة: تجربة المعتقلين الثقافية والإبداعية لم تأخذ حقها من التوثيق والتحليل والنقد" أسماء العشرات من الكوادر والنخب الفلسطينية الفكرية والثقافية التي خاضت التجربة الثقافية في سجون الاحتلال الإسرائيلي في سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته، والتي أصبح لها مكانة في المشهد الثقافي في فلسطين وخارجها. انظر: الموقع الإلكتروني للكاتب حسن عبد الله: http://hasanabdallah.com

١٥ سمحت طبيعة المعتقلات التي أنشاها الجيش الاسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٨٧ مثل معتقلات النقب وعوفر ومجدو، والتي كانت عبارة عن خيام موزعة على ساحات واسعة، بالتواصل بين المعتقلين بشكل أسهل مما كان عليه الوضع في السجون المركزية. كما تمكن الأسرى من تحقيق الإنجازات بشكل أسرع، الأمر الذي أثَّر بشكل إيجابي في الحياة الثقافية داخل المعتقلات.

١٦ لمزيد من المعلومات بشأن الواقع الثقافي في المعتقلات في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وتحديداً معتقل النقب، انظر: ناصر دمج ، "أنصار: شاهد على عصر الجريمة" (رام الله: مطبعة أبو غوش، ط٣، ٢٠٠٥)؛ المتوكل طه، "رمل الأفعى: سيرة كتسيعوت، معتقل أنصار ٣" (رام الله: منشورات بيت المقدس، ٢٠٠١).

١٧ فارس، مصدر سبق ذكره.

١٨ بشأن تجربة بعض الأسرى في الكتابة الصحافية في تسعينيات القرن الماضي انظر: عماد الفالوجي، "درب الأشواك: حماس .. الانتفاضة .. السلطة" (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص١٨٦– ٢٠٦.

١٩ بشأن آثار اتفاق أوسلو السلبية في حياة المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، انظر: قراقع ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥– ٦٠.

٢٠ يذكر قدورة فارس أنه أخرج معه من سجن جنيد في سنة ١٩٩٤ الكراسات التنظيمية، وذلك لاعتقاده بقرب خروج الأسرى، ولخوفه على ضياعها.

٢١ أدت الفصائل الفلسطينية الإسلامية بعد توقيع اتفاق أوسلو دوراً محورياً في ترميم النشاطات الثقافية والحفاظ عليها.

٢٢ اعتمدتُ في الحديث عن المشهد الثقافي داخل السجون في العقد الأخير على عدة مصادر منها تجربتي الشخصية ومشاهداتي اليومية، إذ إنني اعتُقلت إدارياً عدة مرات ولخمس سنوات في أثناء الفترة ٢٠٠٢– ٢٠٠٩، كما أنني تنقلت خلال تلك الفترة بين عدة سجون.

٢٣ كان للهواتف النقالة بعض الآثار الاجتماعية السلبية مثل الخصومات بين الأسرى الناتجة من تحديد وقت الاتصال ومدته لكل أسير، وبعض انعكاسات الأوضاع الأسرية خارج السجن على الأسير نفسه.

٢٤ ضم سجنا النقب وعوفر خلال العقد الأخير عدداً كبيراً من الأسرى تراوح ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ أسير. وكانت تقام الندوات داخل أقسام من الخيام المتلاصقة، الأمر الذي وفر للأسرى فرصة أكبر للتواصل وإقامة النشاطات الثقافية. لكن مشاركة محاضرين من الخارج عبر الهاتف توقفت منذ سنة ٢٠٠٨ بفعل تصاعد عمليات القمع وإجراءات التفتيش التي قامت بها إدارات السجون.

٢٥ من المشاهد البطولية ثقافياً وتعليمياً ما ذكره الأسير النائب مروان البرغوثي في كتابه الأخير: "ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي" من أن زنزانته في أثناء وجوده في العزل الانفرادي كانت تطل على ساحة الفورة التي يخرج إليها الأسرى فرادى ساعة كل يوم، وأنه كان يعطي دروساً في تعلم اللغة العبرية لعدد من الأسرى عبر نافذة زنزانته ولعدة أشهر. وقد تمكن عدد من الأسرى من إكمال الكتاب التعليمي الأول بهذه الطريقة، بينهم عبد الله البرغوثي ونزار رمضان وأحمد المغربي. انظر: مروان البرغوثي، "ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي" (رام الله : دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١١٥– ١١٦.

٢٦ تُعتبر المطالعة الذاتية في زنزانات العزل الانفرادي، على سبيل المثال، من أهم النشاطات اليومية التي يقوم بها الأسير، وهي تحمل من الدلالات ما يتجاوز كونها ممارسة للتثقيف الذاتي. ولمزيد من الاطلاع على تجارب الأسرى المعزولين الثقافية، انظر: المصدر نفسه، ص ١٣١– ١٤٨.

٢٧ صحيفة "هآرتس"، ٢٠١١/٦/٢٧. وتذكر الصحيفة في العدد نفسه أن الأسرى الفلسطينيين ما زالوا محرومين من دراسة كثير من الموضوعات والبرامج الجامعية.

٢٨ بشأن الصعوبات التي يواجهها الأسرى في قضية التعليم الجامعي، انظر: مروان البرغوثي وآخرون، "مقاومة الاعتقال" (فلسطين: شركة مؤسسة الأيام، ٢٠١٠)، ص١٧٧. ومن الأسرى الذين حازوا شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية: الأسير زاهر جبارين من سلفيت؛ الأسير محمد حمدية من غزة؛ الأسير عثمان مصلح من الزاوية؛ الأسير عوض سلمية من الخليل؛ الأسير محمود مرداوي من حبلة؛ الأسير عبد الحكيم حنني من بيت دجن؛ الأسير جهاد بنى جامع من عقربة؛ الأسير مجدي عمرو من دورا؛ الأسير عثمان حسن من جنين؛ الأسير عزت السعدي من جنين؛ الأسير نعمان الشلبي من جنين؛ الأسير عادل حامد من غزة. كما حصل الأسير مؤيد الجلاد من طولكرم على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، بينما حصل الأسيران رأفت حمدونة وفريد قديح من قطاع غزة ـ وهما محرران الآن ـ على البكالوريوس في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية. وهناك عدد آخر من الأسرى المحررين من الضفة الغربية ممن أنهوا دراستهم في أثناء الاعتقال من الجامعة نفسها، أمثال: الأسير المحرر سامي حسين؛ الأسير المحرر مهند العناتي؛ الأسير المحرر صلاح حبوب؛ الأسير المحرر زهير حمد الله وآخرين؛ وكذلك الأسير المحرر اللبناني سمير القنطار.

أمّا الأسرى الذين أنهوا الماجستير في سجون الاحتلال فنذكر منهم: الأسير عبد الرحمن شهاب من غزة؛ الأسير تيسير البرديني من غزة؛ الأسيرين سعيد سرساوي وعلي عامرية من إبطن؛ الأسير محمود سرور من مخيم عايدة؛ الأسير موسى عكاري من مخيم شعفاط؛ الأسير ياسر حجاز من المزرعة الشرقية؛ الأسير مخلص برغال من اللد؛ الأسير وليد دقة من باقة الغربية؛ الأسير محمد إغبارية من أم الفحم؛ الأسير محمد زغلول من رام الله؛ الأسير عبد الناصر عيسى من مخيم بلاطة؛ الأسير جلال رمانة من مخيم الأمعر؛ الأسير محمد كميل "الرشق" من قباطية؛ الأسير علي العمودى من غزة. وتكمن الإضافة الجديدة في مجال الدراسة الجامعية في تمكّن الأسرى الفلسطينيين من التواصل مع بعض الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي سمح باستكمال بعض الأسرى دراساتهم العليا، وقد شهد سجن عوفر في سنة ٢٠٠٣، مناقشة رسالة للماجستير عبر الهاتف النقال للطالب الأسير رشيد نبري من رام الله بالتعاون مع جامعة بير زيت، وكانت رسالته في إدارة الأعمال بعنوان "إدارة الجودة في الصناعات الفلسطينية للبرمجيات". أمَّا سجن عسقلان فشهد في سنة ٢٠٠٤ مناقشة رسالة الطالب وائل عبد الله أبو محيي الدين بالتعاون مع جامعة النجاح، وكذا الطالب عبد الله طحاينة من الجامعة نفسها. وشهد سجن عوفر في سنة ٢٠٠٦ مناقشة رسالة الطالب طارق عبد الكريم فياض بالتعاون مع جامعة القدس، وكانت رسالته بعنوان: "تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي" (صحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٠٠٨/١٠/٥).

٢٩ حاز الأسير النائب حاتم قفيشة درجة الدكتوراه في سجن النقب، وكانت رسالته بعنوان "تآكل قوة الردع الإسرائيلية" (٢٠٠٩)، وحاز الأسير النائب مروان البرغوثي درجة الدكتوراه في سجن هَدَريم عن رسالته "الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي وإسهامه في العملية الديمقراطية: تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني ١٩٩٦– ٢٠٠٨" (٢٠١٠)، وحاز الأسير عبد الحافظ غيظان رئيس مجلس قروي قبيا على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة تخصص إدارة مؤسسات، في سجن النقب عن رسالته "التخطيط الاستراتيجي: قبيا نموذجاً" (٢٠١٠).

٣٠ تم مؤخراً الاتفاق مع جامعة القدس المفتوحة على اعتماد تسجيل الطلبة الأسرى في الجامعة في حالة توفر كادر أكاديمي داخل المعتقل، وهذا ما يُعمل به حالياً في سجن النقب. انظر: فارس، مصدر سبق ذكره.

٣١ http://www.palestinebehindbars.org/ferwana25ap2011.htm

زياد ماجد*

بعد ٦٤ عاماً على النكبة

تنطلق هذه المقالة من قراءة كتاب "نكبة ١٩٤٨: أسبابها وسبل علاجها"، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (٢٠٠٩)، والذي يضم الكتب الأربعة الأولى التي عالجت النكبة، وهي من تأليف: قسطنطين زريق؛ جورج حنا؛ موسى العلمي؛ قدري طوقان؛ كي تقرأ بعض ملامح الواقع السياسي الفلسطيني، في علاقته بالنكبة المستمرة، ومحاولة الخروج من لحظة الضياع السياسي التي أعقبت فشل الانتفاضة الثانية ورحيل عرفات، عبر اللجوء إلى نقل المعركة إلى الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

كيف يمكن إيقاف المسار المنكوب؟

هذا هو السؤال الذي طُرح بعد حرب النكبة في سنة ١٩٤٨، ولا تزال الإجابة عنه ناقصة.

تفتح قراءة كتاب "نكبة ١٩٤٨: أسبابها وسُبل علاجها" المجال أمام نقاش للنكبة الفلسطينية اليوم، بعد مرور ٦٤ عاماً على وقوعها، بصفتها مساراً أكثر منه حدثاً، على فداحة الحدث التأسيسي.

وكتاب "النكبة" يجمع أربع مساهمات كُتبت عن المأساة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩: مساهمة قسطنطين زريق "معنى النكبة"؛ مساهمة جورج حنا "طريق الخلاص"؛ مساهمة موسى العلمي "عبرة فلسطين"؛ مساهمة قدري حافظ طوقان "بعد النكبة".

الكتاب إذاً، أقرب إلى الوثيقة التاريخية التي تقدّم قراءات / شهادات لأربعة مثقفين من مشارب متنوعة واكبوا حدثاً جللاً قَلَب حياتهم الشخصية وحياة مجتمعاتهم رأساً على عقب، وأسّس لاحتمالات كانوا ـ على الرغم من سعيهم الاستشرافي ـ بعيدين عن إدراك تداعياتها وآثارها.

وتتعامل القراءات / الشهادات مع الحدث على أساس عرض خلفياته التاريخية السياسية والاقتصادية، ثم تشريح الواقع الذي حدثت في ظله للوصول إلى تشخيص له، وإلى طرح أسئلة عن التحديات المقبلة التي يفرضها. والمنهج هذا مُعتمد ومبرر، وليس من العدل افتراض أن يذهب أصحابه في استنتاجاتهم في تلك اللحظة التراجيدية أبعد ممّا أتاحته معطياتهم وتطلعاتهم.

أمّا اليوم، وبعد مرور أكثر من ستة عقود على نكبة ١٩٤٨، وعلى الكتابات المباشرة التي تناولتها، صار من الممكن اعتبار النكبة صيرورة

* كاتب وباحث لبناني.

(وليس لحظة حدثيّة) استُهلّت قُبيل سنة ١٩٤٨، واستمرت منذ ذلك الحين، على الرغم من المحاولات التي جهدت لكبحها، أو التصدي لمآلاتها.

الكتاب

بعد تقديم من المؤرخ وليد الخالدي يحدد فيه المحاور التي تخوض فيها المساهمات الأربع، ويعرّف بأصحابها وبمسيرة كل منهم المهنية والسياسية، نقرأ النص الأول "معنى النكبة" لقسطنطين زريق. والنص موقّع في ٥ آب / أغسطس ١٩٤٨، وفيه اعتُمدت مفردة "النكبة" لأول مرة بصفتها أكثر المفردات بلاغة وقدرة على اختزال معنى ما أصاب الفلسطينيين والعرب خلال أشهر سنة ١٩٤٨، وهو انهيار مادي وآخر معنوي على ما يقول زريق، يستوجب بعد فهم هوله وأثره في صفوفهم، استنتاج العِبر بشأنه، والبحث في سبل التعامل مع مخاطره آنياً، ثم على المدى الطويل للوصول إلى حل شامل لها.

وفي المقاربة الآنية، أو "المعالجة القريبة" كما يسميها الكاتب، تبرز خمسة أركان هي:

١ ـ تقوية الإحساس بالخطر وشحذ إرادة الكفاح، أكان ذلك لدى المثقفين، أم المسؤولين، أم المواطنين العاديين الذين لم يتنبّه كثيرون منهم بعد إلى ما يتهددهم ويتهدد مستقبلهم جرّاء النكبة.

٢ ـ تعبئة الطاقات لخوض الحرب عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي يتطلب تنسيق الجهود جميعها وتعبئة المجتمعات ودفع الجيوش نحو ميادين القتال، لإشعار العدو بحالة الحرب الشاملة التي يواجهها في المنطقة، والتي كان بنفسه سبّاقاً إلى اعتمادها.

٣ ـ تحقيق أكبر قسط من التوحيد بين الدول العربية في الاقتصاد والسياسة والدعاية والمجهود الحربي والضغط، لا بل الثورة، على كل مَن يعرقل ذلك، أو يرفضه.

٤ ـ إشراك القوى الشعبية في النضال من خلال تسليحها وتدريبها ـ تماماً كما فعلت قيادة إسرائيل مع شعبها ـ كي يكون الجهاد شاملاً يحمي الأوطان ويعيد الاعتبار إلى الناس الذين هُزموا في فلسطين خلال المعركة، وأحياناً قبلها، جرّاء قلة التنظيم وغياب القيادة الواعية والخوف.

٥ ـ القدرة على المساومة مع الدول الكبرى والتضحية ببعض المصالح في سبيل القضية الأهم: مواجهة الخطر الصهيوني، الأمر الذي يتطلب توازنات ووضوح رؤى كي لا تتحول المساومات إلى تنازلات وخسائر من دون مقابل.

بعد هذه الأركان المندرجة ضمن المعالجة القريبة، يتحدث قسطنطين زريق عن الحل الشامل. فهذا الحل في نظره، يقوم في بناء كيان عربي "قومي متحد تقدمي" يعزز المعرفة ويدرّب العقل العربي على العلوم الوضعية ويفصل الدين عن الدولة ويمضي في طريق التطور الآلي والتكنولوجي وينفتح على الحضارات الإنسانية. ويعتبر زريق أن الطريق للوصول إلى هذا الهدف يمر عبر "انقلاب" على الأمور السائدة، وتغيير في ثقافة وسلوك النخب القيادية سياسياً وثقافياً.

ويختم زريق بخلاصة تعيد تعريف "معنى النكبة" بصفتها محكّاً لمدى قدرة العرب على النهوض، ولا سيما الفئات التقدمية في أوساطهم المُطالَبة برفع الركام الذي غطاها للانطلاق نحو نهضة جديدة.

المساهمة الثانية في الكتاب، وعنوانها "طريق الخلاص"، نشرها جورج حنا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨، وفيها يحاول الإشارة إلى المسؤولية الذاتية العربية عن الكارثة التي حلّت بفلسطين، معتبراً أن أسبابها المباشرة لجهة الارتجال في السياسات وفي العمليات العسكرية ليست ذات شأن حاسم، وإنما الأهم هو الأسباب غير المباشرة التي أفضت إلى واقع عربي بائس سمح بوقوع كارثة ككارثة فلسطين، وهذه الأسباب هي:

١ ـ الجهل، والحذر من حضارة الغرب وفهم الوطنية على أنها حماسة وتعصب على نحو يناقض الوعي وإعمال العقل.

٢ ـ تغلغل الحس الديني في الحياة والتفكير،

واحتلاله مساحات واسعة، واقترانه بالطائفية المشرذِمة للمجتمعات والموهنة لإراداتها السياسية، ودفعه الناس إلى الاتكال على القَدَر، بدلاً من العمل وإعلاء مبادئ المساواة واحترام العلوم.

٣ ـ "عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية، واستهتار الحكومات والشعوب بالأنظمة والمُثل العليا"، ومقاومة القوى الرجعية لكل محاولة للتجديد وبناء المفاهيم الديمقراطية والعدالة.

٤ ـ انعدام الثقة بين العرب وبينهم وبين حكّامهم جرّاء فشل الإدارة، واستسهال الوعود، والخطابات من دون الإنجازات.

٥ ـ تباعد الشعوب العربية وانعدام التعاون بين الحكومات على معظم المستويات، الأمر الذي يُضعف الروابط المشتركة بين العرب ويفرّقهم إلى جماعات وأقطار متنافرة.

٦ ـ رجعية المجتمعات العربية، وتهميشها المرأة وإبعادها عن حقوقها المواطنية والإنسانية، الأمر الذي يعني أن مشاركة نصف العرب معطلة، وأن كل جهد ومحاولة تحرر يبقيان متعذرين ما لم يتبدل هذا الواقع. وحنّا يدعو إلى اعتبار هذا السبب فائق الأهمية.

بناء على هذه الأسباب مجتمعة، فإنه لا سبيل إلى الخلاص في نظره إلاّ من خلال الإصلاح السياسي الجذري في دنيا العرب المفضي حكماً للشعب من الشعب، أي ديمقراطيةً، والمبني انطلاقاً من العمل الحزبي والإنتاج الفكري والتثقيف المدني، ومن فهم فكرة الدولة على أساس أنها خدمة للناس / المواطنين، وليس مطيّة للمسؤولين يستخدمونها ضد مَن ينتقد أداءهم أو مواقفهم.

المساهمة الثالثة في الكتاب، كتبها موسى العلمي بعنوان "عبرة فلسطين"، ونُشرت في سنة ١٩٤٩، أي بعد أشهر من نصّي زريق وحنا. وقدم العلمي في هذه المساهمة تقويماً لمراحل الحرب وتطور أحوالها وتراكم الخسائر فيها، لكنها أتت أقل تشخيصاً لمكامن الخلل، ذاكرة "عدم الوحدة" بين العرب، ومحدودية الوعي القومي لدى الشعب، ومعتبرة أن "الخطر اليهودي"، على فداحته ومخططاته التوسعية، يمكن الشفاء منه من خلال الوحدة العربية، أو إن تعذّرت، من خلال وحدة "الهلال الخصيب".

ووضع العلمي عدداً من العناوين العامة الواجب اعتمادها برنامجاً إصلاحياً، وهي تبدأ بالتجديد في الحكم، ثم بإعلاء حرية الشعب والمساواة بين أبنائه وبناته وحقوقهم في العمل والتأمينات الاجتماعية وواجباتهم المواطنية، وبعد ذلك بالتربية القومية والتنمية الاقتصادية، وصولاً إلى المقاومة لاستعادة الأرض.

أمّا المساهمة الرابعة والأخيرة، فهي نص قدري حافظ طوقان "بعد النكبة"، الموقّع في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٠. والنص يُقيم قراءة للواقع العربي ومراجعة لثنائية ما يسميه الغرور والشعور بالنقص المتحكمين في العرب، ويعمد بدوره إلى القول إن الهزيمة / النكبة في سنة ١٩٤٨ تستوجب معالجة شاملة يشارك فيها المفكرون والمسؤولون، ويكون محورها التربية والمدرسة وتدريب العقل وإعادة النظر في دور المعلمين والمناهج التعليمية، فضلاً عن تنمية الحسّ العلمي والعلاقة بالأرقام.

النكبة وتداعياتها

لم يكن لزريق والعلمي وطوقان وحنّا أن يقدّروا حين كتبوا مداخلاتهم، على تفاوت مستوياتها قبل ٦٤ عاماً، أن أثر النكبة سيكون أبعد من حدود ضياع الأرض، أو من التأثير النفسي في العرب وإشعارهم بالعجز والمهانة. فمع أنهم ربطوا الهزيمة بالواقع العربي العام ـ فيما يتخطى القدرات العسكرية ـ إلاّ إنهم كانوا أقرب الى اعتبار رصّ الصفوف والسير في التعليم والإصلاحات السياسية والاقتصادية سبيلاً لا بد من أن يُفضي إلى تعديل في موازين القوى واستعادة للحقوق السليبة (وخصوصاً العلمي وطوقان).

على أن ما سيجري لاحقاً، وحتى أواخر الستينيات، سيُظهر أن النكبة وادعاء التصدي

لها، سيتحولان إلى حاضنة نظرية لسلسلة من الانقلابات السياسية والعسكرية في معظم أرجاء العالم العربي، ولا سيما في مشرقه. كما أن النكبة إياها ستصبح "ملاذاً" لكل مَن يريد نسب فشله، أو تأجيل الإصلاحات التي نادى الكتّاب الأوائل بجوانب منها، بحجة التصدي لها!

وهكذا، توالت الانقلابات في سورية بعد سنة ١٩٤٩، ثم وصل البعث إلى السلطة واحتكرها منذ سنة ١٩٦٣. وهكذا أيضاً أطاح الضباط الأحرار حكم الملكية في مصر في سنة ١٩٥٢، وتناسلت الانقلابات في العراق بدءاً من سنة ١٩٥٨، لترسو الأمور على حكم صدام حسين والبعث. وهكذا أيضاً وأيضاً، سطا معمر القذافي على السلطة في ليبيا في سنة ١٩٦٩، بينما كان وهج الانقلابات والثورات والمدّ الناصري والخطاب القومي العربي، وهي أمور ذات صلة بفلسطين، يحرك الأوضاع السودانية واليمنية، ثم يصطدم بالملكيات النفطية الخليجية أو المحافظة (في الأردن والمغرب).

ولا يعني ما تقدّم أن النكبة الفلسطينية كانت المحرك الفعلي للانقلابات، فثمة تحولات اجتماعية وتبدلات في النخب الطبقية وفي علاقة الأرياف بالمدن وفي العصبيات الجهوية أو الطائفية كانت آخذة في التفاعل في المجتمعات العربية بأكثرها، كما كانت الحرب الباردة ومُعسكراها، وموجات صعود "العسكر" في معظم أرجاء العالم الثالث بصفتهم حاملي مشاريع "تحديثية" وأصحاب "مشروعيات تحريرية" تفعل فعلها في تعزيز الاتجاهات الانقلابية ونزعات بناء نماذج الحزب الواحد. لكن النكبة الفلسطينية أوجدت حججاً يلجأ إليها كل مَن قرر "الارتقاء" السياسي، ومخزوناً من "الماديات والرمزيات" التي يمكن لأي حكم الغرف منه لحشد التأييد، أو توجيه الأنظار من "داخل" إلى "خارج"، أو توجيه الاتهامات واستدعاء كلام المؤامرات والتخوين، وغيرها من عدة التأسيس للاستبداد. وهذا دلالة على قدرة "النكبة الفلسطينية" على التحول إلى صيرورات (بالجملة) في المنطقة، وقدرتها كذلك ـ لعمق تأثيرها في الوعي (واللاوعي) العربي ـ على تأمين الذخيرة لجميع التيارات التي تنادي بها، أو بالقضايا المتصلة بها.

في مراحل الصراع

إن توظيف النكبة إذاً، في صراع المشروعيات الداخلية العربية، معطوفاً على ضعف "منظمة التحرير الفلسطينية" الحديثة الولادة وعجزها عن بلورة هوية سياسية للفلسطينيين حتى أواخر الستينيات وصعود حركة "فتح" وياسر عرفات، أمور كلها أدى إلى اتساع رقعة المناوشات العربية ـ العربية، وإلى نشوء نزاعات داخلية شديدة التعقيد تترافق مع حروب محدودة لأنظمة عربية وجيوش على شاكلتها مع الدولة العبرية.

ولا حاجة إلى تفصيل المسار الموصل إلى هزيمة أو كارثة ١٩٦٧، وما يمكن اعتباره تجديداً للنكبة وتعميقاً لضررها وتوسيعاً لرقعتها جغرافياً. كما أنه لا حاجة إلى العودة إلى تفصيلات الحرب الأخيرة بين العرب دولاً وإسرائيل في سنة ١٩٧٣، وخروج مصر من بعدها من الصراع في شقّيه العسكري والسياسي، فالحدثان حلقتان من صيرورة النكبة وتبدّل أطوارها. لكن ما يمكن تفصيله هو انتهاء حقبة من الصراع مع إسرائيل على أساس أنه صراع دول (State actors)، ذلك بأن ما سيلي السبعينيات سيحوّل الصراع إلى صراع بين دولة ومنظمات دون دولتية أو غير دولتية (Non state actors)، وسيجلب لاعبين جدداً من خارج الحلقة القومية العربية التي رأى فيها الكتّاب الأوائل، الإطار "الطبيعي" للقضية الفلسطينية.

وإذا كان الصراع بدأ على الأرض بين سكانها الأصليين والمهاجرين إليها في ظل

إمبراطورية عثمانية متهاوية، ثم انتداب بريطاني قرن حضوره بوعد تقسيمي لها بين "عرب" ويهود، فقد تحوّل بعد قرار التقسيم الأممي في سنة ١٩٤٧ إلى حرب بين دول عربية مستقلة وكيان صهيوني "مستفيد" من مآسي الحرب العالمية الثانية، وساع لتوظيف التعاطف مع ضحاياها لبناء دولته "المستقلة" في فلسطين، قبل أن يصير بعد سنة ١٩٧٤ صراعاً شبه محصور بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الإسرائيلية.

وفي حصرية الصراع هذه، أو شبهها، ما سيعيد التركيز على هوية فلسطينية طمستها لفترة مفردات الصراع محوّلة إياها إلى مقولة تبريرية من ناحية، مثلما حاول الاستيطان الإسرائيلي للأرض القضاءَ المبرم عليها من خلال طمر الأسماء والمعالم وكل ما يشي بهوية الأرض المحتلة وناسها، من ناحية أُخرى.

وبالتالي، فإن انتزاع منظمة التحرير لما سمّته قرارها الوطني المستقل، سيكون نجاة من أسر الأنظمة العربية، وبداية تصدّ فلسطيني سياسي للنكبة ولو من خارج جغرافيتها الأولى، أي عبر الحدود.

على أن هذا التصدي لن يغير في مسار النكبة الذي ذكرناه، فمنظمة التحرير ستدخل، بدورها، في صراعات ليس مع "العدو" فحسب، بل مع "الإخوة" في القومية أيضاً، بل مع أعتى عتاة هذه القومية العربية التي عهد إليها أكثر كتّاب النكبة مهمة استنهاض الأمة. وسيستمر هذا الفصل حتى ما بعد اجتياح إسرائيل للبنان في سنة ١٩٨٢، ودخولها عاصمته بيروت وخروج المنظمة الفلسطينية بقادتها ومعظم مقاتليها منها.

إيقاف المسار "المنكوب"

ذكرتُ في المقدمة رأياً في صيرورة النكبة ومحاولات كبح مسارها جدياً. ولعل سنة ١٩٨٧ تشكّل في هذا الإطار نجاحاً نسبياً في المهمة، إذ جرى فيها انتزاع أول إقرار دولي سياسي، ومن خارج القرارات الأممية المتراكمة والمنسية، بوجود الشعب الفلسطيني بصفته شعباً كامل القوام الوطني، حيّاً فوق أرض سليبة، ينتفض رفضاً للاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي والمياه، ويمتلك إدارة تمثله هي نفسها التي رفضت إسرائيل والولايات المتحدة ومعظم دول الغرب على مدى عقدين الاعتراف بها وبمشروعيتها التمثيلية.

بهذا المعنى، شكّلت انتفاضة الشعب الفلسطيني الهائلة في الداخل، بعد أعوام طويلة من قتاله من الخارج، رافداً حاسماً لعودة فلسطين خريطة (جزئية طبعاً)، لكن "ترابية" وليس فقط سياسية، إلى عالم العلاقات الدولية. وصارت منظمة فلسطينية هي التي تمثّل الشعب الفلسطيني من دون الحاجة إلى حكومات عربية وأنظمة، وباعتراف دولي سياسي مباشر أو غير مباشر.

وقد بُنيت على الأمر مفاعيل لاحقة، ولو ملتبسة ومرتبطة بتوازنات قوى، أدت في سنة ١٩٩٤، إلى عودة فلسطينية كيانية إلى جزء من فلسطين. والعودة كانت الحركة الأولى جغرافياً في الاتجاه المعاكس للنفي، ولم يعد ممكناً من بعدها، وبمعزل عمّا سينتج منها، الحديث عن فلسطين على نحو ما كان يحدث قبل سنة ١٩٨٧. صارت فلسطين واقعاً، وسيحاول الإسرائيليون من جديد بعث نكبته المجمدة واستئناف مسارها.

بين المقاومة والتفاوض، من الداخل

لم تساعد الأوضاع الإقليمية، ولا أحوال "الأمة العربية" وسياسات دولها، الفلسطينيين في تثبيت أقدامهم سياسياً وتكوين نواة صلبة تقرر الأولويات الاستراتيجية والتكتيكات الضرورية في مرحلة الصراع الجديد الذي

دخلوه بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة في جزء من الضفة الغربية وغزة. كما لم تساعدهم التباسات الاتفاق وأخطاء السلطة وخصومها على السواء، وإنما على العكس، ظهر التجاذب العربي والتنافس محفزاً على التباعد والتنابذ الفلسطينيَّين. وجاء دخول إيران كطرف إقليمي قوي على خط القضية الفلسطينية كي يعقد الأمور، وزاد في الطين بلة، الانقسامات الفلسطينية والفساد والجنوح نحو تطييف القضية التحررية، أو إضفاء صبغة دينية عليها. وفي المقابل، وفَد إلى إسرائيل عدد كبير من المهاجرين، وسعت الحكومات المتعاقبة لتسريع سياسة التهام الأراضي وتوسيع الاستيطان والمماطلة تفاوضاً لخنق الكيان الفلسطيني الوليد، ومحاصرته، وإيجاد أمر واقع يصعّب جميع مقومات استقلاله الجدي على كامل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. كما أن المجتمع الاسرائيلي نفسه تبدّل، وانزاح مزاجه السياسي وديموغرافيته الانتخابية نحو اليمينين القومي والديني، ثم انفجرت التناقضات الفلسطينية على دفعات بدءاً من الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠ وعسكرتها غير المدروسة، ورحيل عرفات، وصولاً إلى فوز "حماس" في الانتخابات وانقطاع غزة عن الضفة وتهتّك عرى المجتمع السياسي الفلسطيني الذي بنته بشكل أو بآخر انتفاضة ١٩٨٧ وكيانية ١٩٩٤. وهكذا صار من الممكن القول إن مسار النكبة استأنف نفسه.

ومع هذا الاستئناف، بدا الشأن الفلسطيني مستقطَباً على أساس مقولتين تتنافسان بشكل تبسيطي تجاه المُصاب الكبير الجديد: "المقاومة المسلحة لإسرائيل" و"التمسك بالتفاوض معها". وهذه التبسيطية لا تنبعث من محدودية أفقهما السياسي فقط، ونقض إحداهما للأُخرى، بل أيضاً من كونهما هذه المرة يحدثان من داخل الأرض المستعاد بعضها والضائع من جديد بعضها الآخر.

وأي مراجعة لعواقب المقولتين حين تتحولان إلى إطلاقيتين، تفيد بأنه بعد الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠، أدت المقولة الأولى إلى تحويل المشاركة الشعبية الواسعة في التظاهرات والمصادمات بالحجارة والاعتصامات الى مواجهات مسلحة وعمليات غير محسوبة غالباً ما لم تأت بنتائج ميدانية باهرة على الرغم من التضحيات: فأغلبية أراضي الضفة اليوم محتلة، وأوصالها مقطعة بالحواجز العسكرية والمستعمرات، ومخنوقة بجدار الفصل العنصري. أمّا غزة، فتحت الحصار والضغط والقهر اليومي.

أمّا المقولة الثانية فأدت، في ظل ضعف أداء السلطة الوطنية التفاوضي، وفي ظل مزايدات النظامين الإيراني والسوري وحركة "حماس"، وفي ظل موازين القوى المريعة، إلى التفكك والتقاتل في وقت كانت إسرائيل تواصل تعديل المعطيات الميدانية بشكل يجعل جميع محاولات الوصول إلى حلول في المستقبل محكومة بواقع جغرافي ديموغرافي يصعّب العودة حتى إلى ما كان الفلسطينيون عليه في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠.

هل من مخرج إذاً، من ثنائية كهذه، لم تحصّل منذ أكثر من عقد أي مكسب فعلي؟ وهل من وسيلة للعودة إلى منجزات سنة ١٩٨٧ وما بُني عليها لغاية أواسط التسعينيات؟

يبدو الجواب شديد الصعوبة، فالفلسطينيون لم يجدوا ـ عبر منظمة التحرير ـ سوى محاولة السير في إعلان الدولة المستقلة سبيلاً لمواجهة جانب من صعوبته، مراهنين على أن يكون خوض المعارك الدبلوماسية لانتزاع الاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية محفزاً على التوحد بحدّ مقبول. وزاد "الربيع العربي" في أملهم بسبب ما أحدثه دولياً من مناخات ترحيب (في المجتمعات أكثر منه في الحكومات) بانتفاضات جيل جديد من أبناء مصر وتونس واليمن والبحرين وليبيا وسورية ضد الاستبداد والقمع، والتحرر من الخوف

والابتزاز، وتحرير الفرد العربي من سطوة أنظمة تلحّف بعض قادتها "قضية النكبة" كي يغطوا تخريبهم لمجتمعاتهم وناسها.

الاعتراف الأممي بالدولة: طور جديد من الصراع

على هذا الأساس إذاً، وفي ذلك التوقيت المذكور ذي الأهمية الاستثنائية ، يمكن القول إن الخيار الفلسطيني "الرسمي" قرر نقل الأمر إلى الأمم المتحدة اعتراضاً على الرعاية الأميركية الفاشلة للمفاوضات واستسلام واشنطن في معظم الأحيان للشروط الإسرائيلية، وإقراراً كذلك بانعدام القدرة على الوصول مع الطاقم الإسرائيلي المتطرف الموجود إلى أي تسوية.

ويمكن للمعركة الدبلوماسية الدائرة منذ التوجه إلى المؤسسة الأممية، أن تحرز عدداً من المكاسب:

١ ـ انتقال صيغة التعامل مع فلسطين ٦٧ من صيغة "أراضٍ محتلة تديرها سلطة" يجري التفاوض بشأن مستقبلها، إلى صيغة "دولة تحت الاحتلال". وهذا قانونياً تحوّل كبير لأنه يُنهي كل مقولة تروّج مبدأ "الأراضي المتنازع عليها"، كما يُنهي جميع التأويلات للقرار الأممي ٢٤٢، ويقرّ بكون غزة والضفة الغربية بأكملها، كما القدس الشرقية، دولة واحدة محتلة. وهذا يعني حكماً أن المستعمرات جميعها غير شرعية ومرتبطة بانتهاك سيادة الدولة الخاضعة للاحتلال، تماماً كما هي حال الأجزاء المقامة من جدار الفصل العنصري فوق أراضي الضفة.

٢ ـ انتزاع حق دولة فلسطين في الانتساب تلقائياً إلى جميع المعاهدات الدولية، وإلى جميع منظمات الأمم المتحدة أو تلك المنبثقة منها، وأهمها محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية، واليونسكو. فالمحكمتان ستتيحان رفع الدعاوى الدورية ضد الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته ومسؤوليه، الأمر الذي سيجعل المسارات القانونية تفرض نفسها على الإسرائيليين، وربما تمنع كثيرين من ضباط الجيش والأمن وحتى القادة السياسيين من السفر مستقبلاً خوفاً من الملاحقات الممكنة. واليونسكو، ستسمح لفلسطين بالتقدم مباشرة بطلب تسجيل عدد من المواقع (في بيت لحم والخليل والقدس وغيرها من المناطق) كمواقع مصنفة ضمن الآثارات العالمية والتراث الإنساني. وهذا في حد ذاته حماية لها من التعدي الإسرائيلي عليها.

٣ ـ إخراج الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من سياقه التفاوضي الراهن، وفتحه على مسارات العلاقات الدولية وديناميكاتها وعلى تدخلات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية، وربما على أدوار أكبر لبعض الأوروبيين ولعدد من الدول الصاعدة في العالم (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وغيرها). وإن عطفنا على الأمر احتمال افتتاح عشرات السفارات للدول المعترفة بفلسطين، أو محاولة ذلك، في القدس الشرقية، واصطدام المعنيين بإدارة الاحتلال، ثم استعاضتهم الموقتة عن الأمر ببعثات أو بقنصليات في مدن في الضفة وغزة، فهذا يعني أننا أمام مواجهات دبلوماسية بين عشرات دول العالم وإسرائيل بشأن الموضوع وتبعاته، ويعني أيضاً وجود مئات الموظفين وآلاف المرتبطين بهم وظيفياً وعائلياً في أراضي "الدولة الخاضعة للاحتلال"، مع ما سيوجده الأمر من اتفاقيات تعاون اقتصادي وثقافي، ومن "اشتباكات" مع الإسرائيليين ستزيد في الأزمات بينهم وبين العواصم المعنية.

٤ ـ تكريس الاعتراف بالهوية الفلسطينية الذي تمّ سياسياً في سنة ١٩٨٧، وتحويله إلى اعتراف قانوني دولي لا لبس فيه.

هل يعني هذا أن اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، في حال حدوثه، وهذا مستبعد في المدى المنظور على الأقل، ربما

يوقف مسار النكبة؟ ليس على المدى القصير، لكن في وسعه على الأقل توليد ديناميات سياسية تخلق وقائع جديدة وطنياً ودولياً. وهذا يتطلب لتحققه مبادرات فلسطينية ـ فلسطينية لإيجاد قواعد مشتركة للعمل بين الفصائل والهيئات والجمعيات، وتجديداً في النخب السياسية والثقافية الفلسطينية، ومواكبة من المجتمعات المدنية العربية التي تعيد رفع هاماتها بعد طول انحناء تحت ضغط الاستبداد، وأيضاً حملات دبلوماسية وإعلامية وشعبية تتحدى الاحتلال وإرادته، علاوة على حواجزه وجداره العنصري.

التحدي إذاً، يبدو مرتبطاً بسبل استعادة زخم النضال التحرري، ميدانياً على طريقة الانتفاضة الأولى، وسياسياً على أساس إعلان الدولة وما يُفترض أن يرافقه من جهود على مختلف المستويات. ففي ذلك، وحده، ما سيؤدي إلى انبعاث فلسطيني جديد. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مذكرات محام فلسطيني

حنا ديب نقارة

محامي الأرض والشعب

تحرير

عطا الله سعيد قبطي

٣٨٥ صفحة ١٢ دولاراً

وليد الخالدي

عارف العارف، النكبة والفردوس المفقود*

تتناول هذه الدراسة التأريخية سيرة المؤرخ الفلسطيني عارف العارف منذ بدايات القرن الماضي، وفي هذا التأريخ يقدم الكاتب مرايا لوقائع وتحولات في منطقتنا من خلال سيرة العارف وكتاباته التي ابتدأها بتأليف كتاب "رؤياي" الذي دعا فيه إلى قيام اتحاد جمهوريات عربية. وتأخذنا الدراسة إلى تواريخ متعددة منذ ذهاب العارف إلى إستانبول، ثم سجنه في سيبيريا وهربه منه ليعود إلى فلسطين في سنة ١٩١٩، مروراً بالانتداب البريطاني في فلسطين، وانتهاء بالموضوع الأهم وهو النكبة التي أرّخ العارف لها. وهذا التأريخ للوقائع يدقق أيضاً في سيرة العارف وكتاباته ومواقفه، فضلاً عن أن الدراسة تؤرخ للنكبة عبر سيرة العارف، وتؤرخ له بمرآة الوقائع وكتابات أُخرى. وفي تأريخ الدراسة لمراحل النكبة بين أواخر سنة ١٩٤٧ وبداية سنة ١٩٤٩، عبر سيرة العارف وكتاباته ومصادر أُخرى، فإن الدراسة تقرّبنا من أحداث النكبة التفصيلية، فتقدم رواية تجمع بين تأريخ للنكبة وللعارف في آن واحد.

صدرت الطبعة الأولى من كتاب عارف العارف: "النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩" عن المطبعة العصرية في صيدا لصاحبها الحاج شريف عبد الرحمن الأنصاري، في سبعة أجزاء، في السنوات ١٩٥٦ (حين صدور الجزء الأول منه) ـ ١٩٦١، وهي السنة التي صدر فيها آخر الأجزاء السبعة. وبينما ضمت الأجزاء الأربعة الأولى المتن الأساسي للكتاب، خُصص الجزء الخامس لوثائق دولية وعربية وإحصاءات مختارة، والسادس لأسماء الشهداء الذين استُشهدوا في القتال (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) من أبناء فلسطين، ومن ضباط جيوش الدول العربية وجنودها الذين اشتركوا فيه، وخُصص الجزء السابع لصور الأحداث والأشخاص الذين شاركوا في تلك الأحداث. ولقد رأينا أن نضم الأجزاء الأربعة الأولى (وهي صلب الكتاب) في جزأين في هذه الطبعة الجديدة التي بين أيديكم، وأن نضم الجزأين الخامس والسادس الأصليين في جزء ثالث صارفين النظر عن الجزء السابع ومستعيضين عنه بصور ملائمة اخترناها وجعلناها في متن الجزأين الأولين الحديثين مضيفين إليها خرائط سياسية وعسكرية منتقاة وهذه المقدمة.

وإنه ليطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر،

* كُتبت هذه الدراسة كمقدمة للطبعة الجديدة من كتاب "النكبة" لعارف العارف الذي سيصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

بادئ ذي بدء، إلى السيدة فريدة العمد، ابنة المؤلف المرحوم عارف العارف، فهي التي تفضلت وأذنت لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في إعادة طباعة كتاب والدها، كما يسعدني أن أشيد بالمطبعة العصرية في صيدا السبّاقة إلى نشر كتاب "النكبة"، والرائدة دوماً في إحياء التراث العربي والإسلامي بهمة آل الأنصاري الكرام أباً عن جد.

وأخيراً وليس آخراً أسجل عظيم شكري وبالغ تقديري للأخت السيدة نرمين عباس، المحررة الرئيسية في قسم التحرير في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لما بذلته من جهد جهيد وعناء فائق، بإشراف شيخ التحرير في المؤسسة الأستاذ سمير الديك، في التحقق من خلو نص هذا الكتاب مما شاب طبعته الأولى من أخطاء، وفي مطابقة الحواشي مع مظانها فيه، وإخراج الصور والخرائط هذا الإخراج المتقن، وفي إعداد فهارس متنوعة وفيرة تضع أحداث النكبة ودقائقها كما سجلها العارف في متناول القارئ بكل يسر ومن دون عناء.

أ) ولادة العارف ونشأته العثمانية

هو عارف بن شحادة بن عبد الرحمن بن مصطفى العارف، وكان والده شحادة تاجراً متوسط الحال في البلدة القديمة في القدس.[١] ولد عارف سنة ١٨٩٢، وتخبرنا ابنته فريدة أنه "كان لا يعرف تاريخ ميلاده إلّا من وصف جدتي - رحمها الله - التي كانت تقول له إنه ولد في نفس العام الذي دخل به القطار مدينة القدس، فعرف أن ذلك كان عام ١٨٩٢، إلّا إنه بقي يجهل اليوم والشهر الذي ولد فيه بالتحديد."[٢] كانت تسميته في صباه وأول شبابه عارف شحادة، وكان له أخ شقيق اسمه سليمان.

التحق عارف بالمدرسة المأمونية في القدس،[٣] لكنه كان يتوق إلى السفر إلى إستانبول للالتحاق بمعاهدها العلمية. وتخبرنا ابنته فريدة أنه كان يحدّث أولاده لاحقاً "عن تقديره للعلم والمتعلمين، وعن الجهد الذي بذله ليقنع جدي [والده شحادة] بالموافقة على سفره إلى تركيا، ليتمكن من تحصيل العلم الذي يطمح إليه، وعن سعادته عندما اقتنع جدي الذي كان يحبه ويخشى عليه من البعد والاغتراب." وتضيف فريدة أن والدها سافر إلى إستانبول سنة ١٩٠٦، أي عندما كان في سن الرابعة عشرة، والتحق هناك "بإحدى مدارسها الثانوية"،[٤] حيث أنهى هذه المرحلة سنة ١٩١٠.[٥] ويفيدنا تماري بأن هذه المدرسة كانت "المكتب السلطاني المعروف بـ 'نموئة ترقي' "، لكنه يقول إن سفر عارف إلى إستانبول كان سنة ١٩٠٩.[٦]

اختلف الرواة في دراسة عارف الجامعية؛ فبحسب "الموسوعة الفلسطينية" "أتم دراسته الجامعية في إستانبول، ونال منها شهادة في الإدارة والسياسة والاقتصاد سنة ١٩١٣"،[٧] ووفق العودات "انتسب لكلية الآداب في جامعة إستانبول، ونال الشهادة عام ١٩١٣"،[٨] وفي كتاب "مَن هو؟" ورد أنه التحق "بجامعة إستانبول وتخرج منها سنة ١٩١٤"،[٩] وبالنسبة إلى فوزي يوسف "نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي"،[١٠] وبحسب ابنته فريدة "التحق بالجامعة وأتمها سنة ١٩١٣"،[١١] ووفقاً لتماري "درس الأدب في جامعة إستانبول حيث حصل على شهادته الجامعية سنة ١٩١٣."[١٢] وأغلب الظن أن المعهد الجامعي الذي التحق عارف به كان "الكلية الملكية" بحسب دروزة، بيد أن هذا يضيف قائلاً: "ولا نعرف يقيناً إذا كان تخرج من تلك الكلية ونال إجازتها"،[١٣] والله أعلم. ويفيدنا تماري بأن عارف "عند **تخرجه** عمل محرراً ليلياً في صحيفة 'بيام' التركية"، ويقول أيضاً إنه "**خلال دراسته الجامعية** [كذا] اشتغل محرراً في الصحافة التركية ليسد نفقات تعليمه."[١٤] وتخبرنا ابنته فريدة: "ولمّا لم يكن وضع جدي [والد عارف] المادي يمكّنه من إرسال النقود إليه فقد اشتغل في الصحافة ليلاً ليتمكن من تحصيل نفقات دراسته، واشترك في تحرير جريدة 'بيام' التركية."[١٥]

وانتسب عارف خلال إقامته بإستانبول إلى المنتدى الأدبي الذي أنشئ بعد قليل من إعلان

الدستور العثماني في تموز/يوليو ١٩٠٨. ويلمّح العودات إلى أنه كان من مؤسسيه،[١٦] لكننا لا نعلم بالضبط تاريخ انتسابه إليه، علماً بأنه هو نفسه لا يدّعي أنه كان من مؤسسي المنتدى.[١٧] ومن أبرز مَنْ نعرف من الناشطين في إنشاء المنتدى ورعايته: عبد الكريم الخليل - وكان رئيسه - ويوسف سليمان حيدر، وسيف الدين الخطيب، وجميل الحسيني، ومعين الماضي، ورفيق رزق سلّوم، وعزة الأعظمي، ورشدي ملحس.[١٨] وأقيم المنتدى "ليكون بيتاً عربياً يلتقي فيه العرب المقيمون والزائرون. وكان.... فوق الإقليميات والطائفيات.... وكان المنتدى يشهد حفلات ومناسبات تُنشَد فيها الأناشيد القومية وتُلقى فيها المحاضرات في مآثر العرب وحقوقهم.... وكان القائمون على المنتدى يحرصون على إبراز الولاء العربي للدولة العثمانية وحسن التواصل مع الشباب والرجال الأتراك، الأمر الذي حفظ المنتدى إلى ما بعد دخول الدولة في الحرب العالمية الأولى."[١٩] ويقول أنطونيوس إن عدد المنتسبين إلى المنتدى كان بالآلاف، وإنهم من الطلبة العرب في معظمهم، وإنه كانت له فروع في مختلف المدن في سورية والعراق.[٢٠] ويقول دروزة عن فترة إقامة عارف بإستانبول إنه "عاش في جو الحركة العربية وما كان من تشادّ بين رجالها ورجال الترك، وتشرّب روح القومية."[٢١] وبعد خروج عارف، أو تخرجه من الجامعة، عُيِّن موظفاً في قلم الترجمة التابع لوزارة الخارجية التركية[٢٢] لإتقانه اللغتين العربية والتركية.

ب) الحرب العالمية الأولى والأسر في روسيا القيصرية

يروي عارف في مقدمة كتابه "رؤياي" أنه عندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) "أُمرتُ مع من أُمر من الخريجين [من الجامعة] بالانخراط في سلك الجندية. وبعد أن قضيت مدة التدريب العسكري، وهي ستة أشهر، تخرجت من الكلية الحربية برتبة ضابط، فساقني الأتراك إلى جبهة القتال في القفقاس."[٢٣] ويُستدل من كلامه هذا أنه لم يكن له خيار في الالتحاق بالكلية الحربية، ومن ثم الانخراط في سلك الجندية، بينما يعتبر تماري "أن التحاقه بالكلية العسكرية، وخدمته لاحقاً في صفوف الجيش كضابط في الجيش الخامس (في فترة كان في استطاعته أن يتفادى هذه الخدمة عن طريق دفع البدل النقدي) مؤشر إلى إيمانه بوحدة السلطنة والدولة العثمانية."[٢٤] ويربط تماري ذلك في مقال مسهب بـ "انقلاب" عارف على "الفكرة العثمانية" لاحقاً و"تحوله" إلى "الفكرة العربية" خلال أعوام الحرب،[٢٥] وهو قول فيه نظر كما سيلي شرحه.

ويخبرنا عارف أن كتيبته اشتركت في عدة معارك خاضها الجيش التركي ضد الروس، وأنه أُسر مع مَن أُسر من الضباط في "معركة 'أرضروم' الشهيرة، تلك المعركة التي خُذل فيها الأتراك وانتصر الروس. وقد أبيد فيها معظم رجال الكتيبة التي أنتمي إليها، فلم يبق منهم على قيد الحياة سوى عشرة أنفار، أنا واحد منهم."[٢٦] ويُساق عارف مع مَن أُسر من الكتائب الأُخرى إلى أواسط روسيا، ثم إلى سيبيريا. وكانت عملية نقل الأسرى العثمانيين من جبهة القتال إلى سيبيريا "تجربة رهيبة.... لم يصل إلّا واحد من كل أربعة جنود عثمانيين إلى المعتقل في شتاء سنة ١٩١٥، أمّا الباقون فقد قضى عليهم الجوع والعطش والأمراض التي تعرضوا لها.... واللافت أن هذه النسبة أعلى كثيراً من نسبة هلاك الجنود الأوروبيين الآخرين المعتقلين في الجبهة الروسية."[٢٧]

ويستقر عارف ورفاقه في الأسر في معتقل سموه "ويوني غوردوق" في كراسنويارسك على شاطئ نهر ينيسيي ، حيث بقي مسجوناً ثلاثة أعوام. وكان معه في المعتقل ثلاثة آلاف وخمسمئة أسير، وأحاط الروس المعتقل "بسياج منيع من الحديد والأسلاك الشائكة، ونصبوا حوله الأبراج العالية. وفي البروج جنود مدججون بالسلاح يرقبون بعين ساهرة كل حركة من حركاتنا."[٢٨]

ويصف تماري (في مقاله المشار إليه)، استناداً إلى مصادر تركية وغربية، حياة المعتقل

بصورة عامة ونشاطات الأسرى الاجتماعية والثقافية، ونظرة السلطات الروسية إلى كل من الأسرى العرب والأسرى الأتراك، وأثر انهيار الحكم القيصري وانتشار الفكر الشيوعي في المعتقلين، وازدياد التوتر بين العرب والأتراك مع تواتر أخبار العمليات العسكرية، وخصوصاً بعد وصول أخبار الثورة العربية في حزيران/يونيو ١٩١٦. ويفيدنا عارف بأن الخبر عن الثورة هذه أتاهم "لأول مرة من السيد رشيد رضا منشئ مجلة 'المنار' في رسالة بعث بها إليّ من القاهرة جواباً على رسالة كنت أرسلتها له من المعتقل، راجياً أن يزودني ورفاقي العرب في الأسر بعدد من الصحف العربية.... فكتب إليّ حفظه الله يقول: 'يسرني أن أخبرك أن الشريف حسين بن علي شريف مكة أيده الله قد أعلن الثورة ضد الأتراك، وأن جنوده الغرّ الميامين يحاصرون الآن المدينة....'"[٢٩]

ويخبرنا عارف أن المعتقل احتوى على "ملاعب لكرة القدم، وأُخرى للعِدْو والقفز.... وكانت لنا قاعة كبرى للمحاضرات، وأُخرى للمسامرات، ومسرح للتمثيل، ومكتبة فيها كتب قيّمة."[٣٠] وانتشرت في المعتقل صحيفة تُنتَج محلياً تدعى بالتركية "كورتولوس"، أي "التحرير"، ظهر فيها، إضافة إلى أخبار الجبهة الحربية، مقالات عن تاريخ الشعوب التركية تعكس بروز التيار التركي القومي بين الضباط الأتراك.[٣١] ويبدو أن صدور هذه الصحيفة كان من الدوافع التي جعلت عارفاً ورفيقاً له سورياً هو أحمد الكيالي يصدران، بدورهما، "جريدة عربية هزلية أسميتها 'ناقة الله'.... ثلثها هزل وثلثاها جد. وما أصعب الحياة في ديار الأسر وأعماق السجون، إذا لم يتخللها هزل ومجون."[٣٢] وعنوان الجريدة التي كانت تصدر أسبوعياً يشير إلى المعجزة الربانية على يد النبي صالح التي ورد ذكرها في القرآن الكريم. وصدر من الجريدة نحو ٥٠ عدداً خلال الفترة ١٩١٦ - ١٩١٧.[٣٣] واستمر العارف في الكتابة إلى أهله في القدس بالتركية العثمانية وبالفرنسية، وذلك من خلال الهلال الأحمر العثماني. واقتصرت رسائله على الأخبار الصحية، وعلى طلبات الكتب والصحف بسبب الرقابة الشديدة الروسية والعثمانية والنمساوية.[٣٤]

وتشاء الأوضاع أن يتعرف صاحبنا إلى ضابط بولندي في الجيش القيصري هو الكولونيل كارول ريبا، وكان هذا يرغب في تعلّم التركية على يد العارف، فحصل له على إذن عسكري خاص في مغادرة المعتقل خلال ساعات النهار، ولم يلبث العارف أن انتقل في أواخر العام الثالث لاعتقاله إلى السكن خارج المعتقل في كراسنويارسك، حيث صادق عدة عائلات روسية كان يدعى إلى بيوتها في الأعياد وغيرها من المناسبات الاجتماعية. واستغل العارف هذه الأوضاع ليتعلم اللغتين الروسية والألمانية، وبلغ إتقانه للأخيرة أنه استطاع ترجمة كتاب "معضلة الكون" (*Die Welträtsel*) إلى العربية[٣٥] للفيلسوف الألماني إرنست هيكل (Ernst Haeckel/ ١٨٣٤ - ١٩١٩)، الإحيائي المنادي بالمذهب الطبيعي (naturalist) الذي بسّط وعمّم نظرية داروين بالألمانية. ولقد تأثر العارف تأثراً عميقاً بكتاب هيكل هذا في نظرته إلى الحياة، وإلى مجتمعه العربي.

تضافر انهيار النظام القيصري وقيام النظام البلشفي مع انتشار الفوضى في إدارة معسكرات الاعتقال الروسية، ومع أخبار هزائم الجيوش العثمانية (سقوط بغداد في يد الإنكليز في كانون الثاني/يناير ١٩١٧) وأخبار تقدم الثورة العربية، على خلق الدوافع في نفوس الأسرى العرب في كراسنويارسك إلى الفرار من معتقلهم. "وما هي إلّا عشية وضحاها"، والكلام هنا لصاحبنا العارف، "حتى أخرجنا هذه الفكرة إلى حيز العمل والتنفيذ، فهربنا. وقد كنا واحداً وعشرين عربياً، يحمل كل واحد منا بين جنبيه حب الوطن العزيز: الوطن العربي الكبير، الذي لا يفرق بين دين ودين"، وكان ذلك في السادس عشر من أيلول/سبتمبر ١٩١٨.[٣٦]

اتجه الفارون وجهة الشرق الأقصى في طريقهم إلى الوطن الذي كانوا يأملون بأن يصلوا إليه في غضون شهر أو شهرين على أكثر تقدير، ولم يتم لهم ذلك "إلاّ بعد خمسة أشهر صحاح"،[٣٧] ذلك بأنهم مروا في طريقهم "بمنشوريا، وخاربين، وفلاديفوستوك الواقعة في أقصى الشرق؛ ثم

باليابان والصين؛ فعبرنا نهر يانغ - تسي - كيانغ، وزرنا شانغهاي، وهونغ كونغ الثغر الأمين الواقع على بحر الصين. ولقد مررنا بشواطئ سومطرة والفيليبين، ونزلنا سنغافورة.... كما أنّا هبطنا جزيرة سيلان التاريخية.... وعبرنا البحر الهندي، ونزلنا بومباي؛ ثم مررنا بمضيق عدن، واجتزنا البحر الأحمر؛ ثم عبرنا قناة السويس، ومنها رجعنا إلى فلسطين." وهكذا تكون عودة العارف إلى مسقط رأسه في أواخر شباط/فبراير ١٩١٩ بعد غياب عنه دام عشرة أعوام وأكثر.[٣٨]

وتخبرنا ابنته فريدة أن صاحبنا توجه فور وصوله إلى القدس إلى دكان والده في البلدة القديمة، "فوجده يحادث رجلاً ويعبّر له عن قلقه الشديد لعدم سماعه أي أنباء من ابنه عارف... فأخذ يستمع إلى الحوار وهو يخشى أن يفصح عن نفسه خوفاً على جدي الذي كبر وأصبح ضعيفاً، وعندها التفت الرجل إلى الوراء وصاح: 'ها هو ابنك يا حاج!' وكان لقاء حاراً بعد طول غياب."[٣٩]

ج) "رؤياي" (١٩١٨)

لا بد من التوقف هنيهة قبل متابعة سيرة العارف عقب عودته إلى القدس لنشير إلى كتاب طريف سماه "رؤياي" ألّفه وهو في طريق عودته هذه بعد إقلاعه في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ على ظهر السفينة دونيرا من مرفأ شانغهاي في الصين، ذلك بأنه ضمّن كتابه عصارة آرائه وتأملاته في أوضاع المجتمع العربي المتردية التي عاشها، مردفاً إياها بتصور لوطن عربي مستقبلي تخطى سلبياته المعاصرة جميعاً، وازدهى بصفات التمام والكمال التي تعبّر عن أقصى طموحاته. وهكذا يشكل كتاب "رؤياي" نافذة كاشفة نطل منها على عالم مؤلفه الذهني والشعوري غداة خروجه من الأسر وعشية عودته إلى الوطن، وخصوصاً على رؤيته لذاته ولهويته القومية ولموقعها بين قطبَي "العثمانية" و"العروبة".

ويبدو أن العارف أنجز الكتاب سنة ١٩١٨ قبل وصوله إلى القدس، لكن لم ينشره إلّا سنة ١٩٤٣.[٤٠] وأعاد المؤلف نشر الكتاب بالعنوان ذاته سنة ١٩٥٧ وهو في وسط انهماكه في كتابة كتاب "النكبة" الذي نقدّم له، غير أنه أضاف إلى الطبعة الثانية إضافات عديدة، فبينما كان عدد صفحات الطبعة الأولى ٨٦ صفحة (نحو ١٦,٠٠٠ كلمة) أصبح عدد صفحات الطبعة الثانية ١٢٩ صفحة (نحو ٢٧,٠٠٠ كلمة). وعلى الرغم من أن إضافات الطبعة الثانية تشير إشارات واضحة إلى أحداث وأعلام تلت سنة ١٩١٨، بل إلى أحداث سنة ١٩٤٣، فإن الطبعة الأولى تظل هي المرجع لمعرفة فكر صاحبنا وتوجهاته القومية بعيد الحرب العالمية الأولى مباشرة، بينما تغدو الطبعة الثانية مرجعاً لهذه التوجهات في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وما يليها.

ليس هنا المجال لإجراء مراجعة تفصيلية لمضمون طبعتَي "رؤياي" والمقارنة بينهما، لكننا سنكتفي بشذرات من الطبعة الأولى تنقل إلى القارئ نكهة النص الأصلي: وضع العارف كتابه "رؤياي" في قالب منام يرى نفسه فيه طائراً بصحبة طائر أليف ودود "أخضر اللون، عريض الجناحين، وهبته الطبيعة مزية النطق"، يعرض عليه أن يطير به إلى "أحبّ البقاع" إليه، فيجيب العارف للتو: "بلادي! بلادي العربية"، فيبشره الطائر وهما يعبران الفضاء إليها بأن البلاد العربية أصبحت "بلاد علم ومعرفة، بلاد زراعة وصناعة، بلاد كسب وتجارة، بلاد سعي وعمل، بلاد جدّ ونشاط، بلاد نور وجمال، بلاد رقي وكمال"،[٤١] وأنه مضت أعوام عصيبة تكبد العرب خلالها "أنواع المحن وضروب الآلام"، إلّا إن "مَن كان يجري في عروقه ذلك الدم [العربي]، لا يفقد أبداً مزيّة الذكاء والفطنة، والكرم والنجابة، والوفاء والفصاحة، والجرأة والإقدام، وسعة الخيال وسرعة الانتقال[٤٢] .... وقصارى القول أن الأمة العربية أصبحت اليوم أمة سعيدة، خبيرة بجميع ضروب السعي.... بعد أن كانت بالأمس جاهلة تعيسة، تلعب بها الأهواء."[٤٣] ومن خلال تقاطع السؤال والجواب يضيف الطائر أن العرب أصبحوا "أحراراً، ليس من الوجهة الإدارية والسياسية فحسب، بل

من حيث الفكر والدين أيضاً.... فالدين أمر وجداني، ولا أحد يعاتب على عقيدته. إذ الجميع يعتقدون بأن هذا الأمر يجب أن يبقى بين العبد وربه.... والعربي المسلم أصبح يفكر الآن بسعادة أخيه المسيحي، كما يفكر بسعادته وسعادة أطفاله.... وكلاهما يقول... إنّا نحن الاثنين نرجع إلى أصل واحد، ومجد واحد، وتاريخ واحد. إنه ينطق بالضاد كما أنطق بها[٤٤] .... وإن النهضة العربية نهضة قومية لا دينية. ولذلك لا بد من التفريق بين كرسي السلطنة ومنصة الدين."[٤٥]

ولدى سؤال العارف الطائرَ: "ومَن هو ملك العرب؟" يجيب الطائر: "إن الدولة العربية الكبرى مؤلفة من سبع عشرة جمهورية هي: الحجاز، نجد، اليمن، حضرموت، عُمان، البحرين، الكويت، العراق، سورية، لبنان، شرق الأردن، فلسطين، مصر، طرابلس الغرب، تونس، الجزائر، ومراكش." ولكل دولة رئيس ومجلس تشريعي، وثمة "لجنة عربية عليا" تنتخبها الجمهوريات السالفة الذكر تمثّل الاتحاد العربي الكبير ويَمثُل أمامها وزيرا خارجية ومالية كل دولة من "دولة الاتحاد".[٤٦]

يتضح مما اقتبسناه من كتاب "رؤياي"، وهو غيض من فيض، أنه كان لدى صاحبنا، بعيد الحرب العالمية الأولى مباشرة، فكرة قومية عربية علمية تقدمية واضحة كل الوضوح تقوم على مبدأ الاتحاد الفدرالي بين الأقطار العربية كافة، في كل من مشرق الوطن ومغربه. ويعيد العارف نشر كتابه سنة ١٩٥٧، كما ذكرنا، مع كثير من الإضافات في تفصيل فكره القومي وانتمائه إلى العروبة في وقت ما زال الانتداب البريطاني قائماً، وبعد مضي عقدين ونيف من التحاقه بإدارة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

ونحن إنما نشير إلى كتاب "رؤياي" ومضمونه القومي، وكذلك إلى إعادة طباعته وسط الانتداب، بسبب ما ذهب إليه تماري في مقاله المشار إليه، إذ يعتبر أن التحاق عارف بحكومة الانتداب كان بمثابة تخليه عن التزامه القومية العربية التي كان قد اعتنقها، بحسب اجتهاد تماري، خلال الاعتقال في سيبيريا، خلافاً لغيره من المفكرين العرب، من أمثال ساطع الحصري، الذين بقوا على تمسكهم بالقومية العربية بعد القضاء على الحكم الفيصلي في دمشق سنة ١٩١٩.

د) عودة العارف إلى فلسطين تحت الحكم العسكري البريطاني (١٩١٨ – ١٩٢٢)

لم تكن القدس التي عاد إليها العارف في شباط/فبراير ١٩١٩ كالقدس التي كان غادرها شاباً يافعاً لمتابعة دراساته في إستانبول سنة ١٩٠٦، وإنما كانت الأوضاع فيها قد انقلبت رأساً على عقب بزوال أربعمئة عام من حكم بني عثمان لها، وبدخول الجيوش البريطانية الزاحفة من مصر إليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ بقيادة الجنرال أللنبي، وهو أول قائد عسكري محتل غير مسلم تطأ قدماه أرض بيت المقدس بعد استعادتها من الإفرنج على يد صلاح الدين الأيوبي.

وضعت بريطانيا فلسطين تحت إدارة عسكرية انتقالية مباشرة بانتظار إقرار نظام الحكم فيها في مؤتمر الصلح المزمع عقده في باريس، علماً بأن مصير البلد كان قد تقرر سراً بموجب وعد بلفور بإقامة وطن قومي يهودي فيه (١٩١٧)، ومعاهدة سايكس - بيكو السرية أيضاً مع فرنسا (١٩١٦) السابقة له على الرغم من تعهدات بريطانيا ووعودها للشريف حسين، قائد الثورة العربية ضد العثمانيين، بدعم استقلال الأقطار العربية ووحدتها ومبدأ تقرير المصير الذي رفع لواءه الرئيس الأميركي وُدرو ولسون، كبير زعماء الحلف الغربي المنتصر على ألمانيا وحلفائها. وتنفيذاً لوعد بلفور كانت الحكومة البريطانية قد سمحت لوفد صهيوني برئاسة الدكتور حاييم وايزمن بزيارة فلسطين في نيسان/أبريل ١٩١٨ للتشاور مع السلطات العسكرية البريطانية في كيفية البدء بتنفيذه، الأمر الذي زاد في شكوك العرب ومخاوفهم من نيات لندن.

وقبيل وصول العارف إلى القدس بأشهر معدودة، كان الأمير فيصل بن الحسين قد دخل دمشق في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ على رأس قوات الثورة العربية. فكان لهذا الحدث التاريخي دوي عظيم في نفوس الشعوب العربية، وخصوصاً في أرجاء سورية الطبيعية، بما في ذلك فلسطين. لم يدُم العهد الفيصلي في سورية طويلاً (كانت نهايته في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٢٠ باحتلال فرنسا دمشق وطردها فيصل منها)، لكنه كان خلال وجوده الوجيز محط أحلام الوحدويين والاستقلاليين العرب وآمالهم.

ومن أُول ردات الفعل في فلسطين على سياسة إقامة وطن قومي يهودي فيها أن أنشأ فريق من زعماء القدس من المسلمين والنصارى سنة ١٩١٧، بُعيد الاحتلال البريطاني بأيام قليلة، جمعية سموها الجمعية الإسلامية المسيحية،[٤٧] هدفها المطالبة بحكم وطني استقلالي، ورفض الوطن القومي اليهودي، ومناوأة الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود الوافدين، والتشديد على الحقوق الطبيعية الشرعية لأهل البلد العرب الذين يشكلون الأكثرية الساحقة فيه. وأخذت مدن فلسطين العربية الأُخرى تحذو حذو القدس، بحيث ما لبثت أن أُسست فيها جميعها جمعيات مماثلة مختلطة باسم الجمعية الإسلامية المسيحية.

وتزامن مع هذا النشاط قيام شباب القدس بإنشاء ناديين قوميين، سمّوا أحدهما النادي العربي، على غرار النادي العربي الذي كان قد أقيم في دمشق عقب دخول فيصل، والآخر المنتدى الأدبي.[٤٨] وأشرف على النادي العربي المقدسي شباب من آل الحسيني وحلفائهم، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني، بينما أشرف على المنتدى الأدبي شباب من آل النشاشيبي وحلفائهم. وأقام الحاج أمين علاقة وثيقة بالعهد الفيصلي عن طريق الدكتور حافظ كنعان الذي كان منتسباً إلى جمعية الفتاة السرية، وممثلها في نابلس. وكان الحاج يزور هذا الأخير في عيادته في نابلس "لتناول الحديث وتلقي التوجيهات والمساعدات."[٤٩] ويذكر محمد عزة دروزة في هذا الصدد أنه تعرف إلى الحاج خلال زياراته للدكتور حافظ. وكان الحاج وقتئذ "حليقاً متطربشاً وتبدو عليه علائم الجد والعزيمة والإخلاص.... فتوثقت الصلة والصداقة الحميمة بيننا...."[٥٠] ونشط الناديان المقدسيان في التوعية السياسية والقومية والاجتماعية.

وما إن اكتملت شبكة الجمعيات الإسلامية المسيحية في فلسطين حتى تقرر أن يُعقد في القدس مؤتمر عام لممثليها من أجل وضع ميثاق وطني يوضح مطالب البلد القومية لعرضها على مؤتمر الصلح في باريس. وعُقد المؤتمر العام في الفترة ٢٧ كانون الثاني/يناير - ٩ شباط/فبراير ١٩١٩، وحضره ٢٧ عضواً مثلوا الجمعيات الإسلامية المسيحية كافة. وانتُخب عارف الدجاني الداودي رئيساً للمؤتمر ومحمد عزة دروزة سكرتيراً له.[٥١] وكان هذا أول المؤتمرات الفلسطينية الوطنية العامة السبعة التي عُقدت خلال الانتداب، وكان آخرها المؤتمر السابع في حزيران/يونيو ١٩٢٨.[٥٢]

تناول خطباء المؤتمر خطر وعد بلفور على حقوقهم وعدم شرعيته ومخالفته الوعود المقطوعة للشريف حسين وسقوطه بقبول الحلفاء مبادئ الرئيس ولسون. وأكدوا ما كان لعرب فلسطين من مشاركة في الحركة العربية، وما قدموه من شهداء وتضحيات. وانتهت الأبحاث إلى إقرار ميثاق وطني هذه بنوده:

- "فلسطين هي سورية الجنوبية وجزء لا يتجزأ من سورية.
- "الاستقلال التام لسورية جميعها بلا حماية ولا وصاية ولا احتلال وضمن الوحدة العربية.
- "رفض وعد بلفور ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفض كل دعوى لليهود فيها."[٥٣]

ويذكر دروزة أن السلطات البريطانية حاولت جاهدة تحويل المؤتمر عن وجهته الوحدوية، ولا سيما فيما يختص بربط فلسطين بسورية تسهيلاً لتنفيذ المشروع الصهيوني. وعندما فشلت في ذلك قررت الحد من تأثير مداولاته، فمنعت الوفدين

اللذين ألفهما المؤتمر لزيارة دمشق وباريس من السفر.[٥٤] ويشيد دروزة بمواقف العديد من أعضاء المؤتمر الوحدوية الصلبة التي تصدت للمساعي البريطانية، كما يخص بالذكر الحاج أمين الحسيني وشباب النادي العربي المقدسي الذين كانوا "متحمسين لذلك الخط [الخط القومي الوحدوي الاستقلالي] أشد الحماس."[٥٥]

هذه هي الأجواء التي سادت القدس عشية عودة صاحبنا العارف إليها. أمّا هو فما إن استقر في مسقط رأسه حتى اختار الانضمام إلى النادي العربي على نادي المنتدى. ولعل ما جذبه إلى الأول شدة حماسته الوحدوية التي أشار إليها دروزة. في هذه الأثناء وعلى الصعيد الدولي، تم في حزيران/يونيو ١٩١٩ توقيع كل من معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وميثاق عصبة الأمم الذي نص على قيام نظام "الانتداب" في بعض ولايات الدول المنهزمة، على أن "يكون الاعتبار الرئيسي في اختيار الدولة المنتدبة وفق ما ترغب فيه الجوالي التابعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية."[٥٦]

وطالب الرئيس الأميركي ولسون بإرسال لجنة تحقيق إلى المشرق للتأكد من رغبات سكان الولايات العربية فيه. وفي إثر ذلك دعا الأمير فيصل إلى "عقد مؤتمر سوري عام يتمثل فيه أهل جميع أنحاء سورية داخلاً وساحلاً وجنوباً ليقول كلمة جماعية في ذلك."[٥٧] وعُقد المؤتمر، فعلاً، في دمشق في حزيران/يونيو ١٩١٩، و"كان هناك مسلمات لم يطل النقاش فيها.... مثل: الاستقلال التام والوحدة السورية بحدودها الطبيعية، ورفض وعد بلفور ودعاوى اليهود في فلسطين، والإصرار على عدم فصل فلسطين بخاصة عن سورية."[٥٨] أمّا الدولة المنتدَبة فتكون الولايات المتحدة للمساعدة والإرشاد الفني فقط، وإن تعذر، تُسمى بريطانيا على الشروط نفسها، مع رفض أي دور لفرنسا رفضاً قاطعاً.[٥٩]

وفي أيلول/سبتمبر ١٩١٩ قرر النادي العربي في القدس إصدار صحيفة باسم "سورية الجنوبية" تكون لسان حاله. وتولى العارف ومحمد حسن البديري تحريرها، وصدر العدد الأول منها في ١٩١٩/٩/٨. وكانت "سورية الجنوبية" أول صحيفة وطنية تصدر في القدس بعد الاحتلال وخلال فترة الحكم العسكري الانتقالي، وكانت أسبوعية، ثم صارت نصف أسبوعية، وكانت تطبع في مطبعة دير الروم في القدس.[٦٠] وحملت "سورية الجنوبية" على السياسة البريطانية المؤيدة للصهيونية، وطالبت بإلغاء وعد بلفور، الأمر الذي أثار حفيظة السلطات البريطانية التي عمدت إلى تعطيل الصحيفة عدة مرات.

توثقت العلاقة بين العارف والحاج أمين الحسيني من خلال تعاونهما في نشاطات النادي العربي. واستحوذت على النفوس الأنباء عن تطور الأوضاع في سورية، إذ أخذت بريطانيا تسحب جيوشها منها فسحاً لفرنسا مجال إدخال جيوشها بدلاً منها. وتواترت الأخبار عن ضغوط قاسية على الأمير فيصل (خلال زيارة قام بها في الخريف للندن وباريس) لقبول نمط من الانتداب الفرنسي على سورية يتعارض كل التعارض مع قرارات المؤتمر السوري العام في حزيران/يونيو ١٩١٩. وكان المؤتمر قد أوقف جلساته بعد اتخاذه هذه القرارات، وتأليفه وفداً من أعضائه لمقابلة لجنة الاستفتاء الأميركية التي أوفدها الرئيس ولسون، لكنه عاد فقرر عقد دورة جديدة في آذار/مارس ١٩٢٠ عقب تدهور الأوضاع السورية، عُرفت بـ "دورة الاستقلال". وقرر المؤتمر إعلان استقلال سورية التام بحدودها الطبيعية وبملكية الأمير فيصل على أساس نيابي دستوري لامركزي، مع رفض الوصاية، أو الحماية، واستنكار فصل فلسطين ووعد بلفور. ووقّع أعضاء المؤتمر هذا القرار وقدموه إلى الملك فبويع عليه، وتلا محمد عزة دروزة سكرتير المؤتمر قراراته من شرفة البلدية على الجماهير المحتشدة في ساحة المرجة صباح الثامن من آذار/مارس ١٩٢٠.[٦١]

ابتهج الناس في القدس بإعلان استقلال سورية الطبيعية، ومبايعة فيصل ملكاً عليها. ويبدو أن المشرفين على النادي العربي وحلفاءهم قرروا التعبير عن تأييدهم لهذا الحدث، وعن

سخطهم المتزايد على بريطانيا جرّاء سياستها المؤيدة للصهيونية، واختاروا موسم النبي موسى المقبل في القدس خلال فترة عيد الفصح لتنفيذ ما صمموا عليه. وكان موسم النبي موسى أضخم مهرجان شعبي إسلامي سنوي عرفه البلد يجتمع فيه في نيسان/أبريل من كل سنة الآلاف القادمة من عشرات القرى هازجة، حاملة البيارق وقارعة الطبول قبل الهبوط إلى غور الأردن بالقرب من أريحا للإقامة بضعة أيام عند مقام النبي موسى الذي بناه السلطان الظاهر بيبرس لهذا الغرض في أواسط القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) بعد انتصاراته على الإفرنج.[٦٢]

خطب كل من الحاج أمين، والعارف، ورفيق ثالث لهم هو عمر الصالح البرغوثي،[٦٣] في الجماهير المحتشدة في أول أيام موسم النبي موسى في القدس في الرابع من نيسان/أبريل ١٩٢٠. ولم يلبث الوضع الأمني أن انفجر، وهاجم العرب الحي اليهودي في البلدة القديمة، وأسفرت الصدامات عن مقتل ٥ يهود وجرح ٢١١ يهودياً، وعن مقتل ٤ عرب وجرح ٢١ عربياً، وسقط الضحايا العرب على أيدي قوات الأمن البريطانية. وكان هذا أول حادث دموي يقع في البلد بعد الاحتلال احتجاجاً على السياسة البريطانية، وبداية النضال الفلسطيني الفعلي ضد الانتداب. وتألفت لجنة تحقيق عسكرية بريطانية للبحث في أسباب الانفجار، فحددت الأسباب التالية: خيبة أمل العرب نتيجة عدم تحقق وعود الاستقلال التي أعطيت لهم خلال الحرب؛ الخوف من أن تؤدي الهجرة اليهودية إلى سيطرة اليهود السياسية والاقتصادية على البلد؛ نمو الشعور الوحدوي العربي في ضوء إعلان استقلال سورية المتحدة بملكية فيصل.[٦٤]

واعتبرت السلطات العسكرية الحسيني والعارف والبرغوثي مسؤولين عن التحريض على العنف، وحاولت اعتقالهم، فتمكنت من اعتقال البرغوثي،[٦٥] بينما نجح كل من الحسيني والعارف في الهرب واللجوء أولاً إلى شرق الأردن ومنها إلى دمشق. وحكمت المحكمة غيابياً على كل من الحسيني والعارف بالسجن عشرة أعوام، ولا صحة لما ذكر عن الحكم عليهما بالإعدام.[٦٦]

كان لقاء الحسيني دروزة في دمشق، طبعاً، لقاء زملاء أصدقاء حميمين. لكن دروزة لم يكن قد التقى بعد "رفيق" الحاج أمين، أي صاحبنا العارف. ويقول دروزة في ذلك: "... وقد تعرفنا به في دمشق حينما جاء مع الحاج أمين هاربين من مطاردة الإنكليز وتعاونّا معه في سبيل قضية فلسطين.... وقد لمحنا فيه روحاً قومية ثورية مع هدوء واتزان، وكان على درجة حسنة من الثقافة التركية والعربية."[٦٧] ويبدو أنه بعد فترة وجيزة من وصول الحسيني والعارف إلى دمشق "أرسلت القدس توكيلاً للحاج والعارف" لتمثيلها في المؤتمر السوري.[٦٨] وتفصيل ذلك أنه لم تجر انتخابات لممثلي المؤتمر سوى في سورية الداخلية، أي ولايتَي سورية وحلب سابقاً، بسبب منع السلطات البريطانية إجراء انتخابات لهذا الغرض في فلسطين، ومنع السلطات الفرنسية إجراءها في المنطقة الساحلية السورية وفي لبنان، واستعيض عن الانتخابات في هذه المناطق بتوكيلات من الجمعيات والأندية المحلية الموقّعة من عدد كبير من ذوي الرأي والشأن. وبالنسبة إلى ممثلي القدس في المؤتمر فإن التوكيلات كانت في الأصل باسم كل من سعيد الحسيني وراغب النشاشيبي وعارف الدجاني ويعقوب فرّاج، لكن هؤلاء لم يأتوا إلى دمشق، فحلّ الحسيني والعارف محلهم كما ذكرنا.[٦٩]

ويصف محمد عزة دروزة بإسهاب دور جمعية الفتاة السرية التي كان ينتسب إليها خلال العهد الفيصلي، والتي شغل فيها عضوية هيئتها المركزية وسكرتاريتها من آب/أغسطس ١٩١٩ إلى آذار/مارس ١٩٢٠. ويذكر، فيما يذكر، انضمام أعضاء جدد إلى الجمعية في هذه الأثناء هم: الحاج أمين الحسيني، وعارف العارف، ورياض الصلح، وجعفر العسكري، وطه الهاشمي!![٧٠] ويقول دروزة عن جمعية الفتاة إنها كانت "حزب عهد فيصل وعماده" في إدارة الدولة واختيار الموظفين وانتشار نفوذها عبر معتمدين على رأس فروع في

أنحاء سورية.[٧١]

ويغتنم دروزة و"بعض الإخوان" فرصة وجود عدد كبير من رجال فلسطين وشبابها في دمشق، ويقترحون على سليم عبد الرحمن دعوتهم إلى اجتماع عام في النادي العربي، فيجتمع نحو أربعين، بينهم مَنْ كان موظفاً، ومنهم مَن كان عضواً في المؤتمر السوري، ويتحدث الحضور في القضية الفلسطينية، وفي وجوب التكاتف لتوجيه الأذهان إليها والتوعية بخطورتها، وينتهي الأمر إلى تأليف الجمعية الفلسطينية، أو جمعية فلسطين، وانتُخبت لها هيئة إدارية مؤلفة من دروزة والحاج أمين والعارف ومعين الماضي.[٧٢]

إلى جانب جمعية فلسطين العلنية ألّف فريق من أعضائها جمعية سرية سموها فتى فلسطين غايتها القيام ببعض الأعمال المسلحة على حدود فلسطين لتُشعِر اليهود والإنجليز بأن أهل فلسطين سيسيرون في هذه الطريق من أجل منع تنفيذ المخططات الإنجليزية الصهيونية الاستعمارية. أمّا الذين ألّفوا هذه الجمعية فكانوا أعضاء الهيئة الإدارية إياهم.[٧٣]

واستمدت جمعية فتى فلسطين "بعض المال والمعدات من الهيئة المركزية لجمعية الفتاة"، وهيأت عصابة صغيرة بإمرة محمد علي دروزة (شقيق محمد عزة). وكانت أولى حركاتها على حدود سمخ جنوبي بحيرة طبرية في أواسط حزيران/يونيو ١٩٢٠. وكان الخبير الزراعي حاييم كالفارسكي، اليهودي الناشط في مجال الاتصالات الصهيونية بالعرب، في زيارة لدمشق في هذه الأثناء. وخططت جمعية فتى فلسطين لإعداد كمين له حين يعود إلى فلسطين "حتى نخلص من داعية ذلق اللسان.... شديد الخبث.... ويكون في ذلك نذير وعبرة للصهيونية"، إلّا إنه عاد من طريق بيروت لا من طريق القنيطرة حيث نُصب الكمين له.[٧٤] ولم يلبث الوضع في سورية أن تأزم بسبب زحف الجيش الفرنسي إلى دمشق وسقوط العهد. وغادر دروزة ورفاقه دمشق مع مَن غادروها، كما سيلي، "فلم يكن بالإمكان عمل شيء كبير"،[٧٥] بحسب قول الراوي دروزة.

ويشير تماري إلى الجمعية الفلسطينية ويصفها بأنها "امتداد" لجمعية فلسطين السرية، مع أن العكس هو الصحيح. ويصف تأليفها بـ "اللحظة المفصلية التي افترق فيها النضال من أجل سورية الموحدة عن مصير فلسطين الانتداب." ويسهب في الاستشهاد بما كتبه رشيد الخالدي في دعم هذا التحليل،[٧٦] إلاّ إن كليهما يحمّل الأمر أكثر مما يحتمل، ذلك بأنه مما لا يقبل الشك أن اعتماد جماعة فتى فلسطين إنما كان على دوام العهد الفيصلي، وأن فشل تجربتهم ما كان إلّا من أوّل نتائج سقوط هذا العهد السلبية على النضال ضد الانتداب البريطاني في فلسطين.

هـ) خدمة العارف في السلك الإداري خلال الانتداب البريطاني (١٩٢٢–١٩٤٨)

لم تمض على أحداث موسم النبي موسى في القدس سوى بضعة أسابيع حتى قرر المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح الذي عُقد في مدينة سان ريمو الإيطالية في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠ منح بريطانيا الانتداب على فلسطين، متغاضياً بذلك عن رفض عرب فلسطين سياسة الوطن القومي اليهودي التي كانت جوهر سياسة بريطانيا في فلسطين. ولم يمض زمن طويل على قرار مؤتمر سان ريمو حتى أنهت بريطانيا حكمها العسكري على البلد، وأحلّت محله إدارة مدنية برئاسة "مندوب سام" هو السير هربرت صامويل السياسي البريطاني اليهودي الصهيوني والوزير السابق. وباشر صامويل تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي في أول تموز/يوليو ١٩٢٠.

وما إن قبض صامويل على دفة الحكم في البلد حتى أصدر عفواً عاماً عن المتهمين في أحداث موسم النبي موسى، بمَن فيهم الحسيني والعارف والبرغوثي، في محاولة لإرضاء العرب. وصودف أن توفي في آذار/مارس ١٩٢١ مفتي القدس كامل الحسيني، أخو الحاج أمين الحسيني

من أبيه،[٧٧] وكان الأخير قد عاد إلى القدس بعد صدور العفو عنه فرشحته عائلته لخلافة أخيه، وعُيّن مفتياً بموافقة المندوب السامي صامويل. أمّا العارف فقد رغب بعد عودته في ممارسة الصحافة مرة أُخرى، لكن السلطات لم تسمح له بذلك، بل اشتُرط عليه عدم الاشتغال بالسياسة، و"عرضوا عليه عدداً من الوظائف الحكومية، فرفضها في بادئ الأمر. ثم عاد فقبلها، عندما اعتزموا نفيه من البلاد، مشترطاً عليهم أن يحتفظ بمبادئه السياسية. وهكذا كان."[٧٨] ويكتب دروزة في هذا الصدد: "ولمّا عُفي عنهما [عن الحسيني والعارف] وعُيّن الحاج أمين مفتياً.... تقلّب [العارف] في وظائف ومراكز عديدة طيلة مدة الانتداب، ولم يكن له مشاركة في نشاط سياسي ولكنه ظل محتفظاً بخطه القومي وإخلاصه لقضية فلسطين العربية."[٧٩] والغريب أن تماري بادر إلى التعليق على ما ذكره دروزة بقوله: "يتضح من الملاحظة الأخيرة [أي، 'ولم يكن له مشاركة في نشاط سياسي'] المشحونة بالمعاني [كذا] أن دروزة الذي استمر نضاله الدؤوب من أجل ضم فلسطين إلى سورية، حافظ على مودته للعارف واعتبره وطنياً صادقاً، إلّا إنه في الوقت نفسه، قدّر أن العارف اتخذ طريقاً آخر لحياته، وأذعن لفصل فلسطين عن بلاد الشام."[٨٠] ووجه الغرابة أن كلام دروزة لا يحتمل ما ذهب إليه تماري في تأويله، نظراً إلى ما وضعته السلطات من شروط على العارف، إضافة إلى بقائه على ولائه لفكرة الوحدة العربية، كما يتبين من نشره كتابه "رؤياي"، الداعي إليها خلال الانتداب ذاته سنة ١٩٤٣، كما ذُكر سابقاً.

وتنقسم سيرة العارف خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠ - ١٩٤٨) إلى أربع مراحل: امتدت المرحلة الأولى من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦ عمل خلالها قائمقاماً لأقضية جنين ونابلس وبيسان ويافا[٨١] تباعاً. وفي هذه المرحلة تزوج في القدس برفيقة حياته صائمة البورنو سنة ١٩٢٢.[٨٢] وشهدت المرحلة الثانية (١٩٢٦ - ١٩٢٩) انتقاله بالإعارة إلى شرق الأردن، حيث تولى منصب السكرتير العام لحكومة الأمير عبد الله بن الحسين، وكان بهذه الصفة عضواً في مجلس الإمارة التنفيذي، إلى جانب رئيس المجلس، ووزير العدل، ومدير الآثار، والمستشار القضائي والمستشار المالي (البريطانيين).[٨٣] وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في سنة ١٩٢٣ استعدادها للاعتراف بـ "حكومة مستقلة" في شرق الأردن بإمارة عبد الله بن الحسين شرط إبرام اتفاق بذلك بين الطرفين (أي بريطانيا والأمير). ووُقّع هذا الاتفاق في القدس في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٨، وصادق المجلس التشريعي في عمّان عليه في نيسان/أبريل ١٩٢٩.[٨٤] وتذكر عدة مصادر أن العارف عارض هذا الاتفاق،[٨٥] بينما يذهب العودات إلى أن "الإنكليز اتهموه بتشجيع المعارضة وتحريض رجالها على رفض المعاهدة [كذا]، فأعادوه إلى فلسطين."[٨٦] لقد ترك العارف مخطوطة لم تُنشر بعنوان "مذكرات: ثلاث سنوات في عمّان (١٩٢٦ - ١٩٢٩)،"[٨٧] لكن لم يتسنَّ لنا الاطلاع عليها للوقوف على تفصيل ما حدث.

وتمتد المرحلة الثالثة من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٣ أمضاها في جنوب البلد، وعمل خلال الأعوام العشرة الأولى منها قائمقاماً في قضاء بئر السبع، وفي الأعوام التالية قائمقاماً في قضاء غزة.[٨٨] وانكب في أثناء إقامته المديدة ببئر السبع على دراسة "عادات البدو وأخلاقهم وطباعهم وطرق تقاضيهم"، فألّف في ذلك كتابين: أولهما "القضاء بين البدو" (١٩٣٣)، وثانيهما "تاريخ بير السبع وقبائلها" (١٩٤٣)، وبعد انتقاله إلى غزة ألّف "تاريخ غزة" (١٩٤٣)، و"الموجز في تاريخ عسقلان" (١٩٤٣)؛ وطُبعت هذه الكتب جميعاً في مطبعة بيت المقدس. ويشير المؤلف في صدر كتابه عن غزة إلى "أمنية" الوحدة العربية والاستقلال "التي حملتُها بين أضلعي"، ويعبّر عن سروره بأن هذه الأمنية "أخذت هذه الأيام تطل من وراء سحاب" (لعله

يشير هنا إلى تصريحات للسياسي العراقي المخضرم نوري السعيد عن وجوب تحقيق اتحاد عربي، أدلى بها خلال سنة ١٩٤٣، أي سنة صدور كتاب صاحبنا عن غزة). ويستطرد العارف في كلامه عن الوحدة وعن توليه التأريخ لبئر السبع وغزة وعسقلان فيقول: "أنا امرؤ طوحت به يد الأقدار في هذه الديار: ديار غزة وبئر السبع.... فرأيت من واجبي - كعربي يحب قومه وبلاده، ووطنيّ يتمنى من صميم فؤاده أن تستقل بلاده وتتحد - أن أنقل ما عرفته عن هذه البقعة.... إلى أبناء قومي الآخرين.... وحبذا لو حذا كل قطر من هذه الأقطار [العربية] هذا الحذو فحدثنا أبناؤه الأحرار عن بلادهم.... إنّا إذا ما اخترنا هذا السبيل القويم.... اهتدينا إلى ضالتنا المنشودة."[٨٩] وهذا كله إنما يعزز ما أكدناه من قبل فيما يتعلق باستمرار العارف في التزام فكرة الوحدة العربية على الرغم من عمله في سلك الإدارة المدنية الانتدابية خلافاً لما ذهب إليه البعض. وفي سنة ١٩٤٣ أيضاً نشر لأول مرة كتابه "رؤياي" الذي كان وضعه سنة ١٩١٨، ويقول في شرح سبب تأخر نشره (من دون أن يشفي الغليل): "ذلك لأن الأحداث التي حدثت في بلاد العرب بوجه عام، وفي فلسطين بوجه خاص، بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، حالت دون طبعه ونشره في حينه." ويضيف: "ولمّا أتيح له أن يرى النور [أي سنة ١٩٤٣]، تلقفته الأيدي فنفدت جميع نسخه المطبوعة في أيام قلائل."[٩٠]

أمّا المرحلة الرابعة والأخيرة من سيرة صاحبنا في أثناء الانتداب، والتي تمتد من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٨، فقد أمضاها قائمقاماً في قضاء رام الله من لواء القدس. وكان لواء القدس يضم قضاءين آخرين غير قضاء رام الله هما قضاء الخليل وقضاء القدس ذاتها.[٩١] وفي الأعوام الأخيرة من الانتداب تم ترفيع العارف إلى منصب مساعد حاكم لواء القدس البريطاني،[٩٢] وهو المنصب الذي كان يحتله عند انتهاء الانتداب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. وألّف صاحبنا خلال سنة ١٩٤٧ كتاباً بعنوان "تاريخ الحرم القدسي"،[٩٣] واشترى، كما تخبرنا ابنته، في السنة نفسها، بيتاً في حي البقعة العربي إلى الجنوب الغربي من المدينة القديمة خارج الأسوار "وكان يأمل أن يقضي فيه بقية حياته، فجاءت الحرب ولم يتمكن من سكناه."[٩٤]

و) العارف خلال أحداث النكبة

اندلع القتال في فلسطين بعيد صدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيمها إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية، على أن تخضع مدينة القدس وجوارها لنظام خاص بإشراف الأمم المتحدة (Corpus Separatum). واستمر القتال من دون انقطاع تقريباً في الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٤٧ وطوال سنة ١٩٤٨ حتى توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة بين إسرائيل من ناحية، وكل من مصر (شباط/فبراير ١٩٤٩) ولبنان (آذار/مارس ١٩٤٩) وشرق الأردن (نيسان/أبريل ١٩٤٩) وسورية (تموز/يوليو ١٩٤٩) من ناحية أُخرى، علماً بأن العراق سحب جيشه من منطقة تمركزه في جبال نابلس من دون توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل بالتنسيق مع شرق الأردن، ومن خلاله مع إسرائيل. وكان العارف يحتل في الأعوام الأخيرة من الانتداب منصب مساعد حاكم لواء القدس البريطاني، كما ورد تواً.

وتنقسم فترة القتال الممتدة منذ قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧) حتى اتفاقيات الهدنة (شباط/فبراير ١٩٤٩ - تموز/يوليو ١٩٤٩) إلى ست مراحل هي:

أولاً: مرحلة الحرب "الأهلية"، وفيها قام اليهود بتنفيذ خطة حربية هجومية أعدوها سابقاً، عُرفت بـ "خطة دالت" (Plan Dalet)،[٩٥] هدفها احتلال أكبر مساحة من فلسطين بالقوة العسكرية، إضافة إلى المساحة التي "وهبتها" الأمم المتحدة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم. وامتدت هذه المرحلة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧

حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ عندما انتهى الانتداب البريطاني وأعلن اليهود قيام دولة إسرائيل بموجب قرار التقسيم إياه اسماً وتحجّجاً.

ثانياً: مرحلة القتال الأولى بين وحدات من الجيوش العربية النظامية التابعة لشرق الأردن وسورية والعراق ومصر، والتي اجتازت حدود فلسطين الانتدابية للتصدي لـ "خطة دالت"، وبين القوات اليهودية الزاحفة، وامتدت هذه المرحلة من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ لغاية قيام الهدنة الأولى الموقتة في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨ التي دعا إليها مجلس الأمن.

ثالثاً: مرحلة الهدنة الموقتة الأولى التي امتدت من ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨ إلى ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨.

رابعاً: مرحلة القتال الذي استؤنف بعد انتهاء الهدنة الموقتة بين القوات العربية وإسرائيل، والتي امتدت من ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ حتى ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨.

خامساً: مرحلة الهدنة الموقتة الثانية التي تخللها أعنف معارك شهدتها الحرب طرّاً، وهي مرحلة امتدت من ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ لغاية كانون الثاني/يناير ١٩٤٩.

سادساً: مرحلة تقدمت فيها القوات الإسرائيلية المنتصرة لتحتل مساحات شاسعة من فلسطين خارج حدود الدولة اليهودية المنصوص عليها في قرار التقسيم. وقد تزامن مع تدهور الحال اضطرار الدول العربية إلى عقد اتفاقيات هدنة دائمة تباعاً بينها وبين إسرائيل خلال الأشهر الفاصلة بين شباط/فبراير ١٩٤٩ وتموز/يوليو ١٩٤٩.

ظل صاحبنا العارف في منصبه في رام الله قائمقاماً ومساعداً لحاكم لواء القدس البريطاني طوال المرحلة الأولى من مراحل القتال الست، وحافظ على منصبه هذا على امتداد المراحل الخمس المتعاقبة بقوة الاستمرار وبإقرار السلطات الشرق الأردنية (الملك عبد الله) التي هيمنت على قطاع القدس بعد انسحاب السلطات البريطانية منه في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨.

وظل العارف على هذه الحال إلى ما بعد عقد اتفاقيات الهدنة الدائمة بين إسرائيل والدول العربية إلى أن عيّنه الملك عبد الله رئيساً لبلدية القدس سنة ١٩٤٩، وهو منصب أحرزه مرة أُخرى عن طريق الانتخاب سنة ١٩٥١، وظل فيه لغاية سنة ١٩٥٥.

وُجدت في القدس وجوارها عند بدء القتال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ قوات مسلحة لعدة أطراف، أولاها القوات الشرعية، أي الجيش البريطاني، جيش السلطة الانتدابية الحاكمة وقوات الأمن (البوليس) التابعة لها. وضم الجيش البريطاني المرابط في فلسطين وحدات "الجيش العربي" (Arab Legion) التابع للملك عبد الله بن الحسين في شرق الأردن، والتي انتشرت في مختلف أنحاء البلد في أثناء الانتداب، لكن بقيادة الجيش البريطاني المباشرة. وفي المقابل كانت القوات غير الشرعية اليهودية والعربية، فهناك المنظمات اليهودية العسكرية، وعلى رأسها الهاغاناه، جيش أعلى سلطة يهودية في البلد، وهي الوكالة اليهودية (Jewish Agency)، ووحداته الضاربة (البالماخ)، وإلى جانبها المنظمتان الإرهابيتان: الإرغون وعصابة شتيرن. وهناك قوات الجهاد المقدس التابعة لأعلى سلطة فلسطينية سياسية (الهيئة العربية العليا) التي كان يرئسها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني المنفي من فلسطين، و"فرقة التدمير"، أي وحدتها الضاربة في القدس. وإلى جانب هذه وتلك أخذت وحدات "جيش الإنقاذ" تدخل البلد ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. وجيش الإنقاذ هذا هو جيش المتطوعين غير النظامي التابع لجامعة الدول العربية التي كان مقرها القاهرة، وأشرفت عليه لجنة عسكرية عربية مقرها دمشق برئاسة اللواء الركن العراقي إسماعيل صفوت باشا، يعاونه المفتش العام اللواء الركن العراقي طه باشا الهاشمي، بينما كان قائد جيش الإنقاذ الميداني هو الضابط اللبناني فوزي القاوقجي.

كان عدد سكان مدينة القدس من اليهود عند صدور قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧) ضمن حدود المدينة البلدية (Municipal)

المصطنعة نحو ١٠٠,٠٠٠، ونقول "المصطنعة" لأن حكومة الانتداب أخرجت من نطاق بلدية القدس قرى عربية متاخمة لضمان أكثرية يهودية داخلها، وأصبح عدد السكان العرب داخل حدود البلدية بذلك نحو ٦٠,٠٠٠ نسمة.[٩٦] وعاش معظم يهود القدس في أحياء المدينة الحديثة الشمالية الغربية خارج أسوار المدينة القديمة باستثناء حي يهودي صغير داخل الأسوار. وكان العرب يعيشون في سائر أحياء المدينة ويشكلون الأكثرية العظمى داخل البلدة القديمة ذاتها وفي الريف المحيط بالمدينة المقدسة. ولم يكن لليهود وجود يذكر في هذا الريف خلا مستعمرتين صغيرتين (نفيه يعقوف وعطروت) شمالي المدينة على الطريق المؤدية إلى رام الله وجبل نابلس، وأربع مستعمرات صغيرة (كتلة كفار عتسيون) جنوبي المدينة على الطريق المؤدية إلى مدينة الخليل، ومستعمرتين قليلتي السكان غرباً في جوار قرية القسطل العربية على الطريق الجبلية المؤدية إلى يافا وتل أبيب على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[٩٧]

وكانت الاستراتيجيا الفلسطينية العسكرية بالنسبة إلى القدس دفاعية تقوم على حصار أحياء المدينة اليهودية وتجويع سكانها، بينما كانت الاستراتيجيا العسكرية اليهودية هجومية تقوم على احتلال الأحياء العربية في المدينة من الداخل، ومن ثم ضم المدينة بأسرها إلى المناطق اليهودية الساحلية عبر ممر بري تشقه القوات اليهودية وسط الريف الفلسطيني العربي المحيط بالقدس ويربطها بتل أبيب وجوارها اليهودي. وكان قائد قوات الجهاد المقدس في القدس وجوارها عبد القادر الحسيني الذي كان مقره في بير زيت في جوار رام الله، حيث كان صاحبنا العارف يقيم.

اندلع القتال في القدس واتسع فور صدور قرار التقسيم، ودار حول المستعمرات المذكورة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وداخل المدينة القديمة المسورة، وبين الأحياء السكنية خارجها. وحضر العارف في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ معركة جنوبي غربي مدينة رام الله العربية، الواقعة شمالي القدس، هاجمت فيها قوات من البالماخ قرى عربية، وذاع الخبر أن عبد القادر قد حوصر. ويحدثنا العارف: "وانتشر رسل القرية.... يستفزون القوم، ويستصرخونهم للنجدة. فلبى هؤلاء النداء.... وبلغت حماسة الناس إلى درجة لا توصف، فرأيتُ بأم عيني عندما كنت في [قرية] سنجل و[قرية] ترمسعيا أستفز المناضلين لنجدة إخوانهم المحصورين، فتىً راح يتوسل إلى أبيه الشيخ كي يسمح له بالذهاب إلى ميدان الوغى بدلاً منه. وأبى الشيخ في البدء إلّا أن يذهب هو ثم عاد فاستجاب لرجاء ولده."[٩٨]

ويقول العارف إن قوات الجهاد المقدس نصبت، في أول آذار/مارس ١٩٤٨، كميناً لوحدة من الهاغاناه انطلقت من مستعمرة عطروت (شمالي القدس)، فقتلت سبعة عشر من أفرادها، وتأتي مصفحة للبوليس البريطاني إلى مكان المعركة، ويحمل رجالها جثث القتلى في سيارة كبيرة "وجاؤوا بها إليّ.... فأمرت بتسليمها إلى أصحابها. وثبت من أوراق الهوية التي وجدناها في جيوب القتلى [اليهود] أن خمسة منهم من موظفي مصلحة البريد في القدس. وقد حصلوا على إذن من رؤسائهم كي يتغيبوا عن العمل لقضاء مصالحهم العائلية."[٩٩]

ويخبرنا العارف أن حاكم لواء القدس المستر بولوك أراد، في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، الوصول إلى مطار اللد عن طريق رام الله، فبعث إلى صاحبنا رسولاً "يرجوني أن أتولى حمايته أثناء مروره بمنطقتي.... فأرفقته بعدد من المجاهدين الذين رافقوه الطريق كلها من اللحظة التي دخل المنطقة فيها إلى أن خرج منها."[١٠٠]

واحتدم القتال في القدس بين الفريقين، وبلغ ذروته في ١٢ آذار/مارس. فوجّه الحاكم العسكري البريطاني المسؤول عن قطاع القدس إنذاراً قال فيه "أنه سيطلق النار على الفريقين من غير تمييز إذا لم يلتزما جانب السكينة." ويذكر العارف أن الحاكم "بعث إليّ وإلى زملائي الآخرين، من حكام ومديرين، نسخاً كثيرة عنه [أي عن الإنذار] طالباً منا إذاعة محتوياته على الأهلين. ولكن لم أعبأ بقوله، إذ كنت من القائلين بأن القتال كان يومئذ

شراً لا بد منه."[١٠١] وفي ١٥ آذار/مارس "ساءت الأمور، وسادت الفوضى بشكل لم يسبق له مثيل، وأصاب أعمال الحكومة.... من برق وبريد وهاتف وتنظيف وإنارة وأمن وتموين، شلل مخيف.... وعمّ الخوف، وأغلقت المخازن والحوانيت.... حتى كان يخيّل للمرء، إذا ما مر بشارع المدينة، أنه في ميدان حرب وقتال."[١٠٢]

وفي ٢٧ – ٢٨ آذار/مارس تنصب قوات الجهاد المقدس كميناً لقافلة مصفحة لقوات الهاغاناه عائدة إلى القدس من كتلة مستعمرات كفار عتسيون (جنوبي المدينة) وتضيّق الخناق على أفرادها البالغ عددهم نحو مئة وستين مسلحاً، فيستنجد هؤلاء بالسلطات البريطانية. ويحدثنا العارف أن رئيسه المستر بولوك الذي كان قد عاد من سفره "بعث إليّ رسالة.... طالباً مني أن أتصل بعبد القادر الحسيني.... وأن أرجوه إيقاف القتال، ولمّا لم أجد عبد القادر اتصلت بنائبه كامل عريقات.... واشترط عريقات، لأجل إيقاف القتال [أي الإفراج عن اليهود المحاصرين]، أن يسلّم اليهود للعرب كل ما لديهم من أسلحة وأعتدة"، وهكذا كان.[١٠٣]

وتدهور الوضع في جوار القدس تدهوراً ذريعاً في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل لغير مصلحة العرب نتيجة بدء الهاغاناه بتنفيذ "خطة دالت" بشق ممر يهودي من تل أبيب إلى القدس عبر الاستيلاء على طريق القدس - يافا/تل أبيب، و"تنظيف" جانبيها من القرى العربية المشرفة عليها. وكان أهم هذه القرى قرية القسطل الجبلية (يدل اسمها المعرب من الأصل اللاتيني Castellum على أهميتها الاستراتيجية). وفي ٣ نيسان/أبريل هاجمت قوات البالماخ القسطل هجوماً مفاجئاً واحتلتها، واستمات مناضلو الجهاد المقدس لاستعادتها، غير أن ذخائرهم نفدت، أو كادت. ويروي العارف أن المناضلين في القسطل "أرسلوا رسلهم إلى القدس ورام الله يطلبون الغوث. فأغاثهم هؤلاء، ولكنه غوث لا يبل الغلة، إذ إنهم هم أنفسهم نفدت ذخائرهم، وكانوا في حاجة للغوث. فرحتُ أستنهض همم رجال الجيش العربي المرابطين في رام الله، فإمّا أن يخفّوا لنجدة المناضلين في قطاع القسطل نفسه.... أو أن يهاجموا مستعمرتَي عطروت ونفيه يعقوف، فيخف الضغط عن العرب. ولقد تحدثتُ في هذا الموضوع مع القائد أحمد صدقي الجندي قائد اللواء الرابع، والزعيم [البريطاني] غلوب باشا رئيس أركان حرب الجيش العربي، وكان هذا هو الكل بالكل في هذه الشؤون، ولكن حديثنا لم يأتِ بالفائدة المطلوبة، وقيل لنا إنه لم يكن في مقدور الجيش العربي أن يقوم بأية حركة عدائية ضد اليهود قبل انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار [مايو]."[١٠٤]

وتتوالى الكوارث، فيستشهد عبد القادر في معركة استرداد القسطل، وتقع مذبحة دير ياسين الشهيرة (٩ نيسان/أبريل). ودير ياسين قرية في جوار القدس إلى الغرب منها.[١٠٥] ويفشل فوزي القاوقجي في أول معركة مع العدو الصهيوني يتولى شخصياً إدارتها، وذلك في محاولة اقتحام مستعمرة مشمار هعيمك (٦ - ١٢ نيسان/أبريل) في وسط فلسطين. وفي ١٨ نيسان/أبريل تسقط أول مدينة عربية (طبرية) في يد اليهود تنفيذاً لخطة دالت في شمال شرق البلد، ويسري الذعر في نفوس القوم في القدس، ويتساءل الناس، بحسب رواية العارف: "أين السلاح؟.... أين المال؟ أين القواد يرسمون الخطط، ويديرون دفة القتال؟" وفي ٢٠ نيسان/أبريل يؤلَّف وفد يكون صاحبنا في عداده للطواف في العواصم العربية و"مباحثة ولاة الأمور وإيضاح حقيقة الحال.... ولأول مرة.... شم أعضاء الوفد رائحة الفرقة والخلاف بين أعضاء الجامعة [جامعة الدول العربية]. ورأوا، ويا لهول ما رأوا، أن الأمور في جميع البلاد العربية فوضى لا سائس لها ولا زاجر."[١٠٦]

وقبيل مرافقة الوفد إلى العواصم العربية يذهب العارف مع وفد آخر من سكان منطقة القدس إلى قرية جبع من أعمال جنين حيث مقر قيادة فوزي القاوقجي، "ولفتنا نظره بصورة خاصة إلى الآكام القائمة إلى الشمال والشمال الغربي من القدس، ولا سيما تلك الأكمة التاريخية المعروفة بالنبي صموئيل والتي لم يكن فيها يومئذ سوى أربعين

مناضلاً، فإذا احتلها اليهود سقطت القدس.... فتردد القاوقجي.... لأن المنطقة.... لا تدخل في دائرة اختصاصه.... ولكنه عاد فقبل"، وأرسل ثلاثة فصائل من جيشه سيطرت على القطاع الشمالي من القدس، وراحت تقصف الأحياء اليهودية الغربية بمدافعها.[١٠٧]

ويحتدم القتال في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل مع قوات البالماخ للسيطرة على باب الواد غربي القدس، حيث تبدأ الطريق القادمة من يافا بصعود جبال القدس. ويشترك إلى جانب مجاهدي الجهاد المقدس فوج اليرموك الثالث التابع لجيش الإنقاذ بقيادة المقدم عبد الحميد الراوي. ويتلقى الراوي أمراً من طه الهاشمي من مقر اللجنة العسكرية في دمشق بترك باب الواد والتوجه إلى القدس، فيذعن ويترك وراءه ثغرة في صفوف المناضلين تستطيع البالماخ اختراقها. وينتبه العارف إلى ذلك ويقول: "فرُحتُ أستنجد الجيش العربي ليسد الثغرة التي حدثت بباب الواد.... وتحدثت إلى قائد اللواء الرابع أحمد صدقي الجندي. إلّا إن هذا لم يستطع تلبية النداء."[١٠٨]

وتشن الهاغاناه في الأسبوع الأول من أيار/مايو هجوماً كبيراً لاحتلال الأحياء السكنية العربية غربي المدينة القديمة وهي: القطمون، والطالبية، والبقعة الفوقا. ويقود القائد القروي الفذ إبراهيم أبو ديّة المناضلين في الدفاع عنها. ولم يكتف الجيش البريطاني، الذي كان لا يزال مرابطاً في القدس، بصد النجدات العربية عن الوصول إلى هذه الأحياء، بينما ترك الطريق مفتوحة أمام اليهود من نواحيهم، بل نزع أيضاً سلاح أبو ديّة نفسه واعتقله إلى حين. ويستاء صاحبنا من هذا غاية الاستياء، ويجتمع بالقائد البريطاني المسؤول الكولونيل نيلسون و"أبديت استغرابي، واستغراب قومي العرب لذلك الموقف الذي وقفه الجيش.... وبعد أن استشار هذا آمره.... أرسل إليّ رسولاً يقول إنهم لا يمانعون في إرسال النجدات إلى القدس، شريطة أن لا يرتدي المجندون ثياب الجند، وأن يخفوا أسلحتهم عند مرورهم بالمخافر الحكومية."[١٠٩]

وبانتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ - ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ تنتهي أول مرحلة من مراحل النكبة الست التي عددناها سابقاً وتبدأ المرحلة الثانية.[١١٠] وتشهد فلسطين خلال أيام الانتداب الأخيرة مهزلة من أفجع مهازلها العديدة، إذ بينما كان الجيش البريطاني ينسحب من البلد كانت قوات كل من الهاغاناه والبالماخ ومنظمتي الإرغون وشتيرن الإرهابيتين تزحف نحو عشرات القرى والمدن الفلسطينية وتحتلها بموجب "خطة دالت". وكانت قوات الجيش العربي الأردني تنسحب في آن واحد من مواقعها داخل فلسطين، وتعبر نهر الأردن شرقاً في الاتجاه **المعاكس** لتقدم القوات اليهودية كي تتموضع تجاه بلدة أريحا تمهيداً لـ "زحفها" غرباً نحو فلسطين بعد أن تنزع عنها الطاقية البريطانية التي كانت قد اعتمرتها وهي في فلسطين، لتعود ثانية إلى فلسطين معتمرة هذه المرة طاقيتها العربية.

وانسحب الجيش البريطاني من القدس في اليوم الرابع عشر من أيار/مايو، بينما كانت المعارك الطاحنة قائمة خارج أسوار المدينة القديمة. واكتسحت قوات الهاغاناه والبالماخ الأحياء خارج المدينة القديمة، وأطبقت على هذه الأخيرة، وغدت القدس بكاملها على وشك السقوط بين لحظة وأُخرى "واشرأبت أعناق الفلسطينيين.... نحو عمّان ومَن فيها.... وراح الناس يتساءلون لماذا لم يأمر الملك عبد الله جيشه بالزحف صوب القدس؟ وكان قبل ذلك يقول.... 'أنا لا أستطيع أن أسوق جيشي إلى أي جزء من فلسطين قبل انتهاء الانتداب في ١٥ أيار'...."[١١١] ومضت "خمسة أيام صحاح" (١٤ - ١٨ أيار/مايو) قبل أن تدخل طلائع الجيش العربي القدس، وهي الأيام - يقول العارف - "التي أسميناها نحن أبناء بيت المقدس بالأيام الحمراء.... وراح الناس يسبّون فيها غلوب" وغيره.[١١٢]

وبعد انسحاب الجيش البريطاني من القدس في ١٤ أيار/مايو أخلت الهاغاناه مستعمرة عطروت شمالي القدس التي ورد ذكرها أعلاه، وغداة اليوم الذي غادرها سكانها اليهود زارها

العارف بصحبة الزعيم أحمد صدقي الجندي قائد اللواء الرابع في الجيش العربي، وشاهد "القرويين [العرب] يُعملون فيها يد النهب، حتى المنازل فقد دمروها. والبقر والخيل والدواجن نهبوها. وما لم يستطيعوا حمله، بقروه. وكان بالإمكان حفظه، والإفادة منه، ولا سيما في سبيل إطعام اللاجئين وإسكانهم. هذا لو كان عندهم شيء من العقل والتنظيم."[١١٣]

وبعد دخول الجيش العربي القدس، يزور صاحبنا الأقسام المحررة من المدينة ويطل عليها من الأسوار "فما كنت ترى.... سوى الأتربة والحجارة وأنقاض العمارات المتهدمة."[١١٤]

ويستمر في هذه الأثناء القتال العنيف للسيطرة على باب الواد. ويقاتل إلى جانب المجاهدين الفلسطينيين فصائل من جيش الإنقاذ بقيادة المقدم محمد مهدي صالح العاني، وكان مع هذا مدفعان كبيران من عيار ست بوصات. ويزور العارف في أواسط أيار/مايو موقع المدفعية المشرف على باب الواد ويجتمع بالمقدم العاني فيخبرنا ما يلي: "ورأيت بعيني كيف كان هؤلاء يضربون اليهود المنتشرين في التلال المطلة على باب الواد من الشرق.... وكان اليهود يتراجعون زرافات ووحداناً.... وكانت معنويات المجاهدين من جنود وضباط مرتفعة للغاية. وقد رجاني المقدم مهدي بك أن أزوّدهم فزودتهم بما هم في حاجة إليه من مؤن وقطن وأدوية وصفائح لنقل الماء."[١١٥]

ولم تلبث وحدات من الجيش العربي أن حلّت في قطاع باب الواد محل جيش الإنقاذ والمناضلين الفلسطينيين، أبرزها الكتيبة الثانية والكتيبة الرابعة. وتتصدى هاتان الكتيبتان لهجمات متكررة عنيدة ويائسة قامت بها القوات اليهودية لزحزحتهما عن موقع اللطرون الاستراتيجي المشرف مباشرة على باب الواد. ويزور العارف الموقع ويريه حابس المجالي، قائد الكتيبة الرابعة، ساعة في يده كانت في يد القائد اليهودي الذي قُتل وهو يقود هجوماً على اللطرون. ويروي المجالي له كيف أنه خلال هجوم يهودي عنيف أمر هو المؤذن بالأذان "ولم يكن وقت الصلاة قد حان، كما أمر الجنود بالتهليل والتكبير بأصوات عالية.... وكان لعمله هذا أثره المطلوب."[١١٦] وفي ٢٨ أيار/مايو زار الملك عبد الله القدس القديمة والحرم الشريف وكنيسة القيامة، ثم ذهب إلى باب الواد، وعاد إلى رام الله حيث قابله العارف. ويحدثنا الأخير عن هذا اللقاء فيقول: "وإليك ما قاله لي [أي الملك] يومئذ بالحرف الواحد: '.... قتلاهم كثيرون خسائرنا قليلة، والحمد لله'. ولكن الملك كان بالرغم من ذلك عابساً. وفيما كنت أسأل نفسي عن السبب قال الملك: 'غريب طبع هؤلاء الإنكليز.... يقولون إننا إذا لم نستمع لنصائح مجلس الأمن ولم نتوقف عن إطلاق النار، سيضطرون لسحب الضباط الإنكليز الذين يشتغلون معنا، وسيمتنعون عن تقديم الأسلحة والذخائر لجيشنا'.... سكت جلالته برهة، ثم استأنف حديثه، وقال: 'فليسحبوا ضباطهم.. عندنا اثنان وعشرون ضابطاً بريطانياً.. فليأخذوهم أنا لا يهمني هذا.... وعندي العدد الكافي من الضباط العرب الأكفاء. وأمّا الأسلحة والذخائر فإنها تنقصنا.. وأنا في حاجة لمساعدتهم....' ثم راح جلالته يتحدث عن الدول العربية قائلاً: 'إنها قصّرت في هذا المضمار.... وكان باستطاعتها - لو شاءت - أن تفعل الشيء الكثير فتمد فلسطين بالأسلحة والمال والذخائر والرجال'."[١١٧]

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراراً في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨، بطلب وإلحاح من أميركا وتأييد من الاتحاد السوفياتي وتحفّظ من بريطانيا، بوقف إطلاق النار تحت طائلة العقوبات. وكرر هذا الطلب في ٢٩ منه، وكلّف الكونت فولك برنادوت السويدي الذي كان قد عُيّن وسيطاً دولياً بتثبيت موعده. وأعلن برنادوت بدء هدنة مدة شهر تبدأ في ١١ حزيران/يونيو.[١١٨] ويصف صاحبنا حالة القدس قبيل بدء الهدنة فيقول: "استعمل اليهود في الأيام الثلاثة التي سبقت الهدنة كل ما يملكون من سلاح وعتاد وقاموا بمحاولة المستميت للحصول على أكبر قدر مستطاع من الربح قبل أن تُفرض الهدنة.... فقصفوا.... الأحياء العربية بنيران

مدافعهم.... ونسفوا جميع المباني القائمة بين الباب الجديد ومدرسة تراسانطة بين النوتردام والسور.[١١٩] وأصيب عدد كبير من الأديرة.... وظلت الأحياء اليهودية محصورة من كل جانب، لا يصلها الماء، ولا المؤن، ولا الرجال.... وكانت المدافع العربية تصيب الهدف بشكل يدعو للارتياح، وكنا نرى لهب الحرائق المشتعلة في الأحياء اليهودية.... وتقررت الهدنة. وكانت هذه أكبر مصيبة ألمت بالعرب في تلك الفترة من الزمن."[١٢٠]

ويقول العارف في وصف الوضع في القدس خلال الهدنة الأولى، وهي المرحلة الثالثة من مراحل النكبة[١٢١] التي ذكرناها، إن الوسيط الدولي الكونت برنادوت طلب من الحكومات العربية "أن تزود يهود القدس بالماء. ولمّا رفضت هذه طلبه احتج عليها احتجاجاً شديداً، قائلاً إن هذه مسألة إنسانية لا يجوز للعرب أن يتعنتوا في صددها."[١٢٢] وينقل عن الوسيط أن أول مَن تحدث (أي الوسيط) إليه في هذا الموضوع هو البريغادير لاش البريطاني، قائد الفرقة الأولى في الجيش العربي، فاقتنع هذا برأي الوسيط، ثم تحدث الكونت برنادوت إلى توفيق باشا أبي الهدى، رئيس الحكومة الأردنية، في الموضوع نفسه فوافقه هذا في رأيه.[١٢٣] ويضيف صاحبنا: و"كنا نرى.... سيارات الجيش العربي تنقل الماء عبر حي الشيخ جرّاح العربي إلى المباني اليهودية القائمة على جبل الزيتون. وإن كنا لا نستطيع أن نجزم فيما إذا كان رجال الجيش (غلوب ولاش) فعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم، أو أنهم حصلوا على إذن المليك."[١٢٤] ومن مشاهد القدس في أثناء الهدنة أن البدو الأردنيين غير النظاميين الذين التحقوا بالجيش العربي "راحوا يعملون في البيوت.... والأحياء العربية يد النهب والسلب.... وما كان بمقدور واحد من رؤسائهم ضباط الجيش النظامي أن يردعهم."[١٢٥] ويضيف العارف قائلاً: "ولئن نسيت فلن أنسى أنني رأيت في أيدي الباعة وبعض الجهال أوراقاً مقتلعة من كتاب 'العقد الفريد' نهبه الناهبون من مكتبة أديب فلسطين الكبير المرحوم إسعاف النشاشيبي، راح الباعة يستعملون هذه الأوراق من أجل وضع الفواكه والخضار التي يبيعونها لزبائنهم."[١٢٦] ويستطرد نادباً: "قصارى القول كانت القدس يومئذ في حالة يرثى لها من الخراب والدمار، فكنت ترى، أينما حللت وحيثما سرت في أحيائها وشوارعها، الدور متهدمة، والحيطان متداعية، والأتربة والحجارة متراكمة، والجثث تحت الأنقاض.... والسوق الوحيدة التي كانت مفتوحة هي الممتدة من باب العمود.... [إلى] سوق العطارين.... فقد كانت هذه مليئة بالخضار والفواكه والخبز والبيض والألبان، ولم يذق العرب سكان المدينة القديمة ألم الحرمان لا من الزاد ولا من الماء، إلّا إنهم حرموا من شيء أعز.... وكنت تسمعهم في كل صقع يتساءلون: 'أين الزعيم؟'."[١٢٧]

كانت مدة الهدنة الأولى الموقتة التي اتُّفق عليها شهراً واحداً يبدأ في ١١ حزيران/يونيو وينتهي في ٨ تموز/يوليو. وحاول الوسيط برنادوت خلال هذه الفترة ابتكار حل يقبله الطرفان (العرب وإسرائيل) مبني على مشروع التقسيم الذي كانت الأمم المتحدة قد أقرته في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، لكنه ينطوي على تعديلات أدخلها عليه (المشروع) ورفضها الطرفان. فاقترح تمديد الهدنة، ورفض العرب التمديد وقبل اليهود به ظاهرياً ونيتهم خرق أي هدنة جديدة.[١٢٨] فاندلع القتال ثانية ودخلت النكبة مرحلتها الرابعة التي امتدت من ٨ تموز/يوليو إلى ١٨ تموز/يوليو.[١٢٩] وكان أقسى فواجع العرب في هذه المرحلة سقوط مدينتَي اللد والرملة (١١ - ١٤ تموز/يوليو) ومدينة الناصرة (١٦ تموز/يوليو) في يد اليهود، وطرد سكان المدينتين الأوليين منهما.

كانت اللد والرملة تقعان في السهل على جانبي الطريق المؤدية من يافا إلى القدس. وكان مجموع سكانهما نحو ٧٠,٠٠٠ نسمة، بمَن في ذلك مَن لجأ إليهما من سكان القرى المجاورة التي كان اليهود قد احتلوها. وصمدت هاتان المدينتان إلى حينه بفضل صمود المناضلين من أهاليهما على الرغم من وقوعهما خارج الخطوط الدفاعية الأردنية التي انتشرت على التلال عند باب الواد واللطرون

على بعد نحو ١٥ كيلومتراً إلى الشرق منهما.

ويحدثنا العارف عن طرد سكان اللد والرملة فيقول: "أجبرهم اليهود على الرحيل ولم يستثنوا من أوامرهم شيخاً ولا امرأة ولا طفلاً. ولم يسمح اليهود لأحد من الراحلين أن يحمل معه شيئاً من نقوده أو متاعه. وقد جُردت النساء من حليهن، وعيّن اليهود لهذه الألوف من الخلائق طريقاً وعرة للمرور منها.... إلى رام الله. وكان الحر يومئذ شديداً. فمات منهم في الطريق خلال الأيام الثلاثة الأولى ثلاثمئة وخمسة وثلاثون شخصاً، مات أكثرهم عطشاً."[١٣٠]

ويستطرد قائلاً: "وكانت الطرق.... إلى رام الله والقدس وأريحا ونابلس تعجّ بآلاف اللاجئين.... فراحوا يهيمون على وجوههم في الفضاء.... ولقد خيّل إليّ وأنا أنظر إليهم أنهم سكارى، وما هم بسكارى.... وكنتُ يومئذ مسؤولاً عن إدارة هذا القطاع [رام الله]، فدعوت الناس المقيمين فيه، ولا سيما في مدينتَي رام الله والبيرة،[١٣١] إلى مد يد العون لهؤلاء اللاجئين.... ورحنا ننقل اللاجئين بالعربات والسيارات وبما تيسر لنا من وسائل للنقل. وكلما وصل فريق، أنزلناه في مكان يقيه شر الحر والتعب. ولم يبقَ في هاتين المدينتين، وفيما حولهما من آكام، موضع لقدم إلّا وأوى إليه اللاجئون؛ سواء من ذلك الدور.... أو المتاجر والحانات والمصانع والمقاهي والإسطبلات والمدارس والمعاهد والكنائس والمساجد، حتى والمغاور والكهوف."[١٣٢]

ويتابع صاحبنا وصفه فيقول: "ولقد هاج سكان بيت المقدس عندما أتاهم الخبر اليقين.... وراحوا ينددون بالجيش العربي لاعتقادهم بأنه قصّر في الدفاع عن اللد والرملة، وبالإنكليز الذين بيدهم مقاليد هذا الجيش...."[١٣٣] فيقرر العارف في ١٤ تموز/يوليو أن يبعث برسالة إلى الملك عبد الله يقول فيها: "لقد ساءت الحال، يا مولاي، في هذه الديار بسبب الوضع الحربي الحالي. وازدادت اليوم سوءاً عندما تواردت الأنباء مؤكدة سقوط اللد والرملة.... فساد الذعر.... واشتد السخط فعمّ جميع طبقات الشعب.... وليس يجدي في هذه الآونة الخطيرة إلّا القيام بعمل حاسم يؤدي إلى نصر سريع.... وأرى من مصلحة البلاد ومصلحة جلالتكم ومصلحة القضية بوجه عام أن تسحبوا بوجه السرعة القائد[١٣٤] الذي يقود القطعات المحاربة.... وحبذا لو عهدتم جلالتكم بهذه المهمة لرجل من أبناء أمتنا المخلصين...."[١٣٥]

ويخاطب الملكُ صاحبنا عاتباً عن طريق الهاتف في اليوم التالي، ١٥ تموز/يوليو، فيقول: "أسفتُ لما حدث. وأسفت أيضاً للذعر.... كان المنتظر أن يقف الناس، وأن يثبتوا.... والجيش الأردني الذي.... يحافظ ما أمكن على المقدسات يجب أن يُشكر.... فالثبات والإيمان رأس كل شيء."[١٣٦]

وما لبث الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت أن زار رام الله في ٣ آب/أغسطس ليتفقد اللاجئين ويرى بعينيه ما حلّ بهم. ويستقبله العارف في مطار قلندية القريب، بطلب من الملك عبد الله، ويرافقه إلى حيث يقيم اللاجئون. ويحدثنا صاحبنا فيقول: "كان الوسيط يومئذ مقتنعاً 'أن هؤلاء اللاجئين قد أخطأوا، إذ غادروا منازلهم بمحض اختيارهم، رغم أن اليهود طلبوا إليهم البقاء حيث كانوا'. هذا ما قاله لي الوسيط يومئذ. وهو بالطبع ما قاله له اليهود. فأكدت له أن اليهود كاذبون، وأن ما قالوه له ليس إلّا إفكاً وبهتاناً، وأن هؤلاء اللاجئين لم يغادروا منازلهم برضاهم، وإنما هم أُكرهوا على مغادرتها. وقد زودته ببيان مشفوع باليمين وقّع عليه مئة من كبار اللاجئين، في طليعتهم رئيسا بلديتَي اللد والرملة، وأعضاء المجالس واللجان المحلية، ورؤساء الطوائف المسيحية على اختلاف مذاهبهم من روم وبروتستانت ولاتين، وعدد كبير من المخاتير وعيون البلاد التي احتلها اليهود."[١٣٧]

لعل هذه الرواية عن لقاء صاحبنا الوسيط الدولي أهم ما رواه العارف عما حدث له خلال عام النكبة، ذلك بأنها تشير إلى تاريخ مولد الفرية الصهيونية الكبرى التي ما زالت في صميم رواية إسرائيل إلى يومنا هذا عن أحداث سنة ١٩٤٨، ومنشأ قضية اللاجئين الفلسطينيين فيها، كما

تلقي ضوءاً على خلفية قرار الجمعية العامة بحق العودة،[١٣٨] الذي استند إلى توصية الوسيط الدولي نفسه قبل اغتياله في القسم اليهودي من القدس بعد أسابيع قليلة من لقائه العارف.

وفي ١٥ تموز/يوليو يصدر مجلس الأمن قراراً تبنى فيه اقتراحاً أميركياً بوجوب فرض هدنة خلال ٢٤ ساعة تظل قائمة إلى أن توضع تسوية سلمية بجهود الوسيط الدولي. وكما حدث قبيل بدء الهدنة الأولى الموقتة، يستعر القصف المدفعي في القدس بين الطرفين، ويصف صاحبنا الحال فيقول: "في ١٦ تموز [يوليو] ١٩٤٨ كانت القدس كلها من أولها إلى آخرها في جحيم مستعر.... وكان العرب يقصفون الأحياء اليهودية في المدينة الجديدة بمدافعهم ويقومون بالعملية المدفعية المعروفة بـ 'الكنس' (التنظيف).... واستعمل اليهود.... من الأسلحة.... ما لا عهد للقدس بمثلها من قبل. وكانت قنابل هذه المدافع وتلك تتساقط في قلب المدينة وأطرافها على غير هدى، هنا وهناك. فالفريقان كانا يعلمان العلم اليقين.... أن الهدنة ستعلن.... فليفرغا ما في جعابهما من قنابل ليربحا أكثر ربح مستطاع."[١٣٩] وينقل صاحبنا عن "يوميات" الآباء البيض في كنيسة الصلاحية داخل المدينة القديمة المسورة أن القذائف أصابت مسجد الصخرة والمسجد الأقصى وقبة المعراج، ومواضع أخرى من الحرم الشريف، كما أصابت كنيسة القيامة والمرحلة الرابعة من مراحل درب الآلام وبعض الأديرة، وقتلت بعض الرهبان، وأصابت مستشفى الهوسبيس، وقتلت وجرحت عدداً كبيراً من المرضى والجرحى الذين كانوا فيه، كما أحرقت سيارات الإسعاف.[١٤٠] وقام اليهود عشية حلول الهدنة في ١٨ تموز/يوليو بهجوم شديد استهدف ثلاثة من أبواب المدينة القديمة أملاً باقتحام أحدها، لكنهم صُدّوا وعجزوا عن اختراق الأسوار بفضل مقاومة جنود الجيش العربي والمناضلين من قوات الجهاد المقدس.[١٤١] ويخبرنا العارف أنه زار القدس صبيحة اليوم التالي لوقف القتال قائلاً: "وغشيت ساحة الحرم لأرى بعيني مطارح القنابل التي أصابته، وفيما كنت أجتاز بابه الشمالي عند درج الغوانمة سمعت المؤذن ينادي الناس من على المئذنة إلى الصلاة.... فسررت لأن صوت المؤذن ما برح يدوي في بيت المقدس، وحزنت لأني لم أرَ في ساحة المسجد سوى بضعة رجال من المصلين الطاعنين في السن."[١٤٢] وعند بدء الهدنة الثانية في ١٨ تموز/يوليو تبدأ المرحلة الخامسة من مراحل قتال النكبة.[١٤٣]

رُفع الستار خلال هذه المرحلة عن مظاهر التماسك الزائف بين العواصم العربية، وازداد العدو صلفاً وجبروتاً بتحقيقه السيطرة الجوية التامة ونمو ترسانته من الأسلحة الثقيلة. وبدأت في ١٩ تموز/يوليو اتصالات سرية بين عمّان وتل أبيب بمبادرة أردنية إلى استكشاف التوصل إلى صلح منفرد بينهما.[١٤٤] وعلى الرغم من هذه المحادثات فإن القوات الإسرائيلية أخذت تقوم خلال الفترة ١٢ - ١٧ آب/أغسطس بهجمات عنيفة متكررة في القدس للاستيلاء على الأحياء العربية الشمالية على الطريق الرئيسي بين القدس ورام الله. ويحدثنا العارف عن ذلك فيقول: "وجاءني في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم [١٧ آب/أغسطس] مسيو كروازيه، مندوب الصليب الأحمر، قائلاً أنه لا يشك قط في أن القدس باتت في خطر.... ومتى سقطت القدس، تبعتها رام الله، وأنه يرى من المصلحة حصر النساء والأطفال في ساحة مدرسة الفرندز [الأميركية في رام الله].... وهذه في أمان إذ يرفرف عليها علم الصليب الأحمر. وأضاف.... أنه ينصح بخزن مقادير كبيرة من الدقيق والتمر والسكر والأرز في عنابر المدرسة.... وفي الوقت الذي رجوته فيه ألّا يذكر شيئاً من هذا للناس رأيت من المصلحة أن آخذ برأيه.... ورحنا إلى القرى القريبة من القدس ورام الله نحث أبناءها المناضلين على امتشاق السلاح استعداداً للطوارئ فلبوا النداء.... وانضموا إلى حماة المدينة [القدس]...."[١٤٥]

ويُعقد في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في غزة مؤتمر فلسطيني وطني برئاسة الحاج أمين الحسيني القادم من القاهرة، وبرعاية كل من سورية ولبنان والسعودية ومصر. ويقرر المؤتمر

إعلان استقلال فلسطين في حدودها الانتدابية، وتأليف "حكومة عموم فلسطين" برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، الشخصية الوطنية الفلسطينية البارزة وعضو الهيئة العربية العليا، وهي أعلى سلطة فلسطينية قائمة. ويعترف كل من سورية ولبنان والسعودية بالحكومة الجديدة، ويعارض الملك عبد الله قيامها معارضة شديدة. ويحاول بطل الريف عبد الكريم الخطابي المقيم في منفاه بالقاهرة التوسط مع عبد الله فيرجو "من ابن بنت الرسول.... أن تقرّوا توحيد الكلمة.... وإنقاذ الموقف بحكمتكم وبُعد نظركم.... والحاضر يرى ما لا يراه الغائب."[١٤٦] لكن الملك عبد الله لا يرد على الخطابي، وإنما يرسل رسالة إلى رئيس الحكومة المصرية، محمود فهمي النقراشي باشا، يطلع صاحبنا على نصها غداة اليوم الذي أرسلها فيه.[١٤٧] ويقول عبد الله في رسالته فيما يقوله: "إننا نخشى على سلامة بلادنا ومركزها من أي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين، تنتسب إلى العرب.... إنني سأحارب هؤلاء حيثما كانوا [يعني الحاج أمين الحسيني وحكومة عموم فلسطين] كما أحارب اليهود أنفسهم."[١٤٨]

ويخبرنا العارف أن عرب فلسطين استقبلوا في معظمهم "هذا النبأ [تأليف حكومة عموم فلسطين] بشيء كثير من الأمل والرجاء.... واختفت روح الانهزام، تلك الروح التي بدت في الأوساط القومية إثر سقوط اللد والرملة. وراح الشبان يتنادون إلى جمع الصفوف.... ولكن سرعان ما انقلب رجاؤهم إلى يأس، عندما علموا أن الحكومة الأردنية الهاشمية لم تعترف بها."[١٤٩] ولم تَؤُلْ حكومة عموم فلسطين إلى شيء يذكر بسبب ضم الملك عبد الله الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت سيطرة الجيش العربي إلى مملكته كما سيرد أدناه،[١٥٠] وبسبب سائر التطورات في هذه المرحلة والمرحلة السادسة التي تلتها. وتمر الأعوام ويصف صاحبنا ما تبقى من هذه الحكومة عند زيارته مقرها في القاهرة بقوله: "ورأيت بعيني موظفي هذه الحكومة (وإن شئت فقل بقاياها) يعملون في غرفة متواضعة كانت فيما مضى مطبخاً لنادي الاتحاد العربي في ميدان مصطفى كامل بالقاهرة."[١٥١]

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ أخذ دافيد بن - غوريون، رئيس الحكومة الإسرائيلية، قراراً اعتبره "أخطر قرار منذ أن قررنا إعلان إقامة الدولة"،[١٥٢] فحواه عملياً وجوب هزيمة الجيش المصري هزيمة حاسمة وطرده من فلسطين، على الرغم من الهدنة القائمة، بحجة عدم تقيد مصر بشروط الهدنة. واعتمد بن - غوريون، طبعاً، في قراره هذا، على الفرقة السائدة بين العواصم العربية، وسكون سائر الجبهات (الأردنية والعراقية والسورية)، واستعداد عمّان للتفاوض معه. لذا نفذ قراره بعمليتين عسكريتين ضخمتين، عُرفت الأولى باسم عملية يوآف، واستمرت من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ منه، وتبعتها الثانية باسم عملية حوريف التي استمرت من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ لغاية ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وكانت حصيلة العمليتين ما يلي: اختراق الخطوط المصرية، وفك عزلة المستعمرات اليهودية الواقعة في النقب إلى الجنوب منها، وحصر الجيش المصري ضمن حدود ضيقة تحيط بمدينة غزة (هي حدود قطاع غزة الحالي)، وعزل القوات المصرية غير النظامية في قطاع القدس عن الجيش النظامي المصري في جنوب البلد. هذا إلى اختراق الحدود المصرية نفسها والتوغل في سيناء لعزل الجيش المصري في قطاع غزة عن سيناء ذاتها، والإيحاء بالتوجه نحو قناة السويس وتهديدها غرباً. وبالإضافة إلى صمود الجيش المصري داخل قطاع غزة الصغير، وبطولة قوة مصرية منعزلة ومحاصرة في بلدة الفالوجة العربية الواقعة إلى الشمال الشرقي من غزة، فقد كان العاملَ الحاسم في وقف الهجوم الإسرائيلي الكاسح على مصر إنذاران: أولهما من بريطانيا بتفعيل المعاهدة البريطانية - المصرية العائدة إلى سنة ١٩٣٦، وثانيهما من الرئيس الأميركي هاري ترومان نفسه إلى بن - غوريون بـ "الانسحاب الفوري" من الأراضي المصرية "كحد أدنى.... [وإلّا] إعادة نظر هذه الحكومة في علاقتها بإسرائيل."[١٥٣]

في إثر هذه التطورات أعلنت مصر في ٤ كانون

الثاني/يناير ١٩٤٩ استعدادها للتفاوض بشأن عقد هدنة دائمة مع إسرائيل. ويحدثنا صاحبنا عن ردات الفعل على خبر بدء هذه المفاوضات: "إن أكثر الناس كانوا يعتقدون أنه باستطاعة الجيش المصري وحده.... أن يقهر اليهود.... وإلّا فما فائدة مصر بنفوسها.... وبنيلها وأطيانها وباشاواتها وصحفها ومرافقها وصناعاتها.... وإنتاجها الزراعي.... وأزهرها وجامعاتها وتراثها التاريخي الزاخر بالمفاخر."[١٥٤] ويضيف: "وأخذ الناس على مصر أنها.... رضيت بمفاوضة اليهود في رودس[١٥٥] على انفراد.... ولقد زاد في الهم أن كانت هذه هي المرة الأولى التي يجلس فيها العرب واليهود على سرر متقابلين."[١٥٦]

وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ يُعقد أول برلمان يهودي في القدس "بعد بعث إسرائيل منذ ثلاثة آلاف سنة."[١٥٧] ويخبرنا صاحبنا أن اليهود رفعوا "في أحيائهم وعلى بناياتهم الأعلام اليهودية. ورُفعت على بعض البنايات أعلام الدول التي اعترفت بإسرائيل، وعددها كان يومئذ اثنتين وأربعين.... وراح اليهود طيلة ذلك اليوم والذي بعده يغنون ويرقصون وينشدون الأهازيج الوطنية."[١٥٨]

وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، وُقّع في جزيرة رودس اتفاقية الهدنة الدائمة بين مصر وإسرائيل. وتبدأ بهذا التوقيع المرحلة السادسة والأخيرة من مراحل النكبة التي عددناها، والتي تشهد توالي اتفاقيات الهدنة الدائمة بين إسرائيل وكل من الأردن ولبنان وسورية، بالتتابع.[١٥٩] أمّا الجيش العراقي فقد قرر بالتواطؤ مع الملك عبد الله الانسحاب من مواقعه في وسط فلسطين من دون توقيع اتفاقية هدنة مع إسرائيل (هرباً من غضب الرأي العام في العراق)، بحيث تحل قوات شرق الأردن (الجيش العربي) محل الجيش العراقي بعد انسحابه. غير أن هذا التدبير جاء بثمن باهظ ألقي على الشعب الفلسطيني، ذلك بأن إسرائيل إنما "قبلت" به شرط تسليمها مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية مع قراها التي كانت داخل الخنادق العراقية وفي حمايتها، وهذا ما جرى. والأمر الذي جعل هذه الفاجعة أكثر إيلاماً أن مناضلي هذه القرى صمدوا ورابطوا وقاوموا فيها طوال الفترة منذ بدء القتال لغاية قدوم الجيش العراقي إلى فلسطين، وأنهم قاتلوا وحاربوا واستشهدوا وحافظوا على قراهم وأراضيهم إلى جانب هذا الجيش طول فترة انتشاره في البلد. ويقول صاحبنا في هذا الصدد: "مما يحزّ في النفس الحسرة والألم أننا، بالإضافة إلى ما أضعناه من وطننا العزيز في ميادين القتال، خسرنا مساحات شاسعة من أراضينا دون حرب أو قتال. وما كنا لنخسرها لولا الحماقة والجهل، ولو كان لديّ البرهان الوافي لقلت أيضاً الخيانة وفساد الضمير."[١٦٠] ويقدر العارف مساحة الأراضي التي فقدناها (فيما سمي "كارثة المثلث") بنصف مليون من الدونمات بسبب طريقة انسحاب الجيش العراقي من أراضي طولكرم وجنين ونابلس و"هي من أغلى وأحسن الأراضي بفلسطين."[١٦١] أمّا القرى التي فقدناها من قطاع طولكرم في هذه "الصفقة" فهي: باقة الغربية؛ جت؛ جلجولية؛ خربة خريش؛ فردیسیا؛ قلنسوة؛ كفر قاسم؛ بير السكة؛ ميسر؛ النزلتان [الشرقية والغربية].[١٦٢]

وينقل العارف عن سليمان بك طوقان رئيس بلدية نابلس أن هذا الأخير وزملاءه هاشم الجيوسي وحلمي العبوشي وعبد الرحيم السبع ووفيق الحمد الله رؤساء بلديات طولكرم وجنين وقلقيلية وعنبتا، بالتتابع، زاروا الملك عبد الله في ٢٩ آذار/مارس ١٩٤٩، وأنه قطع لهم وعداً "بألّا يمضي أي اتفاق لا يرضى به أهل البلاد.... وأنه سيستشيرهم في الموضوع قبل إقراره."[١٦٣] كما ينقل العارف عن طوقان أنه (أي طوقان) وزملاءه رؤساء البلديات المذكورين طلبوا أن يؤذن لهم في زيارة العراق للتوسل إلى ولاة الأمر "أن يتريثوا وألّا يسحبوا جيشهم من فلسطين"، لكن طلبهم هذا رفضه رئيس الحكومة نوري السعيد حينذاك، ووزير الدفاع العراقي شاكر الوادي.[١٦٤]

لم يقتصر جشع إسرائيل وتلهفها لالتهام الأراضي الفلسطينية على الجبهة العراقية الوسطى، بل تعداها إلى سائر الجبهات، حيث كانت قواتها تتقدم مهرولة لضم أكبر مساحات من الأراضي

الفلسطينية من دون قتال وفي أقصر وقت، بينما كانت وفودها تفاوض كل دولة عربية على حدة لعقد اتفاقية هدنة دائمة مع كل منها على انفراد.

ويغبرّ صاحبنا لسماعه ما جرى لقرية صور باهر الاستراتيجية والواقعة على أكمة جنوبي القدس عند تحديد حدود الهدنة على الأرض في جوارها. وكان مناضلو القرية قد صمدوا طوال فترات القتال من بدئها إلى آخرها، وأبلوا أحسن بلاء في المحافظة على جميع أملاك القرية وكرومها بقيادة أحد أبنائها المناضل محمد محمود جاد الله وبمعونة متطوعين من الإخوان المسلمين المصريين. ويزور العارف صور باهر في ٥ أيار/ مايو ١٩٤٩، فيروي له أهل القرية أن القائد الإسرائيلي موشيه دايان جاءهم وبرفقته ٢٠٠ جندي تحرسهم ثلاث مصفحات. واستدعى شيوخ القرية، فجاؤوا يتقدمهم جاد الله. فطلب منهم الانسحاب من الخنادق التي كانوا يرابطون فيها. ولمّا رفضوا أنذرهم بأنه سيحتل المنطقة بالقوة، وكاد الفريقان يصطدمان لولا أن وصل القائد الأردني أحمد صدقي الجندي ومعه ضابطان أردنيان وبعض الجنود، فتفاءل القوم خيراً إلى أن سمعوا أحد الضابطين المرافقين لأحمد صدقي يقول: "لا بد من الرجوع إلى الخلف. هذا ما أشارت إليه الخرائط.... إذا لم ترجعوا بالحسنى.... فإنّا سنرجعكم بالقوة." ويضيف صاحبنا: "ولمّا رأى أهل القرية أن هذا التخطيط [تخطيط الحدود] يمنح اليهود زهاء خمسة آلاف دونم من أراضيهم دون قتال، راحوا يندبون حظهم، ويلعنون القادة والزعماء الذين أوصلوهم إلى هذا المصير. فحطم عدد من المناضلين بنادقهم.... وراحت النساء يولولن، وبعض الرجال يبكون كالنساء."[١٦٥]

ز) "نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود"

يظل كتاب العارف الذي بين أيديكم المرجع الأوثق والأفضل بالعربية لنكبتنا سنة ١٩٤٨ على الرغم من مر السنين، وعلى الرغم مما يشوبه من فجوات وهفوات ونقائص والكمّ الضخم الذي كُتب في هذا الشأن منذئذ.

ويتساءل صاحبنا في مقدمته عن تسميته كتابه "النكبة" فيقول: "وكيف لا أسميه 'النكبة'؟ وقد نكبنا، نحن معاشرَ العرب عامة والفلسطينيين خاصة، خلال هذه الحقبة من الزمن، بما لم ننكب بمثله منذ قرون وأحقاب: فسُلبنا وطننا، وطُردنا من ديارنا، وفقدنا عدداً كبيراً من أبنائنا وأفلاذ أكبادنا، وأُصبنا فوق هذا وذاك بكرامتنا في الصميم. وقد يذكر التاريخ غداً أن حفنة ما كان يؤبه لها من شذاذ الآفاق تغلبت على أربعين مليوناً من العرب...." ويستطرد "ومن يدري؟ لعل ذلك التاريخ لا يعدل في حكمه... ولعل الهوى يجد سبيله إلى معاقل التاريخ أيضاً، كما وجده إلى أروقة الساسة وهيئات الأمم المتحدة في العصر العشرين، فيمر بالحقائق التي وقعت في هذا الجزء من العالم مر الكرام، والهوى يعمي ويصم."

ويرى العارف أن التاريخ "الذي يكتب فور وقوع الحادث" عرضة لعثرات الكاتب، ذلك بأنه [أي الكاتب] "مهما أوتي من عدل وحكمة وصدق ونزاهة، لا بد أن يكون عند حدوث الحادث متأثراً بمصالحه الذاتية أو الحزبية أو القومية أو الدينية"، لذلك فإن "أحسن التواريخ وأصدقها ما يكتبه المؤرخون بعد مضي ما لا يقل عن ربع قرن من الزمن"، لأنه "كلما طال الحين كان الحكم أبعد من الغمز والطعن"، كما أن كثيراً من الحقائق "التي يميل الناس بحكم غريزتهم إلى إنكارها حين وقوعها، تكون قد تكشفت ووضح أمرها."

من هذا المنطلق يؤكد صاحبنا أنه إن هو إلاّ "راوية يريد أن يروي للناس ما حدث. وقد آليت على نفسي ألاّ أروي إلاّ ما رأيت بأم عيني، وما رواه لي العدل الثقات." وهكذا "عندما يأتي اليوم الذي يصح فيه التاريخ" يكون "لدى المؤرخين التابعين، سطور يستطيعون الركون إليها... سطور تدعمها الوقائع والأسماء والأماكن والأرقام." ويضيف العارف في وصف نهج عمله قائلاً: "وإنه لمن دواعي التوفيق أن أكون، منذ عهد الصبا والدراسة في الآستانة، قد درجت على تدوين

مذكراتي في يوميات متتابعة ما انقطعتُ عنها يوماً واحداً خلال الأعوام الأربعين المنصرمة.″ فلمّا صدرت توصية التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، واندلع القتال في إثرها، راح يسجل في يومياته ″ما يحدث من الأحداث، غير متملق أحداً من الناس: ملكاً كان أو زعيماً، حاكماً أو محكوماً، غنياً أو فقيراً. لا، ولا شايعتُ فئة من الناس، أو هاجمت أُخرى عن قصد. ولقد اعتصمتُ بالنزاهة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. فذكرت ما حدث كما حدث. ودونت ما كان، كما كان؛ لا كما أردت أنا، أو أراد قومي العرب، أن يكون. ولم أبال إن كان في روايتي على هذا النحو ما يرضي هذا الفريق أو يؤلم ذاك.″

يتضح مما سبق أن العارف ينفي عن نفسه صفة المؤرخ لا من باب التواضع المصطنع، لكن عن قناعة بيّن حيثياتها، بيد أنه يعتز بدوره كـ ″راوية″ يسجل السطور التي ″تدعمها الوقائع والأسماء والأماكن″ من حصاد ما رأى ″بأم عينيه″، أو ما رواه له ″العدل الثقات″، وهي سطور ما زالت بانتظار ″المؤرخ التابع″ الذي هيأها له، عربياً كان أو أجنبياً.

والمفارقة أن ″سطور″ صاحبنا لم تزدد أهمية **لقربها** من الحدث فحسب، بل لتزامن بعضها معه أيضاً كونها سجلت ما رأته عيناه، وكذلك **لقرب** ″العدل الثقات″ الذين اعتمدهم من الحدث أيضاً، ولعل ما رواه صاحبنا عما جرى له خلال النكبة في القسم السابق خير شاهد على ذلك.

ويتبين أيضاً من القسم السابق كيف أن بقاء العارف في موقعه الإداري في رام الله طوال الأشهر الأخيرة من الانتداب البريطاني، وثباته في هذا الموقع بعد انتهائه، ودخول ″الجيش العربي″ البلد، وتثبيته في منصبه هذا من جانب حكومة شرق الأردن، أمور كلها أتاحت له مراقبة الأحداث في أخطر جبهة من جبهات القتال: جبهة القدس. كما أتاحت له إقامة شبكة واسعة من العلاقات مع الطرف البريطاني (المدني والعسكري)، ومع قادة المناضلين الفلسطينيين في ″الجهاد المقدس″ في آن واحد، ثم مع قادة ″الجيش العربي″ البريطانيين والعرب، فضلاً عن علاقته بالملك عبد الله[١٦٦] نفسه. هذا إضافة إلى علاقات وثيقة أقامها، بصفته مساعداً لحاكم لواء القدس البريطاني، مع قناصل الدول الأجنبية، ومسؤولي الصليب الأحمر، ورؤساء الطوائف المسيحية الشرقية والغربية، ورؤساء الأديرة والمؤسسات الرهبانية التي زخرت القدس بها.

إن ″العدل الثقات″ الذين استند إليهم لم ينحصروا في معارفه العديدين في القدس وأعمالها فحسب، بل تعدّوهم أيضاً ليشملوا مَن تعرّف إليهم وخبرهم سابقاً في طول البلد وعرضه، في أثناء توليه المديد منصب قائمقام في أكثر من مدينة وقضاء على مدى عقدين وأكثر، منهم: رؤساء بلديات ومجالس محلية قروية وأعيان وتجار ومخاتير وقضاة ومحامون وأطباء ومعلمون ومناضلون وقرويون عاديون قصدهم أو قصدوه بعيد النكبة عند انكبابه على إنجاز كتابه خلال السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٥ التي تلت النكبة. والواقع أنه لم يتوان عن ″توظيفهم″ جميعاً لتزويده بما لديهم من زاد ″الوقائع والأسماء والأماكن والأرقام″، فحفظ لنا عن هذا السبيل حقائق وروايات ما كان لنا أن نطّلع عليها لولاه، فكان بذلك أول مَن قام من الباحثين الفلسطينيين والعرب بجمع ما يسمى اليوم ″التاريخ الشفهي″ عن النكبة على هذا النطاق الواسع.

وبينما تحتل القدس حيزاً وفيراً في هذا الكتاب بحيث تقتسم عنوانه مع سائر البلد، فهي مسقط رأس صاحبنا ومحط هواه وولائه وموقع سكناه وقاعدة عمله وتحركه، فإن هذا لم يأت على حساب ما جرى خارج القدس وجوارها، ذلك بأن يوميات المؤلف التي شكلت العمود الفقري للكتاب تخطت المكان حكماً ولاحقت الزمن، الأمر الذي أدى إلى متابعة الأحداث عند وقوعها أينما حدثت وفق تسلسلها الزمني. وهكذا فإن ما حصده المؤلف من ″العدل الثقات″ – الذين ذكرنا – عن أخبار سقوط صفد أو عكا أو يافا أو المجدل أو بئر السبع أو هذه القرية أو تلك، يُعتبر من أهم المراجع عن مصير

هذه الأماكن لما يتضمنه من معلومات وحقائق غير متوفرة إلاّ في كتابه - هذا إضافة إلى مرجعية صاحبنا لما حدث في القدس ذاتها خلال النكبة.

لم يكتف العارف بيومياته ومصادره المقدسية والفلسطينية، ولم يختزل الزمن لنشر كتابه، فلم يصدر الجزء الأول من أجزائه الستة إلاّ في سنة ١٩٥٦، وكان الملك عبد الله قد عيّن صاحبنا رئيساً لبلدية القدس سنة ١٩٤٩، وانتُخب لهذا المنصب سنة ١٩٥١، وظل فيه حتى سنة ١٩٥٥، فأمضى هذه السنوات في إضافة ما أمكن جمعه من وقائع وحقائق إلى يومياته، وفي مقابلة روايات الرواة العديدين بعضها مع بعض إقامة للتوازن بينها، وسعياً وراء حقيقة ما جرى. ومن أبرز نشاطاته في هذا السبيل زياراته العواصم العربية: بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة، فهو زار الثلاث الأول في أواخر سنة ١٩٥٣، وزار الأخيرة في ربيع سنة ١٩٥٤. وقابل في بيروت وزير الدفاع، الأمير مجيد أرسلان، وفي دمشق كلاً من اللواء عبد الله عطفة، رئيس أركان الجيش السوري عند بدء الحرب، والعقيد عبد الوهاب الحكيم الذي قاد الرتل السوري المدرع في هجومه الفاشل على مستعمرة دغانيا جنوبي بحيرة طبرية، وأحمد الشراباتي، وزير الدفاع السوري السابق. وقابل في بغداد كلاً من وزير الدفاع السابق صادق البصام، واللواء إسماعيل صفوت باشا رئيس اللجنة العسكرية التي أشرفت على جيش الإنقاذ، وقائد الجيش العراقي عند بدء الحرب نور الدين محمود، ورئيس أركانه صالح صائب الجبوري، والزعيم محمد طاهر الزبيدي وزميله العقيد الركن نجيب الربيعي اللذين قادا أول هجوم على مستعمرة يهودية (غيشر)، وغيرهم من الضباط العراقيين الأدنى رتبة، وقابل في القاهرة اللواء أحمد فؤاد صادق آخر قائد للجيش المصري على جبهة القتال. ولا علم لنا بباحث عربي آخر، أو غير عربي، قابل مثل هذا الرهط من كبار القادة العسكريين العرب وصغارهم، وسجل لنا بدقة وأمانة رواياتهم عن جبهات القتال التي اشتركوا فيها شخصياً. واللافت أن صاحبنا كسب ثقة من قابلهم من القادة إلى حد أنهم أطلعوه على ملفاتهم وإضباراتهم الرسمية السرية، فاقتبس منها ما اقتبس واستنسخ ما استنسخ، وهي وثائق لا يعلم إلاّ الله ما حلّ بها منذئذ، ولن تجد لبعضها أثراً إلاّ في كتابنا هذا.

ومما يدعو إلى الإعجاب بمؤلِّفنا تقديره دور المواطنين والمناضلين العاديين من سكان المدن والريف، وحرصه الدؤوب على التعرف إلى ذوي الأسماء غير الرنانة وتسجيل بطولاتهم لنا. فهو، على سبيل المثال، يعطيك أسماء أعضاء "فرقة التدمير" الفلسطينية الشباب الذين أبلوا بلاء حسناً في معارك القدس، منهم: عبد القادر فرحات المعروف بأبي محمد السدمير؛ محمد علي الكرد؛ عادل شرف؛ يعقوب أبو حليمة (من القدس)؛ محمود دعيس (من الخليل)؛ حلمي البرق (من نابلس)؛ محمود العكاوي (من عكا)؛ عبد الرحمن السيلاوي (من قرية سيلة الظهر).[١٦٧] ويشيد بالشاب سامي الأصفر وشقيقه شفيق الأصفر من سكان يافا اللذين توليا صناعة الألغام للاستعمال في القتال ضد القوات اليهودية في تل أبيب.[١٦٨] ويزكّي دور راضية المهدي وابنها فؤاد في أثناء الهجوم اليهودي على الناصرة.[١٦٩] ولا ينسى جواد شحيبر الذي قدم سيارته وآلته اللاسلكية وأنفق ٤٠٠٠ جنيه من ماله الخاص دفاعاً عن بئر السبع....[١٧٠] وكثيرين غيره.

ويتجلى هذا الحرص على الاعتراف بأدوار المواطنين العاديين وتضحياتهم، من فلسطينيين وعرب مدنيين وعسكريين، أكثر ما يتجلى في الجهود الجبارة التي بذلها صاحبنا في تثبيت أسماء مَن استشهد منهم، وذكر مواقع استشهادهم وتواريخه وبلد الشهيد، وما أمكن أن يعرف عنه. والعارف كما نعلم أول مَن قام بهذا الجهد الفذ، فجمع بين دفتي كتاب واحد أسماء هؤلاء الشهداء كافة، وجعله الجزء السادس من كتابه "النكبة" في طبعته الأولى، ويجده القارئ في الجزء الثالث من هذه الطبعة الجديدة. وقسّم العارف الشهداء الذين استقصى أسماءهم قسمين: أولهما شهداء الجيوش العربية

النظامية، وثانيهما الشهداء المجاهدون الذين انتموا إلى فرق "الجهاد المقدس" الفلسطينية، وسائر المناضلين من أبناء فلسطين، مضافاً إليهم المناضلون في "جيش الإنقاذ" الذي ضم متطوعين من أقطار جامعة الدول العربية، والمناضلون المستقلون من دول المشرق والمغرب، فشملت لوائحه مَنْ "لاقوا ربهم في ميدان من ميادين القتال، ومنهم مَن لاقوه وهم في طريقهم إلى الميدان. وآخرون لاقوا حتفهم وهم يساعدون المقاتلين وينقلون إليهم الماء والزاد، أو يحملون الجرحى." ولم يستثن من قوائمه مَن "فارق الحياة إثر رصاصة طائشة أو لغم زرعه الأعداء في طريق من الطرق، أو ميدان من الميادين العامة، أو إثر قنبلة سقطت على منازلهم في إحدى الغارات الجوية...."[١٧١] حتى الأشخاص الذين أصابتهم رصاصة طائشة من رصاص العدو وهم في منازلهم، فقد اعتبرتهم شهداء.... لأنهم ثبتوا في منازلهم.... ولأنهم راحوا ضحية القتال في شكل من الأشكال."[١٧٢]

أمّا كيف حصل العارف على هذه الأسماء فيخبرنا: "منهم مَن رأيته بعيني وهو يلفظ نفسه الأخير إثر إصابته برصاصة من رصاص العدو الغادر، أو كان مسجى على فراش الموت يقص على أهله وصحبه ما أصابه.... ومنهم مَن أذاعت اسمه صحيفة من الصحف المحلية، أو محطة من محطات الإذاعة العربية، وقد اعتدت من صغري تتبع الأخبار وتدوينها.... ومنهم مَن ذكره أمامي لاجئ من اللاجئين أو رفيق من رفاقه المناضلين الذين خرجوا من المعركة سالمين.... ومنهم مَن عثرت على اسمه في تقارير الأطباء والممرضات وفي سجلات المستشفيات.... ومنهم مَن قرأت اسمه على ضريحه في إحدى المقابر، أو على نصب من النصب التذكارية التي أقيمت في بعض أنحاء البلاد بعد وقف القتال."[١٧٣]

أمّا شهداء الجيوش النظامية، فقد حصل على لائحة بأسماء شهداء الجيش السوري من بيان صادر عن دائرة السجل والإحصاء في قيادة الجيش الأول في دمشق، ومؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، أي في أثناء قيام الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر.[١٧٤] واقتبس أسماء شهداء "الجيش العربي" (جيش شرق الأردن) من بيان أعدته قيادة الجيش في عمّان زوده بنسخة عنه رئيس الأركان في كتاب أرسله إلى المؤلف بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٥.[١٧٥] وحصل على أسماء شهداء الجيش السعودي من بيان زوده به الشيخ عبد العزيز الكحيمي الوزير المفوض للمملكة في عمّان في كتاب أرسله إليه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، جواباً على طلب رفعه العارف إلى وزارة الدفاع السعودية.[١٧٦] واقتبس أسماء شهداء الجيش المصري من بيان رسمي مطبوع أعدته دائرة الشؤون العامة للقوات المسلحة أعطاه نسخة عنه، بناء على طلبه، القائمقام محمود رياض (لاحقاً وزير الخارجية المصري) الذي كان يشغل منصب وكيل دائرة فلسطين حينذاك في وزارة الحرب المصرية.[١٧٧] واقتبس أسماء شهداء الجيش العراقي من سجلات وزارة الدفاع العراقية عند زيارته بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤.[١٧٨] وأمّا لبنان فـ "ليس ثمة أية وثيقة خطية تدلنا على عدد الشهداء اللبنانيين.... سواء أكانوا من رجال الجيش أو من المدنيين المتطوعين"، بيد أنه حصل على أسماء عدد من شهداء الجيش "دلني على أسمائهم الأمير مجيد أرسلان.... عندما زرته في وزارة الدفاع سنة ١٩٥٤ مستطلعاً رأيه في هذا الصدد. فقد قرأت أسماءهم منقوشة على بلاطة من رخام تم تثبيتها على الجدار، في مدخل المبنى."[١٧٩]

وحرص صاحبنا كل الحرص على الحصول على أسماء شهداء "جيش الإنقاذ"، فقصد لقاء "اثنين من كبار القادة الذين كان لهم المقام الأول في صفوف هذا الجيش، ألا وهما: أمير اللواء الركن إسماعيل صفوت باشا رئيس اللجنة العسكرية.... وفوزي القاوقجي القائد المسؤول عن حركاته في الميدان. وقد قابلت كلاً منهما على حدة.... أمّا اللواء إسماعيل صفوت باشا فقد اجتمعت به في بغداد.... وإليه يرجع الفضل في الكثير من الأخبار التي أوردتها في كتابي ('النكبة').... إلاّ أسماء الشهداء

فإنها لم تكن لديه. ولمّا قابلت فوزي القاوقجي للغرض نفسه، وقد ذهبت إلى بيروت خصيصاً لأراه، فقال لي أنه هو نفسه يعتزم نشر مذكراته عما قريب، وفيها كل ما أريد. وبقيت حتى الآن أنتظر تنفيذ وعده....″[١٨٠]

ويعود العارف إلى القدس لإكمال مسعاه فيتوجه إلى مقبرة في جوار ″قبة راحيل″ عند مفترق الطرق المؤدية إلى القدس وبيت لحم وخليل الرحمن ويقف عند نصب تذكاري ″مثلث الأضلاع مصنوع من الرخام الأبيض، نُقشت على ضلعه الغربي أسماء الشهداء المصريين والليبيين والسودانيين والفلسطينيين، وعلى ضلعه الآخر من الشمال أسماء الشهداء اليمنيين والسوريين″،[١٨١] فيدوّن ما قرأ بكل دقة وإخلاص.

ح) العارف بعد النكبة (١٩٤٩ - ١٩٧٣)

تعاقبت الأحداث بسرعة بعد وقف القتال على الجبهة الأردنية - الإسرائيلية في أواخر سنة ١٩٤٨. ففي الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ عقد لفيف من الفلسطينيين مؤتمراً في أريحا بايعوا فيه عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على الجانبين (أي على ضفتي نهر الأردن: فلسطين وشرق الأردن). وجرى توقيع اتفاقية الهدنة بين شرق الأردن وإسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٤٩، فكانت بمثابة اعتراف واقعي من الأخيرة بضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن. وفي آذار/مارس ١٩٤٩، حلّت إدارة مدنية ″أردنية″ محل الإدارة العسكرية في الضفة الغربية. وفي أيار/مايو انضم وزراء فلسطينيون لأول مرة إلى حكومة ″أردنية″، وفي حزيران/يونيو ١٩٤٩ أصبح اسم البلد الرسمي ″المملكة الأردنية الهاشمية″. وشارك الفلسطينيون لأول مرة في نيسان/أبريل ١٩٥٠ في الانتخابات البرلمانية الأردنية. وأقر البرلمان الجديد رسمياً ضم الضفة الغربية إلى المملكة، ولم يعترف بالدولة الجديدة سوى بريطانيا وباكستان، وكان اعترافهما واقعياً (de facto). ولم تقر جامعة الدول العربية قيام هذه الدولة، وإنما هددت بطردها من عضويتها. وتم الوصول إلى حل وسط بمساع عراقية فحواه أن المملكة إنما تضم إليها الضفة وديعةً موقتةً إلى حين عودتها إلى أصحابها الأصليين. وشملت الصفقة تخلي الملك عبد الله عن عزمه على عقد معاهدة عدم تعدٍّ مع إسرائيل كان قد اتفق على مسودتها سراً.[١٨٢]

كانت هذه خلفية انتداب الملك عبد الله للعارف رئيساً لبلدية القدس سنة ١٩٤٩. وتنفرد ″الموسوعة الفلسطينية″ بين الرواة بالإفادة عن أن العارف عُيّن في هذه الفترة حاكماً عسكرياً لقضاء رام الله.[١٨٣] وهذا ما لم يحدث قطعاً. وفي انتخابات البلدية سنة ١٩٥١ نال صاحبنا أغلبية الأصوات وانتُخب رئيساً.[١٨٤] وظل رئيساً لبلدية القدس إلى أن اختلف مع رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى الذي أقاله.[١٨٥] غير أنه أعيد انتخابه رئيساً في انتخابات البلدية سنة ١٩٥٥.[١٨٦] ويبدو أن فترة الإقالة لم تدم طويلاً لأن العارف يذكر أنه أمضى خمسة أعوام رئيساً لبلدية القدس.[١٨٧]

وما كادت اتفاقيات الهدنة تُعقد جميعاً حتى قرر العراق السماح لمن يرغب من يهود العراق بالهجرة إلى إسرائيل، وكان عدد هؤلاء نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة. ويقول صاحبنا في ذلك: ″وكانت آخر طعنة نجلاء طعن العراق الشقيق بها شقيقته الثكلى فلسطين أنه سمح ليهود العراق بالهجرة إلى إسرائيل. وبعمله هذا مكّن الأعداء من تقوية صفوفهم.... والغريب في الأمر أن رجال الحكم الحالي في العراق اعتبروا خروج اليهود من بلدهم نصراً لهم. هذا ما قاله لي رئيس الوزراء نوري باشا السعيد، عندما التقيت به في القدس في ١٣ كانون الثاني [يناير] ١٩٥١، وسألته عن القيود التي فرضها العراق على اليهود العراقيين من أجل السماح لهم بمغادرة العراق فقال: 'لا شيء سوى التخلي عن الجنسية العراقية'. قلت: أما كان بالإمكان تأجيل ذلك إلى أن تنتهي مشكلة فلسطين، ومشكلة اللاجئين؟ قال: 'كلا. فقد كان اليهود دائماً وأبداً

مصدر شر وضرر في العراق.... إنه خير لنا أن نتخلص منهم، ما دامت الفرصة سانحة'.... قلت: ولكن ذهابهم إلى إسرائيل في مثل هذا الوقت شر أكبر.... ولكن صاحبنا لم يقنع، بل راح يقنع الملك عبد الله بصدق رأيه. وطلب أن يُسمح ليهود العراق بعبور الأراضي الأردنية في طريقهم إلى إسرائيل."[١٨٨]

يضيف العارف أنه عندئذ (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١)، وبصفته رئيساً لبلدية القدس، أرسل إلى عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وإلى رؤساء الوفود العربية المجتمعة في حينه في القاهرة برقية قال فيها: "سكان بيت المقدس يستخطئون حكومة العراق الشقيق لسماحها ليهود العراق بالهجرة إلى إسرائيل. لو احتفظ كل قطر عربي باليهود العائشين بينهم وبأموالهم وممتلكاتهم رهينة، لحلت بسهولة مشكلتا فلسطين بوجه عام واللاجئين بوجه خاص."[١٨٩] ولمّا نشرت الصحف الفلسطينية البرقية تقبلها الشعب قبولاً حسناً. ويزور صاحبُنا الملك عبد الله بعد ذلك بأيام قليلة، فراح الأخير "ينحي باللائمة على نوري باشا السعيد وعلى سياسته الخرقاء.... [إلى أن] قال: 'إن ما قلتَه حق. ولكنا لا نريد أن نبهدلهم على صفحات الجرائد علناً'."[١٩٠] ولم يمضِ أسبوعان آخران (آذار/مارس ١٩٥١) "حتى راح سكان بيت المقدس والبقية الباقية من مدن فلسطين يسمعون بآذانهم أزيز الطائرات"[١٩١] الآتية من الشرق في اتجاه مطار اللد في إسرائيل.

اختير العارف في سنة ١٩٥٥ وزيراً للأشغال العامة في حكومة هزّاع المجالي، وكان هذا الأخير من محبذي انضمام الأردن إلى حلف بغداد برعاية بريطانيا والولايات المتحدة. واضطر المجالي إلى الاستقالة في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها في إثر تظاهرات عارمة قامت في البلد ضد الانضمام إلى الحلف.[١٩٢] ويذكر العودات أن صاحبنا استقال من الحكومة "بعد أيام [أي من دخولها].... لخلاف وقع بينه وبين رئيس الوزارة.... لإصراره على تجنيب الأردن الدخول في حلف بغداد."[١٩٣]

عكف العارف خلال فترة رئاسته بلدية القدس على عملين علميين ضخمين: أولهما كتابه عن "النكبة" الذي بين أيديكم والذي صدر في طبعته الأولى في سبعة أجزاء كما ذكرنا، وثانيهما سلسلة كتب في تاريخ القدس ومقدساتها، وصدر له في ذلك على التوالي في سنة ١٩٥١: "المسيحية في القدس" و"الموجز في تاريخ القدس"،[١٩٤] وكتاب ثالث بالإنكليزية عن "قبة الصخرة" *(The Dome of the Rock)*،[١٩٥] وبعد ذلك "تاريخ قبة الصخرة والمسجد الأقصى" (١٩٥٨)، و"المفصّل في تاريخ القدس" (١٩٦١). ويصف صاحبنا نهجه في التنقيب عن تاريخ القدس قائلاً:

> .... فلم أترك باباً، إلّا وطرقتُه؛ ولا معبداً، إلّا وولجتُه؛ ولا كلمة منقوشة على الأسوار أو الجدران، إلّا أنعمت النظر فيها؛ ولا كتاباً صُنّف في تاريخ هذه المدينة وسمعت به، إلّا ورجعتُ إليه أنهلُ من معينه، سواء كان ذلك الكتاب مطبوعاً أو لا يزال مخطوطاً؛ ولا طلالاً من طلولها البالية، إلّا وقفت عليه أستنطقُ الأثر وأستطلعُ الخبر.

أمّا حبه للقدس فيقول فيه:

> إني أحبها: لجمالها، وطيب نسيمها، وجودة تُربها، ودم الآباء والأجداد الذي يعبق أريجه ويفوح عبيره في كل ذرة من ذراها. ولا بدع: فإنها بلدي.. ومسقط رأسي.. ومرتع قومي وعشيرتي.. ففيها أبصرتْ عيناي النور لأول مرة في حياتي.. وعلى هواها درجت منذ نعومة أظفاري.[١٩٦]

وتقول ابنته فريدة في وصف وَلَهِ والدها بالقدس:

> والشيء الذي سأنقله إلى أولادي عن جدهم.... حبه لمدينة القدس واعتزازه بالانتماء إلى هذا البلد العريق.... كان يستمتع بالحديث عن القدس.... وتاريخها.... كان يحب أن يمشي في شوارعها وأزقتها. كان يأخذنا إلى ساحة الحرم القدسي ويشرح لنا تاريخه ويمجّد العرب الذين بنوه.... وكم من مرة ذهبنا بصحبته إلى

صلاة عيدَي الفطر والأضحى وليلة القدر وإلى احتفالات سبت النور أو احتفالات أعياد الميلاد في كنيسة المهد، إذ كان يريد أن يعمّق ارتباطنا وإحساسنا بتراث فلسطين.[١٩٧]

وتقول فريدة عن حياتهم العائلية في القدس:

ففي طفولتي كانت من أحب اللحظات إلى نفسي تلك التي نلتف بها كعائلة حول والدي حيث كان يحدثنا بحرية وإسهاب عن حياته.... وأين عاش في صباه.... وإني لا أذكر عيداً قضيناه في طفولتي.... دون أن تجتمع العائلة على مائدة الغداء في بيتنا.... وكان يشعر بسعادة حقيقية وهو يرى الجميع ملتفين حوله.

وعن علاقته بزوجته (والدة فريدة) تقول:

كانت علاقته بوالدتي تقوم على الاحترام والحب المتبادل، وكانت ترافقه في جميع رحلاته، ويستشيرها في أي مسألة تخص الأولاد أو العائلة.[١٩٨]

وإلى جانب انكباب العارف على البحث والتأليف اهتم اهتماماً كبيراً بشؤون المناضلين الجرحى، فكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ "رابطة المناضل الجريح"[١٩٩] في القدس، وكان من أوفى الرعاة لـ "جمعية إنعاش الأسرة" برئاسة المناضلة سميحة الخليل.[٢٠٠] وتميز صاحبنا بنظرة متحررة تقدمية إلى المرأة العربية، وانتقد بشدة وضعها في زمنه، إذ كانت "ألعوبة بيد الرجل، تباع وتشرى كبيع السلع"، وترغم "على العيش والبقاء بين جدران البيت الأربعة"، وكان طالعها "منوطاً بكلمة صغيرة، تخرج من فم الرجل الظالم."[٢٠١] ودعا إلى المساواة التامة بقوله: "الذكر والأنثى.... متساويان ليس في مسائل الوراثة فحسب، بل وفي جميع الحقوق والواجبات." وتطلّع إلى زمن "إذا ما أحب العربي فتاة وفكّر في الاقتران بها، أتى إليها بنفسه، وحدثها بما يكنه ضميره. فإذا أحبته وشعرت في قلبها بميل إليه أجابته إلى طلبه، وإلاّ اعتذرت بأدب وصراحة. وافترق الاثنان دون صخب أو ضجيج، ودون قيل وقال."[٢٠٢]

ولم يفت صاحبنا خلال رئاسته بلدية القدس أن ينشئ معهداً لتدريب أدلاء السياحة العرب حرصاً على سلامة أدائهم مع الزوار الأجانب.[٢٠٣]

وفي سنة ١٩٦٣ عُيّن العارف مديراً للمتحف الفلسطيني الذي كان بُني في أثناء الانتداب بفضل معونة من مؤسسة روكفلر الأميركية.[٢٠٤] ويزوره سنة ١٩٦٤ في رام الله صديقه القديم محمد عزة دروزة قادماً من دمشق، ويقول الأخير في ذلك: "وقد التقينا به.... حينما زرنا فلسطين في سنة ١٩٦٤ وجددنا تعارفنا وصداقتنا."[٢٠٥] ويزور عارف في السنة ذاتها ألمانيا بدعوة من رابطة الطلاب المسيحيين الديمقراطية، ويدخل "مع رهط من الكتّاب اليهود [في بون] في جدل حول القضية."[٢٠٦] ويقوم سنة ١٩٦٧ بفريضة الحج إلى البيت الحرام.[٢٠٧]

وتخيم ظلال النكبة الثانية (١٩٦٧) على آخر سني حياته، ويتلقى سنة ١٩٦٨ دعوة إلى حضور حفلة استقبال من "رئيس بلدية" القدس الإسرائيلي تيدي كوليك الذي كان قد طرد خليفة صاحبنا في رئاسة البلدية روحي الخطيب، بعد ضم القدس الشرقية قسراً إلى بلدية القدس الإسرائيلية، فيجيب العارف بالاعتذار "عن تلبية دعوة مَن يحتل مكاني، ويمثل الدولة التي اغتصبت أرضي وبلدي، وسأعيد النظر في قراري عندما تنسحبون وتعترفون بحقوقنا."[٢٠٨]

ويشتاق صاحبنا إلى رؤية بيته في حي البقعة الذي احتله اليهود خلال حرب ١٩٤٨، والذي أصبح الوصول إليه ممكناً بعد احتلال إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية سنة ١٩٦٧. ويصل إليه، فعلاً، لكن السيدة الإسرائيلية التي كانت تقيم به ترفض أن تسمح له بدخوله وتطرده صارخة: "اذهب.. لا أريد أن أراك.. فأنت الآن لا تملك شيئاً.. هذا أصبح بيتي ولو أتيت بتصريح من غولدا مئير فلن أسمح لك برؤيته."[٢٠٩]

ويرتد صاحبنا كئيباً إلى مكان إقامته في رام الله، ويصاب بجلطة دموية أخذت تضعفه شيئاً فشيئاً إلى أن توفاه الله في ١٩٧٣/٧/٣٠ عن واحد وثمانين عاماً، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه. ■

المصادر

١ سليم تماري، "مع ناقة الله في سيبيريا: عارف العارف في الأسر الروسي خلال الحرب العالمية الأولى"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٦ (خريف ٢٠٠٨)، ص ١١٢.
٢ فريدة العارف العمد، "عارف العارف: أباً"، مجلة "التراث والمجتمع"، العدد ٤١ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٤٩.
٣ "مَن هو؟: رجالات فلسطين" (عمّان: مؤسسة التعاون، ١٩٩٩)، ص ٨٠.
٤ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.
٥ المصدر نفسه.
٦ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
٧ "الموسوعة الفلسطينية"، القسم العام (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤)، المجلد ٣، ص ١٥٠.
٨ يعقوب العودات، "من أعلام الفكر والأدب في فلسطين" (عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٦)، ص ٤٠٠.
٩ "مَن هو؟..."، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.
١٠ فوزي يوسف، كلمة الناشر في: عارف العارف، "المفصّل في تاريخ القدس" (القدس: مكتبة الأندلس، ١٩٦١)، ص ٥٧٠.
١١ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.
١٢ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
١٣ محمد عزة دروزة، "مذكرات محمد عزة دروزة: ١٣٠٥هـ - ١٤٠٤هـ/١٨٨٧م - ١٩٨٤م" (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣)، المجلد ١، ص ٣٢٦.
١٤ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١١، ١١٢.
١٥ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.
١٦ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣.
١٧ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
١٨ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٠٨.
١٩ المصدر نفسه، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.
٢٠ جورج أنطونيوس، "يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية"، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد (بيروت: دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٨٢)، ص ١٨٤ - ١٨٥.
٢١ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.
٢٢ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠. انظر أيضاً صورة فوتوغرافية له وهو في هذا المنصب في: تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
٢٣ عارف العارف، "رؤياي" (بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٥٧)، ص ٣.
٢٤ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ - ١١٣.
٢٥ المصدر نفسه، ص ١٠٩.
٢٦ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
٢٧ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
٢٨ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
٢٩ المصدر نفسه، ص ٥، الحاشية ١.
٣٠ المصدر نفسه، ص ٤.
٣١ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.
٣٢ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، ص ٤ - ٥.

٣٣ انظر صورة لصدر الجريدة في: تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤. ويظهر في الزاوية العليا اليسرى للصورة اسم عارف العارف بدل عارف شحادة، الأمر الذي يدل على أن صاحبنا انتحل الاسم الجديد خلال الأسر في سيبيريا.
٣٤ المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥.
٣٥ المصدر نفسه، ص ١١٥.
٣٦ عارف العارف، "رؤياي" (بيت المقدس: مطبعة الآباء الفرنسيين، ط ١، ١٩٤٣)، ص ٢.
٣٧ المصدر نفسه.
٣٨ المصدر نفسه، ص ٢ - ٣.
٣٩ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
٤٠ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، مقدمة ط ٢، ص ٨.
٤١ المصدر نفسه، ط ١، ص ٦.
٤٢ المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.
٤٣ المصدر نفسه، ص ١١.
٤٤ المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.
٤٥ المصدر نفسه، ص ١٥.
٤٦ المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٨.
٤٧ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.
٤٨ المصدر نفسه، ص ٣١٨.
٤٩ المصدر نفسه.
٥٠ المصدر نفسه، ص ٣١٩.
٥١ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٣٦٩.
٥٢ المصدر نفسه، ص ٣٧٥.
٥٣ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩.
٥٤ المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
٥٥ المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
٥٦ *A Survey of Palestine* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1991), vol. I, p. 2.
٥٧ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.
٥٨ المصدر نفسه، ص ٣٨٥.
٥٩ المصدر نفسه، ص ٣٨٦.
٦٠ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ٢، ص ٦٠٠.
٦١ المصدر نفسه، المجلد ٤، ص ٣٥٤؛ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٠.
٦٢ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ص ٥٦٦.
٦٣ انظر: عمر الصالح البرغوثي، "المراحل" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٢٧.
٦٤ *A Survey...*, op. cit., vol. I, p. 17.
٦٥ البرغوثي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.
٦٦ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١؛ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.
٦٧ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.
٦٨ المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
٦٩ المصدر نفسه.
٧٠ المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

٧١ المصدر نفسه، ص ٣٩١،٣٩٢.
٧٢ المصدر نفسه، ص ٤٢٣.
٧٣ المصدر نفسه.
٧٤ المصدر نفسه، ص ٤٢٤.
٧٥ المصدر نفسه، ص ٤٢٣.
٧٦ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.
٧٧ عادل مناع، "أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠ - ١٩١٨)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٤، ٢٠٠٨)، ص ١٣١.
٧٨ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.
٧٩ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٦.
٨٠ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.
٨١ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ص ١٥٠.
٨٢ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
٨٣ Harry Luke and Edward Keith-Roach, eds., *The Handbook of Palestine and TransJordan* (London: Macmillan, 1930), p. 424.
٨٤ Ibid., p. 422.
٨٥ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢؛ شريف الأنصاري، كلمة الناشر في: عارف العارف، "النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ١٩٤٧-١٩٤٩" (صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٦)، ص ٣٨٥؛ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره،المجلد ٣، ص ١٥٠.
٨٦ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢.
٨٧ تماري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.
٨٨ الأنصاري، مصدر سبق ذكره.
٨٩ عارف العارف، "تاريخ غزة" (بيت المقدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، ١٩٤٣)، ص ١.
٩٠ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، ط ٢، ص ٩.
٩١ *A Survey...*, op. cit., vol. I, p. 104.
٩٢ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.
٩٣ انظر: ذيل "المفصّل في تاريخ القدس"، مصدر سبق ذكره.
٩٤ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.
٩٥ Walid Khalidi, "Plan Dalet Revisited," *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 3-70.
٩٦ *A Survey of Palestine* (Jerusalem: Government Printer, 1946), vol. I, p. 151.
٩٧ بلغ عدد سكان منطقة القدس الدولية (Corpus Separatum) بموجب قرار التقسيم ١٠٠,٠٠٠ يهودي و١٠٥,٠٠٠ عربي بحسب تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) إلى الجمعية العامة: (United Nations Special Committee on Palestine, "Report to the General Assembly" (New York, 1947), vol. I, p. 54.
بينما بلغ عدد السكان اليهود في قضاء القدس ١٠٠,٢٠٠ وعدد السكان العرب ١٤٠,٥٣٠، أي أن الأكثرية الساحقة من السكان (٦٨,٨٪) في جوار القدس خارج حدود البلدية المصطنعة كانت من العرب بحسب التقرير الرسمي الذي أعدته الحكومة البريطانية قبيل نهاية الانتداب:
A Survey of Palestine, op., cit., vol. I, p. 156.

٩٨ عارف العارف، "النكبة" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، سيصدر قريباً)، ج ١، ص ٨٧.
٩٩ المصدر نفسه، ص ١١٨.
١٠٠ المصدر نفسه، ص ١١٢.
١٠١ المصدر نفسه، ص ١٢٦.
١٠٢ المصدر نفسه، ص ١٢٧- ١٢٨.
١٠٣ المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٣٧. انظر تفصيلات المفاوضات بشأن استسلام رجال القافلة.
١٠٤ المصدر نفسه، ص ١٥٠.
١٠٥ وليد الخالدي، "دير ياسين: الجمعة، ١٩٤٨/٤/٩" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ٢٠٠٣).
١٠٦ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٧٠.
١٠٧ المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٦.
١٠٨ المصدر نفسه، ص ١٩٢.
١٠٩ المصدر نفسه، ص ٢٨٧.
١١٠ انظر أعلاه، ص ٦٢ - ٦٣.
١١١ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٠٧.
١١٢ المصدر نفسه، ص ٢٠٩.
١١٣ المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٩.
١١٤ المصدر نفسه، ص ٤٣٠.
١١٥ المصدر نفسه، ص ٤٩٣.
١١٦ المصدر نفسه، ص ٥٠٦ (الحاشية ١).
١١٧ المصدر نفسه، ص ٥٠٩ - ٥١٠.
١١٨ انظر: وليد الخالدي، "خمسون عاماً على حرب ١٩٤٨: أولى الحروب الصهيونية" (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨).
١١٩ تمتد هذه المباني خارج أسوار البلدة القديمة من الشمال إلى الجنوب الغربي.
١٢٠ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٥٣١ - ٥٣٢، ٥٣٤.
١٢١ انظر أعلاه، ص ٦٣.
١٢٢ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤.
١٢٣ المصدر نفسه.
١٢٤ المصدر نفسه.
١٢٥ المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٦.
١٢٦ المصدر نفسه، ص ١٦.
١٢٧ المصدر نفسه، ص ١٦، ١٧.
١٢٨ انظر: الخالدي، "خمسون عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩ وما يلي.
١٢٩ انظر أعلاه، ص ٦٣.
١٣٠ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٩ - ٥٠.
١٣١ البيرة في جوار رام الله.
١٣٢ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٦، ٥٧.
١٣٣ المصدر نفسه، ص ٥٦.
١٣٤ يعني لاش بك الإنجليزي.
١٣٥ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٨.
١٣٦ انظر النصين الكاملين لرسالة العارف ومكالمة عبد الله الهاتفية في: العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥٨ - ٥٩.

١٣٧ المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.
١٣٨ القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.
١٣٩ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٨١ - ٨٢.
١٤٠ المصدر نفسه، ص ٨٣.
١٤١ المصدر نفسه، ص ٨٢.
١٤٢ المصدر نفسه، ص ٨٣.
١٤٣ انظر أعلاه، ص ٦٣ ؛ الخالدي، "خمسون عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥ وما يلي.
١٤٤ المصدر نفسه، ص ١٠٩ وما يلي.
١٤٥ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٢٤ - ١٢٥.
١٤٦ المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٨.
١٤٧ لا يذكر العارف تاريخ رسالة عبد الله إلى النقراشي.
١٤٨ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٤٧.
١٤٩ المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٧.
١٥٠ انظر أدناه، ص ٧٧.
١٥١ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٥٠.
١٥٢ الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ وما يلي.
١٥٣ المصدر نفسه، ص ١٣٢ وما يلي.
١٥٤ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.
١٥٥ جزيرة في البحر الإيجي اختارتها الأمم المتحدة لإجراء مفاوضات الهدنة فيها بين إسرائيل والدول العربية.
١٥٦ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
١٥٧ المصدر نفسه، ص ٢٩٤.
١٥٨ المصدر نفسه، ص ٢٩٥.
١٥٩ انظر أعلاه، ص ٦٣.
١٦٠ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٣٩.
١٦١ المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
١٦٢ المصدر نفسه، ص ٣٤٣.
١٦٣ المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
١٦٤ المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
١٦٥ المصدر نفسه، ص ٣٥٠.
١٦٦ تولى العارف منصب السكرتير العام في حكومة شرق الأردن خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٩. انظر أعلاه، ص ٦١.
١٦٧ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج١، ص ١٢٨.
١٦٨ المصدر نفسه، ص ٢٢٢، ٢٢٤ (الحاشية ١).
١٦٩ المصدر نفسه، ج٢، ص ٧١ (الحاشية ١).
١٧٠ المصدر نفسه، ص ١٦٠ (الحاشية ٣)، ١٦٦.
١٧١ المصدر نفسه، ج٣، ص ١٨٩.
١٧٢ المصدر نفسه، ص ١٨٦.
١٧٣ المصدر نفسه، ص ١٧٩.
١٧٤ المصدر نفسه، ص ٣٩٥.
١٧٥ المصدر نفسه، ص ٣٧١.

١٧٦ المصدر نفسه، ص ٤٢٩ (الحاشية ١).
١٧٧ المصدر نفسه، ص ٣٢٠.
١٧٨ المصدر نفسه، ص ٤١٨.
١٧٩ المصدر نفسه، ص ٤٤٢.
١٨٠ المصدر نفسه، ص ٤٤٧ - ٤٤٨.
١٨١ المصدر نفسه، ص ٣٦٣.
١٨٢ Yaacov Shimoni, ed., *Political Dictionary of the Arab World* (New York: Macmillan, 1987), p. 255.
١٨٣ "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، ص ١٥٠.
١٨٤ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢.
١٨٥ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢؛ "توفيق أبو الهدى" في: "الموسوعة..."، مصدر سبق ذكره، المجلد ١، ص ٦٠٢.
١٨٦ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.
١٨٧ مقدمة "المفصّل..."، مصدر سبق ذكره.
١٨٨ العارف، "النكبة"، مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.
١٨٩ المصدر نفسه، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.
١٩٠ المصدر نفسه، ص ٣٣٦.
١٩١ المصدر نفسه.
١٩٢ Shimoni, op. cit., p. 256.
١٩٣ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢.
١٩٤ انظر: ذيل "المفصّل..."، مصدر سبق ذكره.
١٩٥ Walid Khalidi and Jill Khadduri, eds., *Palestine and the Arab Israeli Conflict: An Annotated Bibliography* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1974), p. 30.
١٩٦ مقدمة "المفصّل..."، مصدر سبق ذكره.
١٩٧ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.
١٩٨ المصدر نفسه، ص ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣.
١٩٩ يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.
٢٠٠ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
٢٠١ العارف، "رؤياي"، مصدر سبق ذكره، ط١، ص ٣٢، ٣٣.
٢٠٢ المصدر نفسه، ص٥٣، ٥١.
٢٠٣ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.
٢٠٤ Mahdi Abdul Hadi, ed., *Palestinian Personalities: A Biographic Dictionary* (Jerusalem: Passia, 2006), p. 36.
ولقد اعتمدنا التاريخ لتعيينه الذي ذكرته Passia وليس سنة ١٩٦٧ التي ذكرتها "الموسوعة الفلسطينية".
٢٠٥ دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧.
٢٠٦ العودات، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢.
٢٠٧ المصدر نفسه.
٢٠٨ العمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
٢٠٩ المصدر نفسه، ص ١٥٤.

لين جبري*

"روابي": "أول مدينة فلسطينية مخطَّطة" تستوطن تلال الضفة الغربية**

تحاول هذه الدراسة قراءة جوانب من المشهد السياسي الفلسطيني من خلال تحليل مشروع مديني هو مشروع بناء مدينة "روابي" الفلسطينية على إحدى تلال الضفة الغربية بين رام الله ونابلس. وتضع هذه القراءة مشروع "روابي" ضمن محاولة بناء "دولة ـ أمة" فلسطينية وتناقضاتها في سياق الاحتلال الإسرائيلي، وتحاول أن تحلل مشروع "روابي" عبر إزاحة النقاب عن الدوافع المتعددة التي يمكن أن تقف خلف قيامه بما فيها آراء القيّمين عليه. وتقرأ كاتبة الدراسة المشروع المديني ضمن مستويات متنوعة، أولها ما يجعل هذا المشروع جزءاً من عملية "تحديث" الفلسطينيين، وثانيها هو التساؤل عمّا إذا كان "روابي" محاكاة للمشروع الإسرائيلي الحديث. وفي القسم الثالث من هذه الدراسة نرى تحليلاً للمشروع في إطار ما يخوضه الفلسطينيون من تصفية الاستعمار وبناء الأمة، أمّا في القسم الرابع فإن الدراسة تضع هذا المشروع ضمن خطاب أعمّ بشأن النيو ـ ليبرالية التي يتم ترويجها في مشروع بناء الدولة الفلسطينية.

مدخل[1]

إن الدعوة، في أيار/مايو ٢٠٠٨، إلى حضور "مؤتمر الاستثمار الفلسطيني"، كان الهدف منها جمع التمويل لمشروعين عقاريين، وكان ذلك أول إطلاق لمشروع "روابي" ـ "أول مدينة فلسطينية مخطَّطة" ـ الذي يتّسع لـ ٤٠,٠٠٠ ساكن فلسطيني، ويوفّر نحواً من ٥٠٠٠ فرصة عمل ثابتة.

وبينما كانت أنظار العالم متجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قُدّم، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، طلب عضوية دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة، كانت السلطة الفلسطينية منكبَّة على تشجيع مشروعات في الضفة الغربية ودعمها وتطويرها على طريق بناء "دولة ـ أمة" فلسطينية، وبينها مشروع مدينة "روابي".

"روابي" مدينة جديدة من إنشاء "شركة

* معمارية، تعمل حالياً على أطروحة الماجستير في التمدن والتخطيط الاستراتيجي في الجامعة الكاثوليكية ـ لوفان، بلجيكا.

** المصدر: Lynne Jabri, " 'Rawabi: The first Planned Palestinian City', Colonizing the Hill Tops of the West Bank", Lonaard, vol.1, issue 5 (September 2011), pp. 120-134.

بيتي للاستثمار العقاري" ومن تمويل الحكومة القطرية، وستقوم على رابية بين مدينة رام الله ومدينة نابلس وسط الضفة الغربية، وخُطِّطت كي تتسع لـ ٤٠,٠٠٠ ساكن. وكما قال رئيس "بيتي"، بشار المصري، فإن من المفترض أن تكون "روابي" "أول مدينة مُخطَّطة في فلسطين"، حيث الحياة ستكون "مشابهة للحياة في الولايات المتحدة" (Hubbard 2010)،وقد جرت الدعاية لها على هذا النحو، كما أنها سُوِّقت على أنها تلبي متطلبات الطبقة الوسطى التي تتطلّع إلى سَكَنٍ تقدر على شرائه، وتروق لقوة العمل الفلسطينية "العاطلة عن العمل، لكن المتعلمة" (بحسب الفيديو الدعائي للروابي)

وحين ينظر المرء بداية إلى مخططات هذه "المدينة الجديدة"، يتكوّن لديه انطباع بأنها "أشبه ما تكون بمستعمرة إسرائيلية" (Moor 2010)، فهي تحتل رابية تطلّ على القرى الفلسطينية المحيطة، وطرقها تلتف نزولاً، و"تحفّ بها الأبنية" التي يتصل بعضها ببعض بدروب تُقطع مشياً. كما تجري الدعاية لها بصفتها مدينة خضراء، ويتم تشجيع مَن يزورون موقعها في الإنترنت على التبرع لغرس شجرة، إذ تظهر صورة شجرة صنوبر أوروبية، مشابهة للأشجار التي غرسها "الصندوق القومي اليهودي" في أرجاء البلد. وهكذا، تتمثل ردة الفعل الأولى حيال "روابي" في أنها تضفي الشرعية على شكل الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وفي أن الفلسطينيين لم يعودوا يقرنون أشكال المستعمرات هذه بالاحتلال الإسرائيلي، بل إنها باتت تمثّل مدنهم أيضاً. وبذلك، يمكن لمثل هذه المدينة أن ينطوي على خطر التقليل من وضوح الاحتلال لدى الفلسطينيين.

لقد اشتهر توصيف فرانز فانون للكيفية التي يحاكي بها المُضطهَدون/المستعمَرون المضطهِدين/ المستعمِرين، انطلاقاً من شعور الدونية الذي يحسونه تجاههم، ومن المهم أن نفهم شكل "روابي" في إطار مثل هذا الخطاب الاستعماري، على الرغم من إعلان بشار المصري لأخبار مجلة "الغارديان" أنه يحبّ أن ينظر إلى المشروع كجزء من بناء الدولة الفلسطينية (Mc Carthy 2009).

ومع ذلك، فإن من الواجب، كي لا نقوّم المشروع تقويماً سطحياً، أن نمضي أبعد من صورة المدينة المقترحة، كي نكشف عن أوجه المشروع المتنوعة، وعن وكلائه وفاعليه المتعددين، علاوة على سيكولوجيا جميع اللاعبين ومطامحهم.

وستنظر هذه الدراسة أولاً إلى ما عُرض من أوجه المشروع الحديثة، وإلى ما يجعل منه جزءاً من عملية تحديث الفلسطينيين، وثانياً إلى طبيعة هذا التحديث، كمحاكاة للمشروع الإسرائيلي الحديث. أمّا القسم الثالث من هذه الدراسة فسيضع المحاكاة في إطار ما يخوضه الفلسطينيون من تصفية الاستعمار وبناء الأمة، بينما سيوضع المشروع في القسم الرابع، ضمن خطاب أعمّ بشأن النيو ـ ليبرالية التي تروّجها السلطة الفلسطينية كأجندة لمشروع بناء دولة فلسطين.

تُظهر خلفية الصورة بدء العمل في "روابي".

المصدر: *The Globe and Mail*, 15/4/2011

أُخذت الصورة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٧، من الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.theglobeandmail.com/news/world/africa-mideast/in-ramallah-the-palestine-trade-tower-takes-shape/article1987492/

I - "روابي": مدينة حديثة، مدينة الأحلام؟

١- "روابي": طريقة عيش حديثة

تتمثل الجماعة التي تستهدفها "روابي" في أُسَر الطبقة الوسطى التي تتطلع إلى سكن تقدر على شرائه، ولذلك، من المتوقع أن تتراوح تكلفة الوحدات السكنية في هذا المشروع ما بين ٦٥,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي، وهي "تقلّ بنسبة ٢٥٪ إلى ٤٠٪ عن تكلفة البيوت في المنطقة المحيطة" (Perman 2011).

ومن الواضح أن فيديو "روابي" الدعائي الذي صوّرته "شركة بيتي للاستثمار العقاري" يستهدف ما تطمح إليه الطبقة الوسطى الفلسطينية من طريقة عيش جديثة. فهذا الفيلم الدعائي التجاري يشتمل على صور "أُسَر سعيدة" (ليس لدى الواحدة منها سوى طفلين)، وأشخاص يستمتعون بوقتهم في مقهى، أو يتمشّون في بقعة خضراء خالية من السيارات، أو يعملون في "مكتب عالي التقنية". كما أنه يستخدم كلمات يُفترَض بها أن تدغدغ مشاعر الأشخاص الفلسطينيين العاديين، مثلاً: "حديث"؛ "نابض بالحياة"؛ "مستقبل"؛ "نموذج"؛ "تحديث المشهد الطبيعي الفلسطيني"؛ "صديق للبيئة"؛ "رؤية"؛ "مقاه"؛ "مطاعم"؛ "تسوّق"؛ "ترفيه"؛ "فنون"؛ "مدارس عصرية"؛ "مرافق صحيّة"؛ "مصارف"؛ "تقنية عالية".

ويطمح الفلسطينيون، بصورة عامة، إلى مشروع حديث (Kanaaneh 2002)، تشتمل فيه الحداثة على التقدم والانعتاق (Heynen 1999)، وفي هذا الصعيد، تُسوَّق مدينة "روابي" على أنها توفر نفاذاً إلى المرافق والوظائف الحديثة، متيحةً لقاطنيها على هذا النحو أن يرتقوا السلم الاجتماعي ـ الاقتصادي، وهي تقدّم نفسها على أنها تساعد الفلسطينيين على النفاذ إلى ما كانوا حُرموا منه: التقدّم الحديث. وبعبارة أُخرى، لا عجب في أن تروق تلك الرؤية "الحديثة" التي تسوّقها "روابي" للفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل عام، وبذلك يغدو مفهوماً أن "ما يزيد على ٧٠٠٠ طلب لشراء شقة جرى تسجيله في الموقع الإلكتروني للمشروع" (Perman 2011).

هكذا، يغدو حاسماً تماماً أن نكشف نوع الانعتاق المقصود، وإذا ما كان انعتاقاً حقيقياً محمّلاً بمفاهيم الحقوق السياسية، والحرية، والمساواة. ولذلك، فإن من المهم أن نعمد أولاً إلى قراءة المدينة المُقترحة قراءة مركزة كي نفهم نوع المشروع الحديث الذي يجري تسويقه.

٢- "روابي": مشروعٌ مدينيٌّ "حديث"

يبدو مشروع "روابي"، بدايةً، كأنه يتّبع مفهوم المدينة ـ الحديقة (garden city) الذي يعود إلى بداية القرن العشرين، وهو المفهوم الذي استخدمه الإسرائيليون كثيراً في مستعمراتهم

لقطات من فيلم "روابي" الترويجي.

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps

بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

(Chyutin and Chyutin 2007)، فهذه المدينة مدينة "مكتفية بذاتها"، وفيها الوظائف الأساسية جميعها، ما تعلق منها بـ "الأعمال والصناعة والإدارة والتعليم، وقد جُهزت بعدد كاف من المنتزهات العامة للحفاظ على الصحة والإبقاء على البيئة ككل نقية"، فهي تتمتع بوجود كل شيء "على مسافة قريبة نوعاً ما"، إذ تخطط لاستيعاب عدد محدود من الساكنين (٤٠,٠٠٠ شخص)، فضلاً عن المساحة والكثافة المحدودتين(Mumford 1938) .

وسيُبنى "مشروع روابي الحديث" على رابية، مع منطقة تجارية في قمة الرابية، تشتمل على مرافق التسلية والثقافة كافة. واللافت أن المخطط التوجيهي العام يُظهر فصلاً واضحاً بين المركز التجاري ومناطق السكن، وهذا مفهوم حداثي تماماً بحد ذاته، على الرغم من محاولة الإبقاء على بعض الشقق السكنية ضمن المركز التجاري، واعتبار هذه المنطقة مختلطة الوظائف.

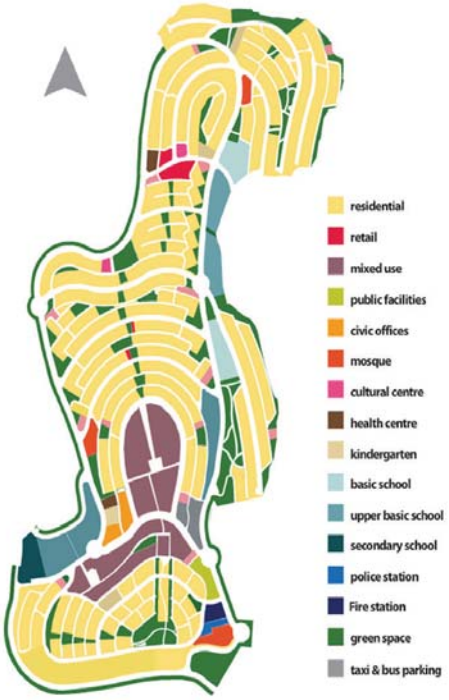

مخطط "روابي" التوجيهي العام.
المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps
بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

صورة جوية لمدينة "روابي" المستقبلية.
المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps
بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

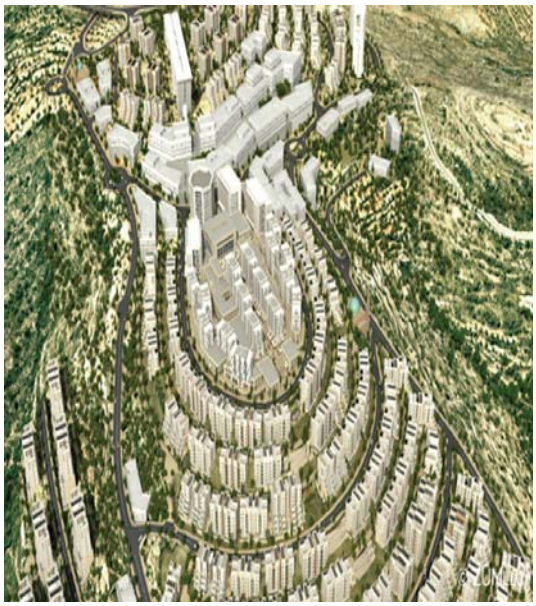

إطلالة جانبية من الأعلى على المركز التجاري فوق المنطقة السكنية.

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

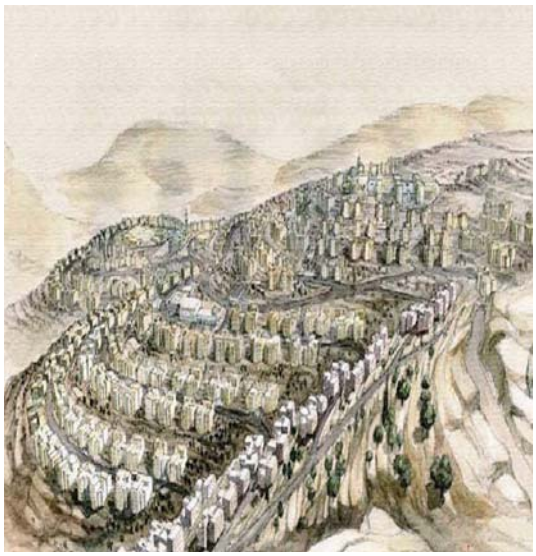

رسم تخطيطي لمدينة "روابي" (من الشمال).

المصدر: *CityScape Magazine* (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

أُخذت الصورة بتاريخ ٢٠١١/٦/٥، من الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.rawabi.ps/press_show.php?id=4&page=no

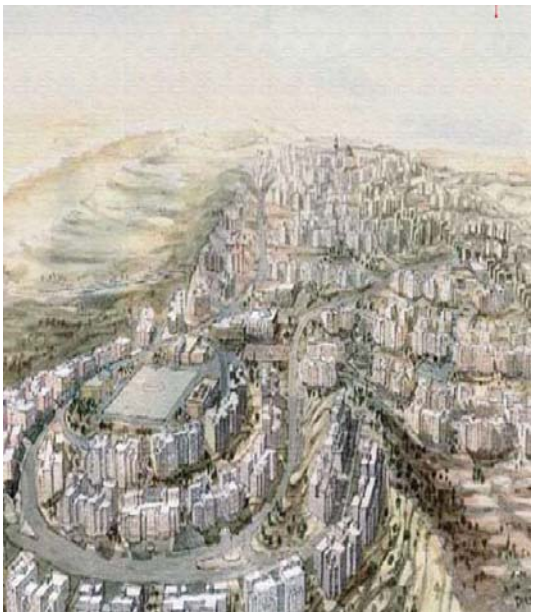

رسم تخطيطي لمدينة "روابي" (من الجنوب).

المصدر: *CityScape Magazine* (نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

أُخذت الصورة بتاريخ ٢٠١١/٦/٥، من الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.rawabi.ps/press_show.php?id=4&page=no

المركز التجاري مع فضاءات عامة بينيّة (مشروع "روابي").

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

أبنية سكنية متراصفة حول "فناء مفتوح" (مشروع "روابي").

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps

بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

منظر "ممر أخضر" مزروع (مشروع "روابي").

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps

بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

منظر من المركز التجاري (مشروع "روابي").

المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps

بتاريخ ٢٠١١/٦/٤

وقوام المنطقة السكنية، من جهة أُخرى، أبنيةٌ تتراصف على طرق تلتف نزولاً (Hubbard 2010). ويصف موقع "روابي" الإلكتروني الشقق السكنية من الداخل بأنها "تحترم الحاجات الثقافية والحاجات التي يولّدها السوق"، إذ إنها تلائم الأُسر الكبيرة وتتألف من "صالون، وغرفة معيشة، ومطبخ، وثلاث غرف للنوم"، مع وعد بأن تكون الإضاءة طبيعية والتهوية ملائمة في جميع الغرف. وسيكون في استطاعة الفلسطينيين العازمين على العيش في "روابي" أن يختاروا بين "تسعة أنماط سكنية مختلفة" في الأبنية المتعددة التي تحوي الطبقة الواحدة منها شقتين على الأغلب.

ودافع بشار المصري عن "روابي" بصفتها فلسطينية أصيلة، وذلك رداً على الانتقاد الذي وصفها بأنها تبدو "غربية"، وأشبه بمستعمرة

إسرائيلية، وشدد بصورة خاصة على حقيقة استخدام معماريين ومخططي مدن فلسطينيين في وضع مخططات المشروع (إلى جانب الشركة المخطِّطة الأساسية آيكوم / AECOM، المسؤولة عن المخطط التوجيهي العام). وأشار المصري أيضاً إلى أن مخطط المنطقة السكنية يقوم على فكرة "الحيّ" الفلسطيني (Aburawa 2011)، وهي فكرة تشير في مدن المنطقة إلى المكان الذي تقطنه عائلات ذات نسيج اجتماعي واحد، ولذلك يتصف "الحيّ" عادةً بالتماسك الاجتماعي، إذ "يعرف الناس بعضهم بعضاً"، كما قال بشار المصري (المصدر نفسه).

وقد تُرجم نظام "الحيّ" هذا في تخطيط "روابي" من خلال جمع الأبنية حول ما يصفه موقع "روابي" الإلكتروني بأنه "ساحات مفتوحة"، "توفّر للمقيمين مكاناً للّقاء، وللأطفال مكاناً للّعب، وللجميع فرصة التمتع بمحيط جميل" (المصدر نفسه). وبعبارة أُخرى، فإن لجميع الأبنية مدخلين، واحداً على الشارع، والآخر على الساحات، وهما يقعان على مستويين مختلفين (بسبب طبيعة الموقع/ الطوبوغرافيا). غير أن فكرة "الحيّ" في "روابي" لا تبدو كأنها تتبع منطق الأحياء في القرى أو أحياء المدن الفلسطينية القديمة، وإنما تبدو جمعاً بسيطاً لأبنية حول شارع للمشاة.

وثمة أيضاً أفكار ومفاهيم ملتقطة من "التراث" الفلسطيني و"الثقافة" الفلسطينية في استخدام الحجر لإكساء البيوت، لأن الحجر وجه نمطي من أوجه العمارة المدينية الفلسطينية الدارجة، علاوة على استخدام الأقواس التي تبرز هنا وهناك في أبنية تُعتبر "حديثة".

والجدير بالملاحظة أن مشاريع الاستيطان الإسرائيلية تلتقط على نحو انتقائي أيضاً أفكاراً شتى من العمارة الفلسطينية الدارجة كي تزيد الشعور بالانتماء إلى المكان، وجرى تقديم مثل هذه المشاريع بشيء من الاعتداد على أنها مشاريع إسرائيلية. فعلى سبيل المثال، يتسم عمل المعماري الإسرائيلي موشيه صفدي بأهمية خاصة على هذا الصعيد، ففي سنة ١٩٧٠، أعاد صفدي تأويل العمارة الفلسطينية الدارجة في مشروع سكني تابع لوزارة الإسكان الإسرائيلية، وهو يقدم مشروعه هذا، في موقعه الإلكتروني الرسمي، بصفته "نظاماً سكنياً مُصنّعاً" يستجيب لـ "التنوع المناخي الهائل في أرجاء البلد" بتوفيره "حدائق على الشرفات" مغطاة بقبب يمكن أن تعمل كمصاريع تحجب ضوء الشمس.

مشروع موشيه صفدي السكني المُقدَّم إلى وزارة الإسكان الإسرائيلية.
المصدر: *Safdie Moshe website*، ٢٠١١/٦/٢٢، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.msafdie.com

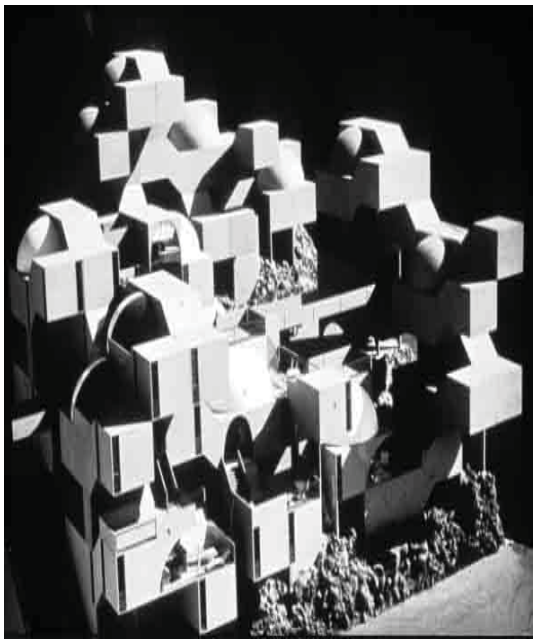

مشروع موشيه صفدي السكني المُقدَّم إلى وزارة الإسكان الإسرائيلية.
المصدر: *Safdie Moshe website*، ٢٢/٦/٢٠١١، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.msafdie.com

بعبارة أُخرى، إن المشروعين المذكورين يقدمان مثالين للحداثية التي يمكن فهمها على أنها تشابك أشكال ومعانٍ تقليدية واستعمارية حديثة (Lu 2011). ويتمثّل الاختلاف المهم جداً في أن المشروع الإسرائيلي هو مشروع استعماري بامتياز، يأتي التشابك فيه عبر بحث جدّي لإقامة هوية معمارية إسرائيلية، ثم النجاح في تملّك العمارة الفلسطينية الدارجة وتبنّيها وتقديمها على أنها إسرائيلية أصيلة. أمّا في حالة "روابي"، من جهة أخرى، فإن البحث عن هوية معمارية فلسطينية حديثة يبقى سطحياً، ولا يتعدى البناء على ملامح شكلية، من دون فهم جدّي للعمارة الدارجة المحلية. وفي الحقيقة، فإن معماريي "روابي" الفلسطينيين، ومنفّذها الفلسطيني، يقترحون عمارةً تبدو إسرائيلية بالنسبة إلى كثيرين (Moor 2010).

علاوة على هذا، فإن قضية الاستدامة التي يروّجها المشروع، تلقّت قدراً كبيراً من النقد لمحاكاتها النمط الإسرائيلي، مثلاً "الصندوق القومي اليهودي". فالمواقع تشجّع على التبرع لغرس شجرة في مناطق المشروع الخضراء (الممرات الخضراء؛ المنتزهات؛ الساحات)، وجاء فيها: "نزرع شجر أكتر، فلسطين فينا بتكبر"، وذلك من أجل استعادة جمال فلسطين الطبيعي الذي كان "يعجّ ببساتين الفاكهة والأشجار المزهرة والزيتون والسنديان والبرتقال والجوز وسواها من الأشجار دائمة الخضرة"، والذي خرّبته "الحرب والإهمال والتطور وتغيّر المناخ"، كما ورد في موقع "روابي" الإلكتروني. ويمكن النظر إلى هذه الدعوة على أنها تحاكي دعوة "الصندوق القومي اليهودي" إلى التبرع لغرس شجرة من أجل أرض إسرائيل الخضراء، ولاستعادة الحياة النباتية التي "دمّرها" الحكم العثماني (Pappe 2006).

وفضلاً عن ذلك، فإن موقع "روابي" الإلكتروني يستخدم صورة شجرة صنوبر أوروبي، مشابهة لتلك التي غرسها "الصندوق القومي اليهودي" في أرجاء البلد، ليمحو بها آثار القرى الفلسطينية التي "طُهِّرت عرقياً" (Pappe 2006).

صورة شجرة الصنوبر التي يستخدمها موقع "روابي" الإلكتروني.
المصدر: موقع "روابي" الرسمي: http://www.rawabi.ps
بتاريخ ٤/٦/٢٠١١

وهكذا، فإن ما تطرحه "روابي" من مشروع تخضير فلسطين "المستدام"، إنما تقدّمه في سردٍ سياسي يمكنه أن ييسّر التنمية الاقتصادية ولا يظهر كمشروع مناهض للاستعمار أو مناقض له. وبهذا المعنى، فإنه لا ينحو بلائمة تغيير البيئة الفلسطينية على المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يحاول نقضه، وإنما يُرجع التغيير في البيئة الفلسطينية إلى الصراعات البشرية، والتطور البشري، وتغيّر المناخ.

ومن المهم أن نلاحظ أن خلافاً واسعاً نشب حين تبرع "الصندوق القومي اليهودي" ذاته بـ ٣٠٠٠ شجرة لمدينة "روابي"، وقد جرى انتقاد "شركة بيتي للاستثمار العقاري" بحدّة لقبولها مثل هذا التبرع، إلى أن استسلمت في النهاية أمام هذا النقد واقتلعت أشجار الصندوق وغرست مكانها مزيداً من أشجار الزيتون "البلدي" (Davis 2011).

II ـ "روابي": محاكاة فلسطينية في سياق استعماري

يجب أن تُفهم مدينة "روابي" في سياق استعمار الضفة الغربية، فالاستعمار بالتعريف هو حقيقة أن تستوطن جماعةٌ "محلّةً" جديدة/أجنبية مع الإبقاء على صلة بدولتها الأمّ. وهو يشتمل أيضاً على إخضاع الموقع المحلي/المشهد الجديد والسيطرة عليه (Loomba 2005)، وبالتالي، على مواجهة مع الجماعات المحلية. وهذا هو حال المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي راحت تتكاثر كالفطر بعد احتلال الإسرائيليين الضفة الغربية في سنة ١٩٦٧، والتي باتت جزءاً من تنفيذ خطة للسيطرة على الأرض الفلسطينية وتحويلها إلى ٢٠٠ معزل منفصل، عبر إقحام مستعمرات إسرائيلية بينها (Weizman 2007)، وتوشك "روابي" أن تنضم إلى هذه المعازل الفلسطينية.

ويصف فرانز فانون (Fanon 1952) "المستعمَر" بأنه الشخص الذي لا يكفّ "المستعمِر" عن جعله "الآخر"، الأمر الذي يحمّله عبء "اعتراف" المستعمِر به ومواجهته؛ فحين يُجعَل المستعمَر "الآخر"، تتولد لديه الحاجة إلى أن يعترف به المستعمِر كي يستعيد واقعه الإنساني. وفي هذه السيرورة من استعادة واقعه ككائن بشري، يحاول المستعمَر أن "يظهر" على الدوام مثل المستعمِر، فيبدأ باستخدام لغته، وبالتصرف على غراره. وفي مشروع "روابي" يمكن للمرء أن يقوّم ما إذا كان لدى الفلسطينيين المناعة حيال هذه السيرورة من استعادة هويتهم الإنسانية، وما إذا كان من الممكن اعتبار "روابي" وليدة سياق استعماري. وفي الواقع، فإن في استطاعة المرء أن يتساءل عمّا إذا كانت "روابي" صورة انعكاسية للمستعمرة الإسرائيلية عطريت القائمة على الرابية المقابلة.

صورة جوية لمستعمرة عطريت (قرب موقع "روابي").
المصدر: *Google Earth*، ٢٠١١/٦/٢١.

١- أنماط المستعمرات الإسرائيلية في الضفّة الغربية

من المهم، كخطوة أولى في هذا القسم من هذه الدراسة، أن نشير إلى الأوجه الشكلية التي تميّز المستعمرات الإسرائيلية. ففي كتاب "الأرض الجوفاء"، يحدد إيال وازمان، المعماري الذي يرصد الاحتلال الإسرائيلي، طورين لإنشاء المستعمرة، وذلك في أثناء مناقشته مستعمرات ما بعد إقامة دولة إسرائيل.

وكان الطور الأول في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، وقد أقيمت المستعمرات فيه تبعاً لمخطط عام توجيهي وضعه المعماري الإسرائيلي أرييه شارون (غير أريئيل شارون)، خريج مدرسة الباوهاوس، ولذلك، فإن المستعمرات كانت شديدة التأثر بحركة الحداثة في ذلك الحين.

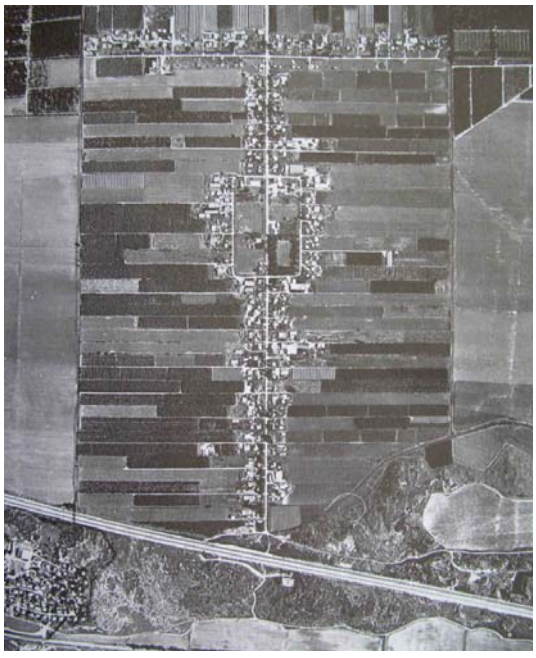

مستعمرة عين أيالا التي أُقيمت في الجليل في سنة ١٩٤٩.

المصدر: M. Chyutin & B. Chyutin (2007). *Architecture and Utopia: The Israeli Experiment* (Hampshire: Ashgate), p. 203.

مستعمرة يسودوت التي أُقيمت في جبل الكرمل في سنة ١٩٤٨.

المصدر: M. Chyutin & B. Chyutin (2007). *Architecture and Utopia: The Israeli Experiment* (Hampshire: Ashgate), p. 158.

أمّا الطور الثاني، الذي يمتد من سبعينيات القرن العشرين إلى اليوم، فهو الطور الذي يهمّنا في هذه الدراسة، لأنه الطور الذي شهد تكاثر المستعمرات كالفطر في مناطق الضفة الغربية. وفي هذا الطور، كانت المستعمرات لعبة سياسية وعسكرية لعبها رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون (Weizman 2007)، وهي لم تكن تسير على غرار مخطط عام صارم، وإنما كانت ترتبط بالأرض التي يمكن انتزاعها من الفلسطينيين، وبما تتيحه هذه الأرض من "سيطرة على الطرق الرئيسية"، وعلى القرى والبلدات الفلسطينية.

غير أن مخططات المستعمرات، التي كانت تتّبع بصورة أساسية طراز المدينة ـ الحديقة، عادت وتكيّفت مع طوبوغرافيا الروابي والمرتفعات. وهذا الطراز يقف وراءه المعماري الإسرائيلي توماس

ليترسدورف، خرّيج "كلية الجمعية المعمارية في لندن"، بتخطيطه مستعمرة معاليه أدوميم، قرب القدس في الضفة الغربية، وهو التخطيط الذي نال عليه جائزة الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٧٨.

مستعمرة معاليه أدوميم التي أُنشئت في الضفة الغربية، في سنة ١٩٧٨.

المصدر: *Google Earth*، ٢٠١١/٦/٢١

وفي سنة ١٩٨٤، عهدت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية إلى المعماري ميشيل بونيه وضع دليل بعنوان "البناء والتنمية في المناطق الجبلية". وهذا الدليل يقدّم إلى المعماريين والمخططين الإسرائيليين توجيهات في تصميم المستعمرات وتخطيطها، وخصوصاً في المناطق المرتفعة مثل الضفة الغربية، وهو يتبع المبادئ التي سار عليها ليترسدورف في تصميمه معاليه أدوميم (Weizman 2007).

ومن المبادئ التي ترد في هذا الدليل، كما نجدها في كتاب وايزمان السابق (ص ١٢٧ـ ١٣٥):

ـ حين تكون المستعمرة على مصاطب، يجب أن تتخذ شكلاً دائرياً، مع طرق تتبع المعالم الطوبوغرافية.

ـ تخصيص "قمة" المستعمرة كمركز مدني (فيه معبد وسوى ذلك من الوظائف العامة)، ومثل هذا المركز يتيح تعميق حسّ الجماعة وهويتها، كما يعزز "انضباطاً لاواعياً".

ـ تقسيم قطع الأرض بشكل متساوٍ ومتواتر، على أن يكون مكان البناء على طوَل الطرق الملتفة حول المركز.

ـ يجب أن تكون أبنية الحلقات الداخلية بمواجهة المساحات المتروكة بين أبنية الحلقة الخارجية، من أجل توفير الحد الأقصى من الرؤية.

ـ وضع الفتحات (النوافذ) في اتجاه المناظر بصورة أساسية، أي في اتجاه المنحدر.

ـ وضع الأماكن العامة بين كل صفين من الأبنية، لخلق حسّ بالجماعة وبحميمية الإدارة الذاتية بين القاطنين.

ـ استخدام الأسقف المطلية بالأحمر، تمييزاً للمستوطنين، ولا سيما من طرف الجيش، سواء من الأرض أم من الجو.

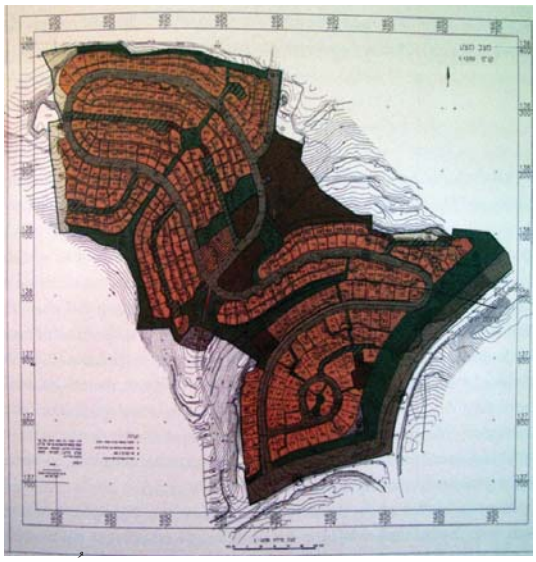

مخطط تمهيدي لمستعمرة هار صموئيل التي أُنشئت في الضفة الغربية.

المصدر: E. Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London, Verso, 2007), p. 129.

صورة لمستعمرة هار حوما، ملتقطة من بيت لحم، الضفة الغربية.

المصدر: *Palestine Remembered Website*، ٢٠١١/٦/٢١، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.palestineremembered.com/

مستعمرة بساغوت، المطلة على البيرة.

المصدر: *Arena of Speculation*، ٢٠١١/٦/٢١، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.arenaofspeculation.org/research/interviews/yazid-anani/

٢- ″روابي″ في مقابل المستعمرات الإسرائيلية

بعد الإطلالة على المبادئ التي يتّبعها تصميم المستعمرات الإسرائيلية على روابي الضفة الغربية، لا يمكن للمرء إلّا أن يلاحظ مقدار التشابه بينها وبين المبادئ التي يُنتظَر من مدينة ″روابي″ أن تتّبعها.

فحتى نظام ″الحيّ″ الشرق الأوسطي الذي يتسم بوجود المساحات المفتوحة بين كلّ صفين من الأبنية، والذي وصفه بشار المصري بأنه يعكس الثقافة المحلية سواء من الناحية الجمالية أو من الناحية العملية (Aburawa 2011)، هو في الحقيقة مبدأ آخر من مبادئ بناء المستعمرات الإسرائيلية، كما أن المعماريين والمخططين الإسرائيليين تبنّوا هذا المبدأ للأسباب ذاتها التي ترد في الترويج لـ ″روابي″، أي خلق تماسك اجتماعي، أو ″حسّ الجماعة″.

والمبدأ الإسرائيلي الوحيد الذي لا تلبيه ″روابي″ هو مبدأ القرميد الأحمر، وذلك بسبب رفض زبائنها هذا الموضوع، وهم الذين شكّلوا مع المنفّذ والمخططين فرقاً للتدقيق في الأمر، نظراً إلى الصلة الوثيقة بين هذا المبدأ والمستعمرات الإسرائيلية (Aburawa 2011).

صورة جوية لمستعمرة غفعات زئيف التي أُنشئت في الضفة الغربية في سنة ١٩٨٢.

المصدر: *Google Earth*، ٢٠١١/٦/٢١.

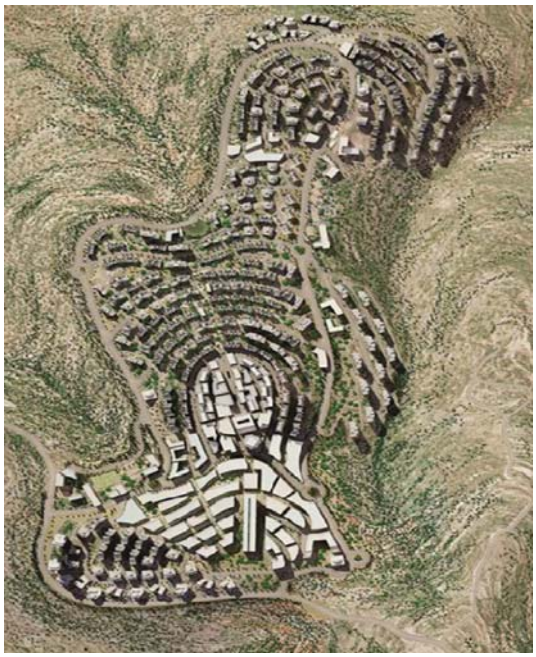

صورة جوية لمدينة "روابي".
المصدر: موقع "روابي الرسمي": http://www.rawabi.ps
بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤.

طراز البناء في مدينة "روابي".
المصدر: موقع "روابي الرسمي": http://www.rawabi.ps
بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤.

طراز البناء في مستعمرة هار حوما.
المصدر: *Israel Matzav Blog*، ٢٠١١/٦/٢١، في الموقع الإلكتروني التالي:
http://israelmatzav.blogspot.com/2010/11/har-homa-was-built-on-jewish-owned-land.html

وفي الواقع، فإن دفاع بشار المصري المتواصل عن المشروع بأنه لا يبدو إسرائيلياً، وحقيقة أن قاطنيه المستقبليين لن يقرنوا بينه وبين المستعمرات الإسرائيلية ما دامت السقوف غير مطلية بالأحمر، يدفعان إلى التفكير في أن عملية المحاكاة ربما تكون "غير واعية"، وأنها بذلك تغدو عملية طبيعية مندرجة في طريقة العيش والتصرف وإدراك الأشياء، وبالتالي، في التوسع الحضري لكثير من الفلسطينيين.

غير أنه لا سبيل إلى إنكار أن المرء لا يغدو إنساناً ما لم يحاول انتزاع اعتراف الآخرين به، طامحاً بذلك إلى أن يروق لهم (Fanon 1952). ومثل هذا الطموح حاضر بلا شك في مشروع "روابي"، أكان ذلك بصورة واعية أم غير واعية، فضلاً عن أن فكرة المحاكاة ذاتها تنطوي على فكرة المقاومة؛ فكرة البقاء في قيد الحياة، وتأكيد الحضور إزاء "الآخر".

III ـ ″روابي″: هل هي مدينةُ مقاومة؟

يضع فرانتز فانون (Fanon 1963) عملية المحاكاة ضمن الإطار الواسع لتصفية الاستعمار التي يقسمها إلى ثلاثة أطوار. ففي الطور الأول، يحاول المستعمَرون، في طلبهم الاعتراف بهم، تحديث أنفسهم تبعاً لمعايير المستعمِرين. وفي الطور الثاني، يعيد المستعمَرون اكتشاف هويتهم وثقافتهم وجذورهم، و″يغدون محليين بقدر الإمكان.″ أمّا الطور الأخير من عملية تصفية الاستعمار فهو الطور الذي يستند فيه الشعب إلى واقعه ويبدأ كفاحه المسلح ضد المستعمِرين.

١ـ ″روابي″: هل هو مشروع مقاوم؟

ربما كان مشروع ″روابي″ متضمناً بعض أوجه الطور الثاني من تصفية الاستعمار كما قال فانون، من حيث محاولته التطلع إلى المعاني والسمات التقليدية، وافتخاره بكونه فلسطينياً.

صورة لموقع البناء في مدينة ″روابي″.
المصدر: *Times*، ٢٠١١/٣/٢١.
أُخذت الصورة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٦، من الموقع الإلكتروني التالي: http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,2058129,00.html#ixzz1PK05Pmnt

وهذا الفخار الوطني بشأن مشروع ″روابي″ يمكن تلمّسه من خلال عدد الأعلام الفلسطينية التي رُفعت فوق جميع أعمدة سياج البناء، بحيث تُرى مرفرفة من مستعمرة عطريت القريبة، وهي توحي عملياً بنوع من استعادة الرابية واستعادة الأرض. كما يمكن دفع هذا التحليل السيميائي إلى أبعد، والتوقف عند موقع مدينة ″روابي″ في وسط الضفة الغربية، مطلاً على مدينة تل أبيب، بل إن فكرة تحدي القوة الإسرائيلية تلوح أيضاً في انطلاق البناء من دون إنشاء طريق يربط ″روابي″ ببقية الضفة الغربية، الأمر الذي يرسّخ على الأرض حقائق ″تدفع السياسيين الفلسطينيين إلى الحصول على موافقة″ السلطات الإسرائيلية على إنشاء مثل هذا الطريق، مثلما يقول بشار المصري (Perman 2011).

ومن جهة أُخرى، فإن ما يحضر في تصميم ″روابي″ من محاكاة شديدة للمستعمرات الإسرائيلية إنما يعكس بقوة ما أشار إليه فانون من طور أول في تصفية الاستعمار. ومع أن هذا الطور جزء من عملية تصفية الاستعمار الطبيعية في بلد تحت الاحتلال، إلّا إنه لا يمكن اعتباره طوراً يتحدى فيه المستعمَرون ظلاّمهم ويكافحون فيه من أجل الاستقلال. وبذلك، فإن مشروع ″روابي″ لا يشكل جزءاً من طور تصفية الاستعمار التي تتّسم، بحسب لومبا (Loomba 2005)، بالبحث عن ″هوية جديدة فاعلة″، وخلقها على نحو مفترق مع هوية المستعمر و″تحدي الاستعمار ليس على المستوى السياسي أو الفكري فحسب، بل على المستوى الانفعالي أيضاً.″

وعلاوة على هذا، وفي حقبة تشتمل على ما لا يُحصى من الأمثلة التي يمكن رصدها لمقاومة الفلسطينيين الاستعمارَ الإسرائيلي على المستوى المكاني، فإننا نجد أن مشروع ″روابي″ يطرح نفسه بصفته مشروعاً ناعماً ومعتدلاً، بل حيادياً سياسياً أيضاً.

وتمكن مقارنة ″روابي″ بتدخلات مكانية معاصرة تتحدى الاحتلال الإسرائيلي (فضلاً عن تدخلات تاريخية)، ففي فلسطين مبادرات كثيرة،

ومؤسسات ومنظمات غير حكومية (مثل: "الإقامة الفنية المعمارية المناهضة للاستعمار"؛ "بيتسيلم": "زوخروت"؛ إلخ) تعمل على تصفية الاستعمار من منظورات مكانية شتى تتراوح ما بين توثيق انتهاك حقوق الإنسان، والدفع في اتجاه تفكيك المستعمرات الإسرائيلية وتصوّر عودة اللاجئين الفلسطينيين في المستقبل، إلخ.

وفضلاً عن ذلك، فإن في قدرتنا أن ننظر إلى أمثلة أبسط للمقاومة المكانية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهي مستمدة من تجربة الحياة اليومية التي يخوضها الفلسطينيون. ومن هذه الأمثلة قرية بلعين في الضفة الغربية، حيث أُريد لجدار الفصل أن يحول دون وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم بحجة حماية المستعمرة الإسرائيلية المجاورة. ويتمثّل أحد المنغصات اليومية التي يواجهها الفلسطينيون في بلعين، في صدور قانون يحول بينهم وبين الوصول إلى أراضيهم في الجهة الأُخرى من الجدار ما لم يكن لديهم بيوت في تلك الجهة. ففي ذلك اليوم، تجمّع بعض الفلسطينيين وقرروا بناء بيت هناك من دون إعلام الشرطة الإسرائيلية، وكان هذا البيت البسيط بمثابة تحدٍّ لجميع السياسات المفروضة على القرية، إذ بات من الضروري شقّ طريق "آمن" يخدم المستعمرة الإسرائيلية المجاورة، وسُمِحَ لمزارعي بلعين بأن يصلوا إلى أراضيهم بعد أن فُرِضت عليهم شروط أُخرى (Norman 2010).

وتكشف هذه الأمثلة كيف استطاع الفلسطينيون مقاومة الاحتلال مقاومة فاعلة من خلال تدخلات بسيطة تذكّرنا بأن واقع الاحتلال في الضفة الغربية يدفع إلى قراءات لا تقتصر على "صورة المدينة" فحسب، بل تمضي أعمق أيضاً، إلى الأجندات السياسية والعمليات الاقتصادية التي تكمن خلف إقامة مشروع مثل "روابي". ويكتسب مثل هذه العمليات مزيداً من الوضوح حين نعلم أن هذا المشروع يخطط لإبرام عقود فرعية مع إسرائيليين سيقومون ببنائه. ويأتي تفضيل التعاقد مع إسرائيليين بحجة أن حركتهم أكبر في "أرخبيل" الضفة الغربية الذي تسيطر عليه إسرائيل (Abunimah 2011). وهذا مؤشر مهم إلى الخضوع للمحتل، ويضع تحت طائلة الشك والمساءلة عملية بناء الأمة التي يشكّل "روابي" جزءاً منها؛ تلك العملية التي عادة ما تأتي بعد تصفية الاستعمار.

٢- مشروع "روابي" بصفته جزءاً من عملية بناء الدولة

من المهم جداً أن نلاحظ أن السلطة الفلسطينية كانت وراء إطلاق مشروع "روابي"، فهي، وبحسب مؤسسة بورتلاند ترست، دعت إلى "مؤتمر الاستثمار الفلسطيني" في أيار/ مايو ٢٠٠٨، بقصد توفير التمويل الضروري لمشروع "روابي"، فضلاً عن مشروع آخر يدعى "ريحان" سيتم بناؤه في رام الله.

ومثل هذه المبادرات إنما يتأتّى من طموح السلطة الفلسطينية إلى بناء الدولة الذي انكبت عليه، والذي بلغ ذروته مؤخراً فيما بذلته من جهد من أجل الحصول على الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة (Bronner 2011). ويبقى السؤال هنا: ما نوع الدولة التي ترمي إليها السلطة الفلسطينية؟

وفي الواقع، فإننا نجد في موقع "روابي"، علاوة على الأوجه الشكلية، إشارة إلى نوع الدولة التي يجري بناؤها، ذلك بأن بناء "روابي" يجري ضمن جزيرة أُخرى في "أرخبيل" المناطق التي تفرض عليها إسرائيل سيطرتها العسكرية. فهي تقع من ناحية في المنطقة أ، حيث للسلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على الأرض، وتقع من ناحية أُخرى في المنطقة ب، حيث ثمة حاجة إلى ترخيص بالبناء من إسرائيل. لكن الأهم من ذلك هو حاجة "روابي" إلى طريق يمر في المنطقة ج، يربطها بنابلس ورام الله. ومنطقة ج، وذاك الطريق، إنما يقعان تحت سيطرة إسرائيل الكاملة، الأمر الذي يترك مدينة "روابي" المستقبلية

تحت رعاية المستعمرين الإسرائيليين في الأفق المنظور.

انطلاقاً من هنا، قد يتساءل المرء: لماذا تبذل السلطة مثل هذا الجهد في بناء جزيرة أُخرى تسيطر عليها إسرائيل بدلاً من أن توظّفه في تحسين مدن مثل نابلس وجنين؟ لماذا تبني مدناً تشبه المستعمرات بدلاً من أن تنكبّ على تصفية استعمار المستعمرات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية؟ لماذا تطرح مشروعات تحتاج إلى الضوء الأخضر الإسرائيلي والمباركة الإسرائيلية، بدلاً من مشاريع تتحدى السياسات الإسرائيلية؟

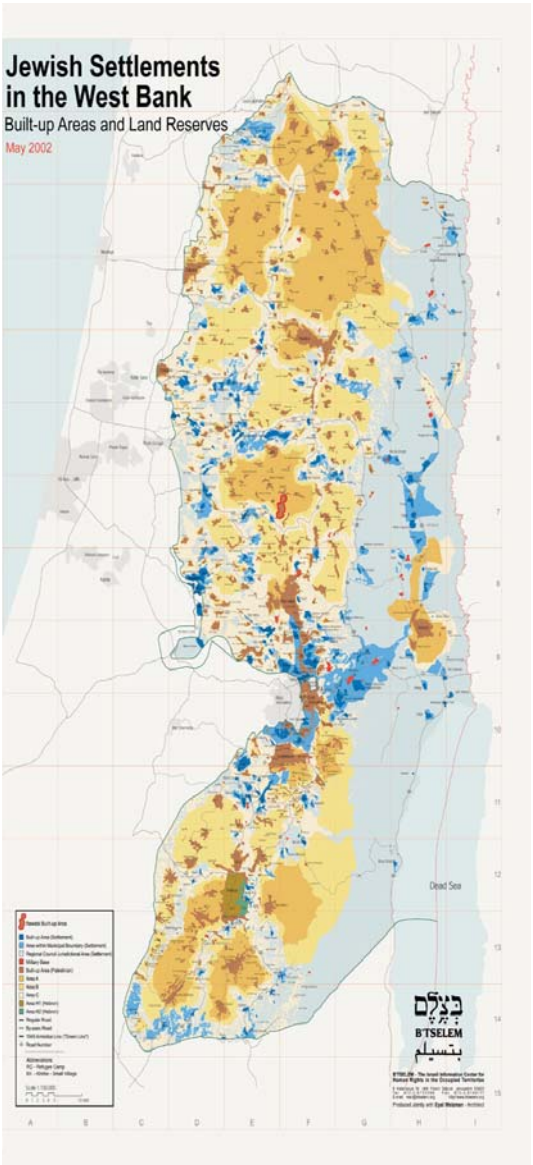

خريطة تصوّر معازل فلسطينية تسيطر عليها إسرائيل (بينها مدينة "روابي").

المصدر: *B'tselem*، ٢٠١١/٨/٣٠، في الموقع الإلكتروني التالي: http://www.btselem.org/sites/default/files/map/settlements_map_eng.pdf

إن مشروع "روابي" يشير إلى تحوّل في خطاب التحرر لدى فصائل سياسية اعتادت أن تدعو إلى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين. ففي حين كانت حركة التحرر الوطني الفلسطينية جزءاً من "مشروع سياسي واسع يجري فيه الكفاح المعادي للاستعمار بهدف إقامة نظام عالمي عادل"، نجد أن أغلبية أقسامها اليوم، بعد أن أصبحت في السلطة، باتت تسمح بإقامة "علاقات إنتاج وتبادل استعمارية جديدة تعزز سلطتها وتضمن امتيازات البورجوازية الوطنية والمستثمرين الدوليين" (Khalidi and Samour 2011).

وهذا التحول السلبي المعكوس في حركة التحرر الوطني يوضح أن مثل هذه المشاريع كمشروع "روابي"، والذي يجري برعاية السلطة الفلسطينية، لا يمكن أن يوضع في سياق تصفية الاستعمار، ما دام يشير إلى ضرب من "إعادة الاستعمار".

علاوة على هذا، فإن ما يزيد في تعقيد شروط السلطة الفلسطينية هو حقيقة أنها أضافت إلى المعادلة التي تحاكي المشاريع الاستعمارية "منطق النيو ـ ليبرالية الذي تتعذر مقاومته" (Khalidi and Samour 2011).

IV ـ "روابي"، هل هي مدينة نيو ـ ليبرالية؟

تتّسم الديناميات الاقتصادية ـ السياسية التي تؤطّر مشروع "روابي" بأنها ديناميات معقدة تماماً. فهذا المشروع يستجيب، من جهة أولى، لما في الضفة الغربية وغزة من طلب متزايد على السكن سيبلغ، بحسب البنك الدولي، "٤٠٠,٠٠٠ إلى ٤٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية في الأعوام العشرة

المقبلة" (Perman 2011)، في حين أن الطلب على السكن في البلاد العربية، كان شاغل الحكومات الأساسي في مرحلة ما بعد الاستعمار وعملية بناء الأمة (Alsayyad 2008). إن مدينة "روابي" هي جزء من برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة، لكن خصوصيات السياق في الضفة الغربية، والتحول في ممارسات الإسكان والممارسات الاقتصادية، يضعان مشروع "بناء الدولة" هذا ضمن منظور مختلف.

١ـ هل تقع "روابي" في إطار فائض رأس المال؟

تخضع المدينة العربية الآن لضرب من "التحول الكثيف الذي يغذّيه رأس المال العالمي والسياسات الاقتصادية النيو ـ ليبرالية" (Elsheshtawi 2011). ويمكن رؤية مثل هذا التحول في الفورة العقارية في رام الله، وقد أظهرت صحيفة "هآرتس" في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ أن أسعار العقارات تصل إلى أرقام قياسية جديدة في الضفة الغربية، بينما أشارت صحيفة الـ *Kuwaiti Times* إلى أن "مباني جديدة، ومقاهي مدهشة ومطاعم فاخرة"

منظر الأفق (SkyLine) في رام الله.
المصدر: *Kuwaiti Times*، ٢٠١١/٥/٢٧.
أُخذت الصورة في ٢٠١١/٦/١٨، من الموقع الإلكتروني التالي:.http://www.kuwaittimes.net/read_news.php?newsid=MjLyODYyMjI

تنتشر في أرجاء المشهد في رام الله، وتثير انطباعاً بأن ثمة ازدهاراً اقتصادياً.

ويربط الباحث المديني دافيد هارفي (Harvey 2003) التطورات التي تشهدها المدن بـ "ضروب التركز الجغرافي والاجتماعي لإنتاج الفائض"؛ هذا الفائض الذي يعيد الرأسماليون توظيفه لتوليد قيمة زائدة يُعاد توظيفها من جديد لإنتاج مزيد من القيمة الزائدة. وبذلك نكون أمام سلسلة من "التراكم الرأسمالي" والتمدن لا سبيل إلى إيقافها.

ويتمثل واحد من الأسباب الأساسية لرأس المال الفائض هذا، الذي يصوغ مدن العالم العربي، في رأس المال المتولد من بلاد مجلس التعاون الخليجي،[٢] إذ "من المرجح خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٠، أن يحصل الخليج من أرباح النفط على ٣٠٠٠ مليار دولار أميركي سيبقى نصفها في المنطقة، مع رأس مال يبلغ حوالي ٧٥٠ مليار دولار أميركي أُخرى، أو ما يقاربها، ستذهب إلى استثمارات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (Elsheshtawi 2011)، كجزء من البحث عن أسواق جديدة للاستثمار. ومثل هذه الاستثمارات يشقّ طريقه إلى قلب الضفة الغربية. وليس مصادفة، في الحقيقة، أن الراعي الأساسي لمشروع "روابي" هو "شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري"،[٣] وهي شركة يملكها بالكامل "جهاز قطر للاستثمار" (التابع لدولة قطر).

وهكذا، فإن القول إن تراكم القيمة الزائدة الناجم عن النفط هو الذي يدفع رأسماليي بلاد "مجلس التعاون الخليجي" إلى البحث عن أسواق جديدة، هو قول إشكالي في حالة "روابي"، إذ من المؤكد أن عدم استقرار الضفة الغربية، وكونها عرضة لضروب العدوان والتدمير والعقبات الإسرائيلية، لا يجعلان من الـ ٨٥٠ مليون دولار أميركي التي خصصها "جهاز قطر للاستثمار" لمشروع "روابي"، ذلك "الاستثمار الآمن". وفي الواقع، فإن مشروع "روابي" هو جزء من مشروع بناء دولة قطر وتحقيق مطامحها أكثر مما هو جزء من مشروع بناء دولة فلسطين.

لقد اتخذت دولة قطر، خلال العقد الماضي، دوراً لها كلاعب إقليمي في صراعات المنطقة من خلال عمليات التحكيم، وإعادة البناء، وإقامة مختلف

المشروعات الكبرى الاقتصادية والإعلامية (مثل قناة "الجزيرة" الفضائية) التي تُظهر قدرتها على النجاح حيث فشل الفاعلون الإقليميون الآخرون. فعلى سبيل المثال، عملت قطر، في تعاون وثيق مع البلديات التي يدعمها "حزب الله"، على إعادة بناء القرى اللبنانية الجنوبية التي دُمِّرَت في سنة ٢٠٠٦،[٤] من دون أن تتخلى عن علاقاتها العامة بدولة إسرائيل من خلال المكتب التجاري الذي فتحته لهذه الأخيرة في سنة ١٩٩٦. وبعبارة أُخرى، فإن قطر تجهد كي تغدو فاعلاً جيوسياسياً، وهي تقدّم نفسها على أن لديها "القدرة على التعامل والتفاوض عبر الطيف السياسي العالمي" بحسب دراسة تحدثت عن الدور القطري في إعادة إعمار قرى في الجنوب اللبناني بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ (Bekdache, Saksouk Sasso and Sheikh Hassan 2011)؛ هذا الدور الذي نرى فاعليته مؤخراً خلال الثورات العربية في كل من مصر وليبيا وسورية وتونس وغيرها (مع استثناء البحرين التي لا تلائمها ثورتها). وليس مصادفة، إذاً، أنه بينما تحاول السلطة الفلسطينية أن تنكبّ على عملية بناء الدولة، فإن قطر تطرح نفسها كلاعب قادر على تمويل مشروع عقاري مثل "روابي" في الضفة الغربية المنكوبة، على الرغم من العقبات الإسرائيلية، مساهمة بذلك في نفوذ سياسي في المنطقة.

٢ – "روابي": مشروع نيو – ليبرالي تدعمه السلطة

مشروع "روابي" هو أيضاً جزء من الشراكة الناشئة بين القطاعين العام والخاص، وذلك ضمن نظام الحكم الجديد الذي يجمع مصالح الدولة ومصالح الشركات في المنطقة. والسلطة الفلسطينية تؤدي دوراً مهماً في تيسير المشروع ودعمه، فعلى سبيل المثال، فإنه بين ٦,٣٠٠,٠٠٠ م٢، وهي المنطقة التي يُفترض أن تغطيها "روابي"، عملت السلطة الفلسطينية على وضع ثلث تلك المنطقة من القرى المجاورة "تحت الحجز"، وذلك من خلال مرسوم وقّعه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ (Davis 2011). ومن المهم أن نقيم توازياً بين مشروع "روابي" وسواه من مشاريع "البناء المديني النيو ـ ليبرالي" المعاصرة والمشابهة والقائمة في المنطقة، والتي تشجعها الدولة وتدعمها، مثل مشروع إعادة بناء وسط بيروت ومشروع العبدلي في عمّان (Shwayri 2011; Daher 2011). وبينما يعمل مثل هذه المشاريع، في لبنان أو عمّان، على تيسير دوران القيم الزائدة عبر التمدّن بهدف تلافي أزمة، ودفع البلدين في اتجاه الاستقرار السياسي (Harvey 2003)، فإن هذه الفكرة، في حالة السلطة الفلسطينية، تُدفع إلى أبعد من أجل إحداث "فقاعة سلام اقتصادي"، ولدخول نظام السوق الدولية، وبالتالي، نيل الاعتراف كدولة أمّة.

وتبعاً للخالدي وسمور (Khalidi and Samour 2011)، فإن السلطة الفلسطينية تطبّق استراتيجيا "تحرر" عبر السياسة الليبرالية الجديدة، وهذه السياسات الليبرالية الجديدة التي تبنتها السلطة الفلسطينية إنما "ترسم حدودها وقائع الاحتلال الإسرائيلي البنيوية"، فهي ليست بالسياسات التي تتحدى الاحتلال، ولا تطرح في حقيقة الأمر حتى تلك الإجراءات المعهودة في برنامج ليبرالي جديد. فعلى سبيل المثال، لا تعمل السلطة الفلسطينية على إقامة مصرف مركزي مستقل لديه الوسائل اللازمة "لخفض معدلات الفائدة والتضخم، أو لتحديد سعر صرف منافس يدعم النمو الذي يدفعه التصدير"، وبذلك يمكن أن نفهم أن السلطة الفلسطينية لا تعمل إلّا على إدارة الصراع مع إسرائيل عبر الليبرالية الجديدة، في سياق نيل اعتراف دولي، ولا تحلّ هذا الصراع.

ويلقى مثل هذه الاستراتيجيا الليبرالية الجديدة "المعتدلة" قسطاً وافراً من التقدير والتشجيع الأميركيين، ذلك بأن الولايات المتحدة الأميركية تحاول "إقامة تطبيع سياسي واقتصادي" مع إسرائيل في المنطقة لضمان دوران رأس المال النفطي الفائض. ولذلك نرى الولايات المتحدة لاعباً آخر في "روابي"، فهي تساعد السلطة الفلسطينية على إقامة "برنامج للرهن العقاري طويل الأجل"، يُعرف باسم "أمل"، من خلال "مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار

غير الربحي (MEII) وشركة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC)" (Perman 2011). ومثل هذه المساعدة إنما يأتي من ضمن استراتيجيا الجزرة والعصا التي تمارسها الولايات المتحدة في تعاملها مع القضايا الفلسطينية.

V ـ خاتمة

يثير مشروع "روابي" انفعالات مشابهة لتلك التي تُثار لدى مشاهدة فيلم إيليا سليمان، "الزمن الباقي"، ففي واحد من مشاهد ذلك الفيلم، نجد سيارة جيب إسرائيلية مصفّحة تطوف شوارع رام الله، وهي تدعو إلى حظر التجول. وحين تمر قرب ملهى ليلي (على غرار ملاهي تل أبيب)، بفتحات زجاجية من الأرض إلى السقف، حيث يرقص مرتادوه على "أنغام أجنبية"، يتجاهل الراقصون نداءات حظر التجول، ويواصلون الرقص. ومن أجل دفع السوريالية إلى أبعد، فإن نداء حظر التجول يغدو طبقة تضاف إلى الأغنية الدائرة، ويأخذ الجنود بهزّ رؤوسهم مع الموسيقى. وبعد رؤية هذا المشهد، فإن المرء يسعده أن البشر يعيشون حياتهم، وأن لا شيء ينغّص عليهم، وبذلك يقاومون الظالم. غير أن المزعج في هذا المشهد هو ما فيه من محاكاة ومفارقة ساخرة.

إن ما يبديه مشروع "روابي" إنما هو ما في سياسات السلطة الفلسطينية من مفارقة ساخرة وتناقض يتجليان على المستوى المكاني، فهو مشروع يجسّد تخلّي منظمة التحرير الفلسطينية عن سياسات التحرر منذ تسعينيات القرن العشرين، بعد اتفاق أوسلو، واعتمادها على اعتراف إسرائيل، والتمويل الدولي لأعمالها اليومية. ومع أن هذه البلدة الفلسطينية الجديدة التي تُشاد وسط الاحتلال الإسرائيلي قد تبدو أشبه بمشروع بطوليّ، إلّا إن علينا ألّا ننسى أن هذا المشروع يجري بموافقة قوة الاحتلال الإسرائيلية. وبذلك فإن مشروع "روابي" يمثل المدينة المستعمَرة المعاصرة الواقعة في إسار ديناميات عالم الليبرالية الجديدة. ■

لقطة من مشهد حظر التجول في فيلم "الزمن الباقي" لإيليا سليمان.

المصدر: فيلم "الزمن الباقي" لإيليا سليمان.

أُخذت الصورة في ٢٠١١/٦/٢٢، من الموقع الإلكتروني التالي: http://www.youtube.com/watch?v=N6S304LWZOs

المصادر

١ من أجل هذه الدراسة، وبما أنني لم أتمكن من الوصول إلى الرسوم المعمارية الملائمة لمشروع "روابي"، فإن بحثي اعتمد على تجميع أصناف المواد الأخرى كلها التي تمكنت من الحصول عليها بشأن المشروع، والتي تمثلت في أخبار صحف ومقالات مجلات، فضلاً عن المواقع الإلكترونية لعدد من الشركات المشاركة في المشروع، عدا الموقع الرسمي المروّج للمشروع.

٢ إن مشاريع تنمية المدن الكبرى مثل "روابي" ليست جديدة في المنطقة، ففي الواقع، ثمة إرث كبير لمثل هذه المشاريع منذ النصف الثاني من القرن العشرين واكتشاف النفط في بلاد مجلس التعاون الخليجي، مثلما حدث في الكويت على سبيل المثال (Mahgoub 2011).

٣ شركة "الديار القطرية" لها شريك فلسطيني في مشروع "روابي"، فشركة "بيتي" يملكها كل من "شركة الديار" و"مسار إنترناشونال" التي هي شركة خاصة يساهم فيها بشكل رئيسي بشار المصري. وقد بنت "بيتي" عدة مشاريع عقارية في كل من المغرب ومصر، غير أنها منخرطة حالياً في مشروع بناء الدولة الفلسطينية الذي تحاول السلطة الفلسطينية إنجازه.

٤ لقد أُغلق المركز التجاري الإسرائيلي في الدوحة مرتين كردّ على العدوان الإسرائيلي على غزة خلال الفترة ٢٠٠٨ـ ٢٠٠٩، وعرضت قطر على إسرائيل إعادة فتحه مرتين في مقابل ضمان السماح بالمساعدة في إعادة إعمار غزة، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت العرضين (Ravid 2010).

المراجع

الأكاديمية:

- Alsayyad, N. (2008). "From Modernization to Globalization: The Middle East in Context". In *Modernism and the Middle East: Architecture and Politics in the Twentieth Century*, edited by S. Isenstadt and K. Rizvi. Washington D.C.: University of Washington Press, pp. 255-266.
- Bekdache, N. and A. Saksouk Sasso & I. Sheikh Hassan (2010). "Beyond Compensation: the Post-War Reconstruction; Battles of ëAita al-Chaíb". In *Lessons in Post-War Reconstruction: Case Studies from Lebanon in the Aftermath of the 2006 War*, edited by H. Al-Harithy. London: Routledge, pp. 58-86.
- Chyutin, M. & B. Chyutin (2007). *Architecture and Utopia; the Israeli Experiment*. Hampshire: Ashgate.
- Daher, R. (2011). "Amman: Disguised Genealogy and Recent Urban Restructuring and Neoliberal Threats". In *The Evolving Arab City: Traditions, Modernity and Urban Development*, edited by Y. Elsheshtawi. London: Routledge, pp. 37-68.
- Elsheshtawi, Y. (2011). "The Great Divide: Struggling and Emerging Cities in the Arab World". In *The Evolving Arab City: Traditions, Modernity and Urban Development*, edited by Y. Elsheshtawi. London: Routledge, pp. 1-6.

- **Fanon, F. (1952).** ***Peau noire, masques blancs*****. Paris: Edition du Seuil.**
- **Fanon, F. (1963).** ***The Wretched of the Earth*****. New York: Grove Press.**
- **Harvey, D. (December 2003). "The Right to the City".** ***International Journal of Urban and Regional Research*****, vol. 27, no. 4, pp. 939-941.**
- **Heynen, H. (1999).** ***Architecture and Modernity*****. Massachusetts: MIT Press.**
- **Kanaaneh, R. (2002).** ***Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*****. Berkeley: University of California Press.**
- **Khalidi, R. & S. Samour (Winter 2011). "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement".** ***Journal of Palestine Studies*** **158, vol. XL, no. 2, pp. 6-25.**
- **Loomba, A. (2005).** ***Colonialism / Post-Colonialism*****. New York: Routledge.**
- **Lu, D. (2012). "Entangled Modernities in Architecture". In** ***Handbook of Architectural Theory*****, edited by G. Crysler, S. Cairns & H. Heynen. London: Sage (in press).**
- **Mahgoub, Y. (2011) "Kuwait: Learning from a Globalized City". In T*he Evolving Arab City: Traditions, Modernity and Urban Development*, edited by Y. Elsheshtawi. London: Routledge, pp. 152-183.**
- **Mumford, Lewis (1938).** ***The Culture of Cities*****. New York: Harcourt, Brace and Company.**
- **Norman, J. (2010).** ***The Second Palestinian Intifada: Civil Resistance*****. London: Routledge.**
- **Pappe, I. (2006).** ***The Ethnic Cleansing of Palestine*****. Oxford: Oneworld Publications.**
- **Shwayri, S. (2011). "From Regional Node to Backwater and Back to Uncertainty: Beirut". In** ***The Evolving Arab City: Traditions, Modernity and Urban Development*****, edited by Y. Elsheshtawi. London: Routledge, pp. 80-86.**
- **Weizman, E. (2007).** ***Hollow land: Israel's Architecture of Occupation*****. London: Verso.**

المقالات:

- **Abunimah, A. (January 6, 2011). "Rawabi Developer Masri Helps Deepen Israeli's Grip on West Bank".** ***The Electronic Intifada*****. Retrieved September 10, 2011, from: http://electronicintifada.net/content/rawabi-developer-masri-helps-deepen-israels-grip-west-bank/9170**
- **Aburawa, A. (May 5, 2011). "The Man Behind Palestine's Green City Rawabi".** ***Illume Magazine*****. Retrieved June 6, 2011, from: http://www.illumemag.com/zine/articleDetail.php?The-Man- Behind-Palestine-rsquo-s-Green-City-Rawabi-13614**
- **Bronner, E. (September 5, 2011). "Abbas Affirms Palestinian Bid for U.N. Membership".** ***The New York Times*****. Retrieved September 8, 2011, from: http://www.nytimes.com/2011/09/06/world/middleeast/06palestinians.html?_r=2&scp=1&sq=palestine%20recognition&st=cse**
- **Haaretz (October 2, 2008). "Ramallah Real Estate Boom Sends Prices Skyrocketing". Retrieved June 6, 2011, from: http://www.haaretz.com/news/ramallah-real-estate-boom-sends-prices-sky-rocketing-1.285399**

- **Hubbard, B. (December 1, 2010). "Rawabi: Works Begin on First Planned Palestinian City". *Huffington Post*. Retrieved June 18, 2011, from: http://www.huffingtonpost.com/2010/01/12/rawabi- work-begins-on-fir_n_419712.html**
- **Davis, U. (February 14, 2011). "Rawabi: A National Project that Defeats its Purpose". *Ma'an News Agency*. Retrieved May 16, 2011, from: http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=358002**
- **Mc Carthy, R. (September 8, 2009). "Rawabi: The New Palestinian City that Could Rise on the West Bank". *Guardian*. Retrieved June 15, 2011, from: http://www.guardian.co.uk/world/2009/sep/08/new-palestinian-city-west-bank**
- **Moor, A. (January 14, 2010). "Rawabi and the American Mission to Civilize the West Bank". *Mondoweiss*. Retrieved June 20, 2011, from: http://mondoweiss.net/2010/01/rawabi-and-the-american-mission-to-civilize-the-west-bank.html**
- **Perman, Stacy (March 21, 2011). "A Shining City on a Hill". *Time*. Retrieved January 21, 2012, from: http://www.time.com/time/magazine/article/0.9171,2058129,00.html**
- **Ravid, B. (May 5, 2010). "Israel Rejects Qatar Bid to Restore Diplomatic Ties". *Haaretz*. Retrieved September 9, 2011, from: http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-rejects-qatar-bid-to-restore-diplomatic-ties-1.290866**

المواقع الإلكترونية:

- **Decolonizing Architecture Art Residency Website. Retrieved September 5, 2011, from: http://www.decolonizing.ps/site/**
- **Rawabi Official Website. Retrieved June 14, 2011, from: http://www.rawabi.ps**
- **Safdie Moshe Website. Retrieved June 22, 2011, from: http://www.msafdie.com**
- **Massar International Website. Retrieved June 6, 2011, from: http://www.massar.com/**
- **Qatari Diar Real Estate Investment Company Website. Retrieved June 18, 2011, from: http://www.qataridiar.com/**
- **The Israeli Information Centre for Human Rights in The Occupied Territories - Bítselem Website. Retrieved August 8, 2011, from: http://www.btselem.org/**
- **Zochrot Website. Retrieved August 28, 2011, from: http://www.zochrot.org/en**

التجربة الشبابية في فلسطين

إعداد: خليل شاهين*

شباب فلسطينيون يكتبون تجربتهم الجديدة

تقديم

يتضمن هذا الملف ست قراءات تلخص رؤية مجموعة من الناشطين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عناصر القوة والضعف في مسيرة الحراك الشبابي الذي انطلق في ١٥ آذار / مارس ٢٠١١، تحفزه إرادة شعبية أطاحت آنذاك برأسَي نظامَي الحكم في تونس ومصر، قبل أن تحصد المزيد لاحقاً.

ومع أنها مجرد بداية لا تغطي حراكات شبابية في مختلف أماكن الوجود الفلسطيني العربية، إلاّ إنها تعكس ملامح من الأجواء الشبابية الجديدة في الداخل والشتات العربي.

وإدراكاً منا بتعدد روافد المعرفة، وخصوصاً ما تنتجه الحركات الاجتماعية والسياسية من معرفة جديدة خلال الثورات العربية الراهنة، فقد ارتأت المجلة سؤال شباب فلسطينيين ناشطين أن يكتبوا بأنفسهم رؤيتهم وتقويمهم للحراك الشبابي الفلسطيني والدروس المستقاة منه، ومن دون تدخل من جانبنا إلاّ في جوانب تحريرية هامشية، كي تعكس هذه المعرفة نفسها بنفسها، ولنترك لكل من القارئ والباحث والشباب عامة، الاستفادة منها أو تقويمها أو نقدها كما عبّرت عن نفسها.

ومن ميزات هذه المعرفة المعبّر عنها من طرف ناشطين في حراك شبابي أنها معرفة تأتي من داخلها، فهي ليست موضوعاً خارجياً لدراسة باحث مثلاً، على أهمية الأخيرة طبعاً. وهي معرفة متعددة المصادر، لأن في إمكانها أن تمزج بين التأمل والتحليل والتجربة الذاتية ومراقبة الأحداث والعلم والأدب، وبعضها ميّال إلى طرح الأسئلة، بينما بعضها الآخر يظهر أكثر يقينية، كما أن بعضها عبّر بتلقائية، في حين سعى بعضها الآخر لأن يكون أكثر توثيقاً أو يستقي مصادر علمية أو أدبية، وهي تعبّر عن نقاشات

* صحافي فلسطيني.

طويلة بين الناشطين أنفسهم أو مع مجتمعهم. وما يجمعها أنها كتابات تحاول التعلم من تجربتها، فضلاً عن أنها ملأى بالحماسة والسعي للتغيير وتأمل العوائق. فالأهم هو أنها معرفة وثيقة الصلة بهدف التغيير.

وهي بروحيتها هذه، ومحاولتها التفكير من خارج الصندوق، ومحاولة التحرر من أنماط التفكير السياسي التقليدي، ووسائل وآليات فعله في الممارسة السياسية اليومية، تعيد الاعتبار إلى الدور الكفاحي الشاب دوماً للشعب الفلسطيني، فتستحضر زخم الثورة الأولى، وقوة التغيير في الإرادة الشعبية التي أطلقتها، وكانت وقودها ونارها، طوال ثلاثة عقود حتى بدء مسيرة أوسلو، كي تبشر اليوم بميادين تحرير قادمة في بيت المقدس، وأكناف بيت المقدس.

إن الحراك الشبابي الفلسطيني يقف دائماً أمام أسئلة صعبة وتعدّد الأولويات، وبالتالي، الشعارات، وهذا الحراك الشبابي على إيقاع الثورات العربية ليس هو الأول من نوعه في العقد الأخير، إذ سبقه نشاط شبابي في مقاومة جدار الفصل العنصري، والمساهمة في إطلاق حملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل في سنة ٢٠٠٥، والأنشطة المتنوعة خلال الانتفاضة الثانية ضد الحواجز الإسرائيلية والاحتلال وغيرها كثير. وكان من الواضح أن هذه الفئات الجديدة من الشباب الفلسطيني بدأت، خلال الألفية الجديدة أيضاً، بمدّ جسور إلى العالم، في اتجاه المجتمعات الغربية تحديداً، وكنوع من الإدراك أن القضية الفلسطينية ذات بعد دولي.

إلاّ إن هذا الحراك الشبابي الذي يأتي على إيقاع الثورات العربية هذه المرة، مترافقاً مع انسداد الأفق السياسي الفلسطيني واستمرار الانقسام، سيقف أمام أسئلة جديدة، ومفتوحة، بشأن العلاقة بين قدراته الذاتية ومد الجسور مع العالم العربي والحركات الشبابية الثورية فيه لما فيها من أهمية على تعديل موازين القوى مع إسرائيل المدعومة أميركياً، وهو ما أشارت إليه كتابات في هذا الملف. وربما كان تحركا ذكرى النكبة والنكسة في السنة الماضية بداية اختبار لمثل هذه الأسئلة الجديدة الصعبة. وكنا قد رأينا تباشير نشاط الحركات الشبابية العربية في مصر ما بعد ثورتها واحتجاجاتها أمام السفارة المصرية، وفي شعارات بحرينية، وفي نداءات سورية إلى الشعب الفلسطيني تلقى صداها في تحركات شباب فلسطينيين. وأمام هذه الدينامية الجديدة، تجد المجلة أن من المفيد فتح نقاش بشأن هذه الاهتمامات الشبابية، والتركيز بداية على فهم الشباب لواقعهم الفلسطيني. فهذا النشاط الشبابي الجديد يزاوج بين النشاط في قضايا فلسطينية، مثل إنهاء الانقسام، وبين مقاومة الاحتلال، ويأتي على سياق ثورات عربية ضد أنظمة مستبدة.

وعدا ما تحمله هذه الكتابات من معرفة ذات طابع شبابي تغييري، فإنها بشرى، لأن دون أوان زفها عمل مثابر لإعادة بناء الحراك الشبابي الفلسطيني داخل الوطن، وفي الشتات، إذ تضع الكتابات الشابة هنا هذه المهمة على عاتقها وفق رؤية مشتركة إلى الأهداف والشعارات الجمعية، وآليات العمل والتواصل بين مجموعات شبابية تنشد الانتقال من العالم الافتراضي إلى حيز الواقع، كي تصنع تغييراً يسعى لإعادة الاعتبار إلى دور ومكانة حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والعنصرية، ومن أجل ضمان حق الشعب الفلسطيني أينما يوجد في تقرير المصير.

ويظهر أن هذه القراءات الشبابية تتخذ من خطاب الحقوق منطلقاً للرواية التاريخية الجمعية، وهي تعتمد المراجعة للتجربة الفلسطينية، والنقد الذاتي للتجربة الشبابية

في حراكها، فتشخص عناصر الضعف قبل القوة، وتتحدى ثقافة الخوف في مقاومتها لمحاولات الترغيب والترهيب والاحتواء، وتتلمس بناء مقومات شق مسار جديد يتمسك بالإرادة الشعبية أساساً لإعادة بناء التمثيل السياسي الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عبر مبدأ الانتخاب لممثلي الشعب في المجلس الوطني حيثما يمكن ذلك.

وفي هذا الملف، توفر "مجلة الدراسات الفلسطينية" منبراً لأصوات شابة انخرطت في فاعليات الحراك الشبابي الذي انطلق في آذار / مارس ٢٠١١، ولا تزال تتصدر اليوم الفاعليات الاحتجاجية ضد الانقسام الداخلي، والعودة إلى المفاوضات في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى لمصلحة الاحتلال، والنشاطات التطبيعية، وكذلك الفاعليات المناصرة لقضية الأسرى، وذلك من أجل إعادة بناء التمثيل الوطني، وتعزيز وحدة الفلسطينيين وتواصلهم في الوطن والشتات.

إنها أصوات شابة جديرة بالاستماع إليها اليوم.

وختاماً، فهذا الملف هو دعوة مفتوحة إلى النقاش، وقراءة التجربة، والاستفادة من دروسها، كمقدمة ضرورية كي يأتي الربيع الفلسطيني تتويجاً للربيع العربي، عبر التأكيد أن النضال من أجل الحرية الذي أشعل شوارع تونس ومصر وليبيا وسورية والبحرين... يصنع أفقاً عربياً جديداً لن يكتمل إلاّ إذا أعاد فلسطين إلى موقعها بصفتها بوصلة الحرية في العالم العربي. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أوراق عائلية

دراسات في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين

(طبعة ثانية منقحة)

مراجعة

صالح عبد الجواد

٢٦٦ صفحة ١٥ دولاراً

التجربة الشبابية في فلسطين

أنس البرغوثي*

شعارات الحراك الشبابي الفلسطيني: تشتت في الرؤية أم إدراك لواقع معقد؟**

عندما يشتد بؤس الواقع يزداد الغضب فتتولد الرغبة في التغيير. ويتجلى ذلك في توفر المصلحة والإرادة والاستعداد العالي للتضحية والحماسة الشديدة. وسريعاً ما يجد الناس أنفسهم وقد نزلوا إلى الشارع تعبيراً عن رفضهم لواقعهم المعاش، رافعين العديد من الشعارات التي يرونها منسجمة مع تطلعاتهم.[1]

وارتباطاً بتعدد القراءات للشعار الواحد، ولما للشعار من أهمية في صوغ خطاب تحريضي / تثويري، ثم في بناء رؤية تلامس هموم الناس وتساهم في تغيير الواقع، يثار العديد من التساؤلات عن قدرة الشعار على خلق حالة من الالتفاف الجماهيري: هل هو محل إجماع؟ هل يشكل أولوية؟ هل هو ضروري وملحّ؟ هل يؤسس لخطاب نقدي؟ وأخيراً هل يعكس حالة من التشتت في الرؤية، أم يمثل إدراكاً لواقع معقد ومركب ومتشظٍّ؟

قبل الشعارات.. الواقع الذي نعيش

منذ أن بدأ "سلام الشجعان" غداة انطلاق "العملية السلمية"، دخلت القضية الفلسطينية منعطفاً خطراً استدعى تغييراً في المهمات وتبديلاً للأولويات، فرافق "العملية السلمية" مشروع متكامل يقوم على صهر الوعي، ويفترض مغادرة مشروع التحرير الكامل والاكتفاء بالحكم الذاتي و"الدولة المستقلة" وبناء المؤسسات، ويستند إلى خطاب سياسي

* ناشط سياسي شبابي، رام الله.

** تألف الحراك الشبابي الفلسطيني من عدة مجموعات ما لبث بعضها أن انتهى، بينما استمر بعضها الآخر، والشعارات المقصودة هنا تعود إلى المجموعات الشبابية التالية: الحراك الشبابي المستقل؛ فلسطينيون ضد التطبيع؛ فلسطينيون من أجل الكرامة؛ جائعون للحرية. وطبعاً، لن نحيط بجميع الشعارات، وإنما ببعضها المركزي معتمدين على فاعلياته وبياناته.

اقتصادي اجتماعي وثقافي، حوّل الفدائي الذي "صنع من جزمة أفقاً" إلى رجل أمن يحرس منظمة دولية، أو مقراً أمنياً، أو يرافق ضابطاً آخر (فدائي سابق!) لتناول طعام العشاء في تل أبيب!

وهذا الخطاب المشوه أفرز وعياً مشوهاً ومفاهيم مشوهة، فأغرق الناس في الهمّ الحياتي المعيشي اليومي على حساب الهمّ الوطني التاريخي. ومع هيمنة هذا الخطاب المتسلح بالمال والهيمنة السياسية، وفي غياب "الحزب الثوري" القادر على فرض برنامجه، كانت "المعارضة" تُزج في السجن، فعرفنا نوعاً آخر من السجون يشبه سجون الوطن العربي في ظل الأنظمة البائدة والتي ستبيد.

إذاً، فقد تقزم المشروع الوطني ليصبح مشروعاً يخص "أقلية حاكمة"، ويضمن لها الاستمرار في "الحكم" ومراكمة المال، ولا يمثل أكثرية تكابد من أجل تجنب العوز والفقر كي تتمكن من مواصلة النضال. ولم نعد نعرف أي الثوابت الوطنية هي ثوابت، وهكذا، وبدلاً من أن نعيش مرحلة التحرر الوطني فُرض علينا العيش وفق وصفات البنك الدولي و"يو أس إيد" والممولين على اختلافهم، وتعايشنا مع سلطة بوليسية، وبات لزاماً علينا النضال من أجل إنجاز مهمات التحرر الوطني، وأن نزاوج باقتدار ووعي بين هذه المهمات وبين مهمات التحرر الاجتماعي الديمقراطي.

إن التشتت الديموغرافي للشعب الفلسطيني بحكم وجوده في أكثر من تجمع جغرافي يفترض اختلاف الدور النضالي لكل تجمع، فما يشكل أولوية لشعبنا في الجزء المحتل منذ سنة ١٩٤٨، يختلف عن أولويات شعبنا في المنافي أو في الجزء المحتل منذ سنة ١٩٦٧، الأمر الذي يعني ضرورة البحث في ماهية الدور النضالي لكل تجمّع بما يتجه في المحصلة نحو استرداد الحقوق ونيل الحرية. ويقتضي ذلك مراجعة شاملة لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ومسيرتها، وصولاً إلى التوافق على شعار واحد يعبّر عن تطلعات الشعب الفلسطيني أينما يوجد.

البداية:[٢] ١٥ آذار / مارس ورفع شعار إنهاء الانقسام عبر انتخاب مجلس وطني

إن أربعة أعوام من الانقسام الأسود بين "فتح" و"حماس"، وعشرين عاماً من الانقسام في الحركة الوطنية بين نهجَي التسوية والمقاومة، إن جاز التعبير، وما أحدثه ذلك من انقسام عمودي وأفقي طال المجتمع الفلسطيني ككل، وما شهدته الحركة الوطنية من ترهل وأزمات وانعكاس ذلك على مجمل القضية الفلسطينية، أمور كلها كانت كافية لطرح شعار إنهاء الانقسام في مطلع سنة ٢٠١١، وإن اختلفت المجموعات الشبابية في تشخيص الانقسام وآليات تجاوزه، بين مَن يرى فيه انقساماً بين حركتين يتم تجاوزه بتحقيق المصالحة بينهما، ومَن يرى فيه انقساماً في المجتمع الفلسطيني يستدعي تخطيه إجراء انتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بما يمثل الكل الفلسطيني (فلسطينيو ٤٨؛ فلسطينيو ٦٧؛ المنافي)، ويحقق المصالحة المجتمعية الشاملة. غير أن الكل كان متفقاً على ضرورة ترتيب البيت الداخلي لإنجاز استراتيجيا وطنية موحدة، تعيد الاعتبار إلى الرواية الفلسطينية الكاملة بعدما تعرضت للاجتزاء والتزييف، وترسم طريق التحرير.

ومما لا شك فيه أن الدعوة إلى انتخابات المجلس الوطني كنوع من بناء شرعية ديمقراطية كانت بمثابة تعويض عن

الشرعية الثورية التي اغتيلت في إثر مسلسل مدريد ـ أوسلو، فشرعية منظمة التحرير الفلسطينية كانت قائمة على الفعل الثوري، ولذلك حافظت على شرعيتها أعواماً طويلة. أمّا وقد ابتلعت السلطة الفلسطينية منظمة التحرير، وليس هناك سوى نهج "الحياة مفاوضات" ومن دون صفة تمثيلية تُنتزع عبر شرعية ديمقراطية، فإن الشرعية الثورية تكون قد سقطت، ولا بد من التعويض.

في البداية، طغى شعار إنهاء الانقسام من دون متلازمة انتخاب مجلس وطني، وهو ما جعل الشعار فضفاضاً ومن دون آليات، الأمر الذي مكّن طرفَي الانقسام، بسبب هيمنتهما السياسية وقوتهما القمعية، من أداء دور رئيسي في توجيهه إلى مصلحة كل منهما. وبذلك، بدا الشعار كأنه نوع من المماحكة السياسية بين قطبَي الحقل السياسي، فنأى الناس بأنفسهم عن المشاركة، ولا سيما بعد توقيع اتفاق المصالحة (٤ أيار / مايو ٢٠١١)، والذي تم تصويره في بداية الأمر على أنه نهاية للانقسام، على خلاف ما يثبته الواقع.

ولمّا تم رفد شعار إنهاء الانقسام بانتخاب مجلس وطني، اتخذ الحراك معنى آخر، فهو شعار جامع للكل الفلسطيني في الوطن المحتل والمنافي، فضلاً عن اتفاق جميع الفصائل عليه في اتفاق القاهرة (٢٠٠٥) ووثيقة الأسرى (٢٠٠٦)، مروراً بإعلان القاهرة (٢٠٠٩)، وختاماً اتفاق المصالحة (أيار / مايو ٢٠١١). وقد تقاطع هذا الشعار الجديد مع ما كان يدعو إليه بعض الفصائل التي انخرطت بشكل خجول في الحراك الشبابي، الأمر الذي أعطى المطلب زخماً ، على الرغم من محاولة طرفَي الانقسام حرفه عن مساره بتصويره مطلباً حزبياً للبعض الغاية منه إحراجهما. ومع ذلك، فإن الشعار بقي نخبوياً، أي أنه لم يتحول إلى مطلب شعبي كي يتم فرضه بقوة على أجندة الساسة الفلسطينيين. ولا نعتقد أن عدم قدرة الشعار على إحداث الالتفاف الشعبي ينتقص من أهميته، وإنما يستدعي مراجعة لأدوات العمل التي من شأنها إيصال المطلب إلى الناس. ولمّا كان بعض النشاطات في هذا الاتجاه يجري داخل الوطن المحتل والمنافي، فإن إيصاله إلى الناس يغدو مسألة وقت، وسيستمر الحراك الشبابي برفع ذلك الشعار: "الشعب يريد مجلساً وطنياً جديداً".

من يوم الأرض إلى النكبة والنكسة.. طلاق مع كرنفالية الاحتفال بالهزائم

مع كل مناسبة وطنية تعج الصحف ووسائل الإعلام (الرسمية) بدعوات تحض على إحياء تلك المناسبة في الصالات المغلقة أو الساحات العامة، وتحت رعاية "سيادة الرئيس" و"معالي رئيس الحكومة". وبغض النظر عن طبيعة المناسبة، فإنها لا تخرج عن تلك الأمكنة، بينما يتزاحم أصحاب الكلمات والخطابات على قراءتها أمام "الجمهور الحاضر"، ثم ختمها بالوعد الدائم بتحقيق النصر!

وقد أدرك الحراك الشبابي، منذ البداية، أن شعاراته يجب أن يسمعها الشخص الملائم في المكان الملائم، فنراه في يوم الأرض يتوجه إلى نقاط الاحتكاك مع الاحتلال، وفي يوم الأسير يتظاهر أمام السجون، وفي ذكرى النكبة والنكسة يزحف في اتجاه الحدود، على الرغم من وجود «الكرنفالات» ومنع السلطتين في أكثر من مناسبة الشبابَ من الوصول إلى نقاط التماس، كما حدث، على سبيل المثال لا الحصر، في يوم الأرض

في رام الله المحتلة، حيث أغلقت "سلطة فتح" جميع المنافذ المؤدية إلى مستعمرة "بيت إيل" في آذار / مارس ٢٠١١، وكذلك في غزة عندما منعت "سلطة حماس"، في السنة الماضية، المتظاهرين من التوجه إلى حاجز بيت حانون، "إيرز"، في ذكرى النكسة. ومن المعروف أن تحركات الشباب اتخذت طابعاً شعبياً غير عنيف، ومع ذلك فإنهم مُنعوا.

وفي هذه المناسبات كلها ، كانت الشعارات المرفوعة وحدوية وتحمل رسائل في أكثر من اتجاه: للساسة، لا تغتالوا فعلنا، ولا تقفوا في طريقنا؛ للاحتلال، سنستمر حتى دحرك؛ للأسير في يومه، وجودك في السجن هزيمة لنا جميعاً، وحريتك نصر جماعي؛ وللاجئ، لن نحيي النكبة في بيوتنا، وإنما معك على طريق العودة.

تلك أفعال مقاومة، تسترجع ثقافة المقاومة وتحييها من جديد، والشعب كثيراً ما احتضن المقاومة التي وحّدته، على الرغم من إنكارها وإدانتها والتحريض ضدها من طرف القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالتأكيد، فإن حراكاً من هذا القبيل من شأنه أن يستنهض الشعب الفلسطيني وقواه الحية، ويقطع مع مرحلة "لا مقاومة" التي يحاول أصحاب "العملية السلمية" تعميمها.

وللمعتقلين السياسيين في سجون طرفَي الانقسام كلمة

لكثرة الهموم التي يعيشها الإنسان الفلسطيني، كان لا بد من إعلاء صوت المعتقلين السياسيين، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم من دون قيد أو شرط، وهو ما ترجمه الحراك الشبابي في أكثر من احتجاج على هذه السياسة المقيتة التي تمارسها الأجهزة الأمنية التابعة لطرفَي الانقسام. وبالتأكيد، فإن شعار "اعتقال سياسي ليش وإحنا تحت رصاص الجيش" لم يكن يجتذب كثيراً من الناس لأسباب شتى، منها حالة الخوف من الأجهزة الأمنية، ولأنه يهم بشكل مباشر ذوي المعتقلين أنفسهم، لكنه يؤكد مسألة قيمية أخلاقية تفيد بأن الحرية كل لا يتجزأ، وبأننا كشعب تحت الاحتلال نفهم اعتقال الاحتلال لنا، لا اعتقال "الإخوة" بعضهم لبعض.

ضد التمويل والتطبيع: "لا تمويل ولا تطبيع.. فلسطين مش للبيع"

ثمة في الوطن المحتل تمويل يُغدق وتطبيع يستشري مع المحتل، فأينما يوجد التطبيع يوجد التمويل، وهذا ما يفسر حجم التمويل الهائل الذي يصل إلى الأرض المحتلة تحت مسميات عدة: منح، ومساعدات، وغيرها، والذي يفوق حجمه في العديد من الدول في إفريقيا وآسيا (أكبر مما تحصل عليه مصر والأردن واليمن والكونغو وهاييتي وجمهورية نبال ولبنان مجتمعة)،[٣] علماً بأن معظم هذا التمويل مشروط بنبذ ما يسمى "الإرهاب"، أي المقاومة في حالتنا الفلسطينية.

وفي الآونة الأخيرة، اشتدت هجمة المطبّعين الساعين لفرض وهم التعايش مع المحتل، إذ ما إن يُعلن لقاءٌ تطبيعي حتى تسمع عن عشرة غيره، فما كان من الحراك الشبابي إلاّ أن وقف في وجه التطبيع، فردياً ومؤسساتياً، وكذلك الممولين، وقد نجح الحراك في إلغاء العديد من اللقاءات التطبيعية، أو تلك التي تثار شبهات بشأنها.

ووصلنا إلى درجة أصبح فيها الشعار هو التالي: "الصبح بنسمع الخبر.. والعصر بنلغي المؤتمر"، كتلك اللقاءات المنظمة من طرف "تحالف السلام الفلسطيني"، وفريق "مبادرة جنيف"، وأصحاب "الكونفدرالية المشتركة الفلسطينية ـ الإسرائيلية".

وعندما يحيي الحراك الشبابي رأس السنة الميلادية الأخيرة من دون تمويل من أحد، وعبر جمع التبرعات من الحاضرين ومن أعضاء الحراك، ومن دون الحاجة إلى لقاء تطبيعي، ويوفر للطبقات الشعبية غير القادرة، حضور الحفلات في الفنادق الفخمة، فإنه (الحراك) يبعث برسالة فحواها أننا شعب لن نسمح بتحويلنا إلى مرتزقة ينحنون أمام أبواب المانحين، ولن نرضى بالتطبيع بديلاً من التحرير، وهو بذلك يذكّر الناس بماض جميل كان يشع بالمقاومة وبروح العمل التطوعي. إذاً، هي رسالة تقول للناس: بإمكاناتنا المحدودة، نستطيع أن نصنع فرحاً.

ضد المفاوضات: الحياة مقاومة

لعل ذروة ما وصل إليه الحراك الشبابي حتى اللحظة هو الخروج ضد المفاوضات أمام "المقاطعة" (مقر قيادة السلطة) في رام الله المحتلة، والتي اعتبرها الحراك "امتهاناً لكرامة شعبنا"، وموافقة ضمنية على استمرار الاحتلال في سرقة الأرض وتهويد القدس وزج أبناء وبنات الشعب الفلسطيني في سجون الاحتلال، ولا سيما بعد اتخاذ القيادة موقفاً بعدم العودة إلى المفاوضات من "دون وقف الاستيطان"، والإقرار بخط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ كمرجعية لبحث قضية الحدود، وعودتها لاحقاً إلى المفاوضات في عمّان تحت مسمى جديد هو "لقاءات استكشافية"!

وقد لوحظ أن رفض المفاوضات يجتذب أناساً عديدين لم يجدوا فيما طُرح من شعارات قبل ذلك ما يعبّر عنهم، أي أن هناك مَن ينتظر تصعيداً في اتجاه السلطة كي ينخرط في التظاهرات. وفي هذا الشأن، فإن استمرار المفاوضات، واستمرار تنظيم الوقفات الاحتجاجية ضدها وضد نهجها العقيم، ينذران بأن كرة الثلج ستتدحرج حتى تُسقط النهج وأصحابه.

لقد هتف المتظاهرون: "أوسلو ولّى أوسلو راح .. وإحنا رجعنا للكفاح"، في دلالة واضحة على أن القيد المسمى أوسلو قد كُسر، وأن على "القيادة" أن تعي ذلك قبل فوات الأوان؛ أن تعي أن الحياة مقاومة لا مفاوضات.

ضد السياسات الاقتصادية: غلاء الأسعار وفرض الضرائب، غول يلتهم الفقراء

انخرط الحراك الشبابي في الاحتجاج ضد غلاء الأسعار وفرض الضرائب، ومن وراء ذلك ضد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المستندة إلى توصيات البنك الدولي والمرتكزة أساساً على النظام الاقتصادي القائم على السوق، وفق ما كرسه القانون الأساسي للسلطة. وفي الوقت الذي يمس غلاء الأسعار طبقات واسعة، ويهدد بعضها، فإن تثبيت الأسعار على ما هي عليه، والمضي قدماً في فرض الضرائب، سيخرجان الناس عن صمتهم وسينفجرون في وجه السلطة والاحتلال معاً، إذ رُفعت شعارات من قبيل: "يسقط اتفاق باريس الاقتصادي".

أخيراً ودائماً، عودة إلى الواقع بين الشعار الجامع وتعدد الشعارات

إن طبيعة الواقع الفلسطيني المركب والمعقد والمتشظي، توجب رفع العديد من الشعارات حتى لو لم تكن جامعة، ومن هنا، تعددت شعارات الحراك الشبابي لتطال العديد من المسائل: رفض اللجنة الرباعية الدولية لتواطئها مع المحتل؛ الاعتراض على الأمم المتحدة لمشاركتها، عبر عجزها، في فرض الحصار على قطاع غزة وعدم توفيرها الحماية لأساطيل الحرية؛ الاحتجاج على زيارة الرئيس اليوناني لمنعه أسطول الحرية من الإبحار؛ الاحتجاج على الفساد والاستبداد والخصخصة؛ التظاهر ضد الجدار والاستيطان وتهويد القدس؛ الوقوف إلى جانب العمال في يومهم العالمي؛ مساندة الحركة الأسيرة في إضرابها عن الطعام ومعركتها المفتوحة مع إدارة السجون؛ دعم الحركة الطلابية في مطالبها النقابية؛ مؤازرة الموظفين الذين فُصلوا من عملهم لدى القطاع الخاص؛ رفض الابتزاز الأميركي والضغوط الدولية؛ المطالبة بإغلاق المناطق الصناعية المشتركة "الفلسطينية ـ الإسرائيلية"؛ وغيرها كثير.

وبالتالي، فإن كثرة الشعارات المطروحة لا تعني بالضرورة تشتتاً في الرؤية بقدر ما تعني إدراكاً للواقع المعاش. وإلى حين الوصول إلى شعارات جامعة، فإنه يجب مواصلة رفع شعار انتخاب مجلس وطني جديد يمثل جميع الفلسطينيين، كمقدمة لصوغ استراتيجيا وطنية مقاومة، وأن يترافق ذلك مع حملة للتوعية والتثقيف كي يخرج الشعار من دائرته النخبوية الضيقة إلى مساحات أرحب، ويصبح مطلباً شعبياً بامتياز.

وبإيجاز، فإن المهمات الملقاة على عاتق الشعب الفلسطيني كثيرة ومتعددة، وتحتاج إلى نضال يومي دؤوب. ■

المصادر

١ نتحدث هنا بمعزل عن "القوى الثورية" التي تملك (أو لا تملك) برنامجاً شاملاً للتغيير، والتي تأخذ على عاتقها تنظيم حركة الناس وتأطيرها وتوجيهها انطلاقاً من دورها التثويري للمجتمع، وبالتالي تساهم في تصويب الشعارات، ومن دون الخوض في أيهما أسبق: التنظيم أم حركة الناس، وكذلك بمعزل عن التباينات الأيديولوجية والطبقية فيما بين الناس المتظاهرين.

٢ هذه هي البداية الرسمية للحراك الشبابي الفلسطيني الذي نزل في ١٥ آذار / مارس الماضي مأخوذاً بالثورات العربية التي ألهمت شباب لندن ونيويورك، فما بالك بإلهامها أبناء جلدتها في فلسطين المحتلة التي تمثل الأمة العربية عمقها الطبيعي والاستراتيجي. ونقول البداية الرسمية، لأن الشباب الفلسطيني كانوا دوماً السبّاقين إلى إشعال جذوة المقاومة عبر تاريخنا المعاصر، من خلال انخراطهم الواعي في الفصائل والأحزاب على اختلافها.

٣ هذا ما أكده تقرير لمركز بيسان للبحوث والإنماء، في أيلول / سبتمبر ٢٠١١. والتقرير متوفر في الموقع الإلكتروني للمركز: http://ar.bisan.org [المحرر]

التجربة الشبابية في فلسطين

إعداد: زيد الشعيبي وباسل الأعرج*

الحراك الشبابي.. و"حزب الكنبة" الفلسطيني

أفرزت الثورة المصرية بمكنوناتها العظيمة كنزاً من المصطلحات تحاكي فيها وصفاً دقيقاً للواقع ومطابقاً للحالة الموصوفة، وتصلح كي تضاف إلى معاجم لغة الثورات العالمية السابقة واللاحقة.

وجسدت هذه الثورة التي لقّبها البعض بـ "الثورة الضاحكة" لاستخدام الشعب المصري المعروف بخفة دمه النكات والمصطلحات الطريفة الساخرة في شعاراته ومطالبه الثورية، وفي تعبيره عن حال البلد والثورة، حالة نادرة من نوعها تجعل الجمهور يرتبط ارتباطاً عاطفياً بمطالب الثورة وصدق نياتها.

وكان بين أكثر المصطلحات إثارة للانتباه "حزب الكنبة" الذي يطلقه ثوار مصر على أفراد الشعب الذين يلتزمون منازلهم في أثناء الأحداث والاعتصامات في الميادين، جالسين على كنباتهم يشاهدون صناعة الحرية عبر التلفاز، ويكتفون بإطلاق الشعارات الرنانة، وغالباً ما يتميزون بكثرة الانتقادات والمزايدة على مَن هم في الشارع يعملون على الأرض لتغيير الواقع.

ويبدو أن هذا "الحزب" يتمتع بشعبية كبيرة في فلسطين، بل يعد حالياً، من أكبر الأحزاب وجوداً وتأثيراً، مع التشديد على خصوصية الحالة الفلسطينية ومراحل النضال والصمود المشرفة لأبناء الشعب الفلسطيني على مر الزمن. غير أن مسألة التشبيه بين الحالتين المصرية والفلسطينية ليست بالضرورة علاقة تطابقية مجردة بقدر ما هي علاقة توافقية مرحلية مرت بها مصر، وتمر بها فلسطين اليوم.

بين انتفاضتين

لعل المتتبع للحالة الفلسطينية منذ انطلاق أولى التظاهرات ضد الوجود اليهودي الاستعماري في فلسطين في

* ناشطان شبابيان سياسيان في الضفة الغربية.

سنة ١٨٨١، مروراً بخمس عشرة انتفاضة وهبّة شعبية ضد هذا الوجود الصهيوني، يستطيع أن يلاحظ مفاصل النهوض والإحباطات والانبعاث لدى هذا الشعب، إذ تتميز الفترة الأولى من هذا النضال حتى ما بعد النكبة بسيطرة العشائرية والقبلية والنخب العائلية على زمام النشاط السياسي الفلسطيني، وعلى رسم معالمه وصوغ مطالبه وطموحاته. وقد تراجع هذا الدور بشكل كبير وواضح مع إطلاق الرصاصة الأولى في الثورة الفلسطينية في سنة ١٩٦٥، كي يؤسس ذلك انعطافة تاريخية حادة تجلت في انضمام الحركات الثورية والأحزاب الأيديولوجية إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وترسخ مكانة ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير وقائداً للشعب الفلسطيني وحركته التحررية. لكن "كاريزما القائد" لم تكن ذات بعد إيجابي دائماً، إذ إن مرحلتَي النضال الأولى والثانية من تاريخ الصراع ضد المشروع الصهيوني وتجلياته على الأرض الفلسطينية، تتشابهان في سيطرة الفرد على القرار واستئثار قلة به، وغياب مبدأ الشفافية في اتخاذ القرار، وفي بناء عمل مؤسساتي قادر على مواجهة الأوضاع والتقلبات والتغييرات الطارئة، الأمر الذي أدى إلى غياب المرونة في الشكل النضالي لدى الطبقة السياسية، وأضعف القدرة على توظيف الطاقات الجمعية في الكفاح الوطني. لكن على مدى تاريخ هذا الشعب، فإن الشباب كانوا هم وقود وجنود جميع المراحل النضالية، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تتسم إمّا بالإقصاء، وإمّا بالعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية. وإجراء مقارنة لتطور المشاركة الشعبية، ولا سيما الشبابية، بين الانتفاضتين الأولى والثانية، من شأنه أن يساهم في تسليط الضوء على عدد من العوامل وراء نشوء ظاهرة "حزب الكنبة" لدى الشباب الفلسطيني، وخصوصاً في مرحلة يمتد فيها الربيع العربي إلى أكثر من بلد.

كان من الصعب ظهور "حزب الكنبة" خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، إذ تميزت هذه الانتفاضة التي أدخلت اسمها إلى المصطلحات المتداولة عالمياً، بمشاركة شعبية واسعة النطاق، من حيث الجغرافيا والفئات المشاركة، وإن كان الشباب أدوا دوراً رئيسياً في فاعليات المواجهة اليومية للاحتلال، نظراً إلى وجود شعار ناظم متفق عليه من جميع فئات الشعب الفلسطيني وشرائحه، تمثّل في شعار "الحرية والاستقلال"، وانتشار المبادرات الشبابية الفردية والجماعية في المجتمع من تشكيل اللجان الشعبية ولجان الحراسة والتعليم الشعبي والجمعيات الزراعية والمشاريع الصناعية والزراعية والتنموية الصغيرة والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ونقاء المجتمع من رواسب الفكر القديم الفاسد وابتعاده عن الفكر المستورد وتشكيل القيادة الوطنية الموحدة بما تعنيه أولاً من وحدة لمختلف القوى تحت شعار موحد وبرنامج عمل. والأهم من ذلك تمتع هذه القيادة الموحدة بشرعية مستمدة من الإرادة الشعبية حتى من دون انتخاب، وتعبيرها عن جوهر حركة التحرر الوطني، ووجود استعداد عال للتضحية من فئات متعددة في ظل التوحد خلف شعار جامع، والنزوع إلى فكرة الخلاص الجماعي. إلاّ إن القيادة لم تكن على مستوى التحدي ولم تقم باستثمار تضحيات الشباب والشعب عامة في تلك الانتفاضة بالشكل الملائم، وخصوصاً مع بدء مسيرة مدريد ـ أوسلو استناداً إلى الانعطافة الكبرى في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير كما تشكل في دورة المجلس الوطني في الجزائر في سنة ١٩٨٨.

وفي المقابل، إذا كانت الانتفاضة الأولى اندلعت تعبيراً عن الأمل بحل وطني قريب، فإن الانتفاضة الثانية جاءت تعبيراً عن اليأس من إمكان تحقيق هذا الحل والتشكيك في إمكان تحويل سلطة الحكم الذاتي إلى دولة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠. وفي أقل تقدير هناك في القيادة مَن اعتقد أن هذه الانتفاضة ربما تعكس الحاجة إلى جرعة إضافية من المواجهة الميدانية للضغط من جديد في سبيل فتح مسار العملية السياسية نحو التحول إلى دولة. وعلى الرغم مما سمي ظاهرة عسكرة هذه الانتفاضة، فإنها تميزت أيضاً بمشاركة شبابية وشعبية واسعة سرعان ما تراجعت ربما لتحمل بذور ظهور "حزب الكنبة". ويعود ذلك إلى عدم تأطير الحركة الشعبية في ظل وجود السلطة وفق محددات اتفاق أوسلو وقيوده وملحقاته الاقتصادية والأمنية، والاعتقاد أن السلطة يجب أن تدير شؤون المجتمع، وإلى ضعف الشرعية الشعبية في هذه الانتفاضة مقارنة بالانتفاضة الأولى، ولا سيما من حيث غياب الأطر واللجان الشعبية ذات الوظائف المتعددة، وتراجع روح التكافل والعمل التطوعي، وغياب القيادة الوطنية الموحدة التي تملك شرعية شعبية لمصلحة صيغة اجتماعات القوى الوطنية، وانتشار مظاهر التسلح وطغيان الاشتباك العسكري على حساب المواجهة الشعبية، الأمر الذي أضعف من أهمية وجود مقاومة شعبية حاضنة للكفاح المسلح، وانتشار ظاهرة الشللية والفلتان الأمني، أو ظاهرة "صوملة فلسطين" لاحقاً، مع غياب الوعي الكامل بالهدف الذي تسعى الانتفاضة لتحقيقه بالأشكال الكفاحية التي ميزت الانتفاضة، وماهية أشكال الكفاح المسلح التي يمكن أن تحظى بالحاضنة الشعبية. وعلى الأقل، يمكن القول إن كل ما سبق ساهم في عدم القناعة بقدرة الانتفاضة على تحقيق شعار الخلاص من الاحتلال وإقامة الدولة.

إن دراسة تجربة الانتفاضتين الأولى والثانية من شأنها أن تقدم مؤشرات إلى تأثير مرحلة أوسلو في الحالة الفلسطينية، وخصوصاً من حيث تراجع الحركة الشعبية في ضوء تهشيم الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية على مقاس تقسيمات أوسلو للأرض ومَن عليها بين مناطق أ وب وج، وانكشاف مناطق ج (٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية) أمام شتى الإجراءات الإسرائيلية من استيطان وتهويد ومصادرة وهدم منازل وتطهير عرقي في غياب دور السلطة وتراجع الحركة الوطنية في هذه المناطق من دون تأطير للحركة الشعبية ومقاومتها للاحتلال. كما ساهم تزايد القناعة بمأزق تحويل السلطة إلى دولة، واتساع ظاهرة الزبائنية وارتباط مصالح فئات واسعة نسبياً ببقاء السلطة ذاتها، في تراجع الإيمان بوجود ما يستحق تقديم التضحيات إذا كان الوضع سيبقى على حاله، ولا سيما بعد انتفاضتين استمرت كل منهما أعواماً من دون تحقيق هدفها. وهنا يمكن تلمس بدايات ظهور "حزب الكنبة" على إيقاع الشعور بالحاجة إلى تغيير المسار السابق.

إن المتتبع لحالة الشارع الفلسطيني يستطيع أن يرى، وبكل وضوح، تدني المشاركة الإيجابية للمواطن الفلسطيني في جميع الفاعليات السياسية والمطلبية والاجتماعية إزاء القضايا الداخلية، مثل الانقسام والفساد وتدني مستويات المعيشة، وأيضاً الفاعليات المرتبطة بالمشروع الوطني ضد الاحتلال والعنصرية والاستيطان، وكذلك لتغيير المسار السياسي المحصور في مربع المفاوضات منذ عقدين.

وتُعدّ هذه الحالة خير دليل على حالة الإحباط وعدم الثقة التي يمر بها الشارع الفلسطيني الآن باستثناء أعداد لا يستهان بها من الناشطين الشباب الذين يُثبتون يوماً بعد يوم أنهم يستطيعون بأعدادهم القليلة فعل الكثير عبر عملية كفاحية تراكمية ومثابرة لتوسيع المشاركة الشبابية، والشعبية عامة، في صنع القرار على مختلف المستويات.

في أسباب تفشي ظاهرة "حزب الكنبة"[1]

استنتج المشاركون في ورشة عمل إلكترونية نُظمت لإثراء المشاركة الشبابية الجماعية في بلورة الأفكار الواردة في هذه المقالة، أن حالة "حزب الكنبة" هي ظاهرة عابرة في المجتمع الفلسطيني ولا تعكس ثقافة ثابتة ومستقرة، وأنها ظاهرة تفشت في المجتمع وستتلاشى بانتهاء العوامل المسببة لها. ويمكن اعتبارها نوعاً من أنواع التماهي مع المتسلط كحالة نفسية دفاعية يتنكر فيها الفرد المقهور لذاته، ويسعى من خلالها لحل مأزقه الوجودي والشعور بالخواء وانعدام الأمن عبر التشبه بالمتسلط والذوبان في قيمه وتعظيمها على حساب ذاته وهويته الفردية، وأيضاً على حساب جماعته وشعبه، وهذه تُعدّ من المعوقات الحقيقية في طريق انتصار أي مشروع وطني تحرري.

وفي الحالة الفلسطينية التي يوجد فيها سلطة حكم ذاتي محدود الصلاحيات، وانقسام داخلي، تحت مظلة تحكّم سلطة الاحتلال العنصري الكولونيالي في الأرض والموارد والسلطات والصلاحيات واحتكار القوة والعنف، فإن التماهي بالمتسلط يأخذ شقين: الأول، التماهي مع "الإسرائيلي"، والثاني، التماهي مع الفلسطيني المتسلط (عند انتشار ثقافة الخوف وتكميم الأفواه والاعتقال السياسي والفصل التعسفي من الوظيفة).

ويمكن تلخيص أبرز أسباب تفشي هذه الظاهرة بما يلي:

١) فشل القيادة في تحقيق إنجازات حقيقية للشعب الفلسطيني تنسجم ووعودها بالتحرير وتخليص الشعب من الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى غياب الثقة بالقيادة الحالية غير المنتخبة والفاقدة للشرعية، وبالنهج التفاوضي الذي اتبعته عشرين عاماً من دون تحقيق أي نتائج في نظر الشارع الفلسطيني الذي يرى يومياً تقدم المشروع الاستيطاني على أرضه.

٢) انتشار ثقافة الخلاص الفردي على حساب المصلحة العامة، والتي سادت وتعاظمت خلال مرحلة أوسلو، وتركزت بشكل أساسي لدى مَن تبوأوا مناصب قيادية عليا في بعض أوساط "المحاربين القدامى" ممن يرون أن إحدى ثمار نضالاتهم هي أن يحظوا هم وعائلاتهم بعيشة كريمة حتى لو كانت على حساب الشعب. ويمكن أيضاً ملاحظة ما سمّاه إدوارد سعيد في كتاب "المثقف والسلطة" "البطالة العقلية" عند كثير من المثقفين الفلسطينيين الذين جرى استقطابهم كي يتحولوا إلى أبواق للسلطة، كما تم استقطاب كثيرين منهم من خلال المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية. وهؤلاء، للأسف، أدوا دوراً سلبياً في نشر ثقافة الخلاص الفردي.

٣) تأثير الإجراءات الاحتلالية في أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها، من قمع وبناء الجدار ونشر الحواجز بشكل لم يسبق له مثيل وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، في صوغ بنية نفسية مشوهة

للناس، وهذا يلاحظ مثلاً في "سيكولوجيا الحواجز" التي تعتمد على النظرية السلوكية في علم النفس من حيث تحكّم الحاجز العسكري في ردة فعل الإنسان من دون إدراك. وعليه، فأنت إن لم تتصرف جيداً فقد تُمنع من العبور، كما سيُمنع الآخرون منه. وهنا يصبح تفكير الفرد ذاتياً وفيه أنانية، وتصبح غريزة البقاء والأنانية هي السائدة في ظل غياب المشروع الوطني القادر على بلورة وعي جمعي يكسر ثقافة الركون إلى سطوة الحاجز وتأثيراته السلوكية. فالحاجز ليس مادياً فحسب، بل هو سيكولوجي أيضاً في الأساس، وهدفه كسر الإرادة والقضاء على قيم الصمود والمقاومة، علماً بأن بعض الحواجز لا يتمركز عندها جنود. أمّا من الناحية الاجتماعية، فقد أدت هذه الحواجز إلى تفسيخ المجتمع الفلسطيني إلى كيانات ومجتمعات صغيرة لكل منها أجندته الخاصة.

٤) مساهمة التبعية الاقتصادية للاحتلال والسياسات المالية المتبعة من طرف الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، في تشكل فئات غنية منتفعة اقتصادياً، وتتلاقى مصالحها مع استمرارية الوضع السياسي الراهن، وترتبط بعلاقات زبائنية مع السلطتين القائمتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل تزايد الفئات الفقيرة والمهمشة التي يكاد ينحصر همّها اليومي في توفير لقمة العيش.

٥) غياب استراتيجيا وطنية موحدة ذات رؤية وأهداف واضحة متوافق عليها فلسطينياً، ويمكن للشعب الالتفاف حولها بغض النظر عمّن يتسلم الحكم والقيادة. كما أن الشعور بإقصاء معظم قطاعات الشعب الفلسطيني في أراضي ١٩٦٧ و١٩٤٨ والشتات عن المشاركة في بلورة مثل هذه الاستراتيجيا التي تمس واقع الفلسطينيين ومستقبلهم أينما يوجدوا، قد أضعف الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير والسلطة والأحزاب عامة.

٦) ما ترتب على النزاعات الداخلية والانقسام الفلسطيني وتناحر الأحزاب على السلطة من معاناة، وتراجع الثقة بالأحزاب السياسية والقادة، واستمرار فرض الحصار على قطاع غزة. وهذه كلها شكلت دافعاً إلى عزوف قطاعات متزايدة من الشعب عن المشاركة في الحياة السياسية.

٧) تزايد الشعور باللاعدالة، ولا سيما في ظل واقع عدم المساواة بين الجنسين، إذ تمثل النساء ما نسبته ٥٠٪ من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بينما تشغل النساء ١٧ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الـ ١٣٢. ويرجع عزوف الإناث عن المشاركة السياسية لشعورهن بأن هذه المشاركة لن تغير من واقع النساء شيئاً كون الرجل يسيطر على مواقع صنع القرار الفلسطيني، مع أن نسبة مشاركة النساء في الانتفاضة الأولى كانت كبيرة.

٨) وجود ثغرات في تجربة الحراك الشبابي في الضفة والقطاع، مثل تعدد المجموعات الشبابية وتباين الشعارات، إذ كثيراً ما رُفعت شعارات لا تلبي طموح الشعب عامة، والشباب خاصة، كما أن الشباب لم يتمكنوا من مخاطبة كامل الشعب بطبقاته وفئاته ومصالحه وتطلعاته وأيديولوجياته، عدا محاولات الاحتواء والترهيب والقمع التي تعرضت لها المجموعات الشبابية في الضفة والقطاع. وقد ظهرت مخاطر الانزلاق نحو سلطة بوليسية تعزز مناخات تراجع حرية الرأي والتعبير وتعزز ثقافة الخوف التي تُعتبر العدو الأول لتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والفاعليات الجماهيرية، وغاب الطرح الواضح لدى الشباب للإجابة عن

أسئلة رافقت انطلاق فاعليات الحراك الشبابي. وهذه العوامل تشكل مجتمعة معضلات حقيقية تتعلق بالقضية الفلسطينية، وأسئلة صعبة بالنسبة إلى الشباب حديثي الخبرة في العمل السياسي.

الخروج من المأزق وتقليص عدد أنصار "حزب الكنبة"

تُعدّ مسألة الأعداد المشاركة في الفاعليات التي يدعو إليها الناشطون الشبابيون أحد التحديات التي يواجهها الناشطون الفاعلون على الأرض. فمع إدراك مدى أهمية الحشد للفاعليات التي تجري الدعوة إليها، إلاّ إن ذلك يجب ألاّ يكون سبباً للتراجع أو الاستسلام للجو العام السائد. كما أن الناشطين، ومع كل حركة وفاعلية يُقدمون عليها ـ أكانت تقليدية أم نوعية ـ يتلقون كماً هائلاً من الآراء المتناقضة والمتنوعة، بعضها مشجع إيجابي، وبعضها الآخر محبط سلبي. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية دور أعضاء "حزب الكنبة" الفلسطيني، وخصوصاً الشباب منهم، الذين يملكون من الوعي والعلم والثقافة ما يجعلهم يدركون أن المرحلة الحالية هي مرحلة التغيير، وأنهم بحاجة إلى النزول إلى الشارع لا للمزايدة وتوجيه اللوم والانتقادات اللاذعة إلى مَن يخوضون التجارب الناجحة والفاشلة على حد سواء، وإنما كي يتعلموا منها معنى التضحية والمثابرة، ومعنى الربح والخسارة، وقبل ذلك معنى الحرية والعدالة والكرامة.

ويكمن الحل في تقليص أعداد أعضاء "حزب الكنبة" وتحويل دورهم السلبي إلى إيجابي فاعل على الأرض في شقين:

الأول: الإقناع والانتشار، ويقع على عاتق الناشطين الشباب، وغير الشباب، الذين يرون في المرحلة الحالية فرصة لمراكمة الإنجازات، حتى لو كانت بسيطة، التأسيسُ لمرحلة تالية ربما تبدأ في أي لحظة يقرر فيها الشعب التحرر من قيوده الحالية والتخلص من سجانيه. ويجدر بالناشطين الشباب أولاً أن يولوا اهتماماً لوضع استراتيجيا مرحلية، وأهداف توافقية، تساهم في البدء بالمرحلة الثانية، وهي إقناع الناس بهذه الاستراتيجيا وبرؤية الشباب إلى كيفية تحقيقها، ومدى جدوى الوجود الفاعل على الأرض رفضاً للتسليم بالأمر الواقع. وتليها المرحلة الثالثة، وهي الانتشار والتنسيق والتغلغل على مستوى قطاعات المجتمع كلها في المدن والقرى والمخيمات، والتجمعات الفلسطينية في الداخل المحتل (أراضي ٤٨)، وخارج حدود فلسطين التاريخية وصولاً إلى مخيمات المنفى والجاليات الفلسطينية المتعددة.

الثاني: يكمن هذا الشق في الشعب نفسه، وفي المثقفين بصورة خاصة، من أجل العمل على نبذ كل مَن يحاول معاملة الناس كأنهم رعية بحاجة إلى راع يتحكم فيها، وما يرافق ذلك من سياسات وإجراءات تقوض حرية الشعب خدمة لمصالح فئوية باسم المصلحة الوطنية. فأبناء الشعب ومثقفوه عليهم ألاّ يصمتوا أمام كل مَن ينتهك حقوقهم الإنسانية، أكان مصدر الانتهاك قيادتنا أم محتلينا.

إن توفر العوامل التالية في الحالة الفلسطينية سيساعد على تقليص أعداد المنضوين ضمن "حزب الكنبة":

١) المطالبة بانتخاب قيادة جديدة ممثلة لشرائح الشعب الفلسطيني كلها في جميع أماكن وجوده في الداخل والمنفى، وضمان التمثيل الشرعي للجميع.

٢) بلورة استراتيجيا وطنية متوافق عليها بين جميع قوى الشعب ومكوناته، كي

تشكل مظلة ناظمة للأهداف المرحلية قصيرة المدى.

٣) خطاب إعلامي واضح وقوي، ورفع شعارات تلبي طموحات الشباب.

٤) ربط قضية تحرر المرأة وحصولها على كامل حقوقها بقضية التحرر الوطني من الاحتلال، الأمر الذي سيزيد في المشاركة النسائية في الفاعليات الشبابية والشعبية على غرار الانتفاضة الأولى.

٥) نشر الوعي في مختلف التجمعات الفلسطينية بشأن ضرورة التصدي لسياسات الاحتلال بالعمل على الأرض، والتمسك بحق الفلسطينيين جميعاً في تقرير المصير.

٦) تشجيع مبادرات الشباب الفردية، والمرونة في الشكل النضالي حين تكون الأمور صعبة، شرط ضمان المراكمة في سبيل تحقيق النتائج الكبيرة.

٧) الضغط لبناء اقتصاد الصمود والحد من ظاهرة الاستهلاك المتفشية في المجتمع.

محاولات على طريق إعادة إحياء الحراك الشبابي

تميزت سنة ٢٠١١ بكونها سنة حافلة بالفاعليات الشبابية التي يمكن الإشارة أدناه إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر، كمؤشر إلى الجهود المثابرة من طرف الناشطين الشبابيين لإعادة بناء الحراك الشبابي:

١) المشاركة الشبابية في التظاهرات الأسبوعية ضد بناء الجدار وتوسيع المستعمرات فيما أصبح يُعرف بقرى المواجهة، مثل بلعين ونعلين والمعصرة والولجة وبيت أُمّر وكفر قدوم والنبي صالح وبيت لاهيا وبيت حانون. وما يستحق الملاحظة هو انهيار حاجز الخوف لدى هؤلاء الناشطين في مواجهة الجندي الإسرائيلي وتحطيم صورته التي روّجها بصفته شخصاً لا يُقهر. كما تلاحَظ المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في تلك المواقع، حتى إن المرأة في بعض تلك المواقع هي مَن تقود حركة المقاومة الشعبية والعصيان، مثل الولجة.

٢) فاعليات ١٥ آذار / مارس المطالبة بإنهاء الانقسام، وقد شارك فيها آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣) مسيرات العودة في ذكرى النكبة، بالتزامن مع مسيرات العودة إلى الوطن من لبنان وسورية والأردن.

٤) المشاركة في فاعليَّتي "ركاب الحرية" و"مسيرة السيارات" لكسر الاحتكار العنصري لنظام الحركة والتنقل، وكان هدف هاتين الفاعليتين فضح الطبيعة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني في آن واحد، وتدعيم جهود حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، والتركيز على انتهاك حق الحرية بالتنقل.

٥) التظاهرات والوقفات والمؤتمرات المناهضة للتطبيع، والحث على المقاطعة الكاملة بجميع أشكالها لإسرائيل، ورفض التطبيع الفني والثقافي.

٦) المساهمة في تدعيم صمود المناطق المهمشة والمستهدفة من طرف الاحتلال، مثل منطقة الأغوار وعرب الجهالين بالقرب من القدس، وذلك عبر بناء الغرف الصفية وإعادة بناء البيوت المهدمة وتسليط الضوء على معاناة هؤلاء الصامدين في مواجهة مخططات اقتلاعهم من أراضيهم.

٧) المشاركة في التظاهرات والمسيرات المطالبة بالإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال، ودعم معركة الأمعاء الخاوية التي خاضها الأسرى، ولا سيما المعزولين، عبر الإضراب عن الطعام.

٨) الاحتجاج الأسبوعي أمام

"المقاطعة" (مقر الرئاسة في رام الله)، مع بداية سنة ٢٠١٢، واتساع هذه الاحتجاجات إلى مدن أخرى، رفضاً للعودة إلى المفاوضات العبثية، ولتشجيع الناس على المشاركة بطريقة مبدعة في مثل هذه الفاعليات. ■

المصادر

١ **نتائج ورشة عمل إلكترونية شارك فيها كل من الناشطين الشبابيين:**
١- حسن فرج: ناشط شبابي، أخصائي نفسي، القدس.
٢- د. أفنان عوايصة: ناشطة شبابية، طبيبة أسنان، نابلس.
٣- خلود أبو طير: ناشطة شبابية، أخصائية اجتماعية، القدس.
٤- باسل الأعرج: ناشط شبابي، صيدلاني، بيت لحم.
٥- زيد الشعيبي: ناشط شبابي، الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، رام الله.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مقالات تاريخية
تكريماً للأستاذ الدكتور
بطرس أبو منّه

إعداد وتحرير

عطا الله قبطي؛ جوني منصور؛ مصطفى عباسي

٣٥٢ صفحة ١٢ دولاراً

التجربة الشبابية في فلسطين

مراد جاد الله*

مستقبل الحراك الشبابي الفلسطيني ودوره في القضية الفلسطينية

هاملت الفلسطيني

منذ أعوام طويلة والشباب الفلسطيني "مفجر الثورات"، كما يقال، يرتدي ملابس هاملت السوداء، زاهداً في الحياة، ومتجنباً رفاقه، ورافضاً المشاركة في نشاط البلاط، تكتسحه مشاعر الخيبة من أمه التي تزوجت عمه "كلوديوس" قاتل أبيه، ومن حبيبته "أوليفيا" التي كانت تستغل عاطفته للإيقاع به منحازة إلى صف أبيها "بولونيوس" مستشار عمه "كلوديوس" الذي أصبح الملك الجديد.

بهذا المجاز، يمكن تصوير حال الشباب الفلسطيني "هاملت" صاحب الموقف الذي يقوي عقله بالإيمان، ويغذي إيمانه بالعقل.[1]

وكما تخلى "كلوديوس" من الملك هاملت الأب، تخلت السلطة الفلسطينية فعلياً من منظمة التحرير ومشروعها التحرري، وانصرفت إلى بناء سلطة تحت الاحتلال بكل ما علق بهذا المشروع عبر السنوات من شوائب.

وهذه المقالة تتناول مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الحراك الشبابي الفلسطيني الذي أعلن نفسه في ١٥ آذار / مارس ٢٠١١، رافعاً شعارات عديدة كان من أهمها "الشعب يريد إنهاء الانقسام والاحتلال"، و"الشعب يريد انتخاب مجلس وطني جديد".

يوم الخامس عشر من آذار / مارس

وفرت انتفاضات الشعوب العربية التي انفجرت في وجه القهر والهدر والاستبداد الأرضية الخصبة للشباب الفلسطيني، للنزول إلى الشارع بعد طول غياب وتغييب عن الفعل السياسي كي يرفعوا مطالب متعددة تعبّر عن توقهم إلى التخلص من الاحتلال، وكان الشعار الغالب بينهم: "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، إدراكاً منهم أن الانقسام الفلسطيني ـ بصرف النظر عن

* ناشط سياسي شبابي، رام الله.

مفاعيله ـ هو ضمانة لاستمرار الاحتلال، بل هو، أبعد من ذلك، يشكل تفريطاً في حرية الشعب وأرضه وحقوقه التاريخية والوطنية والديمقراطية.

وعلى الرغم من تدفق الشباب والناس إلى الشوارع في ١٥ آذار / مارس، فإن وهج الشعار سرعان ما خفت، وتبين ضعف قدرته على الاستقطاب وعلى حشد الجموع الغفيرة وصمودها للبقاء في الشارع لأسباب كثيرة، منها الإفراط في افتراض حسن النية ممزوجاً بالاتكالية، والاعتقاد أن "القيادة الفلسطينية" التي تسببت بالانقسام، أو تلك التي لم تنجح في رأبه، قادرتان على إعمال الإرادة لطي صفحته، وإيجاد الآليات الملائمة للبدء باستعادة الوحدة الفلسطينية، والتحضير لخوض معركة التحرر من الاحتلال، برؤية واحدة واضحة، تستنفر طاقات الشعب، وتحترم إرادته، وتحقق تطلعاته في الحرية والعدالة والكرامة.

ومع ذلك، فإنه لا يجوز التقليل من أهمية ما تعرضت له الجموع الشبابية من قمع واحتواء حين رمت أجهزة "السلطة" في "الضفة المحتلة وغزة المحاصرة" ثقلها كلها للسيطرة على الميادين، فكانت معادلة القمع في جناحَي الوطن. وما اختلاف أشكال القمع إلاّ انعكاس لبنية السلطتين الأمنية لا غير.[٢]

فبينما اتكأت سلطة الضفة الغربية على ما راكمته من خبرة أمنية تحت وطأة التنسيق الأمني مع إسرائيل، من دون أن تغفل عن توظيف خبرتها التنظيمية في تفعيل "الأطر الشبابية" في وقت الحاجة إليها، بغرض تشتيت الرسالة ونقل الكرة إلى "ملعب الخصم"، تعاملت سلطة غزة مع التظاهرات كأنها "انقلاب برتقالي" بعد محاولة احتواء فاشلة.

وفي المحصلة، تساوت نظرة السلطتين إلى غضب الشباب الفلسطيني وحزنهم، وإن اختلفتا في توصيفهما ومقاربتهما وتصويرهما تارة كأنهما تقليد أعمى للانتفاضات العربية، وتارة باعتبارهما يجسدان ميولاً انتحارية عبثية كما في ذكرى النكبة والزحف إلى حدود الوطن. وتعاملت السلطتان مع دعوة الحراك الشبابي إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بعيداً عن المحاصصة والتقاسم، بصفتها بحثاً عن السطوع والشهرة.

غير أن هذا ليس الأخطر، بل إن حصاد عشرين عاماً من الهيمنة السياسية والاقتصادية والمعرفية والإعلامية والثقافية، وما أنتجه نهج التسوية من سلطة تقترب في هياكلها وسلوكها من مثيلاتها في المنطقة، فعلا فعلهما في سلب الناس فطرتهم في الأمل والإيمان والإرادة للفعل والتغيير والعمل الجماعي.

مطلب مجلس وطني فلسطيني جديد

الأفعى التي اقتنصت الحياة من أبيك
تعتمر الآن تاجه
هاملت الملك لابنه الأمير هاملت

على الرغم من كثرة الشعارات التي رُفعت في ١٥ آذار / مارس ٢٠١١، فإن مطلب انتخاب مجلس وطني جديد كان بارزاً كونه يمثل فهماً أعمق وتصوراً أوضح للتخلص من الانقسام، وإن كان غير قادر أيضاً على دب الحماسة في نفوس الفلسطينيين للصمود في الشوارع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم كون ذلك الشعار شعاراً طُرح يوم ١٥ آذار / مارس، وإنما سبق أن أُقرّ في "وثيقة الأسرى" في سنة ٢٠٠٦، إلاّ إنه كان الشعار الذي يقدم

تصوراً متكاملاً لكيفية استعادة منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها كلها، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بما يضمن تمثيل الكل الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، ويعيد إلى الشعب قضيته كي يمارس حقه في تقرير مصيره وخياراته بعيداً عن حسابات السلطة والفئوية، وبما يشكل قطعاً مع الهيمنة السياسية والإقصاء السياسي. كما أن هذا الشعار يفضي في نهاية المطاف إلى استعادة الحركة الوطنية الفلسطينية دورها الطبيعي كحركة تحرر وطني ديمقراطي، وإلى تحرر القرار الفلسطيني من قيود الاتفاقيات الموقّعة مع العدو الصهيوني، والمساعدات الدولية المقدمة أساساً لدعمها (السلطة الفلسطينية)، ولا سيما أن هذه المساعدات تؤدي دوراً كبيراً وخطراً في ابتزاز المجتمع الفلسطيني وفرض قيود سياسية على قيادته.

يوم الخامس عشر من أيار / مايو

مرة أُخرى، استفاد الشباب الفلسطيني من انتفاضات أمتهم العربية، واستطاعوا أن يستثمروها في سياق خدمة قضيتهم المركزية، ألا وهي مقارعة الاحتلال ودحره عن أرضهم وتحقيق عودتهم. فزحف الشباب الفلسطيني في الشتات إلى الحدود مع فلسطين المحتلة قادمين من لبنان وسورية والأردن، كي يكتمل المشهد في الضفة الغربية التي خرجت منها تظاهرات ضخمة في اتجاه الحواجز الاحتلالية التي تقطّع أوصال الضفة الغربية وتفصلها عن قلبها النابض، مدينة القدس المحتلة. ولم يختلف المشهد في قطاع غزة التي خرجت في تظاهرات نحو أراضي فلسطين التاريخية.

وبعد مسيرات ١٥ أيار / مايو، لم ينظّم الحراك الشبابي فاعليات قادرة على حشد الشباب الفلسطيني حول قضيتهم الوطنية الجامعة، ودخل هذا الحراك في حالة كمون، وتراجع الزخم الذي حققه في المناسبات السابقة، وبدا أن اتفاق المصالحة الذي وُقّع في ٤ أيار/ مايو ٢٠١١، ليس بعيداً عن ميدان التحرير في القاهرة، وأنه استطاع احتواء الحراك الشبابي الفلسطيني.

غياب الرؤية الجامعة للحراك الشبابي

كشف اتفاق القاهرة حقيقة ضعف طرفَي الانقسام الفلسطيني (″فتح″ و″حماس″) أكثر من رغبتهما في البحث عن مكامن القوة الفلسطينية، كما كشف أن مجموعات الحراك الشبابي الفلسطيني لم تبحث هي الأُخرى عن مكامن قوتها، ولم تتدارك أسباب ضعفها، وإنما تقاعست عن بلورة رؤية واضحة وموحدة تقوم على مبادئ مشتركة تحدد أهدافاً واستراتيجيات للعمل المشترك، الأمر الذي أثار شكوكاً كبيرة في شأن مستقبلها وقدرتها على الصمود، فضلاً عن قدرتها الاستقطابية على التحول إلى حركة جماهيرية شعبية. فالحراك الشبابي الفلسطيني لم يولد من العدم، وإنما من واقع فلسطيني معقد تحتل فيه الحزبية والفصائلية المقيتة ـ في بعض الأحيان ـ مكانة راسخة، علاوة على ما يتعرض له الشباب الفلسطيني، من جهة أُخرى، من صهر وتسطيح للوعي بفعل نمط النظام المعرفي والقيمي الذي أصبح مهيمناً بعد تراجع فعل المقاومة وثقافتها.

وفي خضم هذا التراجع، حافظ الحراك الشبابي المستقل ـ وهو أحد مجموعات الحراك الشبابي الفلسطيني ـ على نشاطه المستمر، ولم يترك مناسبة تمر من دون

أن ينزل إلى الشارع بعيداً عن الانشغال كثيراً بحجم المشاركة الشعبية في وقفاته المتعددة، وفق فهم يقول بضرورة المحافظة على ما تحقق من توسيع لهامش الحريات والتعبير، وبغرض رفع سقف الخطاب السياسي اعتماداً على التظاهرات والوقفات والبيانات كشكل من أشكال الرقابة والمحاسبة الشعبية والتصدي لصهر الوعي، وذلك بإحياء المناسبات الوطنية وفق نهج ينقلب على النضال الكرنفالي المحتفي بالهزائم.

على أن الحالة الفلسطينية، والربيع الفلسطيني، لا يمكن قياسهما ومحاسبتهما وفق معايير انتفاضات الشعوب العربية الأُخرى التي اعتمدت في نجاحها على المسيرات المليونية، نظراً إلى خصوصية الواقع الفلسطيني الذي يعيش فيه الإنسان الفلسطيني قهراً مزدوجاً تحت سلطة هجينة تمارس دوراً واحداً من أدوار الدولة وهو احتكارها للعنف ـ الذي تحدث عنه ماكس فيبر ـ في ظل احتلال استعماري مستمر.

لكن غياب الرؤية الناظمة للحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية لم يعق الحراك الشبابي في مدينة القدس عن مواصلة المحاولة في استنهاض بقية الأرض الفلسطينية المحتلة لأسباب تتصل حتماً بما تتعرض له القدس من هجوم صهيوني مجنون لتهويدها، وكذلك لغياب الدور التمويهي الذي تمارسه السلطة الفلسطينية في توصيف الصراع، وتدني المشاركة الحزبية، وبالتالي حدة الصراعات الفصائلية بين أهلها.

فالناس في القدس لا ينتظرون حلاً سلمياً، ولا وقت لديهم ربما لانتظار خريطة طريق تقرر شكل مقاومتهم، ذلك بأن سرعة مخططات دولة الاحتلال تفرض إيقاعها على المقدسيين الذين باتوا يشعرون بأن قاطرتهم أُسقطت من القطار الفلسطيني. ولهذا، يخرج الشباب كي يدافعوا عن أنفسهم ومدينتهم ووجودهم ومستقبل قضيتهم، ويستشهد الفتى ميلاد عياش عشية ذكرى يوم النكبة. وعند بدء الحركة الأسيرة الفلسطينية إضرابها المفتوح عن الطعام، والذي بدأ في ٢٧ أيلول / سبتمبر واستمر إلى ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، دلت مدينة القدس على تحفزها وقدرتها العالية على الانخراط في هموم الحركة الوطنية، ورافعتها الحركة الأسيرة الفلسطينية، فانطلقت مسيرة شارك فيها المئات من مناصري الحراك الشبابي المستقل وأهالي المعتقلين المقدسيين من باب العمود إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح في مفارقة واضحة أظهرت ضعف التفاعل الشعبي والجماهيري، وحتى الشبابي، مع إضراب الأسرى في بقية الأرض المحتلة.

وشكّل إضراب الأسرى محطة فارقة في صيرورة الحراك الشبابي الفلسطيني، وأثبت صدق العلاقة الجدلية بين النهوض المجتمعي واستنهاض مكونات الحركة الوطنية، فكان نقلة نوعية كشفت عن حجم الطاقات القابلة للانفجار. وليس أدل على ذلك من مبادرة مجموعة "جائعون للحرية" في الداخل الفلسطيني إلى تنظيم وقفة تضامنية في مدينة حيفا مع إضراب الأسرى في سجون الاحتلال، وصل عدد المعتصمين فيها إلى ما يزيد على آلاف المعتصمين من أبناء الداخل.

كما شكل إضراب الحركة الأسيرة عن الطعام مناسبة كي يطالب الحراك الشبابي الفلسطيني (في الضفة والقطاع والداخل) بالمسارعة إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي ينعكس سلباً على وحدة الحركة الأسيرة، داعياً إلى إعادة ترتيب البيت

الفلسطيني عبر انتخاب مجلس وطني جديد يضطلع بمهمة بلورة استراتيجيا فلسطينية كفيلة بالانتصار لعدالة قضية الأسرى وتحقيق حريتهم.

القنديل الذي سترى في ضوئه العالم.. عليك أن تشعله بنفسك[٣]

كان من الطبيعي أن تتعدد شعارات الحراك الشبابي الفلسطيني، ولم يكن منتظراً أن تتفق على رؤية واحدة في فترة وجيزة، على الرغم من أهمية التوحد بين مختلف مكونات هذا الحراك. غير أن ما جرى فعلياً هو تزايد أعداد المجموعات الشبابية، فما إن تخبو واحدة حتى تظهر أُخرى ترفع شعارات جديدة وأولويات متعددة تنوعت بين الوطني والتحرري والاجتماعي والاقتصادي. وكان من أهمها ترتيب البيت الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الفلسطينية عبر انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وتوسيع المقاومة الشعبية، والتصدي لاعتداءات المستوطنين.

لقد فرض الحراك الشبابي الفلسطيني نفسه على الساحة السياسية والثقافية والإعلامية الفلسطينية، ودب الحركة داخل الفصائل والأحزاب، وقرع الجرس (بمواقفه وتظاهراته وبياناته ودعواته)، الأمر الذي حملها على مراجعة نفسها ومواقفها، وإعادة تفعيل أطرها الشبابية في القضايا التي عمل الحراك الشبابي الفلسطيني عليها.

كما استطاع الحراك أن يقدم نموذجاً يستحق التطوير في العمل التطوعي والمتحرر من التمويل، الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاج الفني النقدي لأداء القيادات الفلسطينية، مستفيداً أيضاً من علو صوت الحراك ومواقفه المتقدمة. وامتد ذلك أيضاً إلى عمل المؤسسات الحقوقية والخاصة بالأسرى التي وجدت في الحراك الشبابي رافعة مهمة لمطالبها وحملاتها التضامنية مع الأسرى. والأمر ذاته ينطبق على المؤسسات الوطنية الداعية إلى مقاطعة دولة الاحتلال.

وساهم الأداء المترهل والعاجز للقيادة الفلسطينية على جميع الصعد في تقريب وجهات النظر بين المجموعات الشبابية. ومع مرور الوقت أخذت تترسخ لديها قناعات بأن العمل (البؤري المحدود) يحقق نتائج يمكن مضاعفتها إذا ما تضافرت الجهود، وإذا ما جرى صهرها في إطار نظري يدمج البعدين الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي.

وشكّل التصدي للتطبيع مفتاحاً لتوحيد الجهود والنهوض مجدداً، وكانت البداية من القدس، باعتصام ١٢ كانون الأول / ديسمبر الماضي، الذي عمل فيه الحراك الشبابي الفلسطيني مع القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع الأهلي على التصدي للقاءات ما يسمى "الكونفدرالية الفلسطينية ـ الإسرائيلية"، وإفشالها في القدس وبيت جالا وحيفا، كي تتوالي الوقفات بعدها ضد التطبيع بجميع أشكاله، وما يعرف بوثيقة جنيف والحفلات الموسيقية التي تستضيف الصهيونيين، أو مَن يدعمهم.

وقدّم كسر "القيادة الفلسطينية"، في ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، موقفها الرافض للعودة إلى المفاوضات وفق الشروط التي ألزمت نفسها بها سابقاً،[٤] مناسبة للحراك الشبابي الفلسطيني كي يرفع سقف مطالبه، ويصوغها بطريقة حازمة وواضحة في اعتصامات أمام "المقاطعة"، مقر رئاسة السلطة الفلسطينية. فقد اعتبر هذا الحراك موقف السلطة إذعاناً للضغوط الخارجية التي مارستها أطراف اللجنة الرباعية الدولية والسلطة الأردنية، واستخفافاً

بالشعب الفلسطيني، ونسفاً للمصالحة، وتفريطاً في الوحدة، وتجاهلاً للإرادة الشعبية.

وشكّل تكوّن مجموعة "فلسطينيون من أجل الكرامة"، وثبة أُخرى للحراك الشبابي الفلسطيني، فقد ضمت هذه المجموعة مجموعات شبابية متنوعة أخذت على عاتقها العمل على ممارسة الضغط على القيادة الفلسطينية: رئاسة السلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومطالبتها بوقف المفاوضات فوراً، وتحمّل مسؤولياتها التاريخية والوطنية أمام شعبها.

آفاق الحراك الشبابي الفلسطيني في ظل استراتيجيا الخيار الواحد

يتضح يوماً بعد يوم مدى المأزق الذي تعيشه القضية الفلسطينية، وفشل "استراتيجيا السلام" التي تبنتها القيادة المهيمنة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفشل البقية في وقفها أو طرح بديل منها يقود الشعب إلى حريته. وكان لعملية السلام أن دفعت منظمة التحرير إلى استبدال شرعيتها الثورية بشرعية مستمدة من اتفاق أوسلو، والاعتراف بها كمفاوض ومحاور مقبول للممسكين بخيوط النظام الدولي السائد. ولم تخسر منظمة التحرير شرعيتها وقرارها فحسب، بل ميثاقها وكينونتها لمصلحة اتفاقيات "السلام" أيضاً، وكذلك سلطة تآكلت شرعيتها الدستورية والشعبية أكثر من مرة منذ فترة ليست قصيرة.

ومن هنا يمكن لنا استشراف آفاق الحراك الشبابي الفلسطيني ودوره في القضية الفلسطينية. فهذا الحراك الحزين النبيل الذي يعمل على إنقاذ إطاره الجامع، منظمة التحرير الفلسطينية "أمه"، من خطيئة علاقة التبعية مع السلطة الفلسطينية، يمثل حالة نهوض فلسطينية للحفاظ على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية التي تتعرض للتصفية الجسدية والمعنوية.

ويمكننا القول، اليوم، إن هذا الحراك بمقارعته الاحتلال، ووقوفه في وجه التفريط في الحقوق الفلسطينية والعبث فيها، وعمله على قضايا وطنية متعددة، وتصديه للاعتقال السياسي، ورفع الصوت ضد التنسيق الأمني مع الاحتلال، والمطالبة بالتخلص من نتائج الانقسام المدمرة على المجتمع الفلسطيني ومستقبله، أمور كلها باتت تؤدي دور الحارس للثوابت والحقوق الفلسطينية بعدما تعرضت للتآكل جرّاء نهج التسوية، وفشل مناهضي هذا النهج في بلورة بديل واضح يراعي طاقات الناس ويحترم خياراتهم وتطلعاتهم.

ومثلما يشكل الحراك الشبابي العربي في تونس ومصر واليمن قوة ضغط على الفاعلين السياسيين، وضمانة للحيلولة دون التفافهم على مطالب الثورة وحقوق الشعوب، فإن الحراك الشبابي الفلسطيني الذي استطاع أن يصمد ويحافظ على نفسه من الانصهار أو القولبة، مطالبٌ اليوم بتعميق حواراته ومناقشة قراءاته للواقع الفلسطيني بهدف إجراء مراجعة نقدية شاملة للاستراتيجيات الفلسطينية (استراتيجيتَي التفاوض والمقاومة)، وبناء الثقة بين مختلف مكوناته، والسمو فوق الاعتبارات الحزبية والفصائلية لمنع الانهيار والتسليم والحفاظ على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية على الصعد كافة.

فهاملت الفلسطيني يكون عندما يقدم نموذجاً جديداً في العمل الوطني،

ويكرس القيادة الجماعية الديمقراطية، ويؤسَّس على قيم العمل المخلص والمتفاني والخلاق، وعلى إنكار الذات والتضحية، الأمر الذي يعيد إلى الناس الثقة بأنفسهم وفيما بينهم وبينه، وهو ما سيمكّنه من ضرب جذوره في مجتمعه الفلسطيني طبقياً وقطاعياً وجغرافياً. ومع إثباته بالعمل الجماعي والإنجازات ـ مهما تبدُ صغيرة ـ أن استنهاض جميع مكونات وقطاعات الحركة الوطنية الفلسطينية هو الخلاص، وأن التغيير ممكن، وأن تعرية خطاب الثورة المضادة، أمر ملحّ، بل لا طريق غيره، حينها يصبح قادراً على الوصول إلى استراتيجيا مقاومة فلسطينية جديدة، بروافع جديدة، تسخّر طاقات الشعب الفلسطيني وتعيد إليه إيمانه بقدرته على ممارسة حقه في تقرير المصير.

ولا بد لهذه الاستراتيجيا من أن تُبنى على خطاب سياسي وثقافي يعلو فوق القطرية، ويكون متحرراً من الاستعمار المعرفي، ويعيد إلى القضية الفلسطينية بعدها العربي والأممي كقضية عادلة ومركزية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. ولا بد لهذه الاستراتيجيا من أن تنتصر للحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بأشكالها جميعاً، كما كفلها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بالتوازي مع رفض يهودية دولة الاحتلال، وإعادة الاعتبار إلى تصنيف الحركة الصهيونية كحركة عنصرية، الأمر الذي يؤسس للعمل على عزل دولة الاحتلال ونزع الشرعية عنها باعتبارها كياناً استعمارياً عنصرياً لا يمت بصلة إلى المشرق العربي وتاريخه ومستقبله. ■

المصادر

١ صافي ناز كاظم، "كلام عن مسرحية 'هاملت' لشكسبير"، جريدة "الشرق الأوسط"، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢ ما سمّاه الشباب حينها "القمع الناعم والقمع الخشن".

٣ إبراهيم نصر الله، "قناديل ملك الجليل ـ الملهاة الفلسطينية" (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون،٢٠١٢)، ص ٨٥.

٤ هذه الشروط هي: وقف دولة الاحتلال لسياسة الاستيطان؛ إقرار مرجعيات جديدة للمفاوضات قوامها قرارات الشرعية الدولية؛ الإفراج عن الأسرى من سجون الاحتلال.

التجربة الشبابية في فلسطين

نزار بنات*

الحراك الشبابي الفلسطيني... تساؤلات الاستقطاب

تقول الحكمة السياسية: الأغلبية الصامتة لا تصنع ضجيجاً لكنها تصنع التاريخ، وهذا بالفعل ما حدث في تونس ومصر واليمن وليبيا، فالزعماء في تلك البلاد ملأوا الدنيا ضجيجاً، أمّا الجمهور الصامت فغاب واستتر وراء صورة الزعيم عقوداً طويلة، حتى ذابت صورة تلك الأغلبية تماماً، ولم نعد نسمع لها إلاّ بعض الصرخات، لكنها انتفضت فجأة وصنعت التاريخ.

على هذا الإيقاع، انطلق بسرعة كبيرة الحراك الشبابي الفلسطيني، وتشكلت عشرات، وربما مئات، المجاميع المطلبية: الشعب يريد، الشعب يريد. ولم يتحقق شيء مما أراده الشعب، ليس بمعنى أن الشعب لا يريد، لكن بمعنى أن الشعب لم يخرج إلى الشارع ملتفاً حول مطلب واحد، وعلة ذلك أن الحراكات الشبابية الفلسطينية لم تصل بعد إلى درجة استقطاب الجمهور بما يكفي لتحقيق قفزة مطلبية ثورية. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من إشكاليات الحراكات، وتباطؤ وتيرتها، ليس ناجماً عن خلل ذاتي في الحراك، بقدر ما هو ناجم عن عجز الحراك عن الإمساك بطرف الفتيل، لضخامة حجم الخلل الفلسطيني، واتساع رقعة الشبكة المطلبية الفلسطينية وكثرة عقدها.

العمل التراكمي

لم تنفجر الجموع العربية في تونس فجأة، بل كان الشارع محتقناً بشكل كبير، أي أن التغيير لم يأت عبر تعبئة الشارع، وإنما عبر التقاط اللحظة الملائمة للخروج، فقبل أربعة أعوام من الثورة كانت انتفاضة الحوض المنجمي قد عرت المدافعين عن النظام التونسي وحيّدت الأصوات المروجة له. وكذلك في مصر، فإن انتفاضة المحلّة وإضرابات عمال الحديد وبروز حركة "كفاية"،

* ناشط سياسي شبابي، الخليل.

جميعها أوصل الشارع المصري إلى حالة اللاعودة، لكن الجمهور ظل منتظراً اللحظة.

أمّا الحراك الشبابي في فلسطين ـ وعلى الرغم من المحاولات المحمومة والعمل الكبير الذي يتم على الأرض ـ فلم يأخذ التفويض من الجمهور الفلسطيني، بامتلاك الحيز العام، والكفاح من أجل مطلب جمعي. ومع أن شباب الحراك يبذلون جهداً كبيراً في تكثيف العمل، واستقطاب الجمهور، إلاّ إن الوتيرة غير مبشرة حتى اللحظة، فوتيرة الصدام أو الاحتجاج التي يقومون بها، أو سخونة المطالب، لا تكفيان لحشد الناس، بل إن الحراكات الشبابية لم تتغلب على مشكلة قلة العدد بمحاولة توحيد الحراكات في فاعلية واحدة، الأمر الذي يضع عدة أمور موضع تساؤل.

صورة الحراك في أعين الجمهور

لقد مر على الشعب الفلسطيني كثير من القادة والمنظّرين، ودفع هذا الشعب كثيراً من ماله ودمه من أجل أصحاب الكلمات الجميلة، والنتائج المؤلمة. ومن الصعب على شباب الحراك الشبابي أن يشدّوا جمهوراً بهذا المستوى من الإحباط. وهنا، علينا أن نخرج من إطار قناعتنا بحسن نية الحراكات الشبابية، وحسن أدائها، وأن نسأل الجمهور بدلاً من ذلك، وسنجد أن الجمهور الفلسطيني يحمل انطباعات متنوعة. فكثير منه لم يسمع بهذه الحراكات، وكثير منه يتهم الحراك بالتبعية لمؤسسات "الجوسسة" المتنكرة في فلسطين. وإذا أخذنا في الاعتبار القناعة المصدقة في الشارع ـ والمروّج لها سلطوياً ـ بأن هؤلاء الشباب مسيرون بأيد خفية، وتنطبق عليهم حالة وائل غنيم في مصر كما رُوّج، ووضعنا هذه التصورات في اعتبارات التجربة النقدية للحراك الشبابي، يمكننا القول بلا تردد، إن على الحراكات أن تفكر في كسر الحاجز النفسي بينها وبين الناس. فالحراكات الشبابية مطالبة بصك براءة ـ مسبق الدفع ـ كي تنجلي عن الشباب غيمة القناعات السيئة والشائعات، ويجدر بها أن تفكر في أسلوب جديد يجعلها مقبولة أكثر، حتى لو وصل الأمر إلى صدام ما مع جهة ما في سبيل تحقيق مطلب يريده الجمهور فعلاً.

الشيفرة النفسية للجمهور الفلسطيني

كيف تقنع جمهوراً ـ مرت عليه عشرات النماذج القيادية، كالشعب الفلسطيني ـ بأن يتبع شباباً خارجين من المجهول؟ وكيف نلبي ذوق هذا الجمهور؟ ما هو الخطاب الذي يجب أن يميز الحراكات الشبابية؟ هل هو خطاب تعبئة لخطوة الحراك، أم إنه خطاب تفكيك للخطاب السلطوي السائد؟ مَن هو عدو الجمهور كي تحاربه الحراكات؟ هل صار شعبنا يمقت الكاريزما، أم بات يريد نوعاً آخر منها؟ ما هي مواصفات البطل الجديد التي يريدها الشعب الفلسطيني؟ وما هو ثمن اقتناع الشعب بالتيار القيادي الجديد؟ هل وقوف الحراك الشبابي موقف الناقد الرافض يمنحه الحق في منازعة فصائل قدمت فاتورة دم باهظة، أم إن على الحراك أن يدفع ثمناً من أجل الوقوف في وجه المتاجرين بتلك التضحيات؟ هذه أسئلة لا يمكن الإجابة عنها بسهولة، ومن دون الإجابة سيظل الحراك مراوحاً مكانه.

حل سر الكاريزما

من سمات المرحلة السابقة في التجربة الفلسطينية طغيان كاريزما الفرد على معظم الفصائل. وهذه السمة تطرح تساؤلاً ملحاً

يتعلق بالحراكات الشبابية. فقد نجحت هذه الحراكات لأول مرة في تجاوز عقدة كاريزما الفرد القائد، لكنها، في المقابل، لم تستطع إبراز كاريزمات متناوبة على الأقل من أبنائها الذين يمكنهم التأثير في الجمهور. فاعتياد الجمهور غياب كاريزما الفرد لا يعني بالضرورة أن المجتمع تجاوز المشكلة، وإنما ربما يكون غياب هذا النوع سبباً في تباطؤ الحراك ـ الفطام المفاجئ للمجتمع من الكاريزما الفردية قد يُدخل المجتمع في حالة بحث ـ كذلك لا بد من الانتباه إلى كاريزما الجماعة أو التنظيم، وهي الحالة الصحيحة التي يجب الوصول إليها، عبر إنجازات حقيقية، وعبر كاريزما الخطاب. ولعل كاريزما الخطاب هي اللغز الأكثر أهمية، فخطاب الحراكات الشبابية لم يصل إلى الحد المدوّي الذي يقنع ويشد ويفكك المنطق الآخر. إن كاريزما الفرد ما عادت أمراً مقبولاً، لكن كاريزما الحراك وكاريزما الخطاب الجديد أمران لا بد من البحث فيهما إذا ما أراد شباب الحراك أن يحلوا مشكلة الاستقطاب.

مشكلة البانتوستان

أعادت إسرائيل إلى المجتمع الفلسطيني حالته التاريخية قبل آلاف السنين، وهي ممالك المدن، ويعبَّر عنها اليوم بكلمة البانتوستانات، أو المعازل، وهذا تحدّ جدير بالتحليل. فالوطن المعنوي للفلسطينيين ـ منظمة التحرير ـ كان يجمع هذه المعازل في حراكات كبيرة مؤثرة، ويعبّر عن إرادتها الجمعية في الداخل والخارج. أمّا الحراكات الشبابية، فتتعامل مع معازل شديدة البعد النفسي والاجتماعي من دون أن تملك إعلاماً قوياً لتوجيه خطابها وتركيزه. فرام الله مثلاً تنشط في الحراك السياسي لوجود مراكز القرار فيها، واقتراب أهلها من همسات السياسة التي تضيء النور الأحمر بضرورة التحرك، أمّا في الخليل، فالهمّ السياسي متضائل لمصلحة الهمّ الاقتصادي. كما أن التركيبة الوظائفية لسكان رام الله تجعل المطلب الاقتصادي يتأخر نوعاً ما عن السياسي، بينما المطلب الاقتصادي في الخليل ونابلس، يشكل وتراً حساساً. وطولكرم لها هموم مختلفة، وكذلك جنين. وإذا كان البعد الجغرافي بين المعازل الفلسطينية أنتج مشكلة في التواصل بين الفلسطينيين، فإن البعد النفسي والاجتماعي في عقلية أبناء تلك المناطق يوجب علاجاً سريعاً، إمّا بالحراك الموحد لتعويض قوة العدد، وهي خطوة لوجستية مكلفة، وإمّا بالحراك الموازي، وهي خطوة صعبة التحقيق بسبب اختلاف المزاج الشعبي بين المناطق، وتفاوت اجتهادات فقه الأولويات بينها.

التشتيت الذاتي والموضوعي

تتضح عوامل تشتت الحراك في المستوى الموضوعي، في مشكلة البانتوستان، ومشكلة البالونات السياسية المتسارعة التي تنفّس احتقان الشارع وتجمّده في مربع الانتظار، مثل "استحقاق أيلول"، والمصالحة، والانتخابات، والمفاوضات الاستكشافية، والإجراءات الاقتصادية التقشفية، وهذه البالونات أسرع من قدرة الشباب على الانتظام، وعلى حشد الشارع.

أمّا عوامل التشتت الداخلي، فهي الأكثر خطورة. فالحراكات الشبابية حتى اليوم لا تستطيع الانتظام على هدف واحد وأن تمسكه وتتقنه. وتعاني البنية التنظيمية للحراك جرّاء الاعتماد على الأصدقاء، أو على قيادات الحراكات، من دون إيجاد بنية

تنظيمية موحدة على أدبيات سياسية جديدة. فحين يكون الحراك "أ" منخرطاً في الفاعلية مع الحراك "ب"، يكون أداء الحراك "ب" أقل تركيزاً في الفاعلية لأنه مشغول بترتيب فاعلية أخرى. فمثلاً، حين كان حراك رام الله مشغولاً بالانقسام، كان جنوب الخليل مشغولاً بفساد إحدى شركات الكهرباء، بينما تنشغل حراكات القدس بمطاردات مضنية للفاعليات التطبيعية.

إن انعدام التواصل الجغرافي، واختلاف المزاج المناطقي، أفرزا حراكات شبابية تتصرف مناطقياً، وهذا الإشكال بحاجة إلى وقفة تأمل طويلة؛ هل نتخلص من الحراك المناطقي لمصلحة الحراك الطبقي، أم السياسي، أم إن هناك خطاباً يمكن أن يكون جامعاً؟

النزول عن الشجرة

إن العامل الأكبر في إبعاد الجمهور عن الحراكات الشبابية، هو أن الحراكات لم تكن عنيدة بما يكفي من أجل تحقيق مطالبها، فهي تطلق المطلب ولا تتابعه بإتقان. والاعتصام من أجل الاحتجاج ليس مقنعاً للجمهور، وإنما يجب الدفاع عن المطلب الحراكي بأساليب متنوعة، وعدم ترك المطلب إلى أن يتحقق، ولو تسبب ذلك بالصدام. إن الصدام يعني أن الحراك يدفع ثمناً معقولاً يمكّنه من الدفاع عن نفسه، وشدّ المجتمع إلى صدقيته، أمّا أن ينسحب شباب الحراك بهدوء، ومن دون تحقيق شيء، فهذا يعني أنهم نزلوا عن الشجرة من دون قتال، ولا فدائية حقيقية. هكذا يفهمها الجمهور، علماً بأن شباب الحراك يقصدون تحريك أكبر عدد من القضايا من دون تعريض الحراك للخطر، وذلك بقصد بناء خبرة تراكمية، وتواصل مع الجمهور يوصل إلى مرحلة قيادة الشارع.

فهل أوصل الحراك هذه الرسالة، أم أعطى الجمهور انطباعاً بأنه مجرد حراك مخملي قصده التنفيس؟!

احتشِدْ واطلبْ، ثم صعّد إلى أن تحقق ما تريد، وإذا فُضّت الفاعلية بقوة البوليس، فهذا هو السلوك الطبيعي لجرّ الآخر إلى حالة الانتحار الأخلاقي. ولا بد للحراكات من إيقاف القمع الناعم للآخر. فالحراك يبدأ الفاعلية ثم ينسحب منها، من دون أن يكلف الآخر أي خسارة، ولو على المستوى المعنوي. وعلينا أن نتذكر أن شعبنا يبايع الفصائل بحسب كمية دمائها، وقياساً على ذلك لا بد للحراك من تلقّي بعض العصي وبعض التنكيل. إن تكرار النزول عن الشجرة من دون ثمن ربما يكون كفيلاً باغتيال الحراك في أعين الجمهور.

الحذر

تتميز الحراكات الشبابية بوعي كبير بمدى تعقيد الوضع الفلسطيني وهشاشته. فشباب الحراكات يعرفون تماماً أن الإصرار على مطلب سياسي صغير ربما يقود إلى تفكك منظومة كاملة، فينهار الوضع بمجمله. وهذا الحذر مبرر، لكن هنا يقفز سؤال ملحّ: هل نريد تفكيك المنظومة، أم إننا ننتظر أن تتفكك بفعل من الخارج؟ وإذا فككنا المنظومة السياسية القائمة ـ على الرغم من خطورة ذلك ـ فربما يستطيع الحراك والشارع أن يشكلا شبكة أمان للبديل المتاح. أمّا انتظار الفعل الخارجي لتفكيك المنظومة السياسية، فيعني الركوع للأجندات الخارجية. وخوف الحراكات مبرر، لكن انهيار الوضع بأيد أجنبية، ومن دون حراك يعرف ما يريد، سيودي بنا إلى الهاوية. إن الحراك لا يستطيع التعامل مع انهيار الأوضاع إلاّ بصوغ أدبيات سياسية

جديدة، وبرنامج واضح لإصلاح الوضع الفلسطيني. وهنا لا بد من إرداف الحراك الشبابي بدائرة من المفكرين الاستراتيجيين. والحذر الزائد لدى الحراكات الشبابية يتلخص بالأمور التالية:

ـ الخوف من قفز التنظيمات على الحراك.

ـ الخوف من دخول البلد في دوامة الفوضى.

ـ الخوف من انعدام البديل أو القدرة على توفيره.

ـ الخوف من عودة الحكم العسكري الإسرائيلي.

وهنا لا بد من القول مجدداً إن ظهور البدائل في الاقتصاد والسياسة بأقلام المفكرين سيعين الشباب في الحراك على تجاوز عقدة الحذر الزائد. ولا بد للشباب في الحراكات المتعددة من أن يعرفوا جيداً أن الإمساك بمعول الهدم سيجعلنا قادرين على التحكم في حجم الهدم، وسيساعد على البناء، لكن انتظار الهدم بأيد خارجية، يعني تسليم مستقبل القضية إلى المجهول.

العمل الإداري التنظيمي ومشكلة التواصل

بقياس أعمار الناشطين الشباب وخلفياتهم، يمكن تصنيفهم إلى فئات رئيسية هي: شباب حزبيون نالوا تربية تنظيمية؛ أنصار أحزاب تلقوا ثقافة سياسية غير تنظيمية؛ مستقلون غير تنظيميين. وهذه الفئات المتنوعة اتفقت على أرضية مشتركة للعمل، لكنها غير قادرة على دحرجة كرة مطلبية كبيرة. وكثيرون من الناشطين ـ حتى الذين تلقوا تدريبات تنظيمية ـ فاجأتهم ثورتا مصر وتونس، وبنوا على أساليبهما، وحققوا نتائج جيدة، لكنها ـ بالنظر إلى العوامل السابقة ـ تفتقر إلى الفاعلية المنظمة والمتدحرجة التي يمكنها الدفع في اتجاه التغيير.

وليس للحراكات أذرع منظمة وسط الشرائح المجتمعية ـ حتى في المدينة الواحدة ـ فليس هناك برنامج تعبئة واضح للحراكات؛ وفي حين يتساءل الناشطون كيف يمتدون في أوساط المعلمين، والطلبة الجامعيين، والعمال، وغيرهم من الشرائح، نرى أن الاعتماد يكون على الأصدقاء، وأصدقاء الأصدقاء، الأمر الذي يجعل التوسع بطيئاً جداً إذا ما قارنا الحراك بالفترات الزمنية التي نشأ فيها ووصل إليها.

إن العقل التنظيمي التقليدي للشباب المدربين في الفصائل ربما يحمل بعض الأمراض، وأهمها الحس التآمري، والحذر الزائد من الرفاق أو الزملاء، لكن التدريب التنظيمي يمكن البناء عليه، بوضع ضمانات القيادة الجماعية، وهي مشكلة حلتها الحراكات بسهولة، على مستوى إدارة الفاعليات، إلاّ إنها أخفقت في حلها على مستوى التوسع والحشد.

قوة العدد

تعتمد الحراكات الشبابية بشكل كبير في صفحات "الفايس بوك"، دعوة مجموعة كبيرة، وغالباً ما ينوي عدد كبير الحضور. أمّا مَن يحضر، فأقل بنسبة تثير القلق. إن النواة المستعدة للعمل دائماً تكون موجودة، أمّا الآخرون، فتكون الفاعلية بحسب فراغ برنامجهم اليومي، ومردّ هذا إلى كون الحراكات الشبابية لم تتقن لعبة الحشد بعد.

فالحشد يتطلب توزيع مهمات على القطاعات المتعددة، وتهيئة الأجواء للفاعلية اعتماداً على وسائل الإعلام المتاحة، وخصوصاً الإذاعات المحلية، إذ يجب إيصال

الرسالة إلى الجمهور بأن هناك أمراً خطأ ويحتاج إلى التصويب. وهذه الحالة تقود إلى إحداث التساؤلات في الشارع، والبحث عن الحراك عبر "الفايس بوك"، أو عبر أساليب أُخرى، كذلك لا يستخدم الناشطون قوة العدد في أيام الجمعة، بتوزيع المنشورات في المساجد. إن مجرد إشعار المجتمع بالفاعلية ربما يكون أقوى تأثيراً في صانع القرار من أن يعتصم بعض الناشطين أمام مكاتبهم. كما أن تسخين الأجواء ضروري لرفع حالة الاحتقان، وهذا أمر برعت فيه الحراكات على مستوى "الفايس بوك"، لكنه لا يكفي.

كذلك، لم يستخدم الحراكيون الشباب قوة العدد عبر إنشاء أذرع جامعية. فاستنكاف الطلبة مثلاً عن حضور محاضرات لأستاذ جامعي متورط في التطبيع ـ فضلاً عن اعتصام قريب ـ أبلغ أثراً من آلاف الكتابات في "الفايس بوك". والمعلمون، وإن كان وضعهم النقابي بائساً، إلاّ إنهم يستطيعون الإفلات من قبضة النقابة في اتجاه الحراكات الشبابية، وإعطاء أي حراك قوة عددية ممتازة.

إن التهيئة الإعلامية للحدث، وإدخال الجمهور في الفاعلية، سيعطيان الحراكات فرصة ممتازة لتفريخ مجموعات قيادية جديدة يمكنها زيادة التأثير. أمّا "الفايس بوك"، فأمر يجب الخروج من سحره. نحن في فلسطين.

التسييس

يصطدم كثير من الفاعليات بانسحاب العناصر المسيسة، الأمر الذي يلحق ضرراً كبيراً بالقدرة على الحشد. ولا يمكن حل هذه المشكلة إلاّ ببناء أدبيات سياسية جديدة تقنع عدداً معقولاً من الشباب، ولا سيما الجامعيين. وبدلاً من نزيف الحراك، يمكن الاستفادة من حالة اللايقين التي يعانيها أبناء الفصائل من أجل استقطابهم.

المعضلة اللوجستية

إنها أكبر المعضلات، فالحراك الشبابي محروم من قوة الحشد والتأثير لأنه يعتمد على قدرات الشخص، كما أن الحراكات لم تحاول الاعتماد على قوة تمويل ذاتية، ولو بجمع اشتراكات شهرية بحسب دخل أفرادها، وإعانة الذين لا يستطيعون كي يتمكنوا من الانخراط في العمل. إن الركون إلى "الفايس بوك" أضر بتطور الحراك الشبابي كثيراً، لأنه جعل الكل يتساوى في الحق والواجب، الأمر الذي أعطى أي متأخر عن العمل عذراً، وأسقط جانب الواجب والمساءلة. وهذا سبّب نقصاً كبيراً في مسألة التفرغ للإعلام والحشد والتواصل الشخصي. إن تشكيل نواة تواصلية على الأرض يحتاج إلى منسق على الأقل لكل مئة ناشط، وهذا المنسق يترتب عليه عبء مالي في الاتصال والتنقل من مدينة إلى أُخرى، وهو ما يضع الحراك أمام معضلة كبيرة، فالتغيب والتقصير يمران من دون مساءلة، لأن الحراك أشبه بالعمل التطوعي، وهذا يفجر تساؤلات كبيرة، منها:

ـ هل الحراك عمل تطوعي أو تنظيمي؟

ـ هل تستطيع الحراكات تمويل ذاتها؟

ـ هل تستطيع الحراكات أن تكون نزيهة إذا قبلت التمويلات؟

ـ هل على الحراكات أن تبحث عن منسق غني، أم إن عليها تحمّل هذا العبء والإنفاق على منسقيها؟

ـ هل تستطيع الحراكات أن تتطور إذا لم تطور تواصلاتها؟

ـ هل تستطيع الحراكات أن تحتشد في محافظة واحدة، أم إن عليها بناء حراكات موازية؟ فإحضار جمهور من مختلف المدن إلى رام الله مثلاً، أمر لا يستطيع الحراك أن يتحمله لوجستياً، كما أن تناثر الحراكات

الموازية في المدن يضعف قوة العدد، وهذه إحدى أكبر مشكلات الحراك.

الخلاصة

على الرغم من جميع المعوقات، فإن الحراك الشبابي يبقى حالة من الوعي يراهَن عليها، وهو ضامن حقيقي للتغيير الآمن في اتجاه الأفضل، لكن بشرطين أساسيين: أن يقترب من الجمهور أكثر، وأن يقترب من النخب ويحوّل خطابها إلى مفردات سياسية يمكن تسليح الجمهور بها. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات

من أوسلو إلى خريطة الطريق

أحمد قريع (أبو علاء)

١

مفاوضات أوسلو

١٩٩٣

٥٣١ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)

٢

مفاوضات كامب ديفيد

(طابا واستوكهولم)

١٩٩٥ – ٢٠٠٠

٥٠٥ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)

التجربة الشبابية في فلسطين

سامر أبو رحمة*

الحراك الشبابي في قطاع غزة.. إلى أين؟

انعكست الثورتان التونسية والمصرية على الشباب الفلسطيني بشكل كبير، فكان التفاعل معهما ضمن الواقع الافتراضي والفعلي، عظيم الأثر في تجديد الأمل لدى الشباب الفلسطيني، للنضال من أجل إحداث تغيير يعيد الاعتبار إلى الأولويات، ويشق مساراً جديداً في اتجاه تحقيق المشروع الوطني، وإعادة توجيه البوصلة نحو الاحتلال، وكذلك إعادة الاعتبار إلى الجماهير التي تعاني جرّاء الاحتلال والحصار والانقسام الداخلي، وإلى دور الشباب الذين جرى تهميشهم أعواماً طويلة، واستبعادهم من مواقع صنع القرار.

فعلى صعيد الواقع الافتراضي، انخرط الشباب الفلسطيني في نقاشات جادة ومسؤولة تسعى لإيجاد حلول للمسألة الداخلية، بعد عزوف ملحوظ ومستهجن عن التفاعل مع القضايا الوطنية، والنزوع إلى الذاتي وإلى قضايا أُخرى. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ظهرت عشرات المجموعات الشبابية والصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي (الفايس بوك)، التي تعكس اهتماماً بجوانب القضية الوطنية، كالتمثيل الوطني، وإنهاء الانقسام، ومحاربة الفساد، وحق العودة، والأسرى، واستجدّ إقبال شبابي ملحوظ عليها.

انطلاق التحركات الشبابية

سرعان ما انتقل هذا التفاعل في العالم الافتراضي إلى أرض الواقع، وبدأ التحرك الشبابي في نهاية كانون الثاني / يناير متأثراً بالمشاركة الشبابية والشعبية العارمة في الثورتين التونسية والمصرية، وبالتضحيات التي يقدمها الشباب من أجل الانعتاق من الظلم والاستبداد، والقوة الهائلة التي تملكها الإرادة الشعبية لإحداث التغيير، وتوظيف ذلك كله فلسطينياً في سبيل

* ناشط سياسي شبابي، غزة.

التخلص من اليأس والاستسلام للانقسام وتقدم مشاريع الاحتلال على الأرض، الأمر الذي عكس صحوة لدى الشباب الفلسطيني، وثقة بالقدرة على التغيير، على الرغم من الواقع المأساوي.

وكان من أبرز تجليات انتقال الحراك إلى أرض الواقع في قطاع غزة، كما هو الحال في الضفة الغربية، انطلاق نوعين من المجموعات الشبابية دوافعهما مختلفة: الأول، مجموعات فئوية موجهة ضد أحد طرفَي الانقسام، وهذه فشلت في تحريك الشارع؛ الثاني، مجموعات الحراك الشعبي التي أطلقت فاعلياتها في ظل جدل عميق في إطار الواقع الافتراضي، وعلى الأرض في آن واحد، بشأن الأولويات في المرحلة الراهنة، الأمر الذي عكس تبايناً في الرؤية والشعارات المتعلقة بأولوية القضايا المطلبية كالفقر والبطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية، أو القضايا السياسية المتمثلة في إنهاء الانقسام، أو قضية التحرر من الاحتلال. وظهر هذا الاختلاف استناداً إلى خصوصية الشباب الفلسطيني والوضع التاريخي، وانطلاقاً من كون كثير من الشباب مؤدلجاً ينتمي إلى قوى وبرامج سياسية متنوعة، لكن من دون إغفال أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وأن الأولوية تبقى لمناهضة الاحتلال، وأن أي تحرك يجب أن يضع في اعتباره التناقض الرئيسي. لكن ذلك لا يبدو متاحاً مادام الشعب الفلسطيني منقسماً أفقياً وعمودياً، الأمر الذي يتطلب التركيز على إنهاء الانقسام وإجراء مراجعة لأسباب تراجع المشروع الوطني والتوافق على الخيارات الأكثر فاعلية لتحقيق الأهداف الوطنية.

ولم تلق الدعوة إلى إعطاء الأولوية لمطلب إنهاء الانقسام استجابة واسعة من الناس في بداية التحرك، غير أن إصرار الشباب على أولويتها كمهمة مباشرة لإنهاء الاحتلال وترتيب الوضع الداخلي، شكّل بداية لتكوين مجموعات متعددة اتفق بعضها على أن تكون مفتوحة كي تضم مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وألوانه السياسية، مادامت تتفق على ضرورة الضغط لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

التشكيل الأولي

كان التشكيل الأولي للمجموعات الشبابية في قطاع غزة سريعاً، ولا يخلو من الحماسة والارتجال، لكنه عبّر عن رغبة قوية في النزول السريع إلى الشارع. وقد اتسمت هذه المرحلة بانطلاق عدة مجموعات بشكل متواز في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون تنسيق في البداية، وإنما على قاعدة تجاوز الهوية الحزبية إلى الفضاء الوطني العام، وتأكيد تجاوز الفئوية وصدق الأهداف والنيات، وضرورة ضم جميع ألوان الطيف السياسي إلى هذه المجموعات، ولا سيما في قطاع غزة. ولهذه الغاية، عُقدت اجتماعات موسعة مع فئات من الشباب والجماهير في مناطق قطاع غزة كلها، ركزت على التحذير من مخاطر استمرار الانقسام على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني، والتشديد على وجوب توجيه البوصلة نحو الاحتلال، والدعوة إلى التحرك في الشارع لإنهاء الانقسام كمهمة مباشرة على طريق إنهاء الاحتلال، إلى جانب التعريف بالمجموعات وبآليات التواصل معها.

واشتُقت أسماء معظم المجموعات من تواريخ لمناسبات مهمة لإحياء الفاعليات، أو من أحداث كبرى في تاريخ الشعب الفلسطيني، مثل "شباب خمسة حزيران" و"شباب آذار"، وجرى التركيز على التنسيق الكامل بين المجموعات الفاعلة في الضفة

والقطاع، إذ استبقت مجموعات الضفة التحرك عبر فاعليات نُظمت في رام الله وبيت لحم. أمّا البدايات في القطاع، فكانت في الأطراف، لا في المركز بمدينة غزة، وجرى التفاعل مع عدة مجموعات، ثم ضُمّت إلى التحرك، بينما قطعت مجموعات أُخرى شوطاً في التواصل مع العديد من الشخصيات والمؤسسات والقوى، كما قطع غيرها شوطاً في التواصل خارج الوطن عبر صفحات باللغة الإنجليزية، وبذلك برز أول التحديات بشأن توحيد الجهود وفق رؤية واضحة إلى تحقيق الهدف، واختصار الوقت والجهد.

وفي هذا السياق، تشكلت مجموعة شباب "خمسة حزيران" التي اهتمت بالعمل الميداني على الأرض وبالحشد في جميع المناطق، وشكلت حالة شبابية منظمة، ومجموعة شباب "الخامس عشر من آذار" التي اهتمت بالعمل مع القوى والمؤسسات والشخصيات الوطنية، ومجموعة شباب "غزة نحو التغيير" التي اهتمت بالعمل على المستوى الدولي عبر صفحات "الفايس بوك".

وفي أواسط شباط / فبراير ٢٠١١، عُقد لقاء بين مجموعات من الشباب وعدد من المثقفين لبحث توسيع التحرك، تلاه اجتماع في رفح لمناقشة توحيد الجهود، وجرى الاتفاق على ضرورة توحيد العمل والجهود من أجل إنجاح الهبّة الشعبية في آذار / مارس، ووضع رؤية واضحة إلى تحرك المجموعات من أجل تأكيد عدم احتوائها أو توجيهها إلى مصلحة طرف ضد آخر، وللتشديد على خلع الثوب الحزبي والفئوي، والعمل في الإطار الوطني، وعلى الهوية والرموز الوطنية لتجاوز الفئوية، والبناء على ما أنجزته كل مجموعة، لتحقيق التكامل وسرعة التواصل مع الجماهير وإنجاز الهبّة الجماهيرية، والتواصل مع جميع المجموعات الشبابية الموجودة على الساحة من أجل توحيد الجهود لإنهاء الانقسام.

وفي المقابل، برزت نقاط خلاف بشأن توقيت الهبّة (١٥ أم ٣٠ آذار / مارس)، وبشأن التخطيط للهبّة وتنظيمها، إذ رأى شباب "خمسة حزيران" ضرورة وضع رؤية محددة، والاتفاق على أهداف الهبّة، وتنظيمها وفق برنامج محدد يحقق النتائج المرجوة، والتشديد على عدم استخدامها من أي طرف ضد آخر، وتأكيد خصوصيتها وهويتها، بينما رفض آخرون ذلك كي لا يتحول التحرك إلى "حزب سياسي". كما برز خلاف بشأن تسمية التحرك ما بين "هبّة"، أو "حملة"، أو "حراك"، واتُّفق على التحرك تحت عنوان "الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام". أمّا بالنسبة إلى طبيعة الفاعليات، فقد رأت مجموعات اقتصار الأمر على الاعتصام، بينما رأت مجموعات أُخرى ضرورة المراكمة حتى تحقيق الهدف. وجرى الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة للإعلام والعلاقات العامة والتنسيق، والمالية، والأنشطة، فضلاً عن الهيئة الأولى، لوضع محددات للعمل وتوحيد الهياكل والمجموعات من أجل التواصل مع باقي المجموعات وتوحيد الجهود الشبابية.

لكن المرحلة التالية لهذه الخطوات التوحيدية اتسمت بمظاهر سلبية، منها غلبة التحدث باسم المجموعات لا التحالف، على الرغم من الاتفاق على شعارات وحدوية، وبرنامج الفاعلية، وسيناريوهات استمرارها أو توقفها، والبيانات الصحافية، والتواصل مع المجموعات في الضفة الغربية، وتوفير المتطلبات اللوجستية والإمكانات لإسناد الاعتصام. كما تم التواصل مع جميع قوى المجتمع المدني ومؤسساته، وعُقدت اجتماعات مع شخصيات وطنية، وأعضاء في المجلس التشريعي، وفي الحكومة،

والعشائر، لشرح وجهة نظر الشباب بشأن إنهاء الانقسام، وإقناع الجميع باستقلالية التحرك، والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف كافة.

وجرى تنظيم فاعليات تحضيرية بهدف تعريف الجمهور والإعلام بأهداف التحرك الشبابي، وشملت اعتصامات ومسيرات شبه يومية في مختلف المدن حتى تاريخ ١٤ آذار / مارس، وأضفت طابعاً جدياً يدل على صدقية التحركات وفاعليتها على الأرض، الأمر الذي دفع الحكومة المقالة إلى إعلان دعم التحركات الشبابية في ١٥ آذار / مارس، والتي حظيت بتأييد جميع قطاعات الشعب الفلسطيني وشخصياته الوطنية ومثقفيه وفنانيه، فشكّل ذاك اليوم أكبر حملة وطنية منذ أربعة أعوام للمطالبة بإنهاء الانقسام.

وشهدت المجموعات الشبابية مزيداً من الاتساع خلال تلك الفترة، إذ كان هناك مجموعات الحراك الشعبي التي تضم شباب خمسة حزيران، وشباب آذار، وشباب غزة نحو التغيير، وبرزت "حملة نداء الوطن" التي نظمت فاعلية للمطالبة بإنهاء الانقسام بتاريخ ٢٨ آذار / مارس، ونسقت مع المجموعات الأُخرى بشأنها، غير أنه جرى قمعها، واعتقال منسقها أحمد عرار. كما برز الائتلاف الشبابي لإنهاء الانقسام (سُمي فيما بعد ائتلاف ١٥ آذار)، إلى جانب مجموعات وأطر كانت قائمة، لكنها توحدت في إطار "الحملة الوطنية الشبابية". وتضم سكرتارية هذا الائتلاف الأطر الطالبية، والاتحادات الشبابية، وشبكة المنظمات الأهلية، واتحاد برلمان شباب فلسطين، ومنظمة أنصار الأسرى.

وفي ضوء الدروس المستخلصة من تجربة الحراك في ١٥ آذار / مارس، تميز الإعداد لفاعليات ٣٠ آذار / مارس، بالتعاون وبإقبال المجموعات الشبابية كلها من دون استثناء، والالتزام بما تم الاتفاق عليه، وتعزيز التواصل مع القوى والمؤسسات والشخصيات. غير أن المسيرة التي انطلقت من جامعة الأزهر تعرضت للقمع، وجرى اعتقال عدد من المشاركين فيها، والاعتداء على الصحافيين بعد أقل من خمس عشرة دقيقة على انطلاقها. وعلى الرغم من التحضير الجيد هذه المرة، فإن التحرك اتسم بضعف المشاركة الجماهيرية، في ظل المخاوف من القمع والاعتقال، وغياب منسقي أغلب المجموعات الشبابية والناشطين، وضعف التغطية الإعلامية للمسيرة، وعدم صمود الحشد المشارك أمام القمع، والانقضاض السريع من أفراد الأجهزة الأمنية على المشاركين وتفريقهم.

الهدف المركزي.. ورياح المستجدات

بعد اغتيال المتضامن الدولي فيتوريو أريغوني في غزة، ركزت المجموعات الشبابية جهودها على التظاهر والاحتجاج ضد هذه الجريمة، الأمر الذي شتت التركيز على الهدف الأساسي المتعلق بإنهاء الانقسام. كما برزت مظاهر أساءت إلى التحركات الشبابية كالاستعراض والالتفات إلى النجومية الإعلامية والمظاهر الاحتفالية وبروز بعض مصادر التمويل لبعض المجموعات بهدف تغطية الفاعليات الاحتجاجية ضد جريمة اغتيال أريغوني.

وبتوقيع اتفاق المصالحة، والاحتفاء بإعلانه في القاهرة في ٤ أيار / مايو ٢٠١١، طغت المظاهر الاحتفالية في مناطق قطاع غزة كلها، ونظم الحراك

الشبابي بعضها في محافظات الجنوب والوسط وغزة. وشكل توقيع هذا الاتفاق نقطة تحول نوعي في دور الحراك الشبابي، فتحول من مُطالب بإنهاء الانقسام إلى حام لاتفاق المصالحة، وضامن أساسي لتنفيذه على أرض الواقع من دون مماطلة.

غير أن هذا التطور كان يعني بروز تحديات جديدة أمام الحراك وشعاره المركزي، منها ظهور دعوات إلى إنهاء فاعليات الحراك على خلفية توقيع اتفاق المصالحة على الرغم من عدم تنفيذه، وبدء تشكل مظاهر خلاف مع القوى السياسية، ارتباطاً بنشوء وضع سياسي جديد، وبروز مصالح جديدة، وتأثير ذلك في قادة التحركات الشبابية من ذوي الانتماءات التنظيمية، والذين كانت المجموعات الشبابية تعتمد عليهم في أنشطتها، وهو عامل أدى إلى تراجع ثقة الجمهور بقادة الحراك الذين اعتبروا أن دورهم انتهى بتوقيع اتفاق المصالحة.

وترافق ذلك مع بروز خلافات وصراعات بين المجموعات الشبابية نفسها، على خلفية التسرع في قطف ثمار الحراك من طرف بعض المجموعات، وناشطين من خارج الحراك، فظهرت "حكومة الظل" كمبادرة انضم إليها "الائتلاف الشبابي لإنهاء الانقسام"، ثم "حكومة الضمان الوطني"، بينما رفض الحراك الشعبي الانضمام إلى أي منهما، وفضّل التصدي لمحاولات الاحتواء.

متطلبات إعادة بناء الحراك

ارتبط عمل الحراك منذ انطلاقه بفترات من المد والجزر نظراً إلى الوضع الموضوعي والذاتي، فشكل نجاح الثورات العربية وشعار إنهاء الانقسام عاملاً مشجعاً ساهم في نجاحه. وتعرض الحراك لتراجع في أوقات أُخرى ارتباطاً بالقمع والتصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى حرف الجهود نحو قضايا أُخرى، ولا سيما بعد اغتيال المتضامن أريغوني، وتوقيع اتفاق المصالحة. وساهم رفض معظم المجموعات الشبابية تنظيم فاعليات جماهيرية عقب ذلك، في تراجع المشاركة الجماهيرية، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة للحراك الشبابي في ضوء المستجدات وتباين المواقف حيالها، وعدم تحقيقه جميع الأهداف التي أعلنها، وهشاشة اتفاق المصالحة، وبروز مستجدات على الصعيد الداخلي والشبابي كقرار تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والتحديات التي يواجهها على صعيد تراجع الدعم الشعبي ودعم القوى والمؤسسات، عدا حالة الاستقطاب والارتداد إلى الفئوية، وتصنيف المجموعات ومحاولات احتوائها، بل نجاح بعض هذه المحاولات في احتواء العديد من المجموعات.

كما ظل الحراك الشبابي يواجه عملية ملاحقة منظمة بهدف وقفه، وذلك لأنه يتعارض مع مصالح طرفَي الانقسام في زج الشباب بفاعليات جماهيرية تنظَّم خارج أطرهما وأهدافهما، علاوة على معاناة الحراك ضعف المصادر المالية والإمكانات والإرهاق الذي يفوق قدرات الشباب على تحمله، فضلاً عن التحديات الناجمة عن دور أصحاب المصلحة في بقاء الانقسام.

وارتباطاً بحجم التحديات التي يواجهها الحراك، وبالأهداف التي انطلق من أجلها واستطاع حشد الجماهير حولها، فإن استمراره لا يزال مرهوناً بقدرته على تحقيق هذه الأهداف، وفق رؤية وخطاب واضحين، والعمل على تنظيم الحراك في مواجهة التحديات التي تعترض

تطوير دوره وتأثيره، وعلى حشد جهود المجموعات كلها على قاعدة برنامج واضح.

وعلى الرغم من حالة التراجع هذه، فإنه لا بد من البناء على المؤشرات الإيجابية إلى التجربة الماضية، وفي مقدمها ظهور دور طليعي للشباب ساهم في التأثير في مواقع صنع القرار، بما في ذلك توقيع اتفاق المصالحة، وإكسابهم خبرات لم تتح لهم جرّاء تهميشهم المستمر بحجة افتقارهم إلى الخبرة. وقد عُقدت عدة اجتماعات بهدف توحيد مجموعات الحراك الشبابي في جسم واحد، على الرغم من استمرار معارضة بعض المجموعات للوحدة، بل حتى التنسيق على قاعدة برنامج مشترك ارتباطاً بالعامل الفئوي.

وكي تنجح المجموعات الشبابية في ذلك، فإنه لا بد من متابعة الحوار للتوافق على رؤية وبرنامج عمل للحراك الشبابي والشعبي يستند إلى ثلاثة منطلقات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: الجانب الوطني، ويشمل النضال من أجل استعادة جميع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والاتفاق على استراتيجيا موحدة تحقق المصالح الوطنية العليا، وتحديد آليات عمل وأساليبه وفق برنامج محدد.

ثانياً: الوضع الداخلي، ويشمل بعض المحددات، وفي مقدمها: ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخصوصاً حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي؛ إعادة النظر في جميع المراسيم والقوانين والقرارات التي صدرت في أثناء فترة الانقسام، بما يضمن توحيد القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية؛ إعادة النظر في قرار تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة؛ إعادة تفعيل المجلس التشريعي بما يضمن توفر رقابة فاعلة على عمل السلطة التنفيذية بعيداً عن المصالح الفئوية واقتصارها على المصالح الوطنية العليا؛ إعادة الاعتبار إلى سيادة القانون وتعزيز السلطة القضائية من خلال إعادة توجيه القوانين القضائية، وفق معايير القانون الفلسطيني؛ ضمان إعادة هيكلية المؤسسات وتوحيدها كي تعمل على أساس مهني ووطني؛ الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين كلهم؛ إعادة فتح جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تم إغلاقها في أثناء فترة الانقسام، وضمان عودة الموظفين المفصولين والمقطوعة رواتبهم؛ فتح الفرص أمام الجميع للوظيفة العمومية على أساس الكفاءة والمهنية؛ العمل على التخلص من آثار الانقسام، ووضع أسس لتحقيق المصالحة الشعبية والاجتماعية وضمان إشراك القطاعات كلها فيها؛ إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية؛ إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس الكفاءة والمهنية؛ تجريم وتحريم اللجوء إلى العنف في معالجة القضايا الداخلية؛ احترام التعددية وتداول السلطة.

ثالثاً: وضع الشباب، ويشمل نضال المجموعات الشبابية من أجل تفعيل قانون رعاية الشباب وإشراكهم في مراكز صنع القرار، وتحديد موقف موحد من جميع القضايا ذات العلاقة بالشباب، مثل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والاتحادات والبرلمانات الشبابية، بما يضمن وجود تمثيل حقيقي للشباب يسمح لهم بتحمّل مسؤولياتهم. ■

فادي قرعان*

وجهة نظر في استراتيجيا النهوض للحراك الشبابي

التعليم يُسَخّر إمّا كأداة لتسهيل احتواء جيل الشباب في منطق النظام الحالي وبنيته، وإمّا كوسيلة لممارسة الحرية تمكّن الرجال والنساء من تحدي الواقع بطريقة نقدية وخلاقة يستطيعون من خلالها الوصول إلى الحرية وتغيير العالم.

باولو فريري ـ من كتاب "تعليم المقهورين"

المقدمة

لماذا انطلق الحراك الشعبي الفلسطيني في ١٥ آذار / مارس ٢٠١١؟ ما هو تقويم تجربة الاعتصام بدءاً من ذلك التاريخ وبعد عام من التجربة؟ ما هو الشعار الناظم للحراك الشبابي، وما هي العوامل المساعدة والمعرقلة له؟ كيف يمكن أن يتحول إلى حراك شعبي لا شبابي فقط؟ هل الانتفاضة الشعبية الثالثة على الأبواب أم لا؟ هل من مصلحة الفلسطينيين الآن أن يطلقوا انتفاضة شعبية ثالثة، أم من الأفضل تأخيرها لأن المنطقة والعالم مشغولان بالثورات العربية؟

هذه أسئلة جيدة، وسأقوم بالإجابة عنها بحسب ما تسمح به قدراتي، لكنني عندما جلست لأبدأ بالكتابة شعرت بثقل منطق وبنية النظام الفكري والسياسي الحالي، وتذكرت قصة قرأتها في كتاب رياضيات قديم عن امرأة حكيمة. تقول الحكاية إن أحد مشايخ الحجاز توفي وترك لأولاده الثلاثة ١٧ جملاً ووصية يأمرهم فيها بتقسيم ما يرثونه من جمال على النحو التالي: الابن الأول يأخذ النصف، الابن الثاني له الثلث، والابن

* ناشط سياسي شبابي، رام الله.

الأخير له التسع.

ودخل الإخوة في معارك دامية، فهم لم يستطيعوا الاتفاق على كيفية تقسيم الجمال، لأن ١٧ لا تُقسم على ٢ أو ٣ أو ٩، فلا يمكن تقسيم جمل حي إلى أعشار. ولذلك طلب منهم مخاتير الحجاز التوجه إلى امرأة حكيمة تسكن فوق أحد الجبال، وحين وصلوا إليها وأخبروها بمشكلتهم تبرعت لهم بأحد جمالها، وبذلك أصبح لديهم ١٨ جملاً، يأخذ منها الأخ الكبير النصف، أي تسعة جمال، والثاني ثلث الـ ١٨ أي ٦ جمال، والأخير له التسع، أي يأخذ جملين.

وبذلك يكون مجموع جمال الإخوة (٩+٦+٢= ١٧) ويرجع جمل المرأة العجوز إليها. وبعد تقديم هذه الحكاية، رأيت أن عليّ أولاً ـ قبل أن أدخل في نقاش الكسور والعشور فيما يتعلق بالحراك الشبابي والانتفاضة الثالثة والمفاوضات ـ أن أحاول إضافة البعير رقم ١٨ إلى النقاش كي تفهموا حساباتي كلها، فقد اتضح لي أن أجوبتي عن هذه الأسئلة لن تُفهم بمحاورها كلها، ولن تغير من الواقع شيئاً، إلاّ إذا حاولت إضافة بعض الأمور إلى المنهجية الفكرية الفلسطينية وتحديث الخطاب السياسي الفلسطيني، لأن الخطاب السياسي الحالي أدى، ويؤدي، دوراً أساسياً في ضعف الحراك الشبابي وفشل كفاح شعبنا بصورة عامة.

وهذه القراءة تتناول ثلاثة محاور أساسية: الأول، يصوغ أهداف النضال الشعبي الفلسطيني؛ الثاني، يناقش الاستراتيجيات الضرورية للوصول إلى الأهداف المذكورة في المحور الأول؛ الثالث، يقوم بتحليل دور الحراك الشبابي الحالي والإجابة عن الأسئلة المطروحة.

أهداف كفاح الشعب الفلسطيني

عندما جلس الشباب لمناقشة أهداف الحراك الجديد قبل ١٥ آذار / مارس ٢٠١١، تمحور النقاش حول بعض الأهداف الواضحة للجميع، كإنهاء الاحتلال وتجاوز الانقسام السياسي ونتائجه، وحماية المشروع الوطني، وعدم التخلي عن الثوابت الوطنية، وإيجاد فرص عمل للشباب، وأهمية التركيز على انتخابات مجلس وطني، وهذه كلها أهداف رائعة، لكنها في الحقيقة ثانوية، كما أن الطريقة التي ذُكرت فيها احتوت الشباب في بنية النظام والتفكير السياسي القديم، وقامت، بشكل غير مباشر، بتجزئة الشعب الفلسطيني بدلاً من توحيده: فمثلاً، ما دور اللاجئين وفلسطينيي الداخل في هذا النقاش؟ هل نركز أولاً على الاحتلال، أم على حق العودة، أم القدس، أم المساواة، أم الانقسام ؟ ماذا نعني بإنهاء الاحتلال؟ وهذا الجدال يعكس النقاش السياسي الفلسطيني، غير أن ميزان القوى بين الفصائل يرجح كفة إنهاء الاحتلال وبناء الدولة على الأهداف والثوابت الوطنية الأُخرى التي أصبحت مطالب هامشية تُذكّر بالخطابات وتُنسى في الأفعال. وهذه نتيجة طبيعية تعكس الانقسام الجغرافي والسياسي المفروض علينا من الاحتلال، وكذلك عدم وجود رؤية واستراتيجيا وطنية تتحدى في جوهرها هذه الظاهرة.

وإذا قمنا بدراسة تاريخ الحركات التحررية الناجحة، فإننا نرى أنها وقعت جميعها، أو كادت تقع، في فخ "تنافس الأهداف الوطنية" حتى ظهرت قيادة ذات رؤية واضحة استطاعت توحيد الشعب على أهداف أساسية تنبثق منها جميع الأهداف الثانوية الأُخرى. فمثلاً في جنوب إفريقيا،

قام المجلس الوطني الإفريقي بمساعدة الشعب عبر صوغ ميثاق الحرية الذي حدد الأهداف الرئيسية لنضال شعب جنوب إفريقيا، واستطاع من خلاله توحيد شعب يتكون من أكثر من ١٠٠٠ قبيلة، ويتكلم أكثر من ١١ لغة.

لماذا علينا إعادة التفكير في الأهداف الفلسطينية؟

١) لتوحيد الشعب الفلسطيني كله تحت مظلة استراتيجيا واحدة تضمن لجميع فئاته تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والإنسانية.

٢) للخروج من النهج التقني والفني الذي نجحت إسرائيل والولايات المتحدة في فرضه على القضية الفلسطينية من خلال المفاوضات، إذ بدأنا ننسى أن قضيتنا أكبر كثيراً من تحدي تقسيم القدس واستبدال الأراضي والجدار وتوزيع مصادر المياه وبناء المؤسسات.

٣) لننتقل من خطاب الضحية التي لا تعرف إلاّ ما لا تريد، إلى خطاب تحرري.

٤) لتفادي الوقوع في فخ وقعت فيه عدة شعوب، وهو استبدال ظلم المستعمِر بظلم حاكم مستبد محلي الصنع.

٥) لإعادة قضيتنا سياسياً وإعلامياً إلى مكانها كاستمرار للحركات التحررية الأخرى في التاريخ الإنساني.

٦) لتكون خطوة في إعادة تثقيف الشباب الفلسطيني بقضيته بشكل جذري وتحرري لا يدور حول تاريخ شعبنا والمجازر التي ارتُكبت ضده فحسب، بل تفتح أمامه أيضاً آفاقاً أعظم للمستقبل.

٧) لنتفادى الوصول إلى حلول جزئية تبدو لنا كأنها تحقق أهدافنا الوطنية، بينما هي في الحقيقة تبعدنا عن الأهداف التاريخية لكفاحنا.

ومن هنا، فإن علينا أن نسأل أنفسنا: ما هي الأهداف الأساسية لكفاح الشعب الفلسطيني؟

حرية وعدالة وكرامة

نستطيع تلخيص أهداف الشعب الفلسطيني بثلاث نقاط رئيسية: الحرية والعدالة والكرامة لجميع الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة.

للوهلة الأولى، تبدو هذه الكلمات كشعارات فارغة تُردَّد دائماً، لكن، في الحقيقة، يمكنها أن تكون محددة التعريف:

بالنسبة إلى الحرية، فحرية الناس في ظل الحكم هي ألاّ تُفرض عليهم قوانين أو سياسات أو قواعد إلاّ إذا أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في العملية التي أسست هذه القوانين. وعلى هذه العملية أن تكون شرعية وعادلة. والحرية هي أن يفعل الإنسان ما يشاء في شتى الأمور التي لا تتعارض مع القانون، وألاّ يكون خاضعاً للإرادة الاعتباطية، المتقلبة، غير المعروفة وغير الثابتة، لأي إنسان آخر أو حكومة أُخرى. وهذا التعريف مشتق من سلسلة من الكتابات الفلسفية التي وضعت منظومة العقد الاجتماعي.[١]

وهنا نرى أن مطلب تقرير المصير ومطلب إنهاء الاحتلال يندرجان تحت هدف الحرية، كما أن مطلب إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ومطلب إنهاء الانقسام يأتيان تحت إطار مطلب الحرية أيضاً.

أمّا العدالة، فتُعرّف على أساس مبدأين جوهريين، بحسب الكاتب رولس:[٢]

المبدأ الأول يقول إن لكل شخص حقاً غير قابل للنقض في التمتع بحريات

أساسية تتوافق مع نظام الحريات المتوفر للجميع، أي أن الحريات الأساسية تتوفر للجميع على حد سواء، ومن دون تفرقة.

المبدأ الثاني يقول إن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تلبي شرطين: الأول، أنه ينبغي لمراكز القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ألاّ تكون حكراً على أشخاص دون آخرين، ويكون فيها مساواة تامة في الفرص المتاحة لأعضاء المجتمع كافة؛ الثاني، أن على هذه التفاوتات أن تؤدي إلى أكبر فائدة للأعضاء الأقل حظاً والأسوأ حالاً في المجتمع، أي كي يكون المجتمع عادلاً، فإن عليه توزيع الموارد الاجتماعية بطريقة تعظّم فوائد (أو تقلل خسائر) الأشخاص الأسوأ حالاً (لأسباب خارجة عن إرادتهم) في هذا المجتمع.

وبناء على هذا التعريف، فإننا نرى أن مطلب حق العودة يندرج تحت هدف تحقيق العدالة، كما أن مطالبنا بتحرير الأسرى واسترجاع أراضينا، وبانتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني يشارك فيها جميع الفلسطينيين، وبالمساواة لفلسطينيي الداخل، وعدة حقوق فلسطينية أُخرى، تندرج تحت هدف تحقيق العدالة.

أمّا بالنسبة إلى الكرامة، فإننا جميعاً نفهم غرائزياً معنى هذه الكلمة التي تعني أن لكل إنسان حقاً طبيعياً في أن يعامَل باحترام وبأخلاقية، والحقوق الطبيعية ملخصة في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨، كما أن الكرامة تعني منح كل إنسان الفرصة للسعي وراء سعادته وسعادة عائلته ما دام سعيه لا يضر بغيره.

ما هي الاستراتيجيا التي علينا اتباعها لتحقيق هذه الأهداف؟

قبل أن نحدد الاستراتيجيا الضرورية لتحقيق أهدافنا الوطنية، فإن من الضروري أن نحدد سمات الاستراتيجيا الناجحة بصورة عامة، وهي تشمل:

١) تحديد جميع مصادر قوة الشعب ونقاط ضعفه، وكذلك مصادر قوة العدو ونقاط ضعفه.

٢) استغلال مصادر قوة الشعب لإضعاف المستبد عن طريق تركيز النضال على نقاط ضعفه.

٣) البناء على تجربة الشعب التاريخية والاستفادة من خبراته.

٤) العمل على بناء روح الوحدة والأخوة داخل الشعب، والتركيز على رفع معنويات الشعب.

٥) استخدام العمق في التحليل، وعدم التأسيس للأفكار فحسب، بل وضع الخطوات لتحقيقها أيضاً.

٦) الأخذ بعين الاعتبار جميع السيناريوهات في العمل.

٧) تحديد الجمهور الأساسي دوماً.

٨) اعتماد الواقعية والبناء على حقائق مسندة.

٩) تحديد المتغيرات المهمة، والتأقلم دائماً وفق التغيّر.

الاستراتيجيا الضرورية لتحقيق أهداف كفاحنا

الاستراتيجيا التي علينا جميعاً اتباعها للوصول إلى الحرية والعدالة والكرامة تتسم بخمس مزايا أساسية (سأسمي هذه

الاستراتيجيا "استراتيجيا النهوض") هي:

ـ استعادة الأمل

يقول باولو فريري إن من الضروري تحويل ضعف الشخص الذي يكون بلا حول إلى قوة قادرة على المطالبة بالعدالة. وكي يحدث ذلك، يتابع فريري، فإنه لا بد من شجب كامل للاتكالية. وهنا تبرز أهمية التربية، والتعبئة التحررية والسياسية والاستراتيجية للشعب الفلسطيني (ولا سيما الشباب والصبايا) في أماكن وجوده كافة.

فالشعب هو أكبر مصدر قوة وطاقة نملكه، لكن استثمارنا فيه قليل، وعلينا فقط أن نتخيل ما نستطيع إنجازه إذا ما استغل شبابنا طاقاتهم، واكتسبوا القدرات الذهنية والاستراتيجية، وتعلموا من تجربتنا التاريخية وتجارب الشعوب الأُخرى، وخلطوا شغفهم وعلمهم المكتسب لتحدي الاحتلال بطرق ذكية مستلهمة من المقاومة الشعبية في كل مكان (الداخل والمخيمات والشتات والضفة وغزة)، مع تنسيق وتنظيم مسبق فيما بينهم جميعاً. وثمة خطوة أساسية لاستعادة الأمل تتمثل في كسر احتكار الفصائل للسياسة، ودمقرطة القرار السياسي، لأن جميع الأحزاب بدأت تتآكل الآن وتفقد شرعيتها.

ـ مقاومة شعبية

المقاومة الشعبية هي الأسلوب الأساسي في الكفاح ضد الاحتلال في المرحلة الجديدة، وعلى المقاومة الشعبية التركيز على خمسة محاور أساسية:

١) تعطيل نظام الاحتلال في الضفة والقطاع ونظام اللامساواة في الداخل (هناك ١٩٨ تكتيكاً للعصيان المدني والمقاومة الشعبية، وكثير من الطرق التي نستطيع اختراعها).

٢) التشديد على تقليل خسائر شعبنا وتعظيم خسائر إسرائيل الاقتصادية.

٣) كسب الرأي العالمي، وهذا يعني القيام بفاعليات تلهم العالم وتوضح شراسة الاحتلال.

٤) المحافظة على التفوق الأخلاقي والروح التطوعية لاكتساب دعم المجتمع.

٥) الحفاظ على رشاقة الحراك الجديد وانسيابه كي لا يتكلس أو يتم احتواؤه، وعليه أن يكون ديمقراطياً.

ـ دعم ونصرة حملة المقاطعة العالمية

تهدف هذه الخطوة إلى هدم سمعة إسرائيل، وإضعافها اقتصادياً، كي يرى الإسرائيليون ويشعرون بآثار قمعهم لشعبنا.

ـ استرداد سيادة الشعب ووحدة قراره

علينا بناء نظام ديمقراطي متجدد كي نمنع بعض الأشخاص، أو الأحزاب، من الاستفراد بالقرارات التي تمس مصالحنا كلنا، وهذا يحدث بتعليق شرعية القيادات والنظام السياسي الموجود إلى أن يتم الإصلاح.

ـ البعدان العربي والعالمي

علينا إعادة البعد العربي إلى القضية عن طريق العمل والتنسيق مع الجيل الجديد من العرب الذين يستطيعون الضغط على حكوماتهم كي تتحرك في الاتجاه الذي يلائم مصالحنا. كما أن على الشعب الفلسطيني استغلال القانون الدولي لتحدي إسرائيل قانونياً، وتمزيق شرعيتها الزائفة أمام أعين العالم.

دور الحراك الشبابي في هذه المعادلة

بعد تحديد الاستراتيجيا أعلاه، فإن أغلبية المهمات المذكورة تقع على عاتق الشباب بشكل أساسي، إذ عليهم ترتيب المجموعات الصغيرة في مختلف المناطق،

وخصوصاً لبدء العمل في مجالَي التعبئة والمقاومة الشعبية، وعليهم وضع التكتيكات في مناطقهم المتعددة والتفكير في وسائل الاتصال فيما بينهم، وتحليل مجتمعاتهم كي يدركوا نقاط قوتهم والفئات الشعبية التي تستطيع مساعدتهم ونصرتهم.

باختصار، إن نجاح "استراتيجيا النهوض" هي مسؤولية الشباب، لأن جميع المؤسسات السياسية المسؤولة عن تنفيذها إنما هي في حالة من التآكل والانهيار، وهي لن تتحرك إذا لم يحرك الشباب الشعب أولاً.

لماذا بدأ الحراك الشعبي في ١٥ آذار/مارس؟

لم يتحرك الشباب بناء على استراتيجيا واضحة المعالم، ولم يقوموا بتعبئة الشباب وحشدهم وتثقيفهم كما ذكرنا أعلاه، وإنما قاموا بتحرك عشوائي تمنوا أن ينجح. وعلينا أن نتذكر أن التحركات الشبابية المتعددة لم تبدأ في ١٥ آذار / مارس، وإنما قبل هذا التاريخ، وقبل الثورات العربية، إلاّ إنها لم تركز على موضوع الانقسام بشكل أساسي. كما أن المجموعات المتنوعة لم تنسق بشكل جدي، بل كانت تجري فاعليات متقطعة في مناطق متعددة، مثل الفاعليات التطوعية، وفاعليات المقاومة الشعبية، والمحاضرات التثقيفية، وفاعليات رمزية أخرى.

وبعد ٥ شباط / فبراير ٢٠١١، ظهر شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، وخصوصاً في الشبكة العنكبوتية، وكان جرى التخطيط للقيام بعدة فاعليات في تواريخ متنوعة. وبشكل عفوي، رأى الشباب أهمية توحيد هذه الفاعليات في يوم واحد واختاروا ١٥ آذار/ مارس، وحفزت التجربتان المصرية والتونسية الشباب الفلسطيني على التحرك في إطار فاعليات كبيرة في مختلف المناطق.

ويجدر بنا ألاّ ننسى أيضاً أن العوامل السياسية والاجتماعية الفلسطينية بصورة عامة، والديموغرافية كذلك، أوجدت تربة خصبة لنهوض تحرك شبابي. وكان ظهور هذا الحراك أمراً حتمياً، لكن الثورات العربية سرّعت ظهوره قبل أن ينضج. ولأنه لم ينضج مثلما هو مطلوب، ارتكب الشباب بعض الأخطاء التكتيكية التي كلفتهم كثيراً، وأذكر منها ثمانية إشكاليات. كما أن الشباب لم يخططوا لاستمرارية الحدث مثلما يجب، فاعتقدوا أنهم إذا خرجوا فإن الشعب سيتبعهم وسيبقى في الميادين معهم، لكنهم لم يخططوا للسيناريوهات المتوقعة، ومكثوا من دون تحرك حتى فقدوا الزخم الذي أحدثوه. علاوة على ذلك، أخطأ الشباب حين اختاروا فاعليات لا تخرج عن إطار الخبرة الموجودة لدى الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية، وبذلك سَهُل احتواء حراك ١٥ آذار / مارس.

أمّا الخطأ التكتيكي الثالث فكان تقليد أسلوب "ميدان التحرير" بدلاً من التفكير في فاعلية تتطابق وتقاليد المدن المتعددة وجغرافيتها وديموغرافيتها. فحجم القاهرة وحدها هو ضعف حجم فلسطين تقريباً، كما أنها مدينة لا تنام، في حين أن المدن الفلسطينية، وخصوصاً مدن الضفة، تنام مبكراً، وحجمها الديموغرافي ووضعها الاقتصادي يصعبان حشد أعداد كبيرة للاعتصام في مكان مفتوح. وبينما نجح الثوار المصريون في إيجاد مكان ممتع وحالة تستدرج عامة الشعب، لم يستطع الشباب الفلسطيني إحداث حالة ثورية يسهل لعامة الشعب الانضمام إليها.

وكمن الخطأ الرابع في عدم تحديد الشباب خطوات واضحة تحرج "فتح" و"حماس" أمام الرأي العام الفلسطيني، وتفرض عليهما الالتزام بوعودهما. فعلى سبيل المثال، كان في إمكان

الشباب بعد خطاب الرئيس محمود عباس في ١٦ آذار / مارس، وخطاب إسماعيل هنية في ١٧ آذار / مارس، بشأن المصالحة، التوجه إلى مراكز حجز المعتقلين السياسيين كي يقولوا للسلطة وحكومات غزة: "كونوا على 'قد' خطاباتكم وأفرجوا عن المعتقلين السياسيين إذا كنتم حقاً جديين بشأن المصالحة."

وتمثل الخطأ الخامس في انفراد الشباب بالتحرك بدلاً من بناء التحالفات مع المؤسسات الشعبية والمدنية والعمالية والحقوقية التي كان في إمكانها أن تؤدي دوراً أكبر في ١٥ آذار / مارس.

أمّا الخطأ السادس فكان فشل الشباب في تصعيد ضغطهم على الحكومتين، بينما ظهر الفشل السابع في عدم توضيح البدائل أو الحل الملائم، الأمر الذي سمح لكل من "فتح" و"حماس" بمساحة واسعة للاستفراد. كما أن الشعب أصابته حالة من الإحباط لأنه لم ير حلاً في الأفق يستطيع الالتفاف حوله، وذلك بغض النظر عن بعض الشباب الذين رفعوا شعار انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والذين اكتشفوا لاحقاً أن أغلبية الشعب لا تعرف ما هو المجلس الوطني أصلاً.

والمشكلة الأخيرة التي واجهها الشباب تمثلت في أن المجموعات الشبابية التي عملت لتحقيق فاعلية ١٥ آذار / مارس، لم تعمل معاً من قبل، ولذلك لم تكن روابط الثقة محكمة، كما أن شائعات أجهزة الأمن ضد تلك المجموعات زادت الوضع سوءاً، الأمر الذي أثار الشكوك بينها، وبالتالي أصبح الاتفاق والعمل الجماعي شبه مستحيل.

تقويم تجربة ١٥ آذار / مارس

إن التحركات الاجتماعية لا تبدأ فجأة، وإنما تكون مخاضاً لتجارب متراكمة يتعلم منها المرء، والكلمة الأساسية هنا هي "تجارب متراكمة"، ففاعليات ١٥ آذار / مارس كسرت حاجز الخوف والشعور باليأس الذي كاد يغلق الطريق أمام العمل الشبابي الفلسطيني. وربما لذلك امتلأت صفحات الفايس بوك بصور للفلسطينيين في ١٥ آذار / مارس كُتب عليها: "لسّا في أمل!"

والتقويم الحقيقي للشباب الفلسطيني يكمن في مدى تعلمهم من تجارب العام الماضي، فهل سيرتكبون الأخطاء نفسها، أم هل سيتطور عملهم؟ والمؤشرات تقول إن الشباب الفلسطيني بدأوا يتعلمون من أخطاء سنة ٢٠١١، وقد زادت الثقة بين المجموعات الشبابية المتنوعة، وأصبح عملها ممنهجاً بشكل أوضح وأكثر ثورية.

وهنا علينا أن نتذكر خمس نقاط أساسية:

١ ـ تحريك الشعب واجب علينا جميعاً، وهو ليس واجب الشباب فقط، ذلك بأننا جزء من الشعب، وعلينا أن نعمل مع الشباب، فننصحهم إذا أخطأوا، ونساندهم في نشاطهم.

٢ ـ على الشباب اتباع "استراتيجيا النهوض" المذكورة أعلاه، إذ لا يكفي حشد الشعب لفاعليات موسمية، بل علينا أيضاً، العمل على التثقيف السياسي، والتدريب الاستراتيجي والتعبئة الشعبية لاستعادة الأمل والتخلص من اليأس.

٣ ـ على الشباب التركيز أولاً على تحقيق نجاحات صغيرة متراكمة كي تزيد ثقتهم بأنفسهم وثقة الشعب بهم.

٤ ـ على الشباب الفلسطيني استخدام جميع السبل لكسر حالة التشتت الجغرافي والفكري والاستراتيجي، وذلك من خلال التواصل وتنسيق الفاعليات مع أبناء الشعب الفلسطيني كلهم، بغض النظر عن أماكن وجودهم.

٥ ـ على الشباب خلال السنة الحالية

(٢٠١٢) أن يوضحوا لجميع الأحزاب الفلسطينية والقوى السياسية أن شرعيتها تأتي من الشعب من خلال انتخابات ديمقراطية مباشرة للمجلس الوطني، وأن أي محاولة لفرض الأمر الواقع، أو للقيام بخطوات خارج إطار هذه الانتخابات (التي ستشكل إطاراً موحداً للشعب الفلسطيني يضع استراتيجيا للعمل الوطني) ستكون غير شرعية في نظرهم. ■

المصادر

١ **انظر مثلاً:**

Quentin Skinner (1978), ***The Foundations of Modern Political Thought, Volume 2, The Age of the Reformation*** **(Cambridge: Cambridge University Press).**

Jean-Jacques Rousseau, ***Oeuvres completes,*** **edited by B. Gagnebin and M. Raymond (Paris: Pleiade), vol. III, pp. 361, 364; Jean-Jacques Rousseau,** ***The Collected Writings of Rousseau,*** **edited by C. Kelley and R. Masters (Hanover, 1990-), vol. IV, pp. 139, 141; "Commutative justice", at: http://www.textop.org/wiki/index.php?title=Commutative_justice**

٢ **J. Rawls (1993/1996/2005),** ***Political Liberalism*** **(New York: Columbia University Press).**

J. Rawls (1971/1999), ***A Theory of Justice*** **(Cambridge Mass.: Harvard University Press).**

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيري الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيدة ومحدثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار

التجربة الشبابية في فلسطين

حركة الشباب في صور

صورة من تظاهرة في رام الله، ٢٠١١/٣/٧.
تصوير: فادي العاروري

صورة من تظاهرة في رام الله، ٢٠١١/٤/١.
تصوير: فادي العاروري

صورة من تظاهرة في رام الله، ٢٠١١/٣/١.
تصوير: فادي العاروري

صورة من تظاهرة في رام الله، ٢٠١١/٤/٢.
تصوير: فادي العاروري

صورة من تظاهرة في رام الله، ٢٠١١/٣/٦.
تصوير: فادي العاروري

موشيه ماخوفر*

تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: وجهة نظر اشتراكية**

في خضم الجدل الصاخب الدائر منذ فترة بشأن الحل النهائي الممكن أو المرغوب فيه للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والمتمحور حول "الدولتين" أو الدولة "ثنائية القومية" أو "الدولة العلمانية الديمقراطية الواحدة" وغير ذلك من حلول، يبرز على استحياء صوت يأتينا من ماض بعيد نسبياً، يرفض هذه الحلول جميعها، باعتبارها غير ممكنة عملياً ولا يمكن أن تكون عادلة ومنصفة، حتى لو افترضنا جدلاً أنها ممكنة نظرياً، ويطرح بدلاً منها حلاً يذكّرنا بالاشتراكية والوحدة العربية، محاججاً في أنهما يشكلان، متضافرين، السياق الوحيد الذي يمكن أن ينتج منه في نهاية المطاف حل نهائي عادل ومنصف للنزاع. وقد يبدو مثل هذا الحل بعيد المنال أيضاً، لكنه، في قناعة مَن يطرحه، لا بديل منه.

هذا الصوت هو صوت موشيه ماخوفر الذي ننشر فيما يلي جزءاً من دراسة مطولة له لم تُنشر بعد، وهي تتضمن تحليلاً عميقاً لجوهر النزاع بين الفلسطينيين والعرب وبين الحركة الصهيونية وإسرائيل، وعرضاً تفصيلياً للحلول المتداولة بشأن سبل حله، وتفنيداً ثاقباً لها، ورؤية بعيدة المدى إلى الحل الذي يعتقد المؤلف أنه الحل الوحيد الكفيل بإنتاج تسوية دائمة وعادلة نسبياً ومنصفة.

موشيه ماخوفر هو واحد من أبرز مؤسسي وقادة ماتسبين ـ المنظمة الاشتراكية في إسرائيل. والآراء والمواقف التي يعبّر عنها في هذه المقالة تعكس أيضاً آراء ومواقف منظمة ماتسبين التي، كما يذكر كثيرون من مناضلي الستينيات والسبعينيات الفلسطينيين والعرب، لفتت الأنظار إليها بقوة، قبل اختفائها من الساحة في أوائل الثمانينيات، بتحليلاتها الثاقبة لطبيعة المشروع الصهيوني الخاصة، ومعاداتها له عقيدة ودولة، ومواقفها الجريئة ضد أفعال وسياسات ومقاصد إسرائيل العدوانية والعنصرية، وبمناصرتها لحقوق الشعب الفلسطيني.

---

* من أبرز مؤسسي وقادة ماتسبين ـ المنظمة الإشتراكية في إسرائيل.

** هذه المقالة نسخة منقحة عن مقالة نُشرت في: *Weekly Worker*, no. 757 (February 19, 2009).

ترجمة عن الإنجليزية: نسرين ناضر.

ولا يتسع المجال هنا للتعريف بهذه المنظمة وتاريخها وما آل إليه أمر قادتها وأعضائها بعد اختفائها، ونحيل مَن يعنيه الأمر إلى موقعها الإلكتروني (http://www.matzpen.org/index.asp?p=140)، ونكتفي بإلحاق مقالة ماخوفر بوثيقتين تبينان مواقفها تجاه النزاع الفلسطيني/ العربي ـ الإسرائيلي، وكيفية حله.

لم تُكتب هذه المقالة بقصد أن تكون مناظرة جدلية ضد الصهيونيين والإمبرياليين ـ الاشتراكيين وأنصار الأيديولوجيات الرجعية المماثلة، كما أنها لا تستهدف جمهوراً ليبرالياً أو تقدمياً واسعاً. إنها موجهة تحديداً إلى الاشتراكيين الأصيلين، ولذلك يمكنني أن أعتبر بعض الأمور من المسلمات.

لهذا لن أتوقف عند تحليل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي عرضت له في أماكن أخرى، ولا سيما في المحاضرة التي ألقيتها بتنظيم من صندوق أمييل وملبورن في سنة ٢٠٠٦.[١] لكنني أود أن أتوسع في الجزء الثاني من تلك المحاضرة، والذي تطرّق بإيجاز شديد إلى تسوية النزاع.

وسأعتبر من المسلمات أيضاً أننا، نحن الاشتراكيين، لا نرفض فقط مختلف أيديولوجيات الاستعمار والظلم، بل القومية بمختلف أشكالها أيضاً، بما في ذلك الأيديولوجيا القومية لشعب مظلوم يناضل في سبيل التحرر الوطني. صحيح أن جميع الاشتراكيين الأصيلين يوافقون في المبدأ على هذا المفهوم الأخير، إلا إنهم لا يتقيدون به دائماً في الممارسة السياسية. ومن السهل جداً الانزلاق من دعم نضال من أجل التحرر الوطني ـ وهذا واجبنا الأكيد كاشتراكيين ـ إلى قبول الأيديولوجيا القومية البورجوازية، أو البورجوازية الصغيرة، التي تعتنقها القيادة التي هي على رأس ذلك النضال. فالاشتراكيون الذين لا يريدون ـ عن حق ـ أن يظهروا في صورة استعلائية عبر إلقاء المواعظ عن بعد على الجماهير المظلومة، بشأن كيفية تسيير نضالها وعبر عرض برنامج جاهز عليها، يتخلّون في معظم الأحيان عن إبداء وجهة نظر اشتراكية نقدية مستقلة، ويرضون بالسير خلف هذا أو ذاك من أصناف القومية الراديكالية. فالمواقف المستقلة مثل تلك التي تنادي بها هذه المقالة، والتي كانت تتبنّاها شرائح واسعة من اليسار الثوري وتدافع عنها سابقاً، هُجِرت أو دخلت ببساطة في طي النسيان، ولذلك يجب إعادة تأكيدها.

المبادئ

سأبدأ بالجزء الأقل إثارة للجدل: المبادئ التي يجب أن تستند إليها تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أي الشروط الدنيا التي عليها تلبيتها.[٢]

العنصر الأكثر أساسية من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية للنزاع هو اجتثاث السبب الجوهري: يجب إبطال مشروع الاستعمار الصهيوني. وهذا لا يعني نزع التصهيُن عن إسرائيل فحسب، بل أيضاً نبذ الادعاء الصهيوني أن لليهود عامة، الذين يشكلون "أمّة شتات" مزعومة، حقاً خاصاً في "أرض إسرائيل"، لا بل عليها. فهذا الادعاء ليس فقط تقنيناً بمفعول رجعي للاستعمار الصهيوني السابق، بل يطلب فعلياً القبول بحق دائم مزعوم في مزيد من "التجمعات السكنية" في المستقبل، الأمر الذي يعني مزيداً من الاستعمار والتوسع. فهذا الزعم المستحيل يحول دون بلوغ تسوية حقيقية للنزاع.

وهذا الشرط السلبي الأساسي يجب استكماله بالشروط الإيجابية الآتية:

أولاً: المساواة في الحقوق، وهي لا تشمل فقط المساواة في الحقوق الفردية للجميع، بل أيضاً،

وبالأهمية نفسها، المساواة في الحقوق الجماعية والوطنية للمجموعتين القوميتين المعنيتين فعلياً، أي العرب الفلسطينيين والعبريين الإسرائيليين. يجب أن نصرّ على هذه النقطة باعتبارها حداً أدنى من الشروط الضرورية لأن الاشتراكيين لا يستطيعون أبداً أن يقبلوا بأن يكون هناك عدم مساواة وطنية أو حظوة وطنية لهذه المجموعة أو تلك.

ثانياً: حق العودة، أي الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الأم، وفي إعادة تأهيلهم والتعويض كما يجب عن خسارتهم لأملاكهم وأرزاقهم. إنه حق بديهي جداً ولا يحتاج إلى تبرير. وفي الواقع، فإن الحجة الوحيدة التي تساق ضد هذا الحق هو أنه يهدد "الطابع اليهودي" لإسرائيل، أو بصريح العبارة، تركيبتها الإثنوقراطية كدولة استيطانية. لكن القبول بهذه الحجة هو استسلام للأيديولوجيا الصهيونية.

ما السبيل إلى تطبيق هذه المبادئ؟ وما هو الإطار السياسي الضروري لتطبيقها؟

لا أدّعي، عبر الإجابة عن هذين السؤالين، أنني أتبرع بإسداء نصيحة للجماهير الفلسطينية بشأن ما يجب أن تناضل من أجله. وليس في نيّتي أن أقلد العادة التي درج عليها بعض الجهات اليسارية المكونة من الأشخاص الذين ينصّبون أنفسهم في الطليعة فيروحون يوزعون عن بعد على حركات لم تطلب منهم هذه الخدمة، برامج جاهزة تنطبق على جميع الحالات.

لكن لا يجوز للاشتراكيين أن يرضوا بأن يكونوا صدى للمطالب التي ترفعها هذه القيادة الوطنية الفلسطينية أو تلك، وإنما يتعين علينا أن نجري تحليلنا المستقل الخاص للمشكلة، ونستخلص استنتاجنا الخاص بشأن التسوية التي يجدر بنا دعمها والمطالب التي ينبغي لنا رفعها.

ويقع على عاتقنا بصورة خاصة أن نكون واضحين بشأن العلاقة بين تحرر الشعب العربي الفلسطيني والنضال من أجل الاشتراكية. هل هما مسألتان منفصلتان أم مترابطتان؛ وإذا كانتا مترابطتين، فكيف ذلك؟

من الدولة إلى الدولتين، وبالعكس

أُنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤ على يد جامعة الدول العربية، وظلت جوفاء تتحكم فيها الأنظمة العربية حتى شباط / فبراير ١٩٦٩ عندما تسلّمتها "فتح" (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) بقيادة ياسر عرفات. وأصبحت المنظمة برئاسة عرفات مظلّة لحركة التحرير الفلسطينية العلمانية التي تضم "فتح" والعديد من المجموعات الأُخرى الأصغر حجماً.

منذ سنة ١٩٦٩ حتى سنة ١٩٧٤، أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية دعوات واضحة لا لبس فيها، إلى تحرير كامل فلسطين واستعادة الأراضي التي كانت تابعة لها قبل سنة ١٩٤٨ ـ وهي لا تشمل فقط الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين احتلّتهما إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بل إسرائيل نفسها أيضاً ـ وإنشاء "دولة ديمقراطية علمانية" وحدوية فيها.

لكن منذ سنة ١٩٧٤، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تبدّل موقفها، وبحلول الثمانينيات، وافقت على ما يُعرَف بـ "حل الدولتين"، أي دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية (بما في ذلك الجزء الشرقي من القدس) وقطاع غزة، تكون إلى جانب إسرائيل. وهكذا رضخت منظمة التحرير الفلسطينية وقبلت بالتخلي ـ على الأقل في المستقبل المنظور ـ عن المطلب الفلسطيني بالسيطرة على أكثر من ٧٨٪ من أراضي فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، ورضيت بنسبة الـ ٢٢٪ المتبقية.

وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سنة ١٩٩٣، والذي عكس التفاوت الشديد في توازن القوى بين الجانبَين. وعلى الرغم من أنه كان هناك انطباع بأن الاتفاق سيقود إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، فإن هذا الأمر لم يُذكر فعلياً في النص، ولم تقطع إسرائيل مثل هذا الالتزام، بل إن الاتفاق اكتفى بإنشاء "سلطة فلسطينية"، ووافقت إسرائيل على الانسحاب على مراحل من جزء غير محدد من الأراضي التي

احتلتها في سنة ١٩٦٧، وأُرجئ الاتفاق بشأن الحدود النهائية ووضع القدس ومسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى موعد لاحق. وفي غضون ذلك، أبقت إسرائيل على سيطرتها على الموارد المائية الحيوية في فلسطين بكاملها، بما في ذلك الأجزاء التي انسحبت منها، واحتفظت أيضاً بالسيطرة على السكان في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، فاستمرت في ممارسة الفيتو لتحديد مَن هم الأشخاص الذين يُعتبرون مقيمين شرعيين في هذه المناطق. والأهم من ذلك، لم تقطع إسرائيل أي تعهّد بوقف استعمارها للأراضي المحتلة، بل إن استعمار هذه الأراضي (ما عدا بعض المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية) استمر، في الواقع، على قدم وساق، وتسارع خلال أعوام "عملية أوسلو".

ومنذ ما قبل اغتيال يتسحاق رابين (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥)، ماطلت إسرائيل في احترام التزاماتها المنصوص عنها في الاتفاق، ولم تنفّذ أي انسحاب إضافي من الأراضي المحتلة، وبعد اغتياله، أصبح اتفاق أوسلو حبراً على ورق. وباتت السلطة الفلسطينية عاجزة، ولم يبقَ لها من دور سوى ضبط السكان الفلسطينيين بالنيابة عن إسرائيل.

وبحلول ذلك الوقت، كان قطاع غزة تحوّل إلى السجن المفتوح الأكبر في العالم؛ وأدى الاستعمار الإسرائيلي المتسارع للضفة الغربية إلى تقسيمها إلى سلسلة من الجيوب الفلسطينية المنفصلة التي تحيط بها كتل من المستوطنات الإسرائيلية.[٣] وبما أن الاحتمال ضئيل في أن تبدي أي حكومة إسرائيلية في المستقبل القريب استعداداً وقدرة على قلب هذه الوقائع على الأرض، فإنه لم يعد هناك أي آفاق واقعية لإقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي تتمتع بسيادة حقيقية ولو على نسبة الـ ٢٢٪ المتبقّية من فلسطين. وفي الواقع، إذا أنشئ ما يُسمى الدولة الفلسطينية في الأوضاع الحالية، فإنه لن يكون أكثر من مجرد سلسلة من الأراضي المحجوزة للفلسطينيين على طريقة الأراضي المحجوزة للهنود في الولايات المتحدة، والخاضعة كلياً للسيطرة الإسرائيلية.

لقد دفع هذا بعدد متزايد من الفلسطينيين إلى العودة إلى فكرة إقامة دولة وحدوية في كامل فلسطين كما كانت قبل سنة ١٩٤٨.

صندوق فلسطين

اكتفى معظم الاشتراكيين حول العالم ـ على غرار معظم الداعمين الليبراليين للحقوق الفلسطينية ـ بتأييد واحد من هذين الشعارين: يطالب البعض بتطبيق "حل الدولتين" في فلسطين مقسَّمة، مع إقامة دولة عربية فلسطينية إلى جانب إسرائيل، بينما يدعو آخرون إلى تطبيق "حل الدولة الواحدة" في فلسطين غير مقسّمة. وبصورة عامة، فإن مؤيدي الصيغتين لا يتوقفون للتفكير بتأنٍّ في الأسئلة عن مدى إمكان تطبيق "الحل" المفضّل بالنسبة إليهم بطريقة توفّر تسوية حقيقية للنزاع، وعن الأوضاع التي تتيح ذلك، وإنما يكتفون بالبقاء إلى حد كبير في دائرة الأفكار التجريدية.[٤]

ومن المنظار التجريدي، يمكن فعلاً تصوّر تسوية عادلة ومنصفة في إطار "الدولتين" كما في إطار "الدولة الواحدة".

فيما يتعلق بإطار "الدولتين"، فإنه يجب أن يكون مختلفاً جداً عن أي تسوية تملك احتمالاً جدّياً، ولو كان ضئيلاً جداً، في أن تُطبَّق في المدى القصير إلى المتوسط. فما هو مقترح الآن ويجري التفاوض عليه بصورة متقطعة بين القوى المعنية على أساس أنه مشروع "الدولتين"، لا يمتّ إليه بأي صلة، وإنما هو أقرب إلى مشروع دولة وربع دولة: إسرائيل مهيمنة تملك حصة الأسد من الأراضي وتسيطر على جميع الموارد المائية الحيوية تقريباً، ومجموعة غير مترابطة من الجيوب الفلسطينية التي لا يمكنها أن تتمتع بأكثر من سيادة رمزية. ولن يتيح ذلك أي إمكان لتطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، كما أنه لن يعالج الطبيعة العنصرية لإسرائيل: دولة يهودية إثنوقراطية تتعرض فيها الأقلية العربية الفلسطينية (التي تشكّل نحو خمس السكان) لتمييز حاد وحرمان شديد.

لكن يمكن بالتأكيد تصوّر مشهد مختلف تماماً: دولتان تتشابهان في الحجم وتملكان حصصاً عادلة من الموارد، حيث ينال الفلسطينيون حقوقهم المستحقة، وتُطبَّق المساواة الوطنية.

أمّا بالنسبة إلى إطار "الدولة الواحدة"، فإن هذا ليس خياراً واقعياً في الوقت الراهن، إلاّ بالتأكيد في الشكل الحالي الظالم إلى أقصى الحدود حيث تحكم دولة واحدة، إسرائيل، فلسطين بكاملها مع خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال العسكري.

لكن مجدداً يمكن تصوّر فلسطين غير مقسَّمة ومختلفة جداً حيث يُسوّى النزاع فعلاً. وقد حاول البعض وضع مخطط مفصّل من هذا القبيل، بما في ذلك مسودة دستور لفلسطين غير مقسَّمة في المستقبل.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن "الدولة الديمقراطية العلمانية" كما اقترحتها منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٩/١٩٧٠، لن تقدّم حلاً دائماً وحقيقياً للنزاع، وبعض مَن يكررون هذه المقولة كأنها تعويذة، لا يتوقفون للتفكير في الجمع الغريب والذي يبدو غير ضروري بين كلمتَي ديمقراطية وعلمانية، إذ كيف لدولة ديمقراطية ألاّ تكون علمانية؟ بالتأكيد، لا يمكن أن تكون الدولة الثيوقراطية ديمقراطية. لكن أيديولوجيي "فتح" القوميين البورجوازيين الذين ابتدعوا هذه العبارة قصدوا شيئاً محدداً جداً من خلال صفة "علمانية". فالذي أرادوا التعبير عنه هو الرؤية فيما يتعلق بفلسطين عربية حيث يحصل "اليهود" (إلى جانب المسيحيين والمسلمين) على مكانة فردية متساوية وحرية العبادة **كطائفة دينية**، لكن من دون أن يجري الاعتراف بهم كمجموعة قومية. هذا هو المعنى الذي تضمنته كلمة "علمانية": فهي لم تُستخدم نقيضاً لـ "ثيوقراطية"، وإنما نقيض لـ "ثنائية القومية".[٥] وبالتالي فإن الهدف من استخدام هذه الصيغة كان التملص من واقع وجود قومية عبرية.

لكن من الممكن تماماً تخيّل فلسطين غير مقسَّمة حيث تحظى الجماعتان القوميتان بالاعتراف وتتمتعان بحقوق جماعية متساوية.

مقارنة تشبيهية

إن الصيغتين ـ ما يُعرَف بـ "حل الدولتين" و"حل الدولة الواحدة" ـ هما برأيي، مضللتان، وينبغي للاشتراكيين الامتناع من المناداة بتطبيق هذه أو تلك.

وأود في معرض المحاججة التي سأسوقها دفاعاً عن هذه الفرضية، التطرق إلى مقارنة تشبيهية، وأنا لا أفعل ذلك بهدف تدعيم حجتي، فالمقارنة التشبيهية لا تحسم الأمور نهائياً، لكنني آمل بأن تسهّل على الاشتراكيين تتبّع **البنية المنطقية** التشبيهية لحجتي.

فجميع الاشتراكيين الأصيلين (وهذا يستثني بالتأكيد الستالينيين)، يدركون أن شعار "الاشتراكية في بلد واحد (روسيا)" كان كارثياً، بل إنه في الواقع، استُخدم غطاء وتبريراً لبعض أبشع الفظائع في القرن العشرين؛ لكن حتى لو لم يكن الاشتراكيون على علم مسبق بما سيحدث، فإنه كان خطأ فادحاً من جانبهم أن يدعموا هذا الشعار عندما رُفع أول مرة.

لكن لماذا؟ ما كان الخطب في رؤية عن روسيا اشتراكية، حتى لو كانت معزولة؟ لا شكّ في أن الاشتراكية في بلد واحد أفضل من ألاّ يكون هناك اشتراكية على الإطلاق.

حسناً، لم يكن هناك بالتأكيد خطب في تلك الرؤية في حدّ ذاتها، ولو أمكن تحقيق الاشتراكية حتى في روسيا معزولة، لكان هذا جيداً جداً، لكنه لم يكن ممكناً؛ لقد كانت صيغة محض طوباوية منذ البداية، ولذلك كان لا بد لأي محاولة لتطبيقها من أن تلقى نهاية كارثية.

فالاشتراكية في بلد واحد، روسيا، كانت رؤية طوباوية محكوماً عليها بالفشل لسببين مترابطين:

أولاً، كان المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للتطور، وميزان القوى الطبقية داخل الإمبراطورية الروسية، مناوئين لإنشاء نظام اشتراكي هناك.

ثانياً، الرأسمالية هي نظام عالمي في مختلف

الأحوال، ولا يمكن إطاحته في بلد واحد، بل على الأقل في منطقة واسعة من العالم.

ولذلك أعتبر على سبيل المقارنة التشبيهية أن "حل الدولتين" و"حل الدولة الواحدة" للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني مشوبان كلاهما بعيوب أساسية. فهما، على الرغم من أن كلاً منهما يمكن أن يُقدِّم، لدى وضعه في صيغة ملائمة، رؤية مقبولة وحتى جذابة، تجريديان وطوباويان بالدرجة نفسها، لأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع ضمن حدود فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨، كما أن صندوق فلسطين في حدّ ذاته، سواء أعيد تقسيمه إلى جزأين أو جُمع من جديد في قطعة واحدة، ليس وعاءً يمكن تسوية النزاع في داخله بصورة عادلة ودائمة، وذلك لسببين مترابطين:

أولاً، ميزان القوى داخل فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨ ـ بين القوميتين، أي المستوطنين اليهود والعرب الفلسطينيين الذين هم سكان البلد الأصليون ـ مناوئ لأي تسوية عادلة للنزاع.

ثانياً، النزاع متجذر بقوة في السياق الإقليمي للشرق العربي، ولا يمكن حلّه على الأرجح بمعزل عن هذا السياق، ومن دون حدوث تحوّل عميق في المنطقة برمتها.

ميزان القوى الداخلي

سأكون صريحاً جداً. لا ينبغي للاشتراكيين أن يقبلوا من دون اعتراض أي ترتيب أو مشروع غير عادل، فما بالكم بدعمه، لكن اقتراح مخطط عادل محض طوباوي لا يفيد بشيء، وقد يكون غير مسؤول أيضاً.

ولذلك يقع على عاتق كل مَن يقترح تسوية عادلة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني أن يُقدّم، أو على الأقل يحدد، الخطوط العريضة للاستراتيجيا التي يجب اتّباعها لحمل القوميتين على التقيد بالتسوية المقترحة. والجانب الأقوى، أي العبريين الإسرائيليين، هو الأكثر إثارة للإشكالية إلى حد كبير.

وينقل [المؤرخ اليوناني] ثوكيديدس في رواية يُستشهد بها كثيراً، الكلام الذي تقشعر له الأبدان الذي قاله أبناء أثينا لأبناء جزيرة ميلوس: "القوي يفعل ما يستطيعه والضعيف يعاني ما يجب أن يعانيه." وهنا ربما نطرح علامة استفهام عن النصف الثاني من هذه الجملة، وما إذا كان يعني قبول الظلم من دون كفاح أو مقاومة، إذ حتى الضعيف يستطيع اتخاذ تدابير دفاعية. لكن النصف الأول صحيح بلا أدنى شك.

ما الذي يمكن أن يحفّز القومية العبرية، أو أغلبيتها، للتخلي عن موقعها المتميز والمهيمن والظالم الذي تتمتع به حالياً؟ أي وسائل إكراه أو إقناع، أي مزيج من الضغوط والوعود، أي عصي وجزرات تستطيع تحقيق هذا؟

للأسف، لا وجود لمزيج كهذا، إذ لا تتوافر وسائل كافية داخل فلسطين ما قبل سنة ١٩٤٨ التي تخضع الآن بكاملها للحكم الإسرائيلي.

ومن أجل توضيح هذه النقطة أكثر، سأقارن الوضع هناك بالوضع في جنوب إفريقيا في أواخر حقبة الفصل العنصري. لقد درستُ في مكان آخر الاختلافات بين نموذجَي دولة الاستعمار ودولة المستوطنين من ناحية اقتصاداتهما السياسية المختلفة في الجوهر،[٦] وكان لهذا الاختلاف الأساسي نتائج عميقة على ميزان القوى.

أدى الاستعمار الجنوب إفريقي الذي استند إلى استغلال قوة العمل لدى السكان الأصليين، إلى تحوّل المستوطنين إلى شبه طبقة من المستغلين، وكانوا يشكلون أقلية صغيرة من مجموع السكّان، بينما كان المضطهدون الأغلبيةَ الساحقة. وانخرطت حركة التحرير في نوع من المقاومة المسلحة، لكن ذلك لم يؤدِّ دوراً أساسياً في وضع حد للفصل العنصري، ولم يكن بحاجة إلى ذلك بمعنى من المعاني. فالتفوق العددي الضخم لغير البيض كان في ذاته تهديداً كبيراً، ولو ضمنياً، لم يتمكن المستوطنون من تجاهله إلى ما لا نهاية، أو الاستمرار في الأمل بهزمه. وفضلاً عن ذلك، كان المستوطنون يعتمدون على قوة العمل لدى غير البيض، إذ على الرغم من مظاهر الفصل

العنصري، فإن النزاع الاستعماري كان **داخلياً**، ضمن المنظومة الاقتصادية ـ الاجتماعية لجنوب إفريقيا. فاقتصادياً، لم يكن في إمكان المستوطنين الاستمرار في الوجود بمفردهم، إذ كانوا أقل عدداً بكثير من سكان لا يمكن قمعهم إلى ما لا نهاية، ولم يكن ممكناً الاستغناء عنهم اقتصادياً. وفي هذا الوضع، لم يستطع قادة المستوطنين رفض الصفقة السخية التي عرضتها عليهم حركة التحرير.

وعلى النقيض من جنوب إفريقيا، فإن الاستعمار الصهيوني اختار عمداً عدم الاعتماد على قوة العمل لدى السكان الأصليين الذين تعرضوا للإقصاء، وللتطهير العرقي كلما كان ذلك ممكناً. ومثلما هو الأمر في البلاد الأُخرى حيث طُبِّق نموذج مماثل من الاستعمار، فإن المستوطنين لم يتحولوا إلى شبه طبقة صغيرة نسبياً، وإنما صاروا قومية استيطانية جديدة مع هيكليتها الطبقية الخاصة الشبيهة بتلك الموجودة في مجتمعات رأسمالية حديثة أُخرى.

خلال حرب ١٩٤٧ـ ١٩٤٩، تعرّض معظم السكان العرب الفلسطينيين في الأراضي التي صارت "إسرائيل"، للتطهير العرقي، وهكذا بات العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر (حدود إسرائيل التي فرضها الأمر الواقع من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٦٧) أقلية (يشكلون الآن نحو ٢٠٪ من السكان). أمّا في المنطقة الكاملة التي تحكمها إسرائيل حالياً، فهناك تكافؤ عددي تقريبي بين القوميتين: المستوطنين اليهود العبريين والعرب الفلسطينيين الأصليين.

لقد استعمرت إسرائيل أفضل الأراضي في الضفة الغربية المحتلة التي عُزل سكانها العرب الفلسطينيون في جيوب عدة، وتهدف السياسة الإسرائيلية إلى احتواء هذه الجيوب والسيطرة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جيب قطاع غزة المنفصل الذي يضم كثافة سكانية عالية. وتعمل إسرائيل على تنفيذ هذا الهدف بالوكالة، حيثما يمكن، وذلك عبر استخدام نخبة مطيعة من العملاء. وليس للأشخاص المحتجزين في هذه الجيوب تأثير اقتصادي يُذكر في إسرائيل، فهم لا يؤدون دوراً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي، إلاّ كسوق أسيرة.

إن الآفاق التي تواجهها هذه الجيوب هي في أفضل الأحوال إعلانها "دولة فلسطينية" بالاسم فقط، أمّا في أسوأ الأحوال، فإن إسرائيل ستنتهز أي فرصة مؤاتية لتطهيرها عرقياً.

لقد تمكنت إسرائيل إلى حد كبير من جعل نزاعها مع الفلسطينيين **خارجياً** [أي عكس ما كانت عليه الحال في جنوب إفريقيا]، الأمر الذي يتيح لها إدارته من خلال اللجوء إلى قوتها العضلية المتفوقة بأشواط كبيرة. وربما تتمكن المقاومة الفلسطينية ـ أكانت مسلحة أم غير عنيفة ـ من خوض نضال دفاعي، لكنها لا تملك بمفردها إمكاناً واقعياً لدفع إسرائيل إلى التخلي عن المشروع الاستعماري الصهيوني وتقاسم فلسطين على قدم من المساواة، سواء في دولتين أو دولة واحدة.

ونظراً إلى التفاوت الكبير بين القوى الداخلية، وضعت شريحة واسعة من القادة الفلسطينيين الذين ينتمون إلى البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، ثقتها في الضغوط الخارجية التي من شأن القوى الكبرى ممارستها على إسرائيل، وعلّقت الآمال عليها. وفي الواقع، فإن القوة الكبرى الوحيدة التي تستطيع فعلاً ممارسة ضغوط حاسمة على إسرائيل هي الولايات المتحدة، القوة العالمية المهيمنة، التي تتمتع بتأثير لا يضاهى في الشرق الأوسط، والتي تعتمد عليها إسرائيل للحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الحيوي.

وقد سعى هؤلاء القادة الفلسطينيون لمحاباة الولايات المتحدة وأصبحوا أتباعاً للمعسكر الأميركي، كأنهم يسددون سلفة لها من أجل الضغط على إسرائيل، لكنهم لم يحصدوا سوى نتائج هزيلة جداً. وهذه ليست مصادفة: فإسرائيل هي الساعد الأيمن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهي شريك صغير لها ومنفّذ إقليمي يساعد على إبقاء أنظمة الشرق العربي في حالة خضوع تام للإمبريالية الأميركية.[٧] وقد تفرض الولايات المتحدة على إسرائيل، نظراً إلى طبيعة العلاقة بينهما، القيام ببعض التنازلات الصغيرة نسبياً، لكن هذه التنازلات لن تصل أبداً إلى درجة

التخلي عن السيطرة الإسرائيلية والقبول بحقوق الفلسطينيين، مع العلم بأنه لا تسوية للنزاع من دونهما.

وهنا، لا مفر من الاستنتاج أن جميع المخططات الرامية إلى تسوية النزاع ضمن الحدود الضيقة لفلسطين هي محاولات عقيمة، كما أنها تنم عن عدم إدراك للوقائع التاريخية.

كيف وُجد صندوق فلسطين

إن الأيديولوجيا القومية الفلسطينية البورجوازية والبورجوازية الصغيرة تُقدّس الوطن الفلسطيني وتعتبره جنّة مفقودة يجب استعادتها، لكن الواقع التاريخي هو أن فلسطين، ككيان منفصل، هي في ذاتها جزء كبير من المشكلة. فالنكبة وقعت خلال حرب ١٩٤٧ـ ١٩٤٩ مع **التقسيم** الرديء لفلسطين، لكن جذورها تعود إلى إنشاء فلسطين على يد القوى الإمبريالية في تقسيمين سابقين. وهذا التاريخ نصف المنسي يرتدي أهمية حاسمة، وسأعرضه بإيجاز.

من العصور القديمة حتى الحرب العالمية الأولى، كانت كلمة Palestine ـ من اللاتينية Palaestina ـ تُستخدم حصرياً تقريباً من طرف المسيحيين الأوروبيين.

خلال ١٢ قرناً من الحكم الإسلامي،[٨] لم يكن هناك وجود لفلسطين ككيان جغرافي أو إداري منفرد، فما بالكم بالوجود السياسي، وإنما كانت جزءاً لا يتجزأ من سورية (بلاد الشام)؛ وحتى التسمية "فلسطين" (تعريب كلمة Palaestina) لم تكن تُستعمل إلاّ في حالات نادرة جداً.[٩] أمّا في المرحلة الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، فقد كان النصف الجنوبي تقريباً لما أصبح لاحقاً فلسطين الانتدابية يتألف من سنجق القدس المنفصل والخاضع مباشرة لسلطة الباب العالي في إستانبول، بينما كان النصف الشمالي يتألف من سنجقين تابعين لولاية بيروت. وكانت السناجق الثلاثة، إلى جانب سورية ولبنان والأردن بحسب الحدود الحالية للبلاد الثلاثة، جزءاً من بلد واحد (إيالة): سورية الكبرى أو الشام.[١٠]

وعقب الحرب العالمية الأولى، نكث الإمبرياليون البريطانيون بالوعد الذي كانوا قطعوه بالسماح للولايات العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية المهزومة بأن تكون موحدة (كما طالبت بذلك الحركة القومية العربية الوليدة). وبدلاً من ذلك، عمدوا مع الإمبرياليين الفرنسيين إلى تقسيم الحوزات العثمانية السابقة وإعادة ترتيبها بما يتماشى مع مصالحهم ومخططاتهم. وقُسّمت سورية الكبرى تحديداً إلى جزأين. وفي سنة ١٩٢٢، "أقنعت" عصبة الأمم بمنح فرنسا انتداباً على الجزء الشمالي (سورية ولبنان حالياً)، بينما مُنحت بريطانيا انتداباً على الجزء الجنوبي الذي عُمِّد باسم "فلسطين". (كلمة "عُمِّد" في محلّها هنا، إذ إن الاسم ومفهوم إنشاء بلد بهذا الاسم كانا جزءاً من تقليد مسيحي أوروبي، وليس من تقليد محلي).

وكان هذا هو التقسيم المصيري الأول. لكن في تلك المرحلة، كانت فلسطين لا تزال تضم أيضاً أراضي شاسعة ولو قاحلة في معظمها، شرقي نهر الأردن، أي فلسطين الضفة الشرقية.

ومن المهم الإشارة إلى أن القرار الذي اعتمدته عصبة الأمم في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٢، والذي قضى بمنح بريطانيا انتداباً على فلسطين، نصّ صراحة على أنه يتعين على بريطانيا تسهيل الاستعمار الصهيوني، وأورد نص القرار إعلان بلفور بحذافيره. وفي الواقع، فإن النص بكامله يوحي كأن أحد الأهداف الأساسية للانتداب ـ وضمناً إنشاء البلد المسمى "فلسطين" ـ هو إنشاء "وطن قومي" لليهود.[١١]

بيد أن المادة ٢٥ من صك الانتداب استثنت فلسطين الضفة الشرقية، فهي تنص على الآتي: "يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من فقرات هذا الانتداب غير قابل للتطبيق على الأحوال المحلية السائدة..."

استناداً إلى هذا الاستثناء، عمد وزير

المستعمرات البريطاني الشهير ونستون تشرشل إلى تقسيم فلسطين في أيار/ مايو ١٩٢٣.

وكان هذا فعل التقسيم الثاني، وهكذا أصبح الجزء الواقع في الضفة الشرقية إمارة منفصلة أُطلق عليها اسم "إمارة شرق الأردن"، وحكمها عبدالله بن الحسين الذي كان رجل بريطانيا، وهي اليوم المملكة الأردنية. ومنذ ذلك الوقت، بات الجزء المتبقي (الضفة الغربية) ـ الذي يتألف من ٢٢,٦٪ فقط من فلسطين الكبرى التي لم تعمّر طويلاً ـ والذي طُبّقت عليه بالكامل أحكام الاستعمار الصهيوني التي نص عليها صك الانتداب ـ يُعرف حصراً بـ "فلسطين". وهذا الكيان الذي خلقته الإمبريالية، والذي نُحت وشُذّب صراحةً كي يكون مرتعاً للاستعمار الصهيوني، وُجد كبلد خاضع للانتداب البريطاني لـ ٢٥ عاماً فقط: ١٩٢٣ـ ١٩٤٨. والمفارقة هي أنه البلد الذي يشار إليه أحياناً بـ "فلسطين التاريخية"، بينما ينمّ عن غياب مذهل للوعي التاريخي!

نكبة ١٩٤٧ـ ١٩٤٩ محفورة في عمق الذاكرة الجماعية الفلسطينية، لكن يجب ألاّ ننسى أيضاً الترتيبات الجغرافية الاستعمارية الخاصة التي فُرضت على المنطقة في مجال تقسيم الأراضي قبل جيل واحد، والتي هيّأت الساحة للنكبة. والحديث عن "فلسطين التاريخية" يولّد انطباعاً خطأً بأنها كانت كياناً حقيقياً تكرس بفعل وجوده لمدة طويلة.

التوحيد القومي العربي

إذاً، كان إنشاء فلسطين جزءاً من التدبير الإمبريالي عقب الحرب العالمية الأولى، الذي منع عمداً توحيد الشرق العربي، الأمر الذي شكل نكثاً بالوعود التي كانت بريطانيا قطعتها خلال تلك الحرب. فالقوى الإمبريالية كان من مصلحتها أن يكون العالم العربي مقسّماً: فالأمة المنقسمة يسهل السيطرة عليها واستغلالها. كما أن الأمة العربية المنقسمة هي أيضاً مصلحة حيوية للمشروع الصهيوني، وهذه المصلحة المشتركة هي التي تقع في أساس التحالف الوثيق بين الصهيونية (والدولة الصهيونية) ورعاتها الإمبرياليين المتعاقبين وشركائها الكبار. وكان هذا واضحاً منذ البداية، فقد كتب القيادي الصهيوني اليميني فلاديمير جابوتنسكي في مقالته الشهيرة "الجدار الحديدي" (*The Iron Wall*) (١٩٢٣):

> حددت القومية العربية لنفسها الأهداف عينها التي سعت لها القومية الإيطالية، مثلاً، قبل سنة ١٨٧٠: التوحيد والاستقلال السياسي. وبصريح العبارة، فإن ذلك يعني طرد إنجلترا من بلاد ما بين النهرين ومصر، وطرد فرنسا من سورية، وربما أيضاً من تونس والجزائر والمغرب. إن دعمنا مثل هذه الحركة، ولو عن بعد، سيكون انتحاراً وخيانة، فنحن نعمل في ظل الانتداب الإنجليزي؛ كما أن فرنسا أيدت في سان ريمو إعلان بلفور[١٢]. لا يمكننا المشاركة في مؤامرة سياسية هدفها طرد إنجلترا من قناة السويس والخليج الفارسي، والقضاء بالكامل على فرنسا كقوة استعمارية.

إن منع حدوث التوحيد القومي العربي هو حجر زاوية في الاستراتيجيا السياسية ـ العسكرية الإسرائيلية، ولهذا لم تألُ إسرائيل جهداً لهزم القومية العربية العلمانية بقيادة جمال عبد الناصر الذي رفع لواء التوحيد العربي المناهض للإمبريالية، والذي التفّت الجماهير العربية حوله بحماسة شديدة.

في سنة ١٩٥٧، كتب دافيد بن ـ غوريون الذي كان آنذاك، كما في سنة ١٩٤٨، رئيس حكومة إسرائيل، عن حملة سيناء (التسمية الإسرائيلية لحرب السويس التي وقعت في سنة ١٩٥٦):

> كان الهدف الآخر لحملة سيناء تحجيم الديكتاتور المصري، ويجب عدم التقليل من أهمية هذا الأمر. وبما أنني أتولى مسؤولية الأمن منذ ما قبل تأسيس الدولة، فإن همّاً خطراً كان يقضّ مضجعي. نحن على علم بحالة الحكام العرب المتدنية وفسادهم، وهو

أحد الأسباب الأساسية لضعفهم العسكري، لكنني كثيراً ما كنت قلقاً إزاء احتمال بروز رجل استثنائي، مثل أولئك الذين برزوا في قبائل جزيرة العرب في القرن السابع، أو في تركيا عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى مع صعود مصطفى كمال الذي رفع معنويات الأمة وعزز ثقتها بنفسها وحوّلها إلى أمة مقاتلة. هذا الخطر لا يزال موجوداً، وقد بدا كأن ناصر هو ذلك الرجل. ليست مسألة بسيطة أن الأولاد يرفعون صورته عالياً في مختلف البلاد الناطقة باللغة العربية، وتحجيمه إنجاز سياسي عظيم. لقد جرى تحجيمه في بلده كما في البلاد العربية الأخرى، وفي البلاد الإسلامية ومختلف أنحاء العالم.[١٣]

وواقع الأمر هو أن إسرائيل فشلت في تحقيق هذا الهدف في سنة ١٩٥٦، إلاّ إنها حاولت من جديد ونجحت في سنة ١٩٦٧.

لكن إسرائيل ليست المسؤولة الوحيدة عن إخفاق القومية العربية البورجوازية الصغيرة في توحيد الأمة العربية. فمحاولة توحيد مصر وسورية ـ الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ـ١٩٦١) ـ والتي لم تعمِّر طويلاً، ولقيت مصيراً بائساً، تُظهر عجز الطبقات الوسطى العربية عن قيادة توحيد ديمقراطي دائم بكل معنى الكلمة.[١٤]

بناءً على ذلك، فإن التوحيد القومي الذي أُنجز في أوروبا عن طريق الثورات البورجوازية، ينتظر (إلى جانب مهمات ديمقراطية أخرى) ثورة مستقبلية تقودها الطبقات العاملة كي يتحقق في العالم العربي.

والتوحيد لا يقضي به التاريخ الماضي فحسب، بل أيضاً واقع أن العالم العربي يشكّل مساحة لغوية ـ ثقافية واحدة، ولو أنها متنوعة، ووحدته الثقافية حقيقة واقعة تعززها إلى حد كبير وسائل الاتصال الحديثة. وهو أيضاً ضرورة اقتصادية حيوية، فالعالم العربي في وضعه الراهن المقسّم والمفكك يعاني جرّاء توزيع متفاوت للسكان والموارد الذين يجب جمعهم معاً لإرساء أسس التنمية المتوازنة، الأمر الذي يتيح تحقيق الطاقات الغنية الهائلة التي تتمتع بها هذه المنطقة. وبالمناسبة، بينما نُقبل على مرحلة ستشهد نضوباً متدرجاً للنفط الخفيف والمستخرَج بسهولة، فإن قيمة الترسبات النفطية الكبرى المتبقية في المنطقة، ستستمر في التزايد.

وهكذا، يستحيل بالتأكيد أن نتوقع بالتفصيل الشكل الذي ربما يتخذه التوحيد القومي العربي، لكن يمكن إعطاء بعض التوقعات العامة. من الواضح تماماً أنه يتعين على اتحاد عربي ديمقراطي أن يكون لامركزياً إلى حد كبير، وأن تكون له بنية فدرالية مع درجة ملائمة من الاستقلال الذاتي المحلي، وذلك لسببين:

أولاً، على الرغم من جميع القواسم التاريخية واللغوية والثقافية المشتركة في مجمل العالم العربي، فإن هناك قدراً كبيراً من التنوع المحلي الذي لا يمكن أن نُسقط عليه ديمقراطياً هيكلية دولة مركزية. ولهذا السبب أيضاً، ربما يجب أن يتخذ التوحيد شكل اتحاد كونفدرالي يربط بين اتحادين فدراليين فرعيين مختلفين: اتحاد الشرق العربي (المشرق)، واتحاد الغرب العربي الشمال إفريقي (المغرب).

ثانياً، ثمة تفاوت كبير في حجم السكان بين البلاد العربية المتعددة، فعدد سكان مصر وحدها يصل إلى ٨٢ مليون نسمة (وفي تزايد...)، الأمر الذي يشكّل نحو ثلث سكان المشرق العربي بكامله. وعدد سكان السودان ٤٠ مليون نسمة تقريباً. وهكذا، يتركز نحو نصف سكان المشرق العربي (ونحو ثلث سكان العالم العربي بأسره) في وادي النيل وحوله. ومن جهة أخرى، يضم بعض البلاد العربية التي لها لهجاتها وأعرافها الخاصة وتاريخها الخاص، عدداً صغيراً من السكان. وعليه، فإن هيكلية دولة مركزية من شأنها أن تكون غير متوازنة إلى حد غير مقبول، بحيث يبتلعها مركز سكاني كبير واحد ويسيطر عليها، بينما تعترض عليها حكماً المناطق الأخرى. وما إخفاق الجمهورية العربية المتحدة التي أُنشئت بطريقة غير مدروسة سوى درس

تحذيري بهذا الصدد.

إطار لتسوية النزاع

إن ثورة عربية ناجحة، والتوحيد القومي الذي يجب أن تحمله معها، هما الأفق الوحيد لتغيير ميزان القوى وإجراء تصحيح جذري لعدم التكافؤ الذي يتصف به هذا الميزان حالياً. إنه كابوس الصهيونية. فالدولة الاستيطانية لن تعود حينئذ في مواجهة عالم عربي مفكك تحكمه نخب فاسدة ومتذللة وخاضعة لأسياد إسرائيل الإمبرياليين، وإنما ستجد نفسها وسط أمّة عربية موحدة تكاد تحيط بها من كل جانب، وسيُطلَق العنان للطاقة الهائلة الكامنة داخل الجماهير العربية التي ستتحرك تضامناً مع الجزء الفلسطيني الأسير من الأمة العربية. والحليف الأقرب والأكثر حماسة للجماهير الفلسطينية هو الطبقة العاملة المصرية الضخمة وكذلك الطبقات العاملة في العراق وفي بلاد عربية أُخرى. وسيشكّل هذا العملاق، لدى تحرره من القيود التي تكبّله، قوة هائلة.

ليس الهدف إلحاق هزيمة عسكرية ساحقة بإسرائيل، حتى لو كان ذلك ممكناً، ذلك بأنه لن يقود في حدّ ذاته إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فالتجارب التاريخية تعلّمنا أن الأمة المهزومة التي لا تُقدَّم لها آفاق أفضل من الاقتلاع أو الإخضاع، يمكن أن تستمر في المقاومة إلى ما لا نهاية. وهذا لا يحل النزاع، وإنما يكتفي بقلب شروطه.

كما أن الهزيمة العسكرية الساحقة ليست ضرورية لتسديد ضربة قاضية للمشروع الصهيوني، إذ يكفي تحقيق حالة من التوازن لا تعود فيها إسرائيل قوة محلية مهيمنة وقادرة على السيطرة على المنطقة. ولدى بلوغ هذه المرحلة ـ قبل أن يصبح حتى في الإمكان التفكير جدياً في سحق إسرائيل عسكرياً ـ يمكن إغراء الإسرائيليين، وبصورة أساسية الطبقة العاملة الإسرائيلية، بعرض سيكون رفضه ضرباً من الحماقة: بما أنكم لا تستطيعون هزمنا، انضموا إلينا وتقاسموا معنا الأشياء العظيمة التي نستطيع إنجازها معاً.

عندئذ يمكن تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني عبر استيعاب المجموعتين القوميتين داخل الاتحاد الفدرالي الإقليمي. وهكذا يحتل الشعب العربي الفلسطيني مكانه إلى جانب المكونات الأُخرى في الأمة العربية، ويمكن أن يُعرَض على العبريين الإسرائيليين عضوية متساوية مع التمتع بكامل الحقوق الوطنية، وفقاً لشروط مطابقة لتلك المعمول بها في حالة القوميات غير العربية الأُخرى الموجودة داخل العالم العربي (الأكراد، والسودانيون الجنوبيون).

هل سيكون التصور المقترح هنا مشروع دولة أم دولتين؟ سيكون الاثنين معاً، ولن يكون أياً منهما. سيكون مشروع دولة واحدة بمعنى أنه سيتم استيعاب المجموعتين القوميتين، كعضوين اتحاديين، في دولة واحدة، لكن تلك الدولة الواحدة لن تكون فلسطين؛ ستكون اتحاداً إقليمياً، وسيكون مشروع دولتين بمعنى أن كل واحدة من المجموعتين القوميتين سيكون لديها كانتون خاص بها (بالمعنى السويسري للكلمة)، أو لاند (بالمعنى الألماني الفدرالي) حيث تشكّل أغلبية السكان. لكن لا فائدة من إقامة كيان سياسي وسيط بين هذين الكانتونين والدولة الفدرالية، فما بالكم بكيان حدوده هي حدود ما يُسمى فلسطين "التاريخية" التي أنشأها الإمبرياليون البريطانيون في سنة ١٩٢٣.

إن هذه التسوية المقترحة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لن تعيد إيجاد ذلك الإقليم السيىء الطالع ككيان وحدوي أو ثنائي، وإنما ستحلّ مكانه، وكذلك مكان دولة إسرائيل الصهيونية.[١٥] ولا يمكن إنجاز التحرير الحقيقي لفلسطين من دون ثورة إقليمية تحرر فلسطين "التاريخية" عبر إحالتها إلى ذمة التاريخ.

أمّا بالنسبة إلى الحدود، فإن محاولة رسمها الآن ستكون عقيمة وسابقة لأوانها، لكن يجب ألاّ تتطابق مع أي خطوط ترسيم وُجدت حتى الآن. وعندما يحين الوقت، فإنها ستحدَّد ديمقراطياً

وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والديموغرافية والإدارية التي تكون قائمة حينها.

قد يقول معترضون إن هذه الرؤية تؤدي إلى إرجاء تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلى أفق زمني بعيد. وإذا كان الأمر كذلك، فإن "الخطأ" لا يكمن في الرؤية، وإنما في الحقيقة الموضوعية، والطرق المختصرة التي تقترح التحرير داخل صندوق فلسطين وهمية.

وليس هذا المأزق على الإطلاق حكراً على هذا النزاع أو على الشرق الأوسط، إذ لا شك في أن الاشتراكيين الثوريين يدركون أن السبيل الوحيد لتسوية المشكلات الأكثر جوهرية في مختلف أجزاء عالمنا اليوم، بما في ذلك بعض النزاعات التي تتسبب بمعاناة لا توصف وتعوق حياة ملايين البشر، هو ثورة اشتراكية تنتصر في أكثر من بلد واحد. فالترتيبات السهلة خدعة أيديولوجية، والحلول المختصرة وهم إصلاحي.

وفي الانتظار ...

لا يعني هذا أنه ليس لدينا ما نفعله الآن سوى الانتظار مكتوفي الأيدي كي تندلع ثورة إقليمية تقودها الطبقة العاملة، وإنما يجب العمل فوراً على حشد التضامن والدعم لنضال الشعب الفلسطيني ضد القمع الشديد والفظائع التي يتعرض لها. وهذه المعركة في المديَين القصير والمتوسط، هي معركة دفاعية بصورة أساسية، لكنها ترتدي أهمية حيوية، وما هو على المحك ليس أقل من تفادي الأسوأ: التطهير العرقي للشعب العربي الفلسطيني الذي يبقى هدفاً استراتيجياً للدولة الاستيطانية الصهيونية. ولهذا، يجب حشد الرأي العام العالمي، والمجتمع المدني في كل مكان، دفاعاً عن الشعب الفلسطيني، عبر مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها. وعلى الاشتراكيين أن يؤدوا دوراً خاصاً في تعبئة الحركة العمالية كي تقود هذه الحملة.

إن المطالب التي يجب رفعها في هذه الحملة هي الآتية: وضع حد فوري وغير مشروط للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة الفلسطينيين حق تقرير المصير.

ومن المطالب الإضافية إلغاء أشكال التمييز كلها ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتحويلها من دولة يهودية إثنوقراطية إلى دولة ديمقراطية لكل مواطنيها.

ومن غير الواقعي أن نتوقع أن تتم تلبية هذه المطالب إلى حد مقبول فعلاً من دون تغيير جذري في ميزان القوى الحالي. فما دام الحال على ما هو عليه الآن، فإن أي انسحاب عسكري إسرائيلي سيكون على الأرجح شكلياً لا حقيقياً، وأي استقلال أو استقلال ذاتي فلسطيني سيكون زائفاً. فضلاً عن ذلك، فما دامت الصهيونية لم تسقط، فإن إسرائيل ستستمر في ممارسة التمييز، لكن رفع هذه المطالب مهم كي تكون مؤشراً تُقاس الأوضاع الراهنة وتُنتقَد على أساسه.

وأبعد من هذه المطالب، فإن على الاشتراكيين أن يعلنوا ويدعموا المبادئ (المذكورة آنفاً في المقالة) التي يجب أن تحكم أي تسوية حقيقية للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: إزالة الصهيونية؛ الحقوق الفردية المتساوية للجميع؛ الحقوق الوطنية المتساوية للمجموعتين القوميتين المعنيتين مباشرة؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أخيراً، تقع على عاتق الاشتراكيين العرب والإسرائيليين مسؤولية تاريخية خاصة: لا تحدث الثورة من تلقاء نفسها، وعندما تندلع، يمكن أن تسلك منحى كارثياً إذا خطفتها قوى انكفائية. وكي تنجح ثورة عربية في تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني (ومعه المشكلات الكبرى الأخرى في المنطقة) بالطريقة الحميدة التي عرضناها هنا، فإن علينا أن نبدأ الآن بالعمل والتنظيم بصورة ديمقراطية وغير مذهبية. علينا أن ننسّق عن كثب تفكيرنا واستراتيجيتنا ونشاطنا، ونبني روابط تنظيمية على نطاق إقليمي، فنقرأ علامات المستقبل في الحاضر. ■

الوثيقة الأولى
ماتسبين: الموقف من الصهيونية والنزاع الفلسطيني/ العربي ـ الإسرائيلي*

تأسست منظمة ماتسبين في سنة ١٩٦٢،[١] ولم يكن الدافع إلى تأسيسها قوي الصلة بالنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وإنما كان ثمرة قرار بالانفصال عن التراث الستاليني وإنشاء منظمة اشتراكية راديكالية مستقلة. وفي هذا الشأن كنا، ومن دون أن ندرك ذلك في البداية، جزءاً من حركة التجديد الاشتراكية العالمية في الستينيات [من القرن الماضي]. وفي الأعوام الأولى، اقتصر نشاطنا الرئيسي على الدعاية من أجل تحسين حقوق العمال من خلال إنشاء نقابات عمالية أصيلة، خارج قبضة الهستدروت البيروقراطية الخانقة.

ولأننا كنا اشتراكيين متمسكين بالمبادىء، كنا ضد الصهيونية، لكننا احتجنا إلى بعض الوقت كي نطور تحليلاً تفصيلياً مستقلاً للصهيونية والنزاع الإسرائيلي ـ العربي. ولحسن الحظ، أُتيحت لنا مهلة للقيام بذلك، فالأعوام التكوينية الأولى لماتسبين تزامنت مع فترة كان الصراع الإسرائيلي ـ العربي خلالها في أهدأ أحواله: فترة ما بين النتيجة المباشرة لحرب السويس ١٩٥٦ وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وهذا ما أتاح لنا أن نتداول ملياً في القضايا بدلاً من أن نضطر إلى القيام بردات فعل آنيّة تجاه واقع متغير بسرعة تحت ضغط أحداث جارية.

ولما وقعت حرب ١٩٦٧ المفجعة، كنا قد أصبحنا مسلحين برؤية ومفاهيم تمكّننا من مواجهتها والتعامل مع نتائجها. ويمكن تلخيص تحليلنا كما يلي:

١ـ الصهيونية مشروع استعماري، وإسرائيل، التي هي تجسيد له، دولة مستوطنين. وجوهر النزاع الإسرائيلي ـ العربي هو صدام بين الاستعمار الصهيوني والسكان الأصليين، الفلسطينيين العرب. وإدراك ذلك لم يتطلب ذكاء خارقاً، إذ كان يكفي لرؤيته ملاحظة حقائق جلية. ومع ذلك، من المدهش كم هو قليل عدد الأشخاص في الغرب الذين لا يرون هذا الأمر على حقيقته، حتى اليوم. وفي إسرائيل، في أواسط الستينيات، كانت ماتسبين الجهة الوحيدة التي عبّرت عن هذه النظرة بصراحة ووضوح (الحزب الشيوعي الإسرائيلي تجنّب استخدام تعابير مثل "الاستعمار الصهيوني"، وقصر جلّ نقده للصهيونية على تحالفها مع الاستعمار الغربي ضد الاتحاد السوفياتي).

٢ـ أوضحنا أن الاستعمار الصهيوني مختلف نوعياً عن جنوب إفريقيا أو الجزائر، على سبيل المثال، فبدلاً من أن يرتكز على استغلال قوة عمل السكان الأصليين، عمل على إقصائهم ومحوهم.

وهذه الملاحظة ـ التي تنطوي على دلالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى طبيعة النزاع والتسوية النهائية له ـ أتتنا بشكل طبيعي، كوننا ماركسيين. لقد كانت طبيعة هذا الاستعمار واضحة من غير ريب لضحايا

* **المصدر**: http://matzpen.org/index.asp?100
ترجمة عن الإنجليزية: أحمد خليفة.

١ الأشخاص الأربعة المؤسسون هم: عوديد بلفاسكي؛ عكيف أور؛ موشيه ماخوفر؛ حاييم هَنغْبي. وقد انضم إليهم مجموعة من العرب على رأسها نَقولا جبرا وداود تركي. وجميع المؤسسين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وانشقوا عنه لفقدان الديمقراطية داخله، ولتبعيته للاتحاد السوفياتي. [المترجم]

الاستعمار الصهيوني الفلسطينيين، ولاحظها أيضاً كثيرون من مناصري الفلسطينيين العرب ومؤيديهم في العالم الثالث، لكنها تمتنع على فهم كثير من المفكرين والناشطين الذين ينظرون إلى الاستعمار، ويحددون موقفهم تجاهه، من زاوية أخلاقية **محضة**: مثلاً، أولئك الذين يعتبرونه **نتيجة** أو **تجلياً** للعنصرية بدلاً من العكس. وقد كنا لأعوام طويلة الوحيدين فعلياً في إسرائيل والغرب الذين شددوا على الأهمية الجوهرية لهذه الميزة التي يتصف بها الاستعمار الصهيوني. وفي الأعوام الأخيرة التقطها بعض نقاد الصهيونية الأكاديميين، لكن معظمهم لم يدرك أو يعترف بأننا سبقناهم إلى ذلك قبل فترة طويلة.

٣ـ ألححنا بإصرار على [أهمية] السياق الإقليمي للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. إن ميزان القوى، بسبب مقوِّمات الاستعمار الصهيوني الخاصة، مائل بشدة إلى مصلحة إسرائيل (المدعومة من راعيها الإمبريالي)، وضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكن تعديل هذا الميزان، أو أن يصير التحرر الفلسطيني ممكناً، إلاّ مع حدوث تغيّر ثوري في المنطقة، تقوم به ثورة عربية بقيادة الطبقة العاملة، تُسقط النظم القمعية، وتوحد المشرق العربي، وتضع حداً للسيطرة الإمبريالية عليه.

ولم نكن وحدنا مَن يعتقد ذلك، إذ شاركنا في هذا الاعتقاد يساريون في حركة المقاومة الفلسطينية، لكن، مع اشتداد قبضة الرجعية على العالم العربي، فقد كثيرون ممن كانوا يتطلعون إلى ثورة عربية الأمل، وبحثوا عن طرق مختصرة ـ اتضح، كما كان متوقعاً، أنها وهمية ـ لحل المشكلة الفلسطينية. وبقينا إلى حدّ ما منفردين بتمسكنا بالمنظور الإقليمي الثوري. لكن، منذ فترة حديثة جداً، أضفى هبوب العاصفة الثورية في العالم العربي صدقية كبيرة على منظورنا الإقليمي.

٤ـ إن نظرتنا الإقليمية إلى النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لا تقتصر فقط على **العملية** التي يمكن من خلالها حل النزاع، بل تتسع لتشمل **شكل الحل ذاته** أيضاً. وخلافاً لكل الذين عالجوا هذه المسألة، لم نعتقد أن حلاً يمكن أن يحدث داخل حدود فلسطين (التي أنشأها الاستعماريون البريطانيون وحلفاؤهم الفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى). ولذلك، لم نؤيد ما يسمى حل الدولتين في فلسطين مقسمة من جديد، ولا "حل الدولة الواحدة" في فلسطين موحدة. وبدلاً من ذلك، تخيّلنا دمج الجماعتين القوميتين ـ الفلسطينيين العرب والعبريين (الذين يُسمّون اليهود الإسرائيليين) ـ كوحدتين بحقوق متساوية داخل اتحاد اشتراكي إقليمي، أو اتحاد فدرالي في المشرق العربي.

الوثيقة الثانية
تاريخ موجز*

المنظمة الاشتراكية في إسرائيل، المعروفة باسم الصحيفة الناطقة بلسانها "ماتسبين" (البوصلة)، أُنشئت في سنة ١٩٦٢ على يد مجموعة ملتفة حول أربعة أعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي [ماكي] طُردوا منه بعد أن انتقدوا تأييده المطلق للاتحاد السوفياتي، **وطالبوا القيادة** بإتاحة إمكان نقاش ديمقراطي صريح في المسائل السياسية والفكرية. وقد دعت المنظمة إلى ثورة اشتراكية تقوم على مجالس منتخبة للعمال، وعارضت الصهيونية، ودعت إلى الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني. وفي الأعوام الأولى، عمل أعضاؤها في الأساس على إنشاء نقابات عمالية مستقلة خارج إطار الهستدوت.

والأعضاء البارزون في المنظمة منذ البداية كانوا: موشيه ماخوفر، وعوديد بلفسكي، وعكيفا أور، وحاييم هَنِغْبي. وانضمت إلى ماتسبين في سنة ١٩٦٤ مجموعة أعضاء من العرب انشقت عن فرع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بينها جبرا نقولا وداود تركي. وقد انضمت على أساس من المبادىء المشتركة التالية: رفض الصهيونية؛ التزام قاطع بالاشتراكية الثورية؛ رفض عبادة الاتحاد السوفياتي واستنتاجاته الأيديولوجية والسياسية؛ رفض قاطع للستالينية وعبادة الشخصية؛ دعم التضامن العالمي الحقيقي؛ تأييد اندماج إسرائيل في اتحاد اشتراكي عربي يكون قائماً على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير.

وفي ٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بعد ثلاثة أيام من شن إسرائيل حرباً على مصر، نُشر في صحيفة "التايمز" اللندنية إعلان عربي ـ يهودي مشترك بشأن الأزمة في الشرق الأوسط، بتوقيع ممثلي "الجبهة الديمقراطية الفلسطينية"، وممثلي ماتسبين. وتضمّن الإعلان الذي كُتب ووُقّع عشية اندلاع الحرب، ذكراً تفصيلياً لشروط الحل المرغوب للنزاع [الفلسطيني ـ الإسرائيلي]: إزالة الطابع الصهيوني لإسرائيل؛ عودة اللاجئين الذين يرغبون في ذلك إلى داخل إسرائيل؛ موافقة إسرائيلية على إنشاء دولة فلسطينية، إذا اختار الفلسطينيون ذلك، واستعداد لتنازلات إقليمية من أجلها؛ تسعى إسرائيل، التي لم تعد صهيونية، لاندماج الإسرائيليين والفلسطينيين في دولة فدرالية واشتراكية، غير قومية، تشارك في عملية التوحيد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط بأسره.

وبعد الحرب مباشرة، في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٧، دعت ماتسبين حكومة إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها، وإلى عدم محاولة فرض حل بالقوة. وقد نُشر هذا البيان في العدد الأول من "ماتسبين" [الصحيفة الناطقة بلسان المنظمة] الذي صدر بعد الحرب، في تموز/ يوليو ١٩٦٧. وبعد فترة وجيزة من ذلك رفعت المنظمة شعار "يسقط الاحتلال". وصدر العدد التالي من "ماتسبين" في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، وظهرت على غلافه صور لشوارع مقفرة في العريش التي كانت أعلنت إضراباً عاماً ضد الاحتلال، وحمل العنوان الرئيسي: "حكاية قديمة: غليان وتمرد ضد احتلال أجنبي" [....].

* **المصدر**: http://www.matzpen.org/index.asp?p=toldt1
ترجمة عن العبرية: أحمد خليفة.

في سنة ١٩٧٠، انشقت عن ماتسبين مجموعتان: تحالف العمال (أفَغارد)، والتحالف الشيوعي الثوري (مأفاك). وفي سنة ١٩٧٢، حدث في المنظمة انشقاق آخر، وأنشأ المنشقون هذه المرة "العصبة الشيوعية الثورية" [....].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ غيرت المنظمة اسمها من "المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية ـ ماتسبين" إلى "المنظمة الاشتراكية في إسرائيل ـ ماتسبين".

وفي الثمانينيات نشط أعضاء ماتسبين في إطارات أوسع، كلجنة التضامن مع جامعة بير زيت، وشاركوا في سنة ١٩٨٢، في نشاطات احتجاجية ضد غزو إسرائيل للبنان منذ اليوم الأول. وجاءت النشاطات في الإطارات الأوسع، كأفراد وليس كمنظمة، إلى حد كبير على حساب النشاط التنظيمي المشترك. وفي سنة ١٩٨٣، ظهر العدد الأخير، العدد ٩٠، من مجلة "ماتسبين"، وفي سنة ١٩٨٤، ساهم أعضاء المنظمة في إنشاء القائمة التقدمية للسلام، التي خاضت انتخابات الكنيست [الحادي عشر]، وكانت التنظيم الأول غير الصهيوني الذي كسر احتكار الحزب الشيوعي ونافسه على تمثيل المواطنين العرب في الكنيست. وكانت القائمة التقدمية مؤلفة من مكوّنين، أحدهما يهودي ـ إسرائيلي ("ألتر ناتيفا/ البديل")، وثانيهما عربي ـ فلسطيني. وبعد الانتخابات طالب عدد من أعضاء ماتسبين، مع أنصار عديدين للقائمة التقدمية، بدمج مكوّنَي القائمة في حركة واحدة، لكن قيادتَي مكوّنَي القائمة رفضتا هذا الطلب. وكبديل من ذلك، طلب أولئك الأعضاء أن يتاح لهم أن يُنشئوا تحت مظلة القائمة التقدمية تنظيماً اشتراكياً يكون مشتركاً بين كل مَن يريد الانضمام إليه، بغض النظر عن منشئهم. ورُفض هذا الطلب أيضاً.

وفي إثر ذلك، ترك معظم أعضاء ماتسبين القائمة التقدمية، ومَن بقوا منهم في القائمة ـ تركوا ماتسبين. وأضعفت هذه التطورات المنظمة أكثر فأكثر، وتلاشت نشاطاتها بالتدريج.

ويستمر أعضاء ماتسبين في الأعوام الأخيرة، في الالتقاء بانتظام، مرة كل أسبوعين، لكنهم لا ينشطون كمجموعة، بل إن كل واحد منهم ينشط متطوعاً في المجالات الأقرب إليه.

المصادر

١ Moshe Machover,"Israelis and Palestinians : Conflict and Resolution," Barry Amiel and Norman Melburn Trust Annual Lecture, London, 30 November 2006:
http://www.amielandmelburn.org.uk/articles/moshe%20machover%202006lecture-b.pdf

٢ Ibid.,section 2.1.

٣ انظر الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم):
الخرائط: http://www.btselem.org/English/Maps/Index.asp
التحليلات: http://www.btselem.org/english/Settlements/Map_Analysis.asp

٤ أحد الاستثناءات النادرة هو جاك كونراد Jack Conrad, "Zionist Imperatives and the Arab Solution", *Weekly Worker*, no. 753, January 22, 2009, pp.6-7.
ويؤيد كونراد تصوّر الدولتين إنما في شكل مختلف جداً عن ذاك الذي يقترحه ما يُسمى "المجتمع الدولي" بقيادة الولايات المتحدة، ويتطرق إلى مسألة الأوضاع والقوى الضرورية لتطبيقه. انظر:
http://www.cqgb.org.uk/worker/753/zionistimp.html

٥ انظر: "Towards the Democratic Palestine", *Fateh*, vol. II, no. 2, 19 January 1970 (وهي صحيفة إنجليزية تصدر عن مكتب الإعلام التابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني).
ورفضت هذه المقالة المبرمجة الرسمية صراحةً فكرة إقامة دولة فلسطينية ثنائية القومية واصفة إياها بأنها "تصور خطأ": "يجب عدم الخلط بين الدعوة إلى إقامة فلسطين غير مذهبية... والدولة الثنائية القومية." علاوة على ذلك، تشدد المقالة على أن "فلسطين المحررة ستكون جزءاً من الوطن العربي، ولن تكون دولة دخيلة أُخرى فيه"، وتتطلع إلى "وحدة فلسطين في نهاية المطاف مع دول عربية أُخرى."

٦ انظر: Machover, op. cit.

٧ للاطلاع على سرد مختصر للخدمات التي تقدّمها إسرائيل للمصالح الأميركية، انظر ملحق Machover, op. cit.

٨ من سنة ٦٣٠ إلى سنة ١٩١٨، وتخلّله حكم الصليبيين المسيحيين خلال الفترة ١٠٩٩ ـ ١١٨٧.

٩ على سبيل المثال، لا يذكر الرحّالة العربي الكبير ابن بطوطة في القرن الرابع عشر، فلسطين بذلك الاسم، مع أنه زارها، لكنه يأتي على ذكر غزة مشيراً إلى أنها "أولى البلدات السورية عند الحدود المصرية."

١٠ في الواقع، استُخدم اسم "فلسطين" في مراحل تاريخية متعاقبة، فمنذ العهد العربي الإسلامي، بعد زيارة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب القدس قُسمت بلاد الشام إدارياً إلى "جُند" (ولايات إدارية) منها "جند فلسطين" و"جند الأردن" و"جند دمشق" و"جند حمص"، التي استمرت طوال الفترة الأموية. وثمة تتابع في هذه التقسيمات الجديدة مع التي سبقتها من العصر البيزنطي، والتي كانت تقسم بلاد الشام إلى أربع مقاطعات كبيرة (Theme) منها مقاطعة "فلسطين الأولى" و "فلسطين الثانية" و "فلسطين الثالثة"، تماشياً مع التصنيف الرقمي البيزنطي، بينما ضُمّت "فلسطين الثانية" بعد الفتح الإسلامي الأول إلى "جند الأردن" لتشكل الجزء الأعظم منه. ومثلما تابع العهد العربي الإسلامي الأول اتباع تقسيمات إدارية بيزنطية ذات طابع عسكري، إذ بنيت كل منها على أساس عسكري بإمرة قائد، فقد تابع هذا العهد استخدام لفظ "فلسطين" الذي أخذه من العهد البيزنطي السابق، وهو لفظ يوناني أصلاً (Pealestine) استخدمه البيزنطيون. وتعرّض الجغرافيون العرب لحدود "جند فلسطين" فكان حدّه الجنوبي مدينة رفح، وحدّه الشمالي قرية اللجون على الطرف الغربي لمرج ابن عامر (فكان كلّ من جبل الكرمل ومدينة حيفا يقع خارجه)، وامتدّ شرقاً من بيسان شمالاً حتى مدينة آيلة وخليج العقبة جنوباً مروراً بوادي عربة و"أرض قوم لوط" شرقي البحر الميت، فشمل منطقتَي جبال (جبال آدوم) والشراة (جبل سعير) شرقاً. (انظر: خليل عثامنة، "فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي، ٦٣٤–١٠٩٩"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٤–١٨١).

١١ لا شك في أنه كانت للإمبرياليين البريطانيين أسباب استراتيجية أكبر للرغبة في حكم ذلك البلد.

١٢ إشارة إلى مؤتمر سان ريمو في أبريل/ نيسان ١٩٢٠، والذي قررت فيه الدول الإمبريالية المنتصرة (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) مصير الشرق الأوسط.

١٣ ورد هذا الاقتباس في كتيّب لبن ـ غوريون نشرته اللجنة المركزية لـ "ماباي" في آذار / مارس١٩٥٧، بعنوان: "من أجل ماذا حاربنا، لماذا انسحبنا، ماذا حققنا" (*"Al mah lahamnu, madu'a pinninu, mah hissagnu"*). و"ماباي" هو مختصر الاسم العبري الذي كان حزب العمل الإسرائيلي يستخدمه في ذلك الوقت.

١٤ للاطّلاع على رواية موجزة عن هذه المحاولة الفاشلة وأسباب إخفاقها، انظر: Conrad, op. cit.

١٥ بالتأكيد، ليس هناك سبب يحول دون تسمية الكانتون الفلسطيني ـ العربي "فلسطين" والكانتون العبري "إسرائيل"، إذ إن الاسمين استُخدما في القدم للإشارة إلى نطاقات كانت تُحدَّد بطرق مختلفة ومتغيرة.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات
من أوسلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق
٢٠٠٠ – ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)

تانيا الخوري*

الأماكن والأجساد في فنون الثورات العربية

الشعب الذي بمقدوره أن يجعل الالتزام فناً، بإمكانه أن ينهض من جديد... ومتى أراد

الفنان السوري جابر العظمة

يناقش هذا التحقيق تأثير فنون متنوعة في الثورات العربية وتأثرها بها، ويتتبع ظهور تعبيرات فنية، وخصوصاً في الأماكن وعبر الأجساد. وتطال هذه الفنون الصور والفيديو والغرافيتي والأغاني والرسوم والملصقات. وتجادل كاتبة التحقيق في أن نمطاً متجذراً من فنون جديدة يظهر، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر يتعرض لها الفنانون.

يقال إن التاريخ يُصنع الآن في ميادين المدن العربية، أمّا حاضرنا ومستقبلنا فيصنعان هما أيضاً الآن في الشوارع العربية ويتخطيان حدود الوطن العربي كي يصنعا زمناً عالمياً جديداً. فخلال السنة الماضية، ومنذ انطلاق أول ثورة عربية، احتلت مجموعات من الشعب الأماكن العامة وحولتها إلى أماكن تجمّع وتظاهر وعمل سياسي هدفه التغيير.

تجذّر الفنون

تقول الفيلسوفة الأميركية جوديث باتلر: "إن السياسة تحدث حيث يوجد الجسد"، والسياسة التغييرية تبلورت في العالم العربي من خلال وجود أجساد الملايين في أماكن عامة مثل، ميدان التحرير المصري وميدان التغيير اليمني وحي الميدان السوري ودوار اللؤلؤة البحريني. ففي هذه الميادين، وكذلك في مدن أُخرى عبر العالم، وعبر حراك "احتلوا"، اعتصم المطالبون بحقوقهم، وأُسقطت أنظمة ديكتاتورية، وعُدّلت مراكز القوة، وأعيد خلق وتخيل طرق جديدة للمقاومة الشعبية والمدنية وحق الاعتراض.

وصناعة التاريخ هذه تصحبها صناعات أُخرى ثورية أيضاً بطبيعتها، فالأشياء الجميلة

* كاتبة وفنانة لبنانية.

التي تصدر اليوم من الشارع العربي إلى العالم عبر الشبكة العنكبوتية هي الثورة على السلطة والقمع، وهي إرادة التغيير وتحويل الأماكن العامة إلى أماكن احتجاج وعمل سياسي ويقظة شبابية مصحوبة بأمل كبير.

وقد ساهمت الثورات في إنهاء الجمود الذي كان يعوق حركة الفنون في المنطقة العربية، وسيطر موضوع الثورات على المنشورات والفنون البصرية والغرافيتي (رسوم الحائط) والفن الغنائي الشعبي. وأنتج بعضَ هذه الأعمال أشخاصٌ يحسنون ركوب الموجة، لكن بعضها الآخر كان هو "الحدث" السياسي بحد ذاته.

وفي حالة الثورات والانتفاضات الشعبية يذوب بعض العناوين والصفات ببعضها الآخر، فيلتحم لقب الفنان بلقب الناشط والثوري والراديكالي. وفي أجواء حماسية من الأمل بالتغيير يستخدم الأفراد كل ما يملكون من مواد وطاقات وطرق تعبيرية للمقاومة والمشاركة في الأحداث السياسية، ففي الحالات الملحّة من العمل الثوري قدّم كل من الموجودين في الميادين كفاءاتهم المتنوعة. الأطباء عاينوا الجرحى، والمغنون قادوا الغناء، ومَن يملك مواهب بصرية صوّر وصمم ورشّ رسومات على الجدران.

لقد شارك كثيرون في الثورة ودفعوا ثمن نشاطهم. ففي البحرين، على سبيل المثال، استهدف النظام الأطباء تحديداً، وقتل منهم واعتقل كثيرين، لكن الذين استعملوا سبلاً فنية في النشاط السياسي كان لهم الصوت الأعلى والحضور الأبرز في الشبكة العنكبوتية، وفي الإعلام، واحتلوا الصفوف الأمامية في مواجهة القمع في الميادين.

فن ينقل الشارع إلى العالم

هناك فن ساهم في نقل أحداث الشارع، وحثّ الناس على الخروج والمشاركة في العمل الثوري، وإن كانت هذه المشاركة مجرد تناقل الأخبار ونشرها عبر الشبكة العنكبوتية. وقد أدى تناقل هذه الصور والفيديوهات إلى إنجاح الحراك على الأرض، ومشاركة العديدين في النقاش السياسي.

فألوف من الصور والفيديوهات كان يجري تناقلها يومياً، وكانت تتضمن مشاهد اعتصامات ومعارك بين الثوار والشرطة والعصابات المسلحة التابعة للأنظمة القامعة، ومنها ما كان فنياً، ومنها ما كان لغرض توثيقي. ونحن هنا لسنا بصدد الحكم على نوعية العمل الفني وماهيته، ولذلك، فإننا سنعتبر كل عمل اعتمد وسيلة فنية للتعبير فناً، مدركين أن هذه المشاهد التي تنوقلت ووثقت أحداثاً بالغة الأهمية، التقطها فنانون وغير فنانين بعدسات محترفة، أو عدسات هاوية مثل كاميرات الهواتف النقالة. وشكل جميع تلك الصور ما يشبه أرشيفاً بديلاً للثورة.

إن التكنولوجيا الحديثة والشبكة العنكبوتية جعلتا عملية التصوير وتناقل الصور، ثم توثيق الحدث، عملية أكثر ديمقراطية. فالمواطن العادي حاز أدوات نقل الحدث والتقاطه لحظة حدوثه، كما أن الإنترنت وهب المشاهد حق الاختيار بين ما يحرك مشاعره وما يعجبه وما يصدقه. وبذلك، فإن العهد الذي كان فيه الرابحون يكتبون التاريخ قد انتهى، إذ بات بحيازة كل منزل ألوف الميغاوات من المعلومات ("الداتا") التي تؤرخ الأحداث المهمة.

لقد نقلت الصور الشارع المعتصم إلى العالم بأسره، وكشفت عن إجرام الأنظمة القمعية، وأوجدت تأييداً شعبياً عالمياً للثورة. كما حولت هذه الصور العفوية، بما تحمل من الشغف وإرادة التغيير، جماليات الثورة إلى نسق أو موضة، بحيث إن الفنانين حول العالم تأثروا بهذه المشاهد واستعملوا أفكاراً ومواد مماثلة في أعمالهم، فضلاً عن أنه جرى تسييس كثير من المهرجانات الفنية والندوات الثقافية.

وكثيراً ما مثّل كل من الشغف والموت واللهفة والحب والتضحية معالم في الثورات. فالفنان والأكاديمي اللبناني طوني شكر يقول خلال ندوة عن الجسد المعتصم في مدينة فيينا، إنه لا بد من أن يتغير مفهومنا للصورة حين نشاهد يومياً

فيديوهات صوّرها مواطنون على هواتفهم النقالة، وحين ندرك أن أحدهم لاقى حتفه وهو يصور لنا ما يحدث في شارعه، قاصداً بذلك الشاب السوري الذي صور قاتله في حي طريق الشانكر في ١ تموز / يوليو٢٠١١.

فن يناقش السياسة

هناك فن يحتك بالسياسة ويناقشها، وبعضه يخاطب الحكام والسياسيين والشعب بطريقة مباشرة، بينما يقدم بعضه الآخر اقتراحات للنقاش وللمداخلات. وعلياء المهدي الشابة المصرية التي وضعت صوراً عارية لها في مدونتها خير مثال لذلك. فهي في فعلها هذا أرادت أن تقول إن ثورتها هي ثورة على التقاليد والقيود الدينية والاجتماعية، وقد زار الملايين مدونتها وانتقدها كثيرون وهددها المتطرفون وصفق لها المعجبون. ولذلك، فإنها صاحبة مشروع فني ناجح في إحداث مساحة نقاش على نطاق شاسع، وهي ثورية تنتقد المجتمع ومسلماته وتُحركه بشجاعة كبيرة. علياء المهدي من نساء مصر اللواتي عرين المجتمع بتعريهن، وهي، على خلاف "ست البنات" التي عراها العسكر وسحلها، وسميرة إبراهيم التي فضحت العسكر الذي أراد كشف عذريتها، أي تغليف تحرشه الجنسي بها بغطاء أخلاقوي مريض، تعرت بكامل إرادتها. ولفعلها هذا كثير من جماليات العمل الثوري الفني.

أمّا في سورية، فهناك العديد من الفنانين الذين هم في خضم المعركة وفي الواجهة، ونذكر منهم الممثلة فدوى سليمان التي قادت كثيراً من الاعتصامات في حمص، وتحولت إلى رمز للثورة، وردّت بطريقة رائعة عن تحويلها إلى هذا الرمز بالتصريح التالي: "قالت لي إحدى الصديقات إنني أصبحت، شئت أم أبيت، رمزاً للثائرة العلوية الفنانة، وإنني يجب أن أنتبه إلى تصرفاتي أمام الناس لأبقى ذلك الرمز الذي لا تشوبه شائبة. أقول، إنني لست صنماً، وإن الشعب السوري على حد معرفتي يُسقط الأصنام في بلده، وأنا لست منافقة لأتحول إلى صنم لا حياة فيه. إن كنتم حوّلتموني إلى رمز لتسلبوا حريتي، فليسقط الرمز ولتحيا الحرية: حريتي. وأنا لست علوية ولست فنانة. أنا الثائرة صحيح منذ مولدي على كل القيم البالية في مجتمعي، الثائرة لأجل الحرية... فليسقط العلويون وليبقَ الإنسان فيهم، وليسقط السنّة والدروز والإسماعيليون والإسلام واليهودية والمسيحية، وليبق الإنسان فيهم."[١]

ومن هؤلاء الفنانين السوريين الذين شكلوا نبض الثورة، وساهموا في العمل السياسي، كثيرون من المجهولين مصممي الملصقات ("البوسترات")، ومنهم مؤسسو موقع "الشعب السوري عارف طريقه"، ومجموعة "أبو نضارة" وهي مكونة من سينمائيين مستقلين يصورون فيلماً قصيراً نهار كل جمعة منذ بداية الثورة السورية حتى الآن، كأنهم يشاركون في اعتصامات نهار الجمعة على طريقتهم الخاصة.

أمّا الذين استعملوا فنهم للنقد السياسي علناً، فقد دفعوا ثمن ذلك، مثل فنان الكاريكاتور السوري علي فرزات الذي أدى، قبل انطلاق الثورة في سورية، دوراً مهماً في إدارة نقاش وطني عبر موقعه الإلكتروني وصفحته في موقع الفايس بوك، وتمكن من جذب آلاف المعجبين. وقد عُرف برسوماته الجريئة التي تنتقد النظام السوري، كما أن رسومه خلال الثورة، شكلت رصداً لحركة الشارع. لكن في ٢٥ آب / أغسطس ٢٠١١، في أثناء عودته من مكتبه، تعرض للاعتداء من أربعة رجال ملثمين ضخام الأجساد (ما يسمى بالشبيحة)، الذين أشبعوه ضرباً وشتائم، وهم يرددون له: "أنت تتطاول على أسيادك." وركز هؤلاء على أصابعه فقاموا بتكسيرها بالعصي. وعرف فرزات تضامناً رائعاً من جانب فنانين كاريكاتوريين عالميين بعثوا برسوم تضامنية تندد بالتعرض له. أمّا عائلته فكتبت هذا التعليق: "الذين اقتلعوا حنجرة القاشوش لم يعلموا أن ملايين الحناجر ستولد وتتناثر في كل أصقاع

العالم، والذين كسروا أصابع المبدع علي فرزات لا يعلمون أن ملايين الأصابع ستُرفع في وجوههم وتقول وترسم: لا لإجرامكم أيها القتلة![٢]

وكان للعائلات نصيبها من بطش الأنظمة فتعرّض والدا الموسيقى السوري المقيم في أميركا، مالك جندلي، للضرب المبرح من طرف الشبيحة لأنه كتب سيمفونية كلاسيكية وقدمها للثورة! ومن الصعب فهم ما هو الخطر الذي تشكله الموسيقى الكلاسيكية على النظام فهي بطبيعتها لا تقدم رسالة سياسية واضحة، لكن التعامل الوحشي مع والدَي الفنان جعلت رسالته أكثر وضوحاً، وفنه أكثر تسيساً. وقد بُث له مؤخراً فيديو لمقطوعة جديدة بعنوان "حرية، سيمفونية القاشوش"، وهي مقطوعة كلاسيكية تبدأ بلحن ردية إبراهيم القاشوش على صور لجيش ينزع آلات موسيقية من أيادي الأطفال كي يكسرها!

أمّا مَن لم يتعرض للضرب والاعتقال، فاضطر إلى السفر لتجنب الاعتقال، كالتوأم ملص اللذين لا يزالان من منفاهما يشاركان عبر الإنترنت وعبر عروض مسرحية في بلاد أُخرى، في نقد النظام السوري وحث الشعب، ولاسيما الفنانين، على اتخاذ موقف حازم ضد النظام السوري. وفي شريطهما المصور: "نداء إلى مسرحيي سوريا"، يصرّح الفنانان: "الأصدقاء الأعزاء، سكوتكم مصيبة والمصيبة الأكبر هي أن ترقصوا على دم الشهداء. هناك موقف يجب أن يؤخذ من طرفكم. ربما هذا الموقف سيجعلكم تخسرون ... ولكنكم سوف تفوزون بجائزة عظيمة: إنها الحق. تذكروا معاناتنا معاً. تذكروا... أن الفن للملوك قذارة وللشعوب طهارة."[٣]

الشارع لنا

تقول منى سيف الناشطة المصرية الشابة التي عُرفت بدورها في الثورة المصرية وبنشاطها ضد المحاكم العسكرية للمدنيين: "من أعظم إنجازات الثورة المصرية أن شوارع البلد أصبحت لنا، ليس من حق أي أحد أن يمنعنا من شوارعنا، لا أمن ولا إخوان ولا عسكر."

إن الثورات غيرت مفهومنا ووعينا للمكان العام، إذ أسقطت الأنظمة الديكتاتورية من الميادين التي احتلها الشعب ومكث فيها وردد "مش حا نمشي. هو يمشي"، مخاطباً بذلك مَن طالبه بفك خيم الاعتصام، مستعملاً حججاً اقتصادية وتخويفاً أمنياً بغرض تحجيم الثورة.

لقد تغيّر الحيز المديني خلال الثورات، فالشعب المنتفض خلق مساحات للتخييم والاعتصام والتفاعل الاجتماعي، ووجد مكاناً جامعاً يسهل فيه تبادل المهمات وإبراز قوته الشعبية المضادة للنظام. وفي مكوثه في تلك الميادين كسرٌ للنمط المعيشي الاعتيادي المنغلق الذي يعيشه عادة سكان المدن الكبرى مثل القاهرة.

وبعد أسابيع عديدة من الوجود في هذه الميادين، زاد إيمان الثوريين بأن الشارع لهم، وبأنهم جزء لا يتجزأ من الحيز المديني، وبالتالي لهم كامل الحق في إعادة خلق نظام سياسي يشبههم، فبادروا إلى تنظيم المكان العام وفتح مستشفى الميدان وتنظيف المكان وتفتيش الداخلين والتواصل مع الخارج. ومن الإشارات الأُخرى لظاهرة "الشارع لنا"، هناك فن الغرافيتي الذي ظهر وبكثرة في جميع المدن العربية في السنة الماضية.

وبما أن الغرافيتي بطبيعته فن ثوري، فإنه ممنوع قانونياً في معظم بلاد العالم، وفنانوه، في أغلبيتهم، مجهولو الهوية، ويوقّعون رسوماتهم بأسماء فنية. وقد استُعمل هذا الفن عبر العالم من طرف المشاغبين الذين يريدون تغيير جدران مدينتهم على طريقتهم الخاصة، فاشتُهر في الضواحي الفقيرة للمدن، وعُرف بالشعارات السياسية والمسيّسة والناقدة واللاذعة.

وأهمية الغرافيتي أنه يخاطب الشارع من خلال الشارع، ورمزيته عالية، فيخيل إلينا نحن المارة كأن جدران المدن تحدثنا عما تشهده شوارعها. وللغرافيتي في الشارع العربي الآن

أهمية كبرى، فهو كان أحد أسباب انطلاق الثورة السورية.

وفي مصر قام فنانو الشارع مثل الشاب المسمى "جنزير" بتصميم جداريات كبرى عن شهداء الثورة المصرية، وبالتالي تذكير سكان القاهرة بثمن الثورة وحثهم على الانتفاضة ضد النظام. وعرفت الثورة السورية ظاهرة "الرجل البخاخ" في إشارة إلى مَن يخاطرون بحياتهم لرش شعارات ثورية على عجلة في جميع المدن الثورية حتى في وسط دمشق.

أمّا في البحرين، وعندما أزال النظام الملكي نصب دوار اللؤلؤة حيث كان يتظاهر البحرينيون سلمياً ضد النظام، فقد ظهرت في البلد أعداد هائلة من رسومات نصب اللؤلؤة الذي بات رمزاً لثورة البحرين. وربما يتظاهر النظام الملكي البحريني بأن ليس هناك ثورة في البحرين، ويتناسى العرب تلك الجزيرة الخليجية حيث تحكم أقلية ملكية أكثرية تريد التغيير، إلاّ إن جدران المدن والقرى البحرينية تقول العكس، فهي ملأى برسومات للؤلؤة مصحوبة بعبارات "عائدون إلى دوار اللؤلؤة" أو "صمود" أو "يسقط حمد".

الفن الحي من أجل الاعتصام

بدأ الربيع العربي حين أقدم محمد بو عزيزي على حرق نفسه في مكان عام، ممسرحاً بذلك تضحيته بنفسه لغرض سياسي، ومشعلاً بهذا المشهد الدرامي ثورات وانتفاضات عربية تناقلت كالعدوى، فخرج ملايين العرب إلى الساحات، بعضهم غنّى، وبعضهم رقص، وبعضهم كتب أشعاراً وشعارات مبدعة، وبعضهم صوّر ونقل إلى العالم ما يراه. وقد أخرج كثيرون معهم فنهم إلى الشارع فعُرفت بلدة كفرنبل، في ريف إدلب بسورية، بشعاراتها المبدعة، وعُرفت حمص وحماه برقصاتهما الجماعية، وحدث في الميادين ارتجالات عدة، فأُلفت الأغاني الثورية الشعبية، وصُممت قبعات للحماية من حجارة الأمن.

لكن الفن الحي كان يُستعمل بكثرة من طرف ثوار لا يسمون أنفسهم "فناني عروض حية"، فقام بعض الناشطين بأعمال وأحداث خلاقة كوسيلة اعتصام.

ففي البحرين، وبعد أن مُنع الناشطون من التجمع في دوار اللؤلؤة وهُدم التمثال في محاولة من النظام الملكي لسلب المكان العام من المواطنين والتضييق عليهم، قام عدد كبير من المعتصمين بقيادة سياراتهم في العاصمة المنامة ببطء شديد معطلين بذلك حركة السير في البلد. وحين أُعلن تطبيق القانون العرفي قام الناشطون بتصميم دمى على شكل معتصمين، ومجسم صغير لتمثال اللؤلؤة، ووضعوها في الشارع وأخذوا يصورون من المنازل القريبة رجال الشرطة وهم يقذفون بالدمى في صناديق سياراتهم.

أمّا في سورية، وتحاشياً للاعتقال والتعرض للقتل، فإن بعض النساء الدمشقيات اعتمد طريقة خلاقة للاعتصام هي تصوير تظاهرة منزلية من دون إبراز الوجوه، ثم نشر الفيديو في موقع اليوتيوب. ومَن يصور الاعتصامات بات اليوم أكثر معرفة بالطريقة الأكثر ملاءمة لتجنب الاعتقال، إذ إنهم مؤخراً استبدلوا استعمال صوتهم لتعريف المشاهدين بمكان التظاهرة وزمانها بتصوير ورقة كُتبت عليها هذه المعلومات بهدف تجنب التعرف إلى أصوات الناشطين. كما أنهم كانوا الوحيدين الذين يحملون اليافطات إلى الخلف لأن كاميراتهم وهواتفهم تصور الاعتصامات من الخلف أيضاً لتجنب إظهار الوجوه.

واشتُهر العديد من يافطات الاعتصامات السورية، وخصوصاً تلك التي من مدينة كفرنبل، وأكثرها شهرة كانت يافطة كُتب عليها: "يسقط النظام والمعارضة... تسقط الأمة العربية والإسلامية. يسقط مجلس الأمن... يسقط العالم... يسقط كل شيء." وخُصصت صفحة على الفايس بوك لـ "يافطات كفرنبل المحتلة"، وهي تتجدد كل أسبوع.

وفي فلسطين قام بعض الناشطين الذين سُموا

"ركاب الحرية" بمحاولة ركوب باص مخصص للركاب من المستوطنين الإسرائيلين فقط، وقد تحول عملهم هذا إلى حدث مسرحي تابعه الإعلام والعالم بأسره عبر نقل مباشر في موقع إلكتروني شارك فيه المشاهدون أيضاً بتعليقات واقتراحات. وهذا الأمر يذكّرنا بأعمال "الهابينينغ" في مسرح الستينيات (أي الأعمال الحدثية المرتجلة). واستُعملت طريقة الهابينينغ في السعودية أيضاً، بهدف الاعتصام، وذلك حين استقلت الشابة منال الشريف سيارتها، علماً بأن النساء السعوديات ممنوع عليهن القيادة. وصوّرت الشريف فيديو عن عملها هذا، تكلمت فيه على موقفها حيال القانون، وقد جرى توقيفها.

أغاني الثورة

في ليلة من تموز / يوليو ٢٠١١ نُشر ووُزع كثير من مقاطع الفيديو عبر الإنترنت لفنان شعبي سوري يغني رديات في الأعراس، وكان يلقي رديات منددة بالنظام السوري بطريقة ساخرة وشعبية وفرحة. ومن الصعب مشاهدة الفيديو من دون الابتسام لمشهد حماسي جميل، ولفكاهة كلمات فنان شعبي يقود آلاف المتظاهرين وهم يهتفون وراءه : "يا بشار مَنَّك منا / خذ ماهر وارحل عنا / وشرعيتك سقطت منا / يا الله ارحل يا بشار."

وفي الصباح التالي استيقظت وأنا أردد الأغنية التي تبقى كلماتها الظريفة عالقة في الرأس لأجد خبراً مفجعاً عن اغتيال صاحب الأغنية، إبراهيم القاشوش، كما روي. وأفادت الرواية بأن مغني الثورة ذُبح واقتُلعت حنجرته ورُميت جثته في نهر العاصي.

ولم تصمت الأغنية، وإنما شاهدها وتناقلها الملايين منذ تلك اللحظة، وما زالت حتى الآن نشيد الثورة، وقد نُظّمت وقفات احتجاجية منددة بقتل القاشوش ومتهمة النظام السوري بإرسال "شبيحة" لقتله. وإذا كان النظام قتل هذا المغني الشعبي، بحسب ما روي، فهذا اعتراف منه بأن الفنانين هم من قادة الثورة، وأنهم شديدو التأثير في مجتمعاتهم. فالفنان لا يحرك المشاعر فقط، بل يساهم أيضاً في النقاش بشأن إعادة تخيّل الحياة في ظل أنظمة سياسية متعددة. فالفن بطبيعته لا يتأقلم مع حكم العسكر ومنطق الاستبداد.

وسُمي القاشوش "بلبل الثورة"، وبعد استشهاده مُنح اللقب للشاب العشريني من مدينة حمص عبد الباسط ساروت، وهو شخصية جذابة ومعروفة، إذ إنه حارس منتخب الشباب وحارس نادي الكرامة. وقد أبدى معارضته للنظام وتأييده للمتظاهرين منذ بداية الثورة في سورية، ثم علم بأنه مطلوب من الأجهزة الأمنية بتهمة محاولة تشكيل إمارة سلفية، فصوّر بياناً نُشر ووُزع في الإنترنت، وصرّح فيه بتأييده الكامل للثورة من أجل الحرية، واعتبر التهم التي نُسبت إليه أكاذيب، وحمّل النظام مسؤولية أي خطر يتعرض له لاحقاً. لقد أصبح ساروت أيقونة من أيقونات الثورة، كما ظهرت غرافيتي في مدينة بيروت ـ منذ أن زاد عدد الناشطين السوريين فيها ـ لوجه عبد الباسط ساروت وهو يرفع إشارة النصر.

وهناك بعض العروبيين الذين ينتقدون موسيقى الراب على أنها فن مستحدث من الولايات المتحدة الأميركية، وأنه لا يشبهنا وليس من شيمنا وعاداتنا، كأن البلوز والجاز، المستخدمين في أغاني عربية ذات قيمة عالية، جاءا من ريف عكّار في لبنان! وكثيراً ما كان الراب لسان حال شباب الضواحي المحرومة وجذوره إفريقية الأصل، ولذا، فإن بعضنا يعتقد أن الراب العربي من أفضل الموسيقى المستقلة العربية. وهنا نذكر فرق: "جنرال" من تونس، و"الفرعي" من الأردن، ومحمد الديب من مصر (من وجوه ميدان التحرير)، و"طفار" من بعلبك لبنان، وغيرهم من فناني الراب والهيب وهوب.

علاوة على ذلك، عُرف فنانون مستقلون خلال الثورة مثل، رامي عصام وأغنيته الشهيرة "ارحل" التي صدحت في ميدان التحرير وكلفته

ضرباً وتعذيباً من طرف الجيش المصري في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، ومريم، الشابة المصرية صاحبة الصوت الرائع، والتي وقفت تخاطب الشعب المصري خلال مهرجان "الفن ميدان" ـ وهو أول مهرجان يحتفي بالثورة المصرية في الميادين ـ لتقول "بعده طرحك من الحساب للعساكر والكلاب." أمّا فرقة إسكندريلا فقد عُرفت بأغنية "يحكى أنّ" التي وُصفت بأنها "أجمل أغاني الثورة"، وهذا مقطع منها: "يحكى أن. أنّ إيه... شعبنا مسك النور بإيديه. يحكى أنّ... كان يا ما كان... اللي أراده شعبنا كان. يحكى أنّ، جيل ورا جيل، مصر اتولدت في التحرير. يحكى أنّ يا أبناء، شمس الثورة من الشهداء. يحكى أنّ يا حرية، ثورتنا ثورة عربية، فجر وصبح وضهر وعصر، تونس ليبيا سورية مصر."[٤]

فنون ساخرة

إن متابعة أخبار الثورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتطلب وقتاً وأعصاباً جبارة، لأنها كثيرة وسريعة وغير خاضعة لأي مراقبة. ولذا، فإنها في كثير من الأحيان تكون أشبه بأفلام الرعب. ففي موقع التويتر أخبار لا تنتهي عن القتل والاعتقال والتعذيب ومشاهد عنيفة وطلبات إغاثة وتعليقات قاسية، وقليلاً ما يتناقل الناشطون أخباراً سارة أو أوضاعاً اعتيادية، فمثلاً أنت تقرأ ناشطة بحرينية تقول: "بدأ الأمن والمرتزقة برمينا بالغاز. أكاد أختنق ورأيت ولداً مغمى عليه"، لكنك لا تقرأها أبداً تقول: "بات جيراني يبتسمون لي أكثر منذ بداية الثورة."

وفي ظل هذا الدفق من الأخبارالسيئة، تأتي بعض الروابط لفيديوهات مرحة أو ساخرة لتضفي جواً آخر ناقداً ومضحكاً مثل الشرائط المصورة للتوأم السوري ملص وهما يسخران من نظام الأسد ومن "المنحبكجية" في طريقة بهلوانية لاذعة، والمرأة السورية تحت القناع في برنامج "عنزة ولو طارت"، والتي تتناول بعض الأحداث السياسية وتقوم بتشريحها ونقدها. أمّا من مصر فأتانا "البرنامج؟" الذي يقدمه باسم يوسف بطريقة ساخرة ومميزة وهو يتحدث بصوت الشاب المصري الثائر وينقد الحكم العسكري والتشدد الديني معاً. ففي حلقته عن الفتاة التي سحلها الجيش المصري ودهس صدرها العاري إلاّ من صدرية زرقاء، نقد باسم يوسف كل مَن تكلم بالسوء عن تلك الفتاة من أقوال رجال دين إلى تصريحات عسكرية مخادعة إلى مذيعي أبواق الحكم، وأضحكنا على كذبهم واختلاقهم روايات خيالية عنها، ثم أنهى حلقته بطريقة مؤثرة كافية لإبكاء مَن هم حساسو القلب مثلي، وهو يخاطب الفتاة المصرية التي لُقبت بـ "ست البنات": "أختي أنت التي أنا لا أعرفها. لست أنت مَن تعرى. وجود أشخاص يفكرون هكذا في المجتمع قد عرى البلاد كلها. نضعك على رأسنا من فوق. أنا آسف."

أمّا موقع "خرابيش" (كرتون لشباب الإنترنت العربي)، وفيه مجموعة من الفيديوهات الساخرة هدفها المساهمة "في بناء صناعة ترفيهية عربية تخدم مستخدمي الإنترنت في العالم العربي"،[٥] فهو موقع لفيديوهات كرتونية قصيرة تنقد حكام العرب وجيوشهم بطريقة كاريكاتورية لاذعة وبمواهب بصرية متطورة، نذكر منها فيديو "لماذا انتحر ستيفن"، وهو يصور المخرج الهوليوودي ستيفن سبيلبرغ ينتحر من شدة مفاجأته بالشباب المصريين لأنهم قادرون على تركيب صور متحركة بأقل من يوم واحد بحسب قول الجيش. والمؤلف بذلك يضحكنا على تدني قيمة روايات عسكرية ادّعت من على التلفزيونات أن الناشطين ركّبوا صور العنف الذي يستخدمه الجيش ضدهم، كأنهم فعلاً قادرون على تركيبها بهذه الطريقة الهوليوودية، وبهذه السرعة، وأيضاً باستخدام برنامج "الفوتوشوب"، وهو برنامج لتركيب وتحسين الصورة الثابتة لا الفيديو طبعاً! ونذكر أيضاً فيديو "لن أعيش في دبابة أبي" الذي يصور الرئيس السوري يندب حظه لأنه أُجبر على متابعة ما بدأه أبوه، وكذلك المسلسل

السوري"حرية وبس" الذي اعتبره البعض "سلاح السخرية الشامل ضد النظام السوري."[٦]

تعليب فنون الثورة وتصديرها

هناك حالياً اهتمام عالمي بالشباب العربي وبانتاجاتهم الفنية والأدبية، وقد كانت حصة العرب وأعمالهم كبيرة جداً خلال كثير من المهرجانات الفنية لهذه السنة.

ففي إنجلترا، على سبيل المثال، عُقدت مهرجانات عديدة موضوعها الفن العربي، ورافقها ندوات وعروض أفلام وحفلات موسيقية وقراءات مسرحية لشباب عرب حتى خيل إلينا أن جميع صالات إنجلترا تهتم بالشأن العربي وتدعم ثوراته. لكن هل هناك تأييد فعلي من طرف الدولة البريطانية للشباب العربي؟

ففي افتتاح مهرجان "شبّاك" الذي دعا إليه عمدة لندن المحافظ الملقب بالبهلوان "لخفة" دمه، قررت الحكومة البريطانية ترحيل الشاعر البحريني علي الجلاوي الذي سبق أن اعتُقل في بلده مرتين بسبب كتاباته الناقدة للنظام، وقد رفضت بريطانيا طلب لجوئه. وكان من المضحك المبكي سماع خطاب رسمي للعمدة يشدد على دعم بريطانيا الثقافة العربية بعد ساعات من ترحيل كاتب عربي تعرضت حياته للخطر بسبب أدبه.

إن تدريج الفن الثوري من طرف المهرجانات والصالات الفنية يمكن أن يشارك في إيصال أصوات الثوار إلى العالم ومشاركة الجمهور في النقاش من أجل التغيير وخلق دعم دولي. لكن فن الثورات اليوم لا ينحصر بالفن الذي يعبّر عن الثورات، أو بذلك الذي يمجدها، بل إن ما يحدث اليوم هو تغيير في مفهوم الفن السياسي. فالفن الثوري بات اليوم هو الـ "حدث" أو العمل السياسي بعينه. وهذه الثورة، في مفهومنا للفن الملتزم، قام بها فنانون شاركوا في ثورات العرب، ومواطنون استعاروا من الفن طرقاً للاعتصام والمقاومة، كما أن الأنظمة العربية الديكتاتورية دفعت أيضاً إلى تجذير الفن، لأنها كثيراً ما قمعت الفنانين وقامت وتقوم باعتقالهم وقتلهم، وبالتالي، جعلت فنهم أكثر التزاماً وثورة عليها.

وربما نرسل قريباً إلى الحكام العرب، وهم في السجن، رسالة نشكرهم فيها على جعل فننا أكثر ثورة وجمالاً وقرباً إلى الشارع وإلى الشعب. ■

المصادر

١ http://www.youtube.com/watch?v=2gHtDfHkYhM

٢ http://www.al-sham.net/1yabbse2/index.php?action=printpage;topic=32689.0

٣ http://syrianchange.com/2012/01/21/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%B5-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86--%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%B1/

٤ http://www.youtube.com/watch?v=oKvs2Y34tvY

٥ http://kharabeesh.com/

٦ انظر مثلاً:
http://www.france24.com/ar/20110708-freedom-of-all-art-youth-ironically-youtube-syria-bashar-assad-creativity-repression-media

المغني المصري رامي عصام.
المصدر: موقع قديتا

رسم غرافيتي في بيروت من وحي الفتاة المصرية التي تم ضربها في القاهرة.
المصدر: موقع جدران بيروت

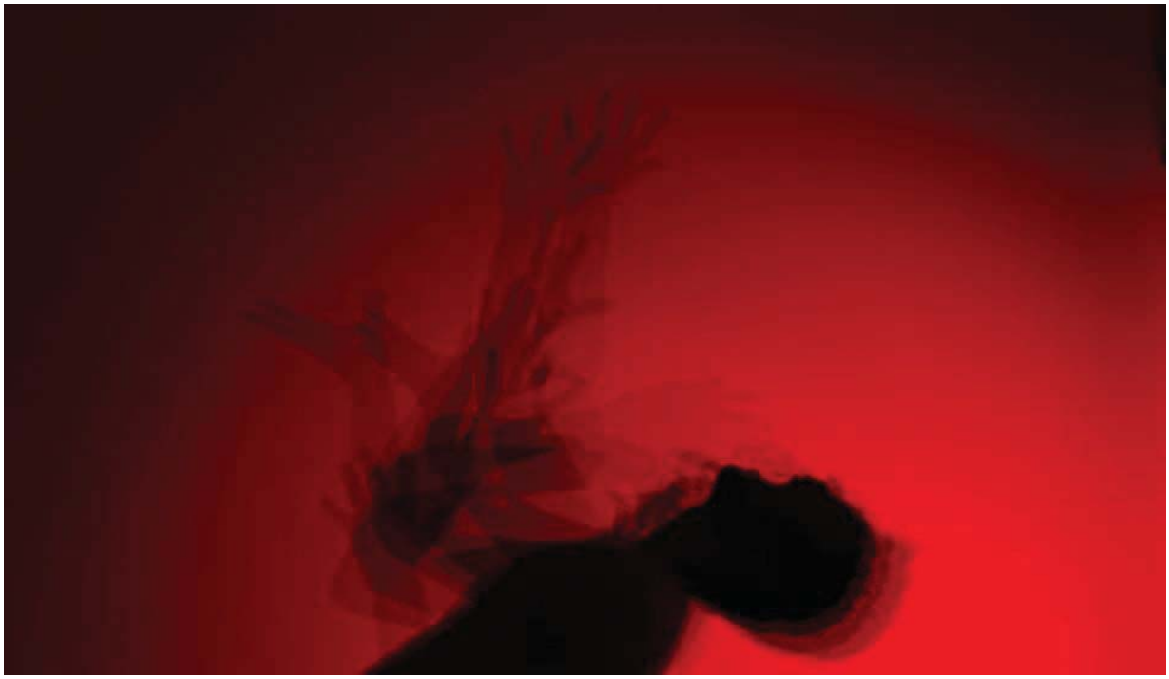

رسم للفنان السوري جابر العظمة بعنوان: عن شاب يدعى القاشوش.

غرافيتي في البحرين.
المصدر: صورة لماثيو كاسّيل

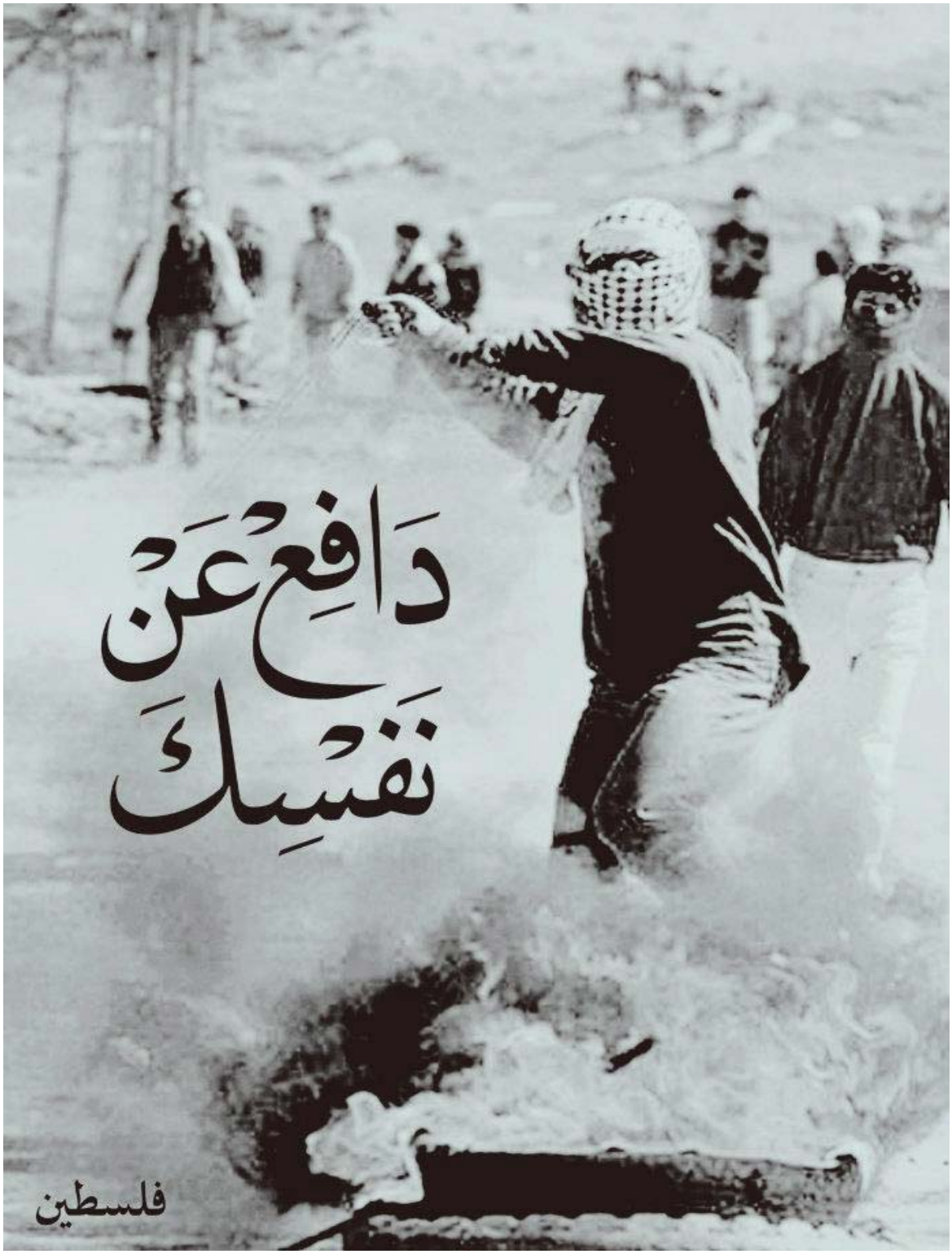

من ملصقات "الشعب السوري عارف طريقه"، بعنوان: كما دافع الفلسطينيون عن أنفسهم.

صادق الشافعي*

شريف الحسيني: لاعب الكمان الأول

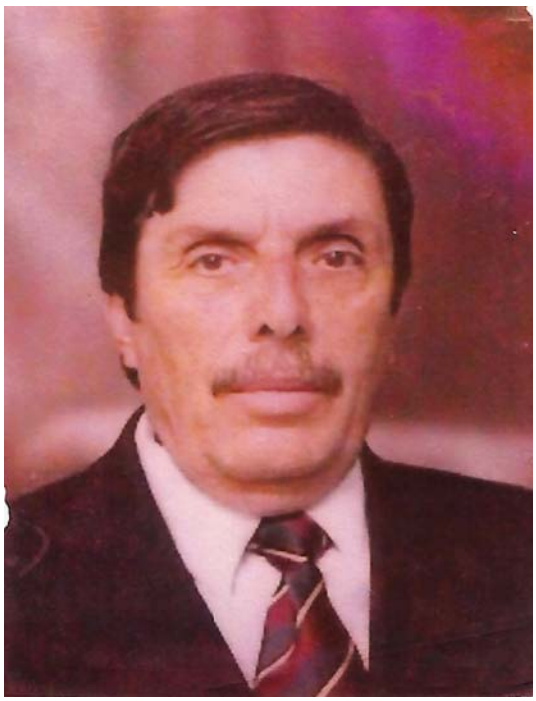

خواطرنا الخاصة

وجّهت في ٢٠١١/٣/٩، إلى الصديق شريف الحسيني الرسالة الإلكترونية التالية:

أرسل لك مادة كتبتُها منذ شهور عن غسان بدون أي مناسبة ولا أي هدف ولا بطلب من أحد. لم أنشرها. أنت الأقدر في الحكم على المادة. أريد رأيك وقلمك الأحمر.

ووصلني في اليوم نفسه (٢٠١١/٣/٩) ردّه برسالة إلكترونية جاء فيها:

جميل جداً، لكن انتبه لبعض الأخطاء المطبعية. من جهتي كتبت وأنا في المستشفى قبل ثلاثة أشهر خواطر عن أصدقاء ثلاثة: غسان (كنفاني) وناجي (العلي) ومحمود (درويش) .....المهم فيما كتبتَ وما كتبتُه أنا أن نسجل للتاريخ ما لهؤلاء من مكانة إنسانية ناهيك بكل علاقاتنا بهم. **ليست تلك دراسات أو مقالات بل خواطرنا الخاصة**.

وعلى الرغم من فرحي الشديد بدرجة التقدير "جميل جداً" التي منحني إياها، فإنني هاتفته مباشرة بعد استلام رسالته مصراً على انتظار ملاحظات "قلمه الأحمر". ووعد شريف بذلك، لكن شريف لم يف بوعده، فالمرض الشديد ألمّ به، وكان الموت أسبق.

وفي ٢٠١١/٤/٤ فارق شريف الحسيني الحياة في عمّان التي أتاها من الضفة الغربية للعلاج بعد تدهور حالته الصحية هناك.

ولم أكن أدري، ولم أقدّر أن تواصلي معه في ٩ آذار/ مارس سيكون الأخير، إذ كأنه في آخر رسالة إلكترونية منه لي كان يوجهني إلى أن

* كاتب وصحافي فلسطيني.

أكتب عنه، وكيف أكتب عنه:

"ليس دراسة أو مقالة، بل خواطر إنسانية" كما كتب. وهذا ما سأفعله.

عرفت شريف منذ أواسط الستينيات في القاهرة، وتوثقت صلتي به عندما بدأت بالانخراط في هيئات الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وكان قد سبقني إلى ذلك في موقع متقدم عن موقعي. وكانت تلك الفترة، فترة مصر عبد الناصر، هي فترة النهوض والازدهار على جميع المستويات، الوطنية والثقافية منها بالذات، وكانت تلك فترة الحلم المتسع على امتداد الشعارات الكبرى من الوطنية إلى القومية العربية، إلى تحريرفلسطين، إلى العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار، وغيرها. وكان الطلبة من جميع الأقطار العربية، ومن كثير من دول إفريقيا وآسيا، يجدون في مصر ملاذهم في تحصيل التعليم العالي بشكل مجاني، وفي بناء ذواتهم وتجاربهم، وفي التعبير عن قضاياهم والنضال من أجلها. وكانت أعدادهم كبيرة جداً (فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في سنة ١٩٦٧ فقط، أكثر من ٢٤,٠٠٠ طالب منتظم).

وقد تواصلت علاقتي مع شريف وظلت، ببعدها الشخصي والإنساني، وثيقة وحميمة حتى في الأوقات التي فرضت علينا الأوضاعُ التباعدَ الجغرافي، واختلاف المواقع. وهذا ما يمكّنني من الادعاء أنني أعرف شريف، وأعرف سجاياه وميزاته معرفة وثيقة وعن قرب، عدا أنني تعلمت منه ، فكثيراً ما كنت أناديه "يا معلمي".

شريف هو ابن عائلة الحسيني المقدسية العريقة بنضالاتها وأمجادها وتراثها الوطني والملأى بالزعماء الكبار مثل موسى كاظم، وعبد القادر، والحاج أمين، وغيرهم، وهو الابن الثاني للشهيد خالد الحسيني الذي عهدت إليه الهيئة العربية العليا، بعد فترة من استشهاد ابن عمه القائد عبد القادر، تولي قيادة قوات الجهاد المقدس في فلسطين، وقد جرى اغتياله عشية الثاني من آذار/ مارس ١٩٥١ على يد قاتل مأجور هرب إلى المهجر منذ سنة ١٩٥٢. وروى شريف أنه في أثناء إحدى جولاته الإعلامية إلى فنزويلا في سنة ١٩٧١، فوجيء ذات يوم بشخص يحضر إلى مكان إقامته فيركع أمامه ويحلف أغلظ الأيمان أنه بريء من دم والده، وأنه يطلب المغفرة، إذ ظن أن شريف كان يسعى وراءه.

بدايات النضال

بدأت علاقة شريف بالعمل الوطني المنظم في بداية شبابه عندما كان طالباً في الجامعة الأميركية في بيروت حين انخرط في حركة القوميين العرب منذ سنة ١٩٥٥، وكانت تُعرف آنذاك بجماعة نشرة "الثأر". وقد استمر فيها عضواً ثم كادراً أساسياً.

وحين انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ كامتداد طبيعي لفرع فلسطين في حركة القوميين العرب، كان شريف واحداً من كادراتها القيادية الأساسية، وعضواً في هيئتها القيادية الأولى لبعض الوقت. ولم تكن تلك الحقيقة معروفة إلاّ على نطاق ضيق لطبيعة الأوضاع آنذاك، ولأن شريف لم يكن من هواة الظهور والبروز.

ويعود إلى شريف الفضل الأول في أنه، في الأعوام الأخيرة، كان هو مَن بادر وعمل بإخلاص ودأب شديدين، ولمدة طويلة، على تجميع، ثم فهرسة وتبويب وأرشفة وإجراء حفظ فني لوثائق حركة القوميين العرب ووثائق الجبهة الشعبية خلال عقدها الأول.

عُرف شريف في المجال العام من خلال دوره المميز في قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وقد بادر مع آخرين إلى تأسيس فرع للاتحاد في لبنان احتل فيه موقع نائب الرئيس في هيئته

الإدارية. وحين تبرع الشهيد غسان كنفاني لفرع الاتحاد بروايته "أرض البرتقال الحزين"، كان شريف هو مَن تابع إصدار الطبعة الأولى منها.

أصبح شريف بعد ذلك عضواً في المجلس الإداري للاتحاد العام، وهي الهيئة القيادية الوسيطة في الاتحاد، والتي تنتخب قيادته اليومية الأولى "الهيئة التنفيذية". وفي تموز / يوليو ١٩٦٣ شارك في دورة المجلس الإداري الذي عُقد في القاهرة، تلك الدورة التي أنهت سيطرة البعثيين على قيادة الاتحاد، وشكلت هيئة تنفيذية موقتة ترأسها تيسير قبعة واحتل شريف فيها موقع النائب الأول للرئيس: "نائب الرئيس للعلاقات الخارجية"، الأمر الذي جعله ينتقل إلى الإقامة في القاهرة حيث مقر الاتحاد.

وجاء المؤتمر العام الرابع للاتحاد، والذي عُقد في نهاية شباط / فبراير وبداية آذار / مارس ١٩٦٤ في مدينة غزة، فكرس قيادة حركة القوميين العرب للاتحاد التي جددت لتيسير قبعة ولشريف الحسيني في موقعيهما نفسيهما.

وأبدع شريف في موقعه الثاني في قيادة الاتحاد، وشكّل مع تيسير والآخرين فريقاً متميزاً في نجاحه وعطائه وإنجازاته على مستوى بناء الاتحاد وفروعه، ثم على المستوى الوطني، إذ أصبح الاتحاد ركناً أساسياً ومبادراً من أركان العمل الوطني الفلسطيني، وأيضاً على المستوى الدولي، فأصبح للحركة الطلابية الفلسطينية حضورها وفعلها المؤثر في الحركة الطلابية والشبابية العالمية. وبذلك كان الاتحاد أول هيئة فلسطينية تحتل موقعاً مؤثراً في منظمة ديمقراطية دولية هي اتحاد الطلاب العالمي، الأمر الذي نتج منه طرد إسرائيل منها.

ويذكر أن شريف وضع كتاباً مهماً عن تجربة الاتحاد، وبالذات على المستوى الدولي، عنوانه "مواجهة النشاط الصهيوني على الصعيد الطلابي"، وقد صدر عن مركز الأبحاث الفلسطيني في سنة ١٩٦٨.

وكان شريف يتمتع بشخصية محببة، حلوة المعشر، قريبة إلى النفس، وبعيدة عن الذاتية وحب الظهور والاستعراض، مع قدرة متميزة على التخطيط والبرمجة والتنظيم والمتابعة، فضلاً عن قدرة متميزة على كتابة مداخلة، أو خطاب وطني لمناسبة معينة، أو صوغ مشروع قرار، أو إنجاز بحث علمي وكتابة دراسة غنية جادة وموثقة.

وقامت شخصية شريف على ركيزتين أساسيتين: الأولى، منظومة قيمية راسخة مركزها الأخلاق، أمّا الثانية، فتمثلت في التزام ثابت بقضية شعبه ونضالاته. وقد تشكلت بواكير هذه الشخصية في مناخ العائلة، ثم صُقلت وطُوّرت في مناخ العمل الوطني حين انخرط في مطلع شبابه بحركة القوميين العرب التي كانت الأخلاق من أهم أسسها واهتماماتها.

لاعب الكمان الأول

لم يكن شريف يرى نفسه في الموقع الأول، ولم يكن يسعى له أو يرتاح فيه، لكنه كان الأكثر ملاءمة في الموقع الثاني، وخصوصاً إذا كان الأول ذا حضور قيادي عالٍ، وصاحب موقف وقرار، ويؤمن بعمل الفريق. حينها كان شريف يبدع ويُخرج أفضل ما لديه، ولهذا لقّبه صديقنا غانم "لاعب الكمان الأول".

ولاعب الكمان الأول في الأوركسترا هو "قائد" الفرقة الموسيقية الآخر، الموجود خلف الستارة، في التمارين، وهو يعرف المقطوعات معرفة قائد الأوركسترا إياها، ويترجم أفكار القائد وأسلوبه في كيفية تنفيذ العمل. إنه ضابط إيقاع الوتريات والمسؤول مباشرة عن تناغمها عقلاً واحداً وقلباً واحداً. وهو الدبلوماسي الذي يحل تباينات، بل نزاعات أفراد الفرقة المتنوعين. إنه أمين سر القائد، والقائد الثاني الذي يستطيع في أي لحظة أن يكون العازف المنفرد حين يصمت الآخرون وتستريح عصا قائد الأوركسترا الصغيرة.

أمّا في السياسة فهو الشريك في القيادة الذي نادراً ما تراه في الصف الأول؛ لا يصرح ولا يلتفت وراءه.

كنا معاً في القاهرة حين قامت حرب ١٩٦٧، وكانت الحماسة والثقة بالنصر تملآننا كبقية الناس، حتى إن بعض طلبة فلسطين أخذوا يشكلون مجموعات للعودة بالسيارات براً إلى بلداتهم بعد تحريرها وهزيمة إسرائيل.

وحين استجابت إحدى الجهات الرسمية المصرية لطلب اتحاد الطلاب بقبول أعداد من طلبة فلسطين كمتطوعين وإلحاقهم بالموقع الملائم على جبهات القتال، كان شريف واحداً من أول بضعة مئات من المتطوعين الذين لم يكن أحد منهم تدرب عسكرياً.

وفي مكتب منظمة التحرير، الذي كان في شارع رمسيس آنذاك، انتظرنا، من الصباح حتى المساء، ولثلاثة أيام متتالية، الباصات التي ستقلنا إلى الجبهة. وفي كل يوم كان عدد المتطوعين يزداد، لكن لا الباصات وصلت، ولا المتطوعين التحقوا بأي جبهة قتال، وبقية قصة حرب ١٩٦٧ معروفة.

وبعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة بادر مئات من الطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في مصر، ومعهم بعض الطلبة العرب، إلى قطع دراستهم والالتحاق بتنظيمات الثورة الفلسطينية المسلحة في بدايات انطلاقها وتوهجها. وترك شريف أيضاً، القاهرة، والتحق بموقعه الذي حددته له "الجبهة الشعبية". صحيح أنه لم يلتحق بقاعدة عسكرية، ولا تسلل إلى الأرض المحتلة كما فعل مئات من أولئك الطلبة، إلاّ إنه التحق بموقعه الذي حُدّد له.

لقد كان انتماء شريف إلى العمل الوطني الفلسطيني بحاضنته القومية، مبكراً، وكان أصيلاً، وظل مستمراً وثابتاً، وبلا صخب أو ضجيج، تماماً كشخصيته. وهو كان من القلائل الذين لم يغيروا خيارهم، أو اتجاههم العام، بغض النظر عن الموقع.

وإلى ذلك، فإنه ظل من القلائل الذين لم يفقدوا ثقتهم بالنصر حتى في أصعب الأوقات وأحلك الأوضاع.

فبعد عدوان ١٩٨٢ على لبنان، وخروج قوى الثورة الفلسطينية وتشتتها إلى غير منفى، وخلال نقاش من النوع الذي كان سائداً آنذاك بشأن الأسباب والنتائج، قال شريف ببساطة شديدة وقناعة راسخة: "المهم ماذا سنفعل غداً وكيف سنواصل." كان دائماً يتجه إلى المستقبل.

وفي السبعينيات، ولفترة امتدت ما يقرب من عشرة أعوام، شكلنا ما يمكن تسميته فريق عمل متجانساً ومتنوع الكفاءات والخبرات، وكان عملنا كله في الإطار الديمقراطي والعام. ومع أن الأمور في تلك السنين كانت واضحة ومباشرة، إلاّ إن الأوضاع كانت صعبة، والخطر كان محدقاً، لكن الحلم كان أفقاً مفتوحاً عريضاً، ندياً وعفيفاً، وكانت الإرادة بمستوى الحلم.

وضمن هذا الفريق كان شريف يحتل الموقع الثاني، "عازف الكمان الأول"، برضا واقتناع وبترحيب بقية أعضاء الفريق. لكن الأهم أنه شكل طوال تلك الأعوام، روح الفريق ونسمته الطرية ومكمن السر، عدا كونه مستراح الشكوى. كما كان حلقة الوصل وحلاّل الاحتكاكات بين أعضاء الفريق حين تثور النفوس الشابة، أو تبرز خلافات أو مشاحنات على قلّتها وبساطتها ومحدوديتها إن لجهة الموضوع، أو لجهة مدتها.

في بداية سنة ١٩٩٤ التقيته في عاصمة عربية بعيدة بعد فراق دام بضع سنين فرضته أوضاع أدت إلى تغيير المواقع والأمكنة، وفوجئت باختلاف روحية شريف عن تلك التي أعرفها.

لقد كان في حالة أقرب إلى الإحباط، ويكررالحديث عن احتمال الموت والقلق إزاء المكان الذي سيُدفن فيه.

وكان واضحاً في ثنايا الحديث أن هذه الحالة سببها خيبات كثيرة، جرّاء ضيق في العيش، وقسوة في الأوضاع، والعزلة عن الأهل والأصدقاء والمحبين، وربما عدم القناعة بمكان العيش وعدم الارتياح للموقع والدور.

لكنني بعد مدة لم تطل على هذا اللقاء سعدت جداً حين علمت أن الشهيد فيصل الحسيني، وهو ابن عم شريف ومجايله وصديقه ورفيق دربه في بدايات انخراطهما في العمل الوطني، قد نجح في إعادته إلى الأردن كي يعمل باحثاً في مؤسسة عبد الحميد شومان. ثم كانت الخطوة الأهم حين عاد شريف إلى الضفة الغربية مستفيداً من عقد المجلس الوطني في غزة في سنة ١٩٩٦. وأخيراً حط رحاله في القدس مسقط رأسه، حيث انخرط في العمل بحماسة مضاعفة في "بيت الشرق" مع الشهيد فيصل.

وفي سنة ١٩٩٧ التقيته مجدداً حين شارك مع فيصل ووفد من القدس في نشاط جماهيري أُقيم في الأمارت، وكان هدفه دعم القدس وصمودها. وقد نجح النشاط بأكثر مما كان يأمل فيصل، وكان فرحاً بذلك كطفل حين التقيته مع شريف.

وسعدت أكثر حين وجدت أمامي شريف كما عرفته دائماً، "شريف بتاع زمان"، مرحاً ومبتهجاً ومتفائلاً ومتوهجاً بالراحة النفسية وبالأمل.

لم أكن بحاجة إلى ذكاء كبير كي أستنتج أن شريف عاد ليكون "عازف الكمان الأول" مع قامة عليا من وزن فيصل الحسيني بكل إبداعه ونبله، وأن فيصل مرتاح جداً لوجود شريف إلى جانبه، وأنه كما يقال "رامي حموله" في أمور الإدارة والتنظيم والمتابعة والتوثيق على أكتاف شريف الذي حملها بكل قناعة واقتدار. بل يمكن القول إن شريف أصبح بمثابة "رئيس أركان" بيت الشرق.

يا إلهي كيف أعاد الزمن دورته وكرر ثنائية الشهيدين عبد القادر الحسيني ـ خالد الحسيني أيام قوات الجهاد المقدس وبطولات القسطل، من خلال ثنائية ولديهما فيصل وشريف؟

ولا يمكن الحديث عن شريف من دون الحديث عن "حاجّتيه": والدته الحاجة سعاد / أم وليد، و"الحاجة" زليخا جدته لأمه. فقد ظلتا تعيشان مع شريف الذي بقي عازباً طوال السنين التي رافقته فيها سواء في القاهرة أو بيروت، واستمر كذلك بقية عمره. كنت كثيراً ما أبيت عندهم في شقتهم بدعوة من شريف، وكنت أسعد كثيراً بذلك، إذ كان في الحاجّتين من الطيبة والأصالة ودفء الضيافة وفائض الأمومة ما يعوضني عن دفء العائلة والشوق إلى الأهل والبيت.

والحاجة زليخا بالذات كانت من صلب الأرستقراطية الحسينية، ومن "راس النبع" فيها كما يقال، وكانت في السنين التي أتحدث عنها قد تخطت الثمانين من العمر. ومع ذلك فإنها كانت تمتلك شخصية مرحة ومنفتحة وعصرية بمقاييس تلك السنين، وكانت مضيافة ومرحبة، تحب زيارات أصدقاء شريف، وتسعد إذا جاء أحدهم بخطيبته أو حتى صديقته. وكانت تتابع الأخبار السياسية ولها آراء واضحة، وبعضها جريء تجاهر به في الأحداث الجارية وتناقشه مع أصدقاء شريف وزواره. فضلاً عن ذلك، فإنها ما كانت تجلس أو تسير إلاّ "مصلوبة"، مستقيمة القامة بلا انحناء في ظهرها كما هي حال مَن هم في عمرها.

وبعد، هل هذه جميع خواطري وكامل مخزوني عن شريف الحسيني الذي كان له من اسمه نصيب: شريفاً وحسينياً في عطائه لقضية وطنه التي آمن بها؟ بالتأكيد لا.

فقد عشنا معاً، ومعنا أصدقاء كثر، عمراً لم يكن يُعد بالأشهر، أو يُحسب بالأيام والسنين، بل بالأحداث والمواقف والمخاطر والعيش دائماً في قلب الحدث، وهو ما يمكن كتابة الشيء الكثير عنه.

ويبقى في النهاية قدر الله وقضاؤه، ويبقى الموت هو الحقيقة المطلقة الوحيدة في الكون، وتبقى لشريف وعن شريف أحلى وأغنى وأنبل الذكريات والخواطر.

ومَن مثل شريف هم ملح الأرض، الذين يستحقون مع الكلمة دمعة تطفىء لوعة وتروي أرضاً علّها تنبت خصباً وكرامة وشرفاً وقمحاً وزهراً. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بالاشتراك مع النادي الثقافي العربي ـ بيروت

فلسطين

وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ – ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ – ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً

بيان نويهض الحوت*

قلم التحرير ودراسة "المؤرخون الفلسطينيون والنكبة" **

بعد مطالعتي ملف العدد الماضي من "مجلة الدراسات الفلسطينية"، وهو بعنوان: "النكبة مجدداً"، شعرت بأعماق النكبة وتواصلها أكثر من أي وقت مضى، وذلك لأهمية المواضيع التي احتواها في هذا الزمن الذي نعيشه، وكأننا ما عدنا ننتمي إلى جيل النكبة فقط، بل إلى عصر النكبة!!

كان موضوع "المؤرخون الفلسطينيون والنكبة" آخر ما قرأت في الملف لكوني صاحبة الدراسة. ولا أنسى سعادتي حين طلب مني رئيس التحرير، الأستاذ إلياس خوري، هذا الموضوع بالذات، فهو أحد المواضيع التي أرّقتني منذ ابتدأت بمطالعة "القضية الفلسطينية" بتواصل، أي منذ أكثر من خمسين عاماً. واعتبرته تكريماً لي حين طلب مني أن أكتب عن هؤلاء المؤرخين الكبار الذين نشأت على مؤلفاتهم.

غير أني فوجئت في أكثر من موضع بتغيير في النص من قِبل قلم التحرير، بحيث أدى ذلك إلى تغيير في المعنى، وإلى التعرض ـ غير المقصود حتماً ـ لمؤرخين كبار كان لهم الفضل الأول في كتابة تاريخ فلسطين المعاصر. ولمّا كانت "مجلة الدراسات الفلسطينية" هي المجلة الفصلية الرائدة بين المجلات العربية المماثلة، ارتأيت أن أوضّح النقاط التي سيؤدي تركها على حالها إلى إشكالات في فهم المقصود منها.

تنقسم الملاحظات أدناه إلى قسمين:

القسم الأول: يتناول ما وقع التحرير فيه من أخطاء تتعلق بفهم التاريخ أو المعنى المقصود.

القسم الثاني: يتناول ما يسمّى التعديلات اللغوية التي تجاوزت حدودَ تصحيح الخطأ في حال وجوده، إلى إجراء تغيير في الأسلوب، بحيث فقدت الدراسة كثيراً من طبيعتها.

بداية، أرجو إيضاح ما يلي بالنسبة إلى القسم الأول:

المقتبسات بالخط المائل هي للأصل، أي للمخطوطة، والكلمات باللون الأسود هي الكلمات التي تعرّضت للتغيير غير المبرَّر.

المقتبسات بعد التحرير بخط عادي وبين أقواس، والأهمية لما تعرّضتْ له من تغيير مرفوض في المعنى، لذلك لم أتعرّض للتغييرات في الأسلوب في هذا القسم الأول.

* مؤرخة فلسطينية.

* انظر: بيان نويهض الحوت، "المؤرخون الفلسطينيون والنكبة"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٩ (شتاء ٢٠١٢)، ص ٥١–٧١.

القسم الأول: ما يتعلق بفهم التاريخ أو المعنى المقصود

١ ـ الفقرة الأولى من المقال كانت في الأصل:

> **حرب** النكبة التي انتهت باحتلال إسرائيل لثلاثة أرباع فلسطين، وتشريد شعبها، وإلحاق ما تبقى من أرضها بالأردن ومصر وسورية، هي الحدث الاستراتيجي الذي هز الأمة العربية وضميرها ووجدانها.

في (ص ٥١، العمود ١، الفقرة ١) تم حذف كلمة "حرب" من دون مبرر، وبهذا لا يختلف المعنى فحسب، بل هناك خطأ، فالنكبة كانت نتائجها أبعد من هذا كله بكثير، أمّا حرب النكبة فكانت هذه نتائجها المباشرة.

٢ ـ ورد بشكل موجز بشأن أعمال دروزة في خلال حرب ١٩٤٨:

> كما أنه كان خلال حرب ١٩٤٨ من أكثر المطلعين على مجريات الأمور في أروقة جامعة الدول العربية، **إذ كان عضواً في الهيئة العربية العليا، وحتى بعد استقالته منها، فصداقاته استمرت مع كبار المسؤولين العرب في الجامعة العربية**، مما كان له أثر واضح في كتابته عن النكبة.

في (ص ٥٣، العمود ١، الفقرة ١) كانت هناك "شقلبة" في النص بحيث ظهر دروزة وكأنه كان عضواً في جامعة الدول العربية واستقال منها، إذ جاء:

> ("... إذ كان عضواً في الهيئة العربية العليا، وقد استمرت صداقاته مع كبار المسؤولين العرب في الجامعة العربية حتى بعد استقالته منها...").

٣ ـ من أجل إنصاف دروزة جرت مقارنة بين مؤلفاته ومؤلفات أبناء جيله، فكان الأصل:

> من أجل إنصاف المناضل والمؤرخ معاً، لا بد من التوقف إزاء طبيعة عصره والنتاج الفكري لرفاقه في الحركة العربية. **وللمثال نذكر بعضاً من أصحاب المذكرات هؤلاء**: تحسين العسكري، وفائز الغصين، وأحمد قدري، وأسعد داغر؛ ونذكر من المؤلفات الأولى: كتاب "القضية العربية..." من ستة أجزاء لأحمد عزت الأعظمي، وكتاب "الثورة العربية الكبرى" من ثلاثة مجلدات لأمين سعيد.

في (ص ٥٣، العمود ١، الفقرة ٢) تم حذف الأهم، أي ما يتعلق بكون رفاقه من "أصحاب المذكرات"، بينما أهمية المقارنة في كونهم لم يكتبوا إلاّ مذكرات، وهكذا وردت الفقرة كالتالي:

> ("... لا بد من التوقف إزاء طبيعة عصره والنتاج الفكري لرفاقه في الحركة العربية، مثلا: تحسين العسكري؛ فائز الغصين؛ أحمد قدري؛ أسعد داغر؛ ...").

صحيح أن التحرير أبقى على المقارنة في النهاية كما هي (وشكراً)، لكن من حق القارئ أن يتساءل مَن هم أصحاب المذكرات هؤلاء؟ بعد أن تم حذف التوصيف بداية.

٤ ـ ورد في الأصل بشأن المكانة العالمية التي وصل إليها الخالدي:

> غير أن المكانة العالمية التي وصل إليها كمفكر ومؤرخ لم تكن بسبب اللغة وحدها، **بل بسبب نهجه الأكاديمي الذي لا يجد حتى الأعداء والخصوم ثغرة فيه، أولاً؛ وبسبب تحليله المنطقي المستند إلى ما لا يُحصى من الحقائق والوثائق، ثانياً**. فضلاً عن أنه من القلائل الذين يتمتعون بموهبة إيصال الرسالة إلى القراء بشتى الطرق، ودوماً، ضمن أكاديميته الصارمة، وبأسلوبه السهل الممتنع والآسر.

في (ص ٦٤، العمود ١، الفقرة ٣ ، السطر ٥) تم حذف "أولاً" المتعلقة بالنهج الأكاديمي،

وكأنها تحصيل حاصل، واعتبار ثانياً المتعلقة بالتحليل المنطقي هي أولاً، وأمّا الجملة الأخيرة بشأن موهبة المؤرخ ... التي لا أعتبرها من أسس دواعي المكانة العالمية، لكنها مكملة لها، فقد تم اعتبارها ثانياً. ولا أدري سبباً لذلك، فإذا جاز للتحرير ألاّ يستسيغ وضع كلمة أولاً في نهاية الجملة، أي أنه إذا شاء المحرر أن يضع الترقيم بداية، فعلى الأقل فليوضع فعلاً في بداية الجمل. ولا ننسى أن أرقام الآيات القرآنية أصلاً في نهاية الآيات. وهكذا، لم أعد أنا أفهم الفقرة تماماً، وأصبحت كما يلي:

("غير أن المكانة العالمية التي وصل إليها كمفكر ومؤرخ لم تكن بسبب اللغة وحدها، بل بسبب نهجه الأكاديمي الذي لا يجد حتى الأعداء والخصوم ثغرة فيه، **أولاً، بسبب تحليله المنطقي المستند إلى ما لا يُحصى من الحقائق والوثائق، وثانياً** ... **لأنه** من القلائل الذين يتمتعون بموهبة إيصال الرسالة إلى القراء بشتى الطرق، ودوماً، ضمن أكاديميته الصارمة، وبأسلوبه السهل الممتنع والآسر").

٥ ـ ورد في الأصل في تحليل أهمية كتاب "دير ياسين.." للخالدي، أنه هو الذي قام بالجمع بين الشهادات ثم روايتها باقتطاف ما رآه مناسباً، وقد ورد أصلاً:

أمّا مجموع المصادر والخرائط والجداول ومواقع البيوت بيتاً بيتاً، فكان الخالدي هو المشرف عليها والموجّه إلى جمعها، وهو المؤلف الذي جمع بين الشهادات ثم رواها حكاية موثقة متكاملة، ساعة بساعة، وكأن القارئ يعيش لحظات اليوم الأخير من حياة دير ياسين العربية، ...إلخ.

في (ص ٦٦، العمود ٢، منتصف الفقرة ٢) ورد:

("... وهو المؤلف الذي جمع الشهادات ثم رواها حكاية موثقة متكاملة، ساعة بساعة، فجعل القارئ يحس كأنه يعيش لحظات اليوم الأخير من حياة دير ياسين العربية، ...").

لماذا تم حذف كلمة "بين" وكأن الخالدي هو الذي قام فعلاً بجمع الشهادات من الناس، أي أنه هو الذي استجوبهم، وهو الذي قام بعملية التأريخ الشفهي. أهذا معقول؟ أنا أفهم أن مهمة قلم التحرير أن يصحح الأخطاء اللغوية إن وجدت، لا أن يغيّر أبسط الحقائق، حتى تنقلب إلى ضد المقصود منها.

وأود أن أضيف أنه يجدر ألاّ يغيب عن البال أن هذه الدراسة لمن يعرفون هؤلاء المؤرخين وكتاباتهم أصلاً، وهكذا فالقراء يعرفون ويتصورون أن الخالدي لم يزر الأهالي لجمع الشهادات، حتى يأتي قلم المحرر بخطأ كهذا، غير أن خطأ كهذا يرتد على الكاتب نفسه. وفي اعتقادي أن المقتطفات عن استشهاد حياة بلابسة كافية للإحاطة بأسلوب الخالدي الذي فعلاً جمع بين الشهادات، فاستند إلى ثلاث شهادات لرواية استشهاد حياة البلابسة في فقرة واحدة (راجع ص ٦٧، العمود ١، الفقرة ٢).

القسم الثاني: ما يتعلق بالتعديلات اللغوية

بالنسبة إلى التحرير اللغوي، من المقبول حتماً إجراء التعديلات حيث يجب، وهي محدودة جداً في حال الاقتصار عليها، لكنه من الواضح أن هناك عدواناً على أسلوب الكاتب، وهذا غير مقبول. وهذه أبرز الملاحظات ـ وبإيجاز ـ أدناه:

١. في اللغة العربية الواسعة الفضفاضة، هناك عدة مترادفات للكلمة الواحدة، لكن هل يعني هذا أن مهمة التحرير تغيير الكلمات وفقاً لهوى المحرر؟

٢. هل ندخل في نقاش الفوارق بين البدء بجملة اسمية وجملة فعلية؟ ليس من المقبول أن يحوّل قلم التحرير بدايةَ الفقرات كما يشاء ـ وبغضّ النظر عن محتواها ـ إلى جمل فعلية.

٣. استناداً إلى المنطق العام تكون كل فقرة مستقلة بحد ذاتها، إلاّ حين يشاء المؤلف ربط فقرتين معاً لأمر ما، لكنه من غير المعقول إضافة حرف "الواو" أو أية كلمة أخرى في بداية كل فقرة لمجرد الربط، وكأن الفقرات كلها حبل من مسد. هذا الترابط يضعف النص ويعتدي على المعاني بين فقرتين غير مترابطتين. (هناك أكثر من ٢٥ "واو" أو أية كلمة من أجل الربط مثل "أما" أو "لقد" أو "إن".. إلخ. في هذه الدراسة بعد تحريرها).

٤. العدوان على الأسلوب آفة كل قلم تحرير. ولأوضّح مقصدي بالنسبة إلى هذه الدراسة بالذات في مثل واحد لا أكثر. في مستهل الكتابة عن الدباغ، أردت إنصاف المؤرخ الكبير المظلوم الذي يقول كثير من المؤرخين المتفلسفين عنه "إنه ليس مرجعاً ولا يجوز الاقتباس من مؤلفاته"، وهذا بينما كانت مؤسسة الدراسات (قبل اجتياح ١٩٨٢) تسعى إلى إعادة طباعة مؤلفاته. هذا ما دعاني شعورياً ولا شعورياً إلى نعته بما يستحق في مقدمة الجزء المتعلق به، مع تكرار هو... هو... بهدف أن تعلق بذاكرة القارئ. لكن كان لقلم التحرير رأي آخر، وهو شطب كلمة "هو" مرة من هنا، مع تبديلها من هناك، فما عادت للمقدمة أهميتها وفرادتها التي سعى إليها الكاتب، وما عادت لتعلق بالذاكرة كما كان المقصود منها، وأمّا الأصل فهو:

> هو مؤرخ فلسطين. وعلى وجه الدقة والإنصاف، هو مؤرخ كل مدينة وقرية وعهد. هو مؤرخ البشر والحجر والشجر. هو "منصف الموتى من الأحياء". هو من سجّل أسماء أبطال لم تُعرف أسماؤهم في حرب النكبة، وسطّر أعمالهم البطولية المجهولة، من غير أن يدّعي يوماً أنه المؤرخ الأوحد. هو من أرّخ أعمال العظماء عبر مراحل التاريخ. هو من كان اهتمامه بالإحصاءات قبل كل شيء. هو من ألغى الحدود بين التاريخ والجغرافيا. هو من صرف عمره في البحث والتنقيب والكتابة، وهو أيضاً أحد ضحايا النكبة بامتياز، إذ فرضت عليه الأقدار أن يكتب التاريخ مرتين لا مرة واحدة. وكان ذلك...

أما ما آلت إليه المقدمة عن الدباغ فيُقرأ في (ص ٥٩)، ويُقرأ كيف يغيّر وضع النقطة مكان الفاصلة من معنى.. وكيف يقتل التحرير أهمية المقصود من الفقرة كلها، وهي أن تكون هذه المقدمة بالذات مختلفة عن غيرها، وأن يتذكر القارئ بعضاً مِن "مَن هو الدباغ"، فأضحت الفقرة كالتالي:

> ("إنه مؤرخ فلسطين. وعلى وجه الدقة والإنصاف، هو مؤرخ كل مدينة وقرية وعهد، ومؤرخ البشر والحجر والشجر. هو "منصف الموتى من الأحياء"، وهو مَن سجّل أسماء الأبطال الذين لم تُعرف أسماؤهم في حرب النكبة، وسطّر أعمالهم البطولية المجهولة، من غير أن يدّعي يوماً أنه المؤرخ الأوحد. هو مَن أرّخ أعمال العظماء عبر مراحل التاريخ، ومَن كان اهتمامه بالإحصاءات يأتي قبل أي شيء. هو مَن ألغى الحدود ما بين التاريخ والجغرافيا، ومَن صرف عمره في البحث والتنقيب والكتابة. وهو أيضاً أحد ضحايا النكبة بامتياز، إذ فرضت عليه الأقدار أن يكتب التاريخ مرتين لا مرة واحدة، وذلك بعد...").

أخيراً، أرجو من الأخوات والإخوة في قسم التحرير أن يتقبلوا هذه الملاحظات بصدر رحب، وهم الذين يقضون الساعات في عملهم، والذين نقدّر نحن جميعاً ـ كتّاباً وقرّاء ـ جهودهم. ومن منطلق التقدير هذا أود أن أختم بأن أخطاء كهذه لا تحدث في حال سؤال المحرر للكاتب عن معنى بدا له مبهماً، أو فكرة بدت له ناقصة، ففي مثل هذه المراجعات إنصاف للنص من حيث المضمون واللغة معاً.

والنص هو السيد في حالات كهذه، وليس الكاتب أو المحرر. ■

كتب بالعربية

الخط الحديد الحجازي: المشروع العملاق للسلطان عبد الحميد الثاني

متين هولاكو

ترجمة محمد صواش

القاهرة: دار النيل، ٢٠١١. ٢٧٣ صفحة.

مع أن مشاريع مد السكك الحديدية جاءت متأخرة في الدولة العثمانية، إلاّ إنها أثارت اهتماماً واسعاً في أوساط سياسيين ورجال أعمال (بمفهوم ذاك الزمان)، وضمن شرائح واسعة في المجتمع العثماني المركّب من شعوب وطوائف دينية ومذهبية. ويتمحور الحديث في هذا الكتاب بصورة خاصة عن مد الخط الحديدي الحجازي من الشام حتى الديار الحجازية. وفي حقيقة الأمر، فإن عدد الأبحاث التي عالجت هذا الموضوع (الخطوط الحديدية) قليل في المكتبة العربية، وإن كان هناك مبادرات في العقد الأخير لطرح الموضوع في أوساط الباحثين لما فيه من أهمية تاريخية وتحليلية لمظاهر التغيرات والتحولات التي ساهمت الخطوط الحديدية في إحداثها في قطاعات واسعة داخل الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة والمعتمة التي التصقت بالسلطان عبد الحميد الثاني وصوّرته على أنه مستبد، فإنه كان صاحب رؤية شاملة في تطوير بلاده وفتح أبوابها على بعض المشاريع التي يمكن أن توفر لها فضاء من الانفتاح والتقدم. ومن جملة هذه الرؤى اهتمامه بتطوير قطاع النقل وربط بلاده بأوروبا عبر شبكة حديدية. وشكّل الخط الحديدي الحجازي أحد أهم مشاريع السلطنة في عهده، إذ وفر تسهيلات في تنقل الحجاج المسلمين إلى الديار الحجازية لأداء مناسك الحج، كما أن السكك الحديدية، بما فيها الخط الحجازي، اعتُبرت من أهم آليات الحرب التي لا يمكن الاستغناء عنها في فترة حرجة للغاية من الصراعات السياسية والعسكرية التي كانت تحيق بالدولة العثمانية من كل حدب وصوب. فقد عزّز هذا الخط، على وجه التحديد، سلطة الدولة العثمانية وسيطرتها على الأماكن البعيدة من منطلق تمكّنها من إرسال فرقها العسكرية، في حالات التمرد والعصيان التي كانت تشهدها مناطق الحجاز واليمن البعيدة، إلى مسافات كبيرة عن مركز الحكم في إستانبول. ولا يمكن أن نتغاضى عن أهمية كون الخط الحديدي الحجازي قد رفع من مكانة السلطان بصفته خليفة المسلمين، فما ميّز عملية إنشاء هذا الخط أنه خط إسلامي، بمعنى أن تأسيسه وتكاليفه وتسييره كانت من أموال المسلمين، إذ إن السلطنة فتحت باب التبرع بجميع أشكاله لتجميع المبالغ اللازمة لإنشاء الخط. وقد حققت الدولة العثمانية نجاحاً هائلاً في هذه العملية بشكل خاص، ذلك بأن مبالغ كبيرة تدفقت على هيئة إنشاء الخط، من البلاد المتعددة

التابعة لها، بما فيها الهند. وهذا النجاح كما يبين مؤلف هذا الكتاب، وضع الدول الكولونيالية في حالة من القلق والتوتر لأنها كانت تعتقد أنها هي صاحبة الامتياز في إنشاء الخطوط الحديدية في أي بلد كان، كون هذه الخطوط توفر خدمة مكثفة للمشاريع الاستعمارية التوسعية والاستثمارية التي تعود بالفائدة على الدولة المستعمِرة. وعلى الرغم من أن كبير المهندسين في الخط الحجازي هو مايسنر باشا (منحته السلطنة هذا اللقب تقديراً)، وهو ألماني الأصل، فإن مهندسين وتقنيين وعمالاً أتراكاً وعرباً عملوا في إنشاء الخط، الأمر الذي يدل على قدرة الدولة فيما لو أتيحت لها فرصة القيام بهذه المهمة. إذاً، هذا خط إسلامي وعثماني بامتياز، وهو دليل على استقلالية القرار السياسي والتطبيقي العثماني في ظل مرحلة تاريخية عصيبة كانت تمر فيها الدولة، وهي التي التصق بها اسم "الرجل المريض".

ولا شك في أن ردات الفعل الأوروبية لم تكن على قدر فرحة الدولة العثمانية بمولد هذا الخط، ذلك بأن هذه الدول لديها حساباتها الاستعمارية المؤسسة على الربح الجشع، وعلى إخضاع البلاد المستعمَرة لأجنداتها السياسية والتوسعية والاقتصادية، وربط الدول الضعيفة بها، بل جعلها متعلقة بها بطريقة يصعب فيها تحررها من قيود هذا الاستعمار. وبناء على هذه الحالة التي كادت فيها الدولة العثمانية بكليتها تقع في مصيدة الاستعمار، جاء الخط الحجازي كي يطرح مشروعاً سياسياً واقتصادياً مغايراً للمشروع الاستعماري. ولهذا، أصبح هناك سبب آخر دفع الدول الأوروبية إلى التخلص من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

أدى الخط دوراً مركزياً في نقل المسافرين والحجاج، وفي خدمة التجار في نقل بضائعهم ومنتوجاتهم من منطقة إلى أُخرى، وفي تقليل الفترة الزمنية التي كانت عملية النقل البري بالدواب تستغرقها في الفترة السابقة لتشغيل هذا الخط. أضف إلى ذلك أن فوائد الخط تأكدت خلال الحرب العالمية الأولى حين جرى استعماله بالدرجة القصوى في نقل الجنود الأتراك والألمان ومعداتهم وذخائرهم من منطقة إلى أُخرى لمواجهة الجيش البريطاني وحلفائه سواء على الجبهة مع سيناء، أو في العراق. وجرّاء هذا الدور اللوجستي المهم الذي قام به هذا الخط خلال الحرب، عملت بريطانيا بواسطة عملائها والمتعاونين معها من السكان المحليين، على تخريب مقاطع مركزية ومهمة في الخط، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقصير مسافات تسيير الخط، ولا سيما في المرحلة الأخيرة من الحرب المذكورة.

وما يميز هذا الكتاب هو أنه يشكل إضافة إلى ما سبقه من مؤلفات وبحوث ودراسات، إذ إن مؤلفه استعان بمجموعة كبيرة ومفصلة من الوثائق والتقارير الإنجليزية التي جُمعت من سفارات وأرشيفات ذات صلة بالفترة التي تمّت فيها عملية تخطيط هذا الخط وتنفيذه. وقد شكلت هذه التقارير مادة حيّة للباحث مؤلف الكتاب في فهم الجوانب التقنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء إنشاء هذا الخط.

وتطرق المؤلف إلى أبرز النتائج الناجمة عن هذا المشروع، الإيجابية منها والسلبية، وإلى ردات الفعل وتأثير الخط في البيئة والمجتمعات القبائلية التي كان يمر بها، أو بالقرب منها. ولا شك في أن دراسة كهذه تشكل إضافة نوعية وذات قيمة كبيرة في دراسة مشروع مركزي مهم نفذته الدولة العثمانية

في المنطقة العربية في أواخر عهدها. ويمكن أن ندرك من خلال عرض الكتاب أن هذا المشروع، مد الخط الحديدي الحجازي، ساهم، أو لنقل سرّع، في دفع الدول الاستعمارية إلى وضع نهاية للدولة العثمانية.

ويحتوي الكتاب على تفصيلات ومعطيات كثيرة، أكان ذلك معلومات، أم أرقاماً وجداول وإحصاءات تخصّ مشروع مد الخط وتكاليفه والمسافات والأبعاد بين محطات قطاره وتكاليف إنشائه. وربما لا تثير هذه الأرقام عاطفة القارئ العادي، لكنها تثير إعجاب الباحث المهتم بالموضوع، والقارئ المتخصص بالقراءة النقدية، بأن دولة في أواخر عمرها بدأت تصحو صحوة ذات ميزة خاصة، على مشروع كان في إمكانه أن يوفر لها مكاناً قوياً في المنطقة.

ومن أبرز عناوين الكتاب الداخلية:

تاريخ السكك الحديدية وخطوط سكة حديد الحجاز الرئيسية، السكك الحديدية العثمانية قبل العهد الجمهوري؛ السكك الحديدية التي تمّ إنشاؤها قبل الحرب العالمية الأولى؛ السكك الحديدية التي تمّ إنشاؤها بعد الحرب العالمية الأولى؛ فكرة إنشاء خط حديد الحجاز؛ دوافع إنشاء خط حديد الحجاز؛ التكلفة المالية؛ خطوط سكة حديد الحجاز ومرافقها؛ السمات العامة لخط الحجاز، القاطرات والمقطورات؛ الطرق السياحية؛ نظرة البدو لخط الحديد؛ مسارات الخط (من دمشق حتى الحجاز)؛ خط درعا حيفا؛ فروع الخط؛ مصادر الأرشيف؛ الدراسات والمصادر.

وقد أرفق المؤلف في نهاية كتابه مجموعة من الصور والخرائط التوضيحية.

جوني منصور
كاتب لبناني

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دليل إسرائيل العام ٢٠١١

رئيس التحرير

كميل منصور

٨٠٠ صفحة ٢٦ دولاراً

كتب بالإنجليزية

سلطة الاستبعاد الشامل: تحليل الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

The power of inclusive exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the occupied Palestinian Territories.

Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Hanafi, eds.

New York: Zone Books, 2009. 641 pages.

يمتاز هذا الكتاب الضخم (٦٤١ صفحة)[1] بمزايا عديدة يصعب تلخيصها ضمن المساحة المتاحة لهذه المراجعة، فهو يكشف الطبيعة البشعة واللاإنسانية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وجوهر سياساته؛ يحلّل التدمير الممنهج والمستمر للوجود المجتمعي الفلسطيني؛ يثبت بما لا يحتمل التأويل أن الآثار التدميرية لهذا الاحتلال لا تقتصر على الفلسطينيين وحدهم، بل تصيب مواطني دولة إسرائيل أيضاً، فهو، بحسب إحدى المساهمات في الكتاب، أريللا أزولاي، يجرد المواطنين الإسرائيليين من البعد الأخلاقي، وذلك حين يعبّئهم للمشاركة في الكارثة التي ينزلها بالفلسطينيين وفي تبريرها، وكذلك في محوها وإنكارها؛ يثبت أيضاً أن هذا الاحتلال، بالتالي، بلا مستقبل ولا دوام لنظامه.

وفي تجاوز لمحاولة التعليق على جميع فصول الكتاب وأبحاثه سأركز فيما يلي على مسألتين أساسيتين تتعلقان به: الأولى، أنه كان نتيجة عمل بحثي وتحليلي قام به ثلاثة أكاديميين فلسطينيين وأكاديمية بريطانية واحدة، بالاشتراك مع أربعة عشر أكاديمياً إسرائيلياً، والثانية أن أبحاثه ليست من نوع البحوث السردية أو الوصفية أو التاريخية التسجيلية، وإنما هي واقعة في حقل البحث النظري ـ التحليلي للصراع بين العرب وإسرائيل من زوايا متعددة: سياسية؛ اقتصادية؛ اجتماعية؛ تاريخية؛ قانونية.

دراسات اجتماعية إسرائيلية نقدية جديدة؟

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإنه، وعلى الرغم من أن الكتاب أُنجز بدعم من مؤسسة "فان لير" الإسرائيلية، الأمر الذي أثار حفيظة العديدين من الرافضين لأي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل ومؤسساتها،[2] إلّا إن وجود هذا العدد من الدراسات لباحثين إسرائيليين يكشفون جوهر الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويناقضون المبررات النظرية الإسرائيلية الأساسية لهذا الاحتلال، يُظهر الأهمية الكبيرة لرصد التغيرات في أبحاث وتوجهات الأكاديميين الإسرائيليين والأكاديميين الغربيين اليهود العلمية، تحديداً

في حقل العلوم الاجتماعية، والتي خرجت من إطار الدفاع عن الأسس النظرية والسياسات الاستعمارية للصهيونية وإسرائيل إلى إطار البحث العلمي الملتزم بمستوى عالٍ من الاعتناء بالبعد الإنساني الأخلاقي وبالدفاع عن الحقيقة. فهل يشهد حقل الدراسات الاجتماعية في إسرائيل وبين اليهود في العالم تياراً قوياً يرفض الأساطير التي تروجها إسرائيل في مجالَي السياسة والتاريخ؟ وهل سيُنتج هذا التيار وعياً جديداً داخل إسرائيل وبين اليهود عبر العالم وأنصارهم في العالم الغربي ينمو بعيداً عن هيمنة الرواية الصهيونية والإسرائيلية الرسمية، ويفتح بالتالي آفاقاً حقيقية لحل الصراع على الأرض الفلسطينية؟

ومن الواضح في هذا الكتاب أننا لسنا أمام ظاهرة تقتصر على نوعام تشومسكي، أو كتابات الحاخام اليهودي الأميركي المعادي للصهيونية ألمر برغر، بل نحن أمام أعداد متزايدة من الباحثين اليهود والإسرائيليين في أماكن متعددة من العالم، وخصوصاً داخل بعض الجامعات الإسرائيلية، والذين يتجرأون على قول أشياء لا تروق للمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وجهازها العلمي، ومنها مثلاً ما نشره الأستاذ الجامعي الإسرائيلي، شلومو ساند، مؤخراً في تفنيد أسطورة الشعب اليهودي الموحد عرقياً، والذي يرجع إلى سلالة بشرية واحدة ممتدة منذ آلاف السنين. وقد تعرض هؤلاء بسبب آرائهم المناهضة للنظريات الصهيونية لمضايقات عديدة، فأعمال أحد المشاركين بالكتاب، إيال وايزمن، مُنعت من طرف اتحاد المعماريين الإسرائيليين في كتاب سابق شارك في تحريره بعنوان: "احتلال مدني: سياسات العمارة الإسرائيلية" (بالإنجليزية). وهذا شبيه بالمضايقات التي تعرض لها المؤرخ الإسرائيلي، إيلان بابه، في جامعة حيفا، بسبب مواقفه من الإبادة الجماعية التي مارستها العصابات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨، وغيرها من المواقف التي وثّقها في كتابه الصادر مؤخراً بعنوان: "خارج الإطار: النضال من أجل الحرية الأكاديمية في إسرائيل" (بالإنجليزية)، والذي دعا فيه إلى مقاطعة إسرائيل أكاديمياً؛ ومثل إلغاء شهادة الماجستير التي حصل عليها طالب الدراسات العليا في الجامعة نفسها، تيدي كاتس، والذي كشف تفصيلات مجزرة الطنطورة التي اقترفتها المنظمات الصهيونية؛ وأيضاً حالة الأكاديمي أستاذ المسرح الإنجليزي في الجامعة، أبراهام عوز، لموقفه الرافض لسياسات إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشبيهه إياها بأفعال النازية، وتشبيهه الجنود الإسرائيليين بأنهم صورة مصغرة عن النازي آيخمان، وقد أُطلق عليه في مقالة افتتاحية لجريدة إسرائيلية لقب "وارد تشرشل الإسرائيلي".[٣]

أمّا فيما يتعلق بالمسألة الثانية، فالكتاب يمس حقلاً ما زال، على الرغم من أهميته الكبيرة، غير متناوَل من الباحثين في شأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بما يشفي الغليل، وهذه المسألة هي ما يضفي على الكتاب أهمية بالغة ويرفع من قيمته العلمية، فالكتاب يطرح تساؤلات تستدعي، بحسب محرِّريه، تحليلاً يسترشد بنظرية تحررت من أي التزامات أيديولوجية أو دينية تحدد مسبقاً منظور دراساته وافتراضاتها الأساسية بشأن موضوع الصراع على فلسطين.

تعالج مقدمة محرري

الكتاب الثلاثة منطلقات الكتاب ونظرياته وأهم مضامينه الفكرية، وبحسب المحررين فإن الكتاب ينطوي على افتراضين أساسيين يقول الأول منهما إن هناك تساوياً بين المناقشات الدائرة حول تاريخ الصهيونية وتاريخ الحركة الوطنيةي الفلسطينية، بل حتى المناقشات الدائرة حول الحلول الممكنة للصراع، في الجهل بالوضع الحالي للأمور. وهنا تبرز أهمية دراسات الكتاب في تركيزها على تحليل الوضع الحالي بعمق، وكشف مرتكزات السياسة الاحتلالية؛ أمّا الافتراض الثاني فيربط بين هذا الجهل وبين تأثيره في الوضع الراهن ذاته، ذلك بأن هذا الجهل "يمثل عنصراً فاعلاً في ماكينة الاحتلال ذاتها، فالأشخاص الذين يميلون إلى تجاهل الحاضر غالباً ما يتحدثون عن الماضي كما لو أنه لم يسبق أن تصاعد لينتهي إلى الوضع الراهن للأمور، أو أنهم يُسقطون وضعاً يبدو مدمراً ـ أزمة إنسانية، أو دولة نظام فصل عنصري، أو أسلمة (Islamization)، أو تفتت المجتمع الفلسطيني ـ وموجوداً فعلياً، على مستقبل لم يتحدد بعد" (ص ١٦). ويرى المحررون، في مقدمتهم، أن أصحاب هذا التوجه يفقدون بوصلة المستقبل، فهم يحمّلون الحاضرَ مستقبلاً "لا يزال في خانة التخمين (وخصوصاً 'حل الدولتين'، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى جانب إسرائيل)، كما لو أن ذلك حدث فعلاً، أو أنه، على أقل تقدير، قد تم الاتفاق عليه، وبالتالي أصبح ضرورة تاريخية؛ أمراً سيحدث بلا إمكان الحؤول دون حدوثه" (ص ١٦).

تحليل الاحتلال

لعل من أهم منجزات الكتاب تعريته الأسس القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكشفه طبيعته وجوهره من خلال تحليل علمي دقيق له، فهو يرفض اختزال تعبير "الاحتلال" للإشارة فقط إلى الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين المحرومين من المواطنة، وينحو نحو التفكير "في نوع السلطة السياسية" التي يتضمنها "نظام الاحتلال"، والتي يجري إنتاجها كجزء منه (ص ٢٥). وبحسب محرري الكتاب فإن الاحتلال في حقيقته هو نظام سلطة يمتلك تاريخه الخاص وبنيته الخاصة ومنطقه الخاص، والكتاب يدرس طبيعة هذا الاحتلال "باعتباره نظاماً أو منظومة سياسية فريدَين من نوعهما، وباعتباره مجموعة من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وتركيبة فكرية وسلسلة من التقنيات السياسية التي تستحق الدراسة بحد ذاتها" (ص ٢٦). والاحتلال نظام سياسي يحدد، إلى حدّ كبير، طبيعة الدولة المحتلة (إسرائيل)، فهو ليس ظاهرة خارجة عنها، وإنما جزء من تشكلاتها وديناميتها الداخلية. والاحتلال "هو منظومة غير مستقرة من تقنيات القوة تفتح وتحُدّ فضاء الفعل وردة فعل البشر الخاضعين لسلطانها" (ص ١٧). وتستكشف دراسات الكتاب "الأساليب التي يكبح بها مثلُ تقنيات القوة هذه أولئك الذين يعتقدون أنهم يتحكمون فيها، لكن الذين هم جميعاً غالباً ما يكونون نتاجاً لها، كما تستكشف الأساليب التي تؤدي بها تلك التقنيات إلى عواقب غير مقصودة، والتي تميل إلى إعاقة عملية اتخاذ القرار التي تبدو عقلانية، وإلى تعريض جميع أنواع المخططات السياسية للخطر" (ص ١٧).

ترى أريللا أزولاي في مساهمتها الثانية في الكتاب بعنوان: "الشرط المكاني الـ(لا) إنساني: مقالة بصرية" (المكاني أو الحيّز)، أن نظام الاحتلال الإسرائيلي خلال الأربعين عاماً من حكمه قام بتقطيع أوصال الفضاء الفلسطيني على نحو خطر من خلال البناء لمصلحة المستوطنين اليهود، والتحكم في حرية حركة الفلسطينيين وتنقّلهم، وتدمير بيوتهم ومنشآتهم. وهي تحاجج بأن هدف الاحتلال الوحيد هو إحكام سيطرته والاستيلاء على المكان، وليس تطويره من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية. وبحسب تحليلها فإن الاحتلال الإسرائيلي حوّل الفلسطينيين إلى سكان موقّتين في حيز مكاني يخضع شكله والتغييرات الطارئة عليه، باستمرار، لأهواء النظام الحاكم ومواطنيه الإسرائيليين. وتستنتج أزولاي أن سياسة الفصل التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي يسعى قادة إسرائيل لتحقيقها هي وهمٌ محض، وتقول إن هذا الوهم وحده هو الذي يسمح بإنزال مظالم بالفلسطينيين لم يكن المواطنون الإسرائيليون ليتحملوها لو أُنزلت بهم، وإن نظام الاحتلال يطبّق قوة هائلة في ضبط وتحديد مدى الدمار الذي يلحق بأحد الجانبين [الفلسطيني والإسرائيلي]، لكن السلطة الحاكمة مطالبة بتطبيق القوة ليس على سكان الأرض المحتلة فقط، بل على مواطنيها أيضاً، كما تكتب.

تركز دراسات الكتاب بشكل أساسي على التحول الأخير الذي مر به نظام الحكم الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، فينصبّ الاهتمام على الأشكال الحالية من التحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل "التحكم الصارم في الحركة، وتفتيت الفضاء، ومنظومة حواجز التفتيش، والزحف الاستعماري، والاغتيالات المتعارضة مع جميع القوانين" (ص ١٧).

ملاحظات عامّة

يتناول الفصل الأول الذي كتبته أورنا بن نفتالي وأيال م. غروس وكيرين ميخائيلي مسألة تجاهلتها النقاشات الدائرة حول قانونية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، وهي مناقشة قانونية الاحتلال ذاته. ويرى الكتّاب الثلاثة أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، من ناحية القانون الدولي، لأن معايير ومواصفات الاحتلال التي يتطرق إليها القانون الدولي لا تنطبق عليه، كما يرون أن الرواية الإسرائيلية عن الاحتلال تقوم بالتلاعب بالنظام الدولي المتعلق به، والذي يضمن بقاء نسيج الحياة في أي أرض محتلة سليماً بقدر الإمكان، على أساس افتراض سرعة العودة إلى النظام الطبيعي للمجتمع الدولي (الذي يتمحور بصورة معيارية حول دول سيادية تمارس كل منها سيطرة فعلية على الشعب الموجود على أرضها). لقد تلاعبت إسرائيل بهذا القانون بشكل يشرعن تمزيق نسيج الحياة الفلسطينية ويخدم الأجندة السياسية الخاصة بتوسعها على حساب الفلسطينيين.

يرى كاتبو الدراسة أنه يجب إعادة النظر في الحجج التي تقدمها إسرائيل بشأن هواجسها الأمنية والإجراءات المتخذة لتأمين متطلبات تلك الهواجس، ويجادلون بأنه على الرغم من صحة القول إن الهجمات الإرهابية تمثل تهديداً أساسياً لمسار الحياة

الطبيعية، إلاّ إن قيام إسرائيل بالمعادلة بين الفلسطينيين وبين تنظيم "القاعدة"، وبالتالي بين الفلسطينيين وبين الفكر الإسلامي المتعصب في جميع أنحاء العالم، هو أمر مرفوض ويجب تفنيده، ذلك بأن ما يقوم به الفلسطينيون هو كفاح شعب محتل للحصول على حريته، في حين أن "القاعدة" هي مجموعة غير محددة المعالم، عابرة للقوميات، ومصمِّمة على تدمير أسلوب الحياة الغربية. هذه المعادلة التي تقوم بها إسرائيل تدعم الحجج الإسرائيلية التي جرت مناقشتها سابقاً، من قبيل أن استجابة الفلسطينيين لعروض إسرائيل السخية بالسلام، المقدَّمة في كامب ديفيد، هي دليل على عدم انخراط الفلسطينيين بنيّة صافية في عملية السلام، وبالتالي فهي تمثل دافعهم الحقيقي: تدمير الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، إسرائيل. لكن ثمة عامل ناقص في هذه المعادلة، هو الاحتلال، وبالتالي فإن المعادلة المذكورة لا تخدم سوى نفسها، لأنها تسمح بتشويش علاقات السبب والنتيجة القائمة بين الاحتلال وبين العنف الذي يمارسه فلسطينيون. صحيح أن تلك العلاقات لا تبرر الهجمات الإرهابية على المدنيين ـ إذ لا يوجد ما يبرر مثل هذه الهجمات ـ لكنها تضعها في سياقها الصحيح وتعيد تركيز الانتباه إلى طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

يهتم كل من أريللا أزولاي وعادي أوفير في دراستهما لنظام العنف الإسرائيلي، بوصف وتحليل تراكيب العنف التي يلجأ جنود الجيش الإسرائيلي إلى استخدامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠، وبدراسة مغزى هذه التراكيب، ويحللان العنف بنوعيه المتفجر والمكبوت، ويبينان استخدامهما من أجل تطويع الفلسطينيين وإخضاعهم، وجعلهم ينصاعون لإرادة الاحتلال. ويركز الكاتبان على ضرورة فهم تأثيرات العنف الملجوم في حياة الفلسطينيين، وهما يعتبران أن هذا العنف لا يهدف إلى ردع الفلسطينيين عن المقاومة، وإنما إلى تحدي بقائهم على الأرض.

أوضاع اللاجئين ومستقبلهم

يدرس ساري حنفي ويحلل أوضاع مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية بين عاملَي الاستبعاد ودور المقاومة، ويرى أن مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية عوملت على مدى ستين عاماً "كفضاء استثناء ومختبر تجارب للسيطرة والمراقبة عن كثب" (ص ٢٣). ويصل حنفي بدراساته لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية (لبنان وسورية والأردن) إلى استنتاج فحواه أن "العلاقة بين الهوية الوطنية والبيئة السكنية علاقة واهية، إذ إن المخيمات تخلق هوية جديدة ذات طبيعة محلية أكثر من كونها وطنية" (ص ٥١١). ويناقش حنفي، في المقابل، مقولة الباحثين إيمانويل ماركس ويورام بن بورات اللذين عدّا مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مناطق سكن عادية تسير في عملية اندماج في تركيبة المدن، فيحاجج بأن المخيم "كيان يحمل معه ثقل تاريخ التهجير الفلسطيني والمقاومة" (ص ٥٠٠).

وفي دراسة حنفي لأوضاع المخيمات داخل الأراضي الفلسطينية (المحتلة منذ سنة ١٩٦٧) بعد قيام السلطة الفلسطينية نتيجة "اتفاق

أوسلو"، يستنتج الكاتب أن هذه المخيمات عانت التهميش من الاحتلال الإسرائيلي ومن سلطة أوسلو، الأمر الذي حوّلها إلى أماكن تشبه "الأحياء الفقيرة غير النظامية حول العالم" (ص ٥٠٢). ويلاحظ حنفي أن اللاجئين حُرموا في أغلب الأحيان "من وجودهم السياسي ومن هويتهم، وتحولوا إلى أفراد بحاجة إلى المأوى والمأكل. وعهد بهذه الحياة المجردة وبقضية اللاجئين برمتها إلى رجال الشرطة والقوات المسلحة، من جهة، وإلى منظمات الخدمة اللاسياسية، مثل الأونروا، من جهة أُخرى" (ص ٥٠٣). ويطالب حنفي بالتفكير ثانية في مخيمات اللاجئين "كأماكن للتطرف والراديكالية" (ص ٥١٢)، أي أن ظروفها تدفع في هذا الاتجاه، لينادي بتمكين سكان المخيمات وتقويتهم، وبمنحهم الحق في التواصل مع المدن المجاورة، وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ملاحظة أخيرة

على الرغم من أن الكتاب وضع تركيزه الكلي في تحليل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (منذ سنة ١٩٦٧)، فإن سؤالاً مشروعاً يطل برأسه ويتعلق بالعلاقة بين الأساس الفكري الصهيوني لدولة إسرائيل ذاتها وبين ممارساتها وسياساتها الاحتلالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يدفع إلى التساءل: هل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والقطاع، وتخليها عن الاحتلال، سيضعان حداً للصراع على الأرض الفلسطينية، أم إنهما يشكلان خطوة على طريق حل آخر يستند إلى مفهوم الدولة الواحدة أو دولتين منفصلتين؟

سميح حمودة
باحث ومحاضر في العلوم السياسية في جامعة بير زيت

المصادر

١ **يقع الكتاب في ١٣ فصلاً، ويضم عشرة أجزاء وثائقية تضم وثائق للاحتلال بالعبرية مترجمة إلى الإنجليزية، وخمس مجموعات لصور فوتوغرافية تشرح الأوضاع تحت الاحتلال وتأثير سياساته في الفلسطينيين، كما يضم تلخيصاً للتطور الزمني للاحتلال منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية سنة ٢٠٠٧.**

٢ **مع العلم بأن الكتاب لم يلق ترحيباً من الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية التي أهملته في الغالب، أو قدّمت تقويماً سلبياً له مثل العرض الذي نشره إليك إبستين من جامعة إسرائيل المفتوحة في مجلة:**
***International Sociology Review of Books*, vol. 26, no. 5.**

٣ **الإشارة هنا إلى وارد تشرشل الذي كتب عقب أحداث أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة يلقي بتبعيتها على السياسة الخارجية الأميركية للولايات المتحدة، ويصف العاملين في المؤسسات الرأسمالية الأميركية بأنهم صورة مصغرة عن آيخمان النازي. وبشأن عوز راجع:**
http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/6950

على / ضد الجدار: فن المقاومة في فلسطين

Against the Wall: The Art of Resistance in Palestine

William Parry

London: Pluto Press, 2010. 191 pages.

هل من الممكن لعلبة دهان أن تكون أقوى من السيف؟ بهذا السؤال يبدأ الكاتب وليام باري مقدمته.

في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ أعلن فنان الرسم على الجدران (غرافيتي) الإنجليزي بانكسي، وبالتعاون مع منظمة "صور على الجدران" اللندنية، نقل فاعليات مهرجان سانتاز غيتو (Santa's ghetto) الذي يقام سنوياً في لندن إلى بيت لحم. وجرت دعوة ١٤ فنان شارع عالمياً إلى العمل مع فنانين فلسطينيين. وكانت الفكرة بسيطة: على كل فنان أن ينجز عملاً كي يباع في مزاد علني، وعلى مَن يريد الشراء التوجه إلى بيت لحم للمزايدة شخصياً، كي يكون المشاركون شاهدين على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري والحواجز...

وبحسب الكاتب، فقد حوّل الفنانون الجدار إلى "لوحة إعلان" تحتوي على مختلف الرسائل السياسية والرسومات الصغيرة والضخمة التي تتحدى الخطاب الإسرائيلي المتعلق بالصراع. وعمد أحد الفنانين إلى كتابة عبارة "أن توجد هو أن تقاوم" على مواضع متعددة وكثيرة من الجدار.

وخلال أسابيع قليلة، تمكّنت "سانتاز غيتو" من جمع ما يزيد على مليون دولار أميركي من مبيعات المزاد، وتبرعت بهذا المبلغ لجمعيات خيرية محلية.

كتاب باري يتحدث عن هذا المشروع محاولاً رسم علاقة بين الرسومات وسياقاتها المتنوعة، وتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين اليومية بفعل الجدار. وبالتالي، فإن أي محاولة لقراءة الكتاب بمعزل عن نقد بسيط للمشروع نفسه، مآلها الفشل.

ويرسم الكتاب خريطة بين الرؤية والمسافات، وبين الزمن والحواجز، ويصوّر، بطريقة شعرية، أنماط الحركة، وسرعتها، ومعوّقاتها، طارحاً بذلك مفهوماً معقداً للحركة والزمن: ليس كل ما تراه يمكن بالضرورة الوصول إليه. ومع أن الأمر ربما يبدو بديهياً، إلاّ إن السياق الفلسطيني الخالي من المنطق يرفده بمعانٍ أُخرى.

ويسرد لنا الكاتب أثَر الجدار من خلال قصص وجوه أناس المكان اليومية والشخصية، وهذه القصص هي بالتأكيد جمعية وعامة، فيبدأ من صورة معينة على الجدار، ويربطها بمحيطها المباشر من خلال منزل عائلة، أو رحلة طفل إلى المدرسة، أو انعكاس الجدار الخرساني اللامتناهي في مرآة امرأة، أو أرض لا يمكن الوصول إليها.

ومن اللافت ما يذكره الكاتب من ردات أفعال المقيمين حول الجدار على هذه الرسومات، فهناك تخوّف عام يميل إلى الرفض لفكرة "تجميل الجدار"، وهو ليس رفضاً للفعل بحد ذاته، وإنما تخوّف من التعوّد الذي من الممكن أن يؤدي إلى التقبل وتطبيع علاقة الناس بالجدار. وبغض النظر عن هذه الحوارات وردات الأفعال والمواجهات، فإن بانكسي وغيره من الفنانين أكملوا رسوماتهم. وهذا الموقف يترك انطباعاً لدى قارىء الكتاب

بأن هذا المشروع يمكن تصنيفه ضمن ما يسمّى التعنيف الثقافي، وهو مشروع تم إسقاطه من فوق ومن موقع امتياز مخاطباً جمهوراً غربياً.

ويمكن تلمس هذا التوجه في بعض المواقف التي يصفها، مثل رحلة العناء اليومية للعمال الفلسطينيين المتوجهين إلى العمل في الطرف الآخر من الجدار، من تجمّعهم يومياً في الساعة الخامسة صباحاً، وإعاقة الحواجز الإسرائيلية لهم مدة ربما تتجاوز الثلاث ساعات... ويقول الكاتب في وصف هذا المشهد: "داخل الحاجز، يتعرض هؤلاء العمال لإجراءات أمنية قاسية ومهينة، تفوق ما يواجهه أي غربي في المطارات."

وهنا يتحوّل خطاب الكتاب إلى طرح إنسانوي غالباً ما يتّسم بالقصور وعدم الاكتمال في السياق الفلسطيني. وكلما تابعنا القراءة يتضح لنا هذا الخطاب ونستعيد تلقائياً ما يقوله رون إنغليش، أحد الفنانين الأجانب المشاركين بهذه الفاعلية، إذ يخيّر القارىء بين "فعل تدميري ضخم، أو خلق فني ضخم؟ مقاومة عنيفة؟ أم جدارية؟" وتستفز هذه المقارنة المبسطة سؤالاً مقابلاً هو: لو خُيّرت بين الفعل والتعبير، ماذا تختار؟

ونحن لسنا بصدد مفاضلة أو مزايدة، غير أن من الصعب غض النظر عن موقف الكاتب وبعض الفنانين المشاركين المتعالي والمطالب "بمقاومة مهذبة" تتماشى مع نظرة غربية للصراع. وبالنتيجة، كثر الجدل بشأن بعض هذه الرسومات، ومنها رسم بانكسي لحمار يحاول عبور نقطة تفتيش إسرائيلية بينما ينظر الجندي في تصريح عبوره. وقد أثار هذا الرسم استهجان الرأي العام الفلسطيني نتيجة الاختلاف في المفاهيم الثقافية.

وعلى الرغم من قراءة وليام باري المبسطة للواقع الفلسطيني، فإن الكتاب يبقى ذا أهمية من ناحية توثيقية متعددة الأبعاد وتتجاوز توثيق ما هو على الحائط، فضلاً عن قيمة جمالية عالية تتمثل في الصور المتنوعة للجدار ورسوماته وسياقاته المتعددة.

ملاحظة: أغلب الرسومات التي يوثقها الكتاب لم تعد موجودة على الجدار، إذ قام الناس بإعادة دهنها ورسمها بحسب رغباتهم.

صبا عنّاب
فنانة ومعمارية
فلسطينية ـ أردنية

رسم لطفل رضيع ضخم، ينفخ على جنود من أوراق نقدية.

مشهد من منزل إنطوانيت، معلمة الموسيقى سابقاً في مخيم عايدة للاجئين، والذي صادرت إسرائيل عند بناء الجدار ٨٠ دونماً كانت ملكاً للعائلة.

كتب الناشط من إفريقيا الجنوبية، فريد إسحاق، رسالة إلى الشعب الفلسطيني على الجدار، والتي تكونت من ١٩٩٨ كلمة، وامتدت على ٢,٦ كم من الجدار.

رسْم بانكسي للحمار والجندي الإسرائيلي ـ الذي أثار الجدل ـ وقد جرى رسمه على جدار منزل. وهذا الرسم لم يعد موجوداً، إذ باعه ساكنو المنزل بـ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي في سنة ٢٠٠٩!

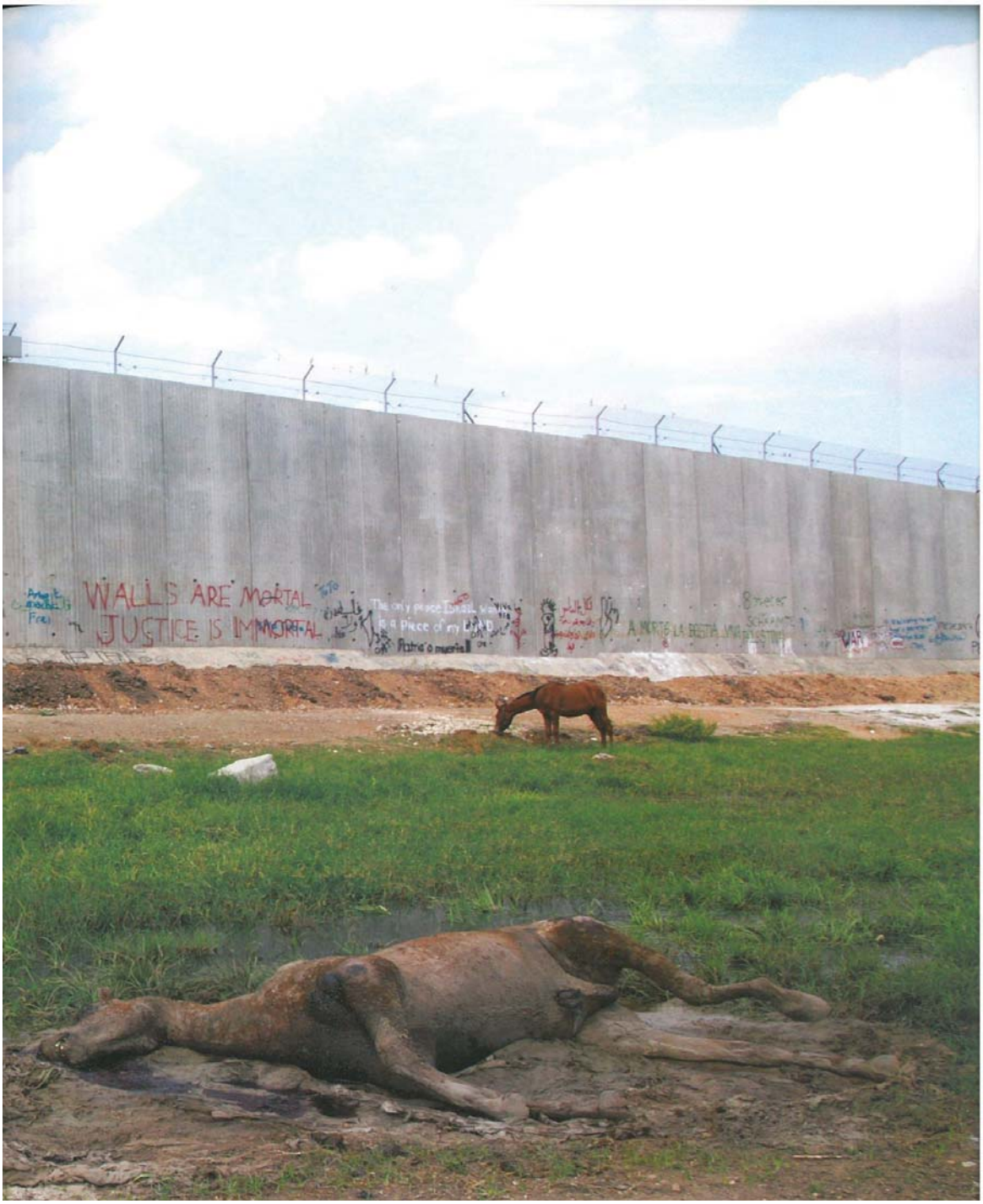

جانب من الجدار.